طـارق المجـذوب

لا أحد يشرب

مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل

RIAD EL-RAYYES BOOKS

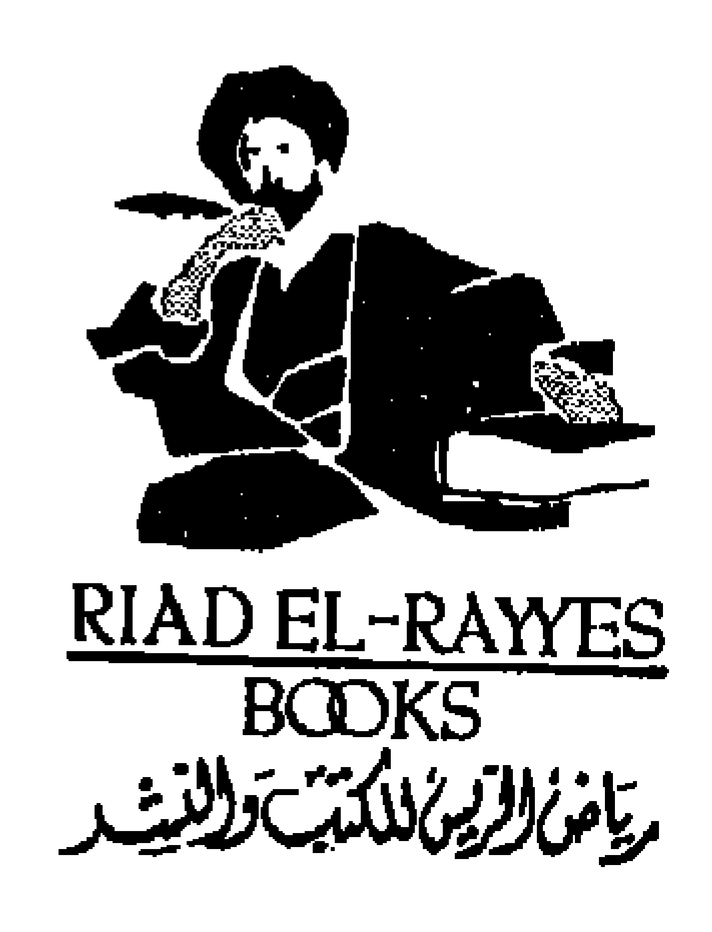



لا أحد يشرب

طـارق المجـذوب

لا أحد يشرب

مشاريع الميـــاه
في استراتيجية اسرائيل



NOT A DROP TO DRINK
ISRAEL WATER STRATEGY

BY:

TAREK MAJZOUB

First Published in 1998

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 241 9

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

المحتويات

الفصل الثاني:

تكتيك إسرائيل في المفاوضات المتعددة الطرف حول المياه

الفصل الثالث:

المياه جسر عبور إسرائيلي إلى المجتمع العربي

الفصل الرابع:
استشراف آفاق التعاون المائي بين العرب ودول الجوار الجغرافي

لائحة الأشكال

الصفحة

الصفحة

الصفحة

لائحة الجداول

الصفحة

الصفحة

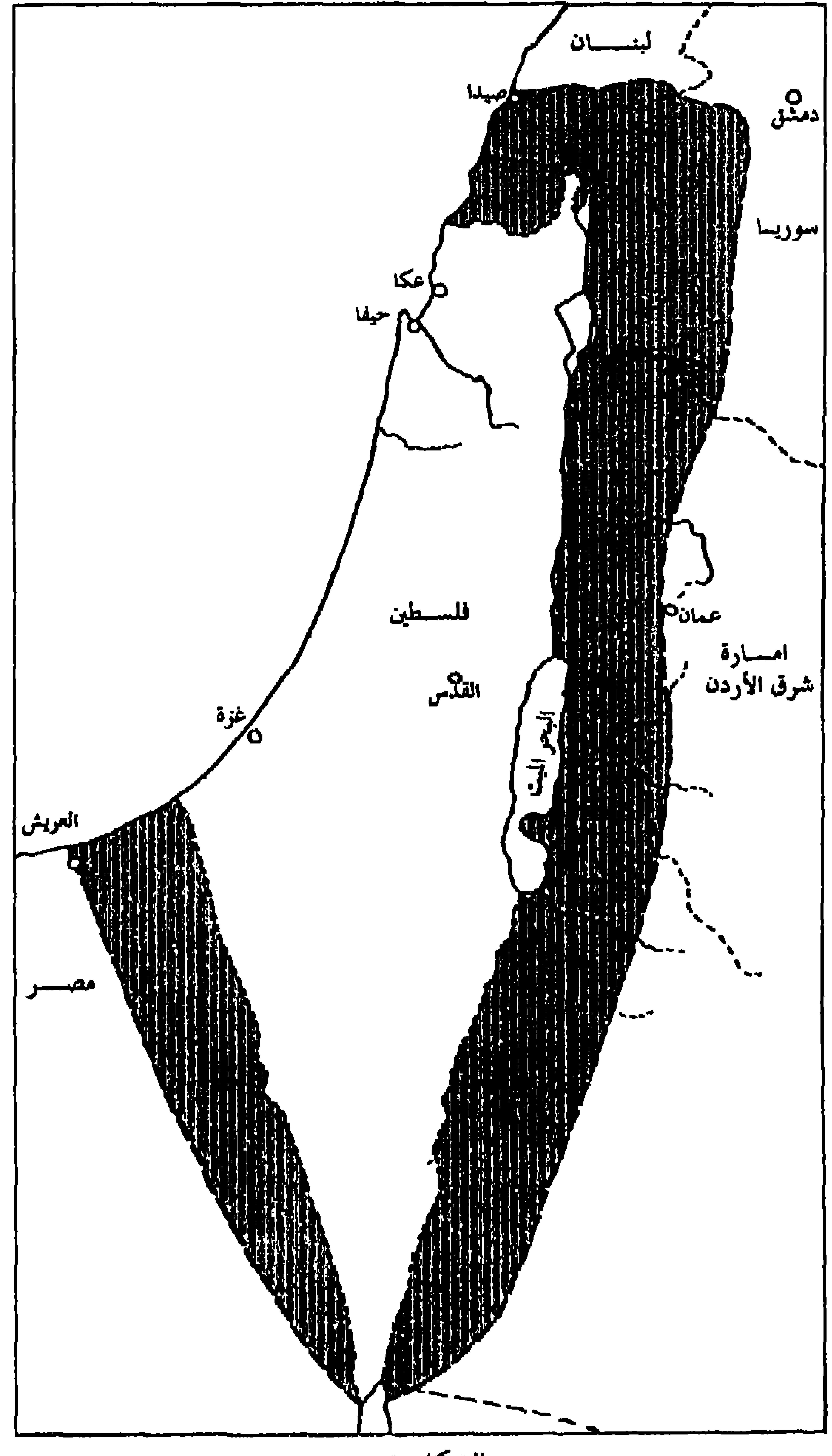
المقدمة

أطماع إسرائيل في المياه العربية معروفة، ففي بداية العشرينات من هذا القرن أعلنت الحركة الصهيونية أن مستقبل فلسطين بأكمله هو بين يدي الدولة التي تستطيع بسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن (الشكل ١). ومنذ سنوات قليلة، أذاعت وزارة الخارجية الأميركية تقريراً ورد فيه أن التنافس على مصادر المياه في الشرق الأوسط سيشعل حرباً جديدة في المنطقة خلال فترة تقل عن العشر سنوات إذا لم تتوصل الأطراف في هذه المنطقة إلى اتفاق سلام وتعاون.

وبسبب الرغبة في وضع اليد على المياه العربية، حرصت إسرائيل على إقامة توازن وتلازم بين خريطة أمنها وخريطة مياهها، أو بين استمرار وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها. ولهذا كانت حدودها، في الحلم أو الواقع أو القوة، حدوداً مائية. ونلاحظ أن جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد الدول العربية المتاخمة لفلسطين كانت من أجل الاستيلاء على المزيد من المياه المتدفقة من أراضي هذه الدول.

ولو بحثنا عن جذور هذا التصميم أو الإصرار الإسرائيلي على امتلاك الأرض واستغلالها بأي ثمن لوجدنا أنها تعود إلى «عقيدة الأرض والماء» التي تبلورت مع انتشار الحركة الصهيونية حتى أصبحت أساسها وجوهرها.

* * *



الشكل ١:
الأراضي التي طالبت الحركة الصهيونية بضمها إلى أرض الميعاد.

والفضل في تعميم هذه العقيدة يعود إلى تيودور هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) الذي جدد بقوة، في المؤتمر الصهيوني الثاني في العام ١٨٩٨، إيمانه بإمكان قيام دولة يهودية في أرض فلسطين، وأعلن بعد ذلك أن اليهود سيحوّلون صحارى فلسطين أراضي يكسوها الاخضرار. وكان يعتقد أن اليهود سيتمكّنون، بفضل استقرارهم فوق أرضهم، من الاندماج في الأسرة الدولية، وأن فلسطين بلد قادر على إنتاج كل شيء بوفرة، وأن التصدي لظروف العمل القاسية في أرضها وبذل الجهود لإعادة الاخضرار إلى الصحارى فيها سيفضيان إلى ربط مصير الصهيوني بمصير الأرض.

ويبدو أن هرتزل قد طرح نظريته قبل ظهور نظرية «التحدي والاستجابة» للمؤرخ الكبير أرنولد توينبي (١٨٨٩ ـ ١٩٧٥)، الذي اعتبر «أن منشّط الحضارة يتضاعف بتضاعف عداء الطبيعة». فإذا نقلنا هذا المفهوم إلى نظرية هرتزل، أمكننا القول إن وجود عقبات زراعية وتحديات مائية يجب التغلب عليها، يشجع الصهيوني على الارتباط بالأرض التي لم يملكها ولم يزرعها من قبل، عندما كان في الشتات.

وبعد تعميم هذه النظرية سارعت المنظمة الصهيونية العالمية إلى تنظيم أجهزتها بهدف استعمار فلسطين واستيطانها. ولتحقيق هذا الغرض عمدت، على مراحل، إلى إنشاء هيئات وجمعيات وصناديق يهودية، كان آخرها، في العام ١٩٢٩، الوكالة اليهودية.

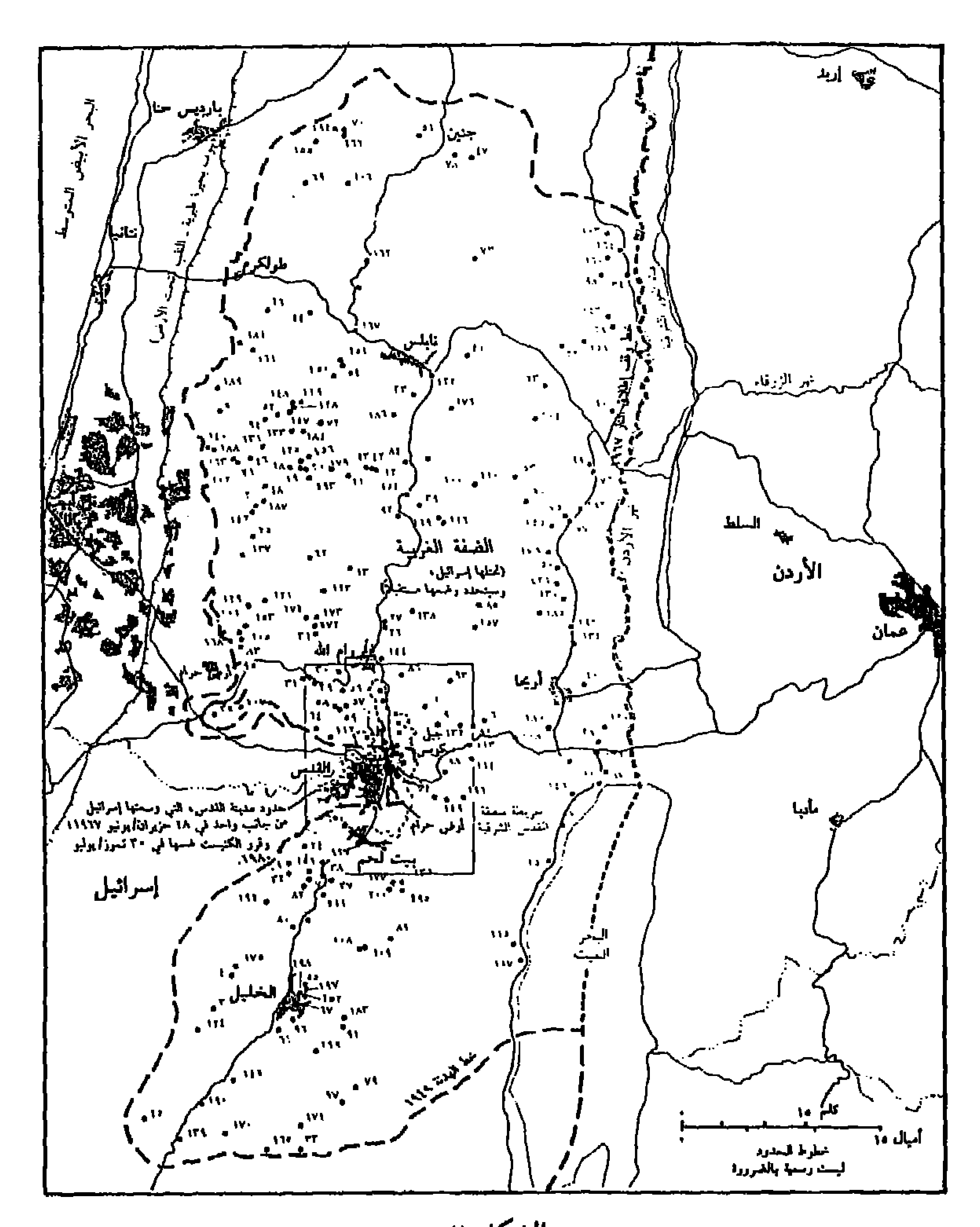
وعندما حاول «قسم الاستعمار» في تلك الوكالة إنشاء مستعمرات في أرض فلسطين، وجّه عناية فائقة إلى نظام المياه. وهذان العنصران المتلازمان (أرض ومياه) كانا ضروريين لاستمرار المستعمرات مع مرتكز اقتصادي تكون الهيمنة فيه لقطاع الزراعة. لذا ركزت الصهيونية، في مراحل الاستيطان الأولى، على العمل الزراعي من خلال الكيبوتسيم (مُفردها الكيبوتس ـ والبعض يكتبها أيضاً كيبوتز) والموشافيم (مُفردها الموشاف) لأنها أدركت مبكراً أن توفير الأرض لا بد من أن يسبقه توفير المياه اللازمة. وبذلك نشأ تلازم أو تكامل بين العنصرين ألزم الصهيونيين بتوجيه اهتمام خاص إلى نوعية التربة وحجم المخزون المائي. ولهذا سارت

الاستراتيجية المائية، جنباً إلى جنب، مع الاستراتيجية الزراعية.

ومن اطلاعنا على مخططات المؤسسين الأوائل للكيان الصهيوني نجد أن المشكلة المائية احتلت حيزاً واسعاً من تفكيرهم وجهودهم. ثم إن طبيعة العقيدة الصهيونية ذاتها تحثّ أنصارها على البحث عن الكميات الكافية من الموارد المائية لتشييد المستعمرات وتشجيع الهجرة اليهودية إليها. ولا نبالغ إذا قلنا إن المياه شكّلت، منذ البداية، تحدياً كيف نطاق الاستراتيجية الصهيونية وحددها في شقّيها النظري والتطبيقي، والتحم بالصراع العربي ـ الصهيوني المتعلق بحيازة الأرض (الشكلان ٢ و٣، والجداول ١ و٢ و٣).

ومشكلة المياه هي التي دفعت بالرواد الصهيونيين الأول للتوجه إلى شمال فلسطين حيث يقع ٨٥ في المئة من مصادرها المائية بغية الحصول، أولاً، على القاعدة الضرورية لتطوير الزراعة في المستعمرات، ثم السيطرة على هذا الاحتياط المائي الذي يمكن استخدامه لتنمية المناطق الأكثر تخلفاً في فلسطين. وهكذا، وفي صورة أعمّ، فإن إحدى وظائف مستعمرات الشمال كانت الاحتفاظ بسفوح جبل الشيخ وثرواتها المائية المتنوعة. وحتى ولو فسّرت تنمية هذه المستعمرات باعتبارات أخرى استراتيجية وذات طابع عسكري، فإن تكاثر المستعمرات وتعدّدها وتمدّدها والتصاق سكانها بالأرض المزروعة المروية يخدم في النهاية تصميم إسرائيل على الاحتفاظ بالأرض المغتصبة وعدم التخلي عن مصادرها المائية.

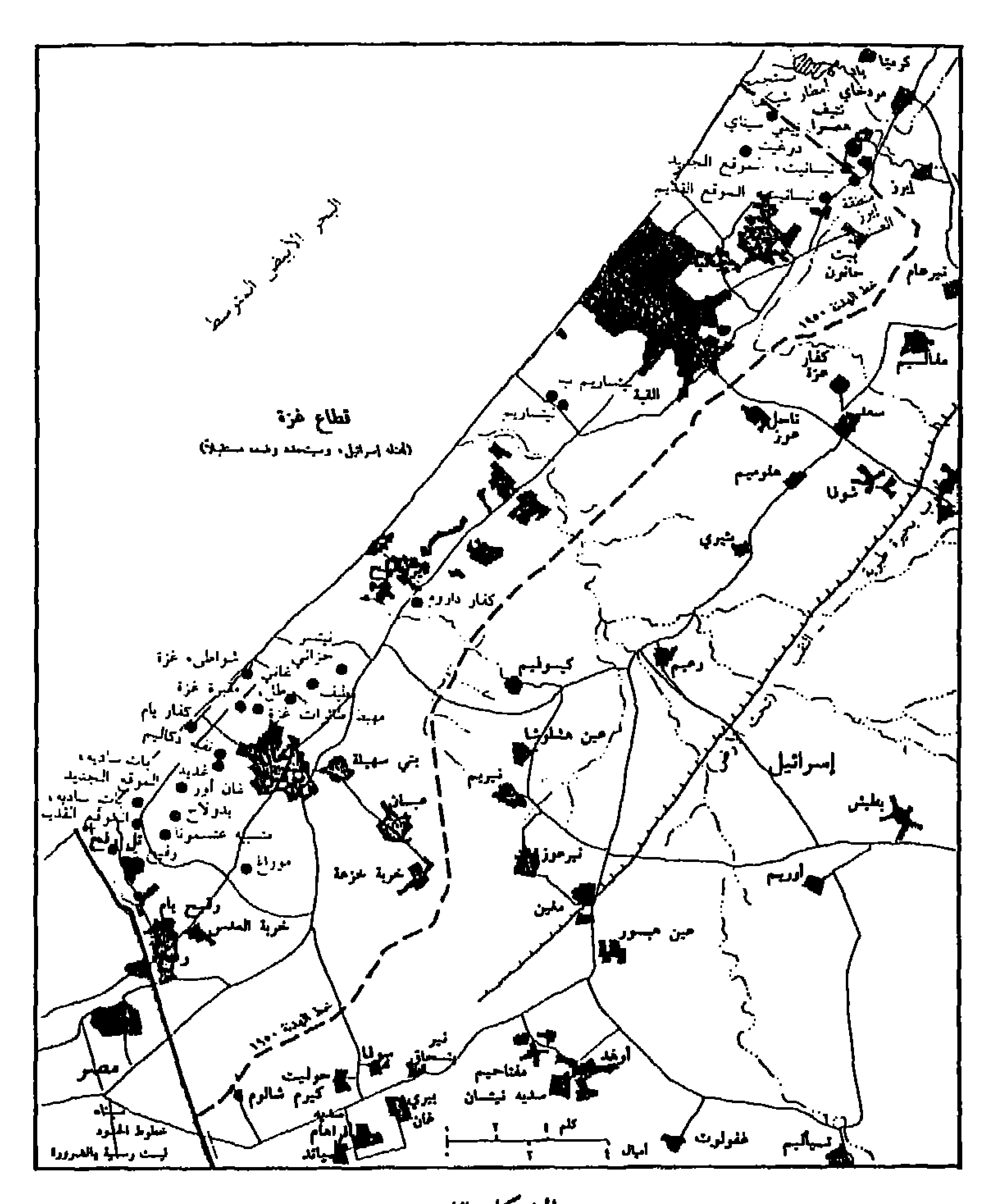
إن إقامة مستعمرات في «عمانوئيل» أو «أريئيل»، مثلاً، يحتّم توفير إمدادات مائية للتجمعات السكانية والصناعية حول تل أبيب وفي السهل الساحلي (سهل شارون). ومن الأمور التي تنطوي على مغزى أن «كيبوتس سنير» الذي أسس في العام ١٩٦٨، عند مخرج وادي الحولة، تمّ إنشاؤه على موقع يشرف على نهر بانياس الذي حاول الرؤساء العرب تحويل مجراه في العام ١٩٦٤، رداً على ضخ إسرائيل مياه بحيرة طبريا في اتجاه صحراء النقب. وكذلك فإن كيبوتس «نحال صهيون» أنشىء على مقربة من مجرى صهيون الذي يغذي نهر الأردن. وبذلك يتطابق التوزيع الجغرافي للمستعمرات مع احتلال الأراضي الأكثر خصوبة والأغزر مياهاً[1].



الشكل ٢:

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى بداية ١٩٩٤.

[المصدر: من المنشورات الرسمية للحكومة الأميركية].



الشكل ٣:

المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزّة حتى بداية ١٩٩٤.

[المصدر: من المنشورات الرسمية للحكومة الأميركية].

لقد بقيت إسرائيل حتى حرب العام ١٩٦٧ تعاني الحرمان من المصادر المائية اللازمة لتحقيق مشاريعها الاقتصادية والاستيطانية، فجاء احتلال الأراضي العربية بعد هذه الحرب يمهّد لها سبيل الاستيلاء على مصادر مائية جديدة. وهذه المصادر مهمة إذا عرفنا أن ٦٧ في المئة من المياه التي تستهلكها إسرائيل تأتي من خارج حدودها للعام ١٩٤٨: ٣٥ في المئة تأتي من الضفة الغربية، و٢٢ في المئة من سفوح الجولان، و١٠ في المئة من قطاع غزة(٢).

ومن أهم الأسباب التي تحرّض إسرائيل على الاحتفاظ بهذه الأراضي، الرغبة في الإشراف الدائم على مصادر المياه المجاورة، سواء أكانت أنهاراً أم ينابيع أم آباراً جوفية(٣).

ونشير إلى أن إسرائيل، خلال مفاوضات العام ١٩٧٩ حول الحكم الذاتي الفلسطيني، أبدت معارضتها الشديدة في نقل إدارة المصادر المائية إلى سلطة الحكم الذاتي، لأنه يكفي أن تقرّر هذه السلطة حفر آبار جديدة عدة في المنحدرات الغربية للضفة الغربية حتى يتعرّض التموين المائي المنتظم في إسرائيل للخطر الشديد(٤). ولهذا صرح وزير الزراعة الإسرائيلي، رافاييل إيتان، في ١٩٩٠/٩/١٦ «أنّ التخلي عن السيطرة على مصادر المياه الرئيسية لدولة إسرائيل في الضفة مسألة غير واردة على الإطلاق»، وأن استمرار سيطرة إسرائيل على هذه المصادر «أمر يحتّمه الواقع»، ولا بد من «ترسيخ هذا المبدأ في وعي الجماهير»(٥).

وهذا الارتهان الإسرائيلي للمياه جعل المحلل العسكري الإسرائيلي المشهور، زئيف شيف، يقول في كتابه «الأمن من أجل السلام»:

«إن مسألة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة تثير مشكلات أمنية شديدة التعقيد والصعوبة. فالمياه لا تعرف حدوداً. وليس في إمكاننا أن نعالج مسألة تدفق المياه الجوفية والمخزونة في باطن الأرض كما نعالج موضوع ترسيم الحدود من خلال وضع علامات طبيعية أو اصطناعية. فحفر الآبار في السفوح الغربية للضفة الغربية قد يكون له آثار مباشرة في كمية المياه التي تصل إلى

المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في إسرائيل، وقد يتسبّب في مضاعفة الملوحة في الخزانات المائية الجوفية التي تزود السهل الساحلي بالمياه... وثمة مشكلة مائية مماثلة في قطاع غزة، إلاّ أن الوضع هناك معكوس، لأن إفراط إسرائيل في سحب المياه قد يضرّ بمستوى المسطح المائي في غزة ويتسبّب في مضاعفة الملوحة...».

وبعد تبيان هشاشة الوضع المائي في غزة وارتباطه الكلي بـإسرائيل يخلص زئيف شيف في تحليله إلى القول إنه:

«لا ينبغي لإسرائيل القبول بأي انسحاب من الضفة والقطاع من دون إحداث تعديلات نوعية على حدودها تسمح بالاحتفاظ بجزء من مصادرها المائية. ومن المهم أن يقوم الخبراء في المياه بدور حاسم في تعيين الحدود النهائية لإسرائيل»[٦].

وهكذا فإن حرص إسرائيل على حدودها المائية التي لا تختلف عن أمنها المائي لا يمكن إلاّ أن يدفعها إلى الإبقاء على إشرافها الدائم على المنطقة الواقعة غرب خط قسمة المياه (Watershed) في الضفة الغربية، وإشرافها كذلك على مصادر المياه في غزة وجنوب لبنان ومرتفعات الجولان[٧]. إن الجولان المحتل يوفر لإسرائيل جزءاً لا يستهان به من استهلاكها المائي. وهو يشكل، إلى حد كبير، الخزان المائي لإسرائيل، إذ إن اثنين من روافد نهر الأردن ينبعان منه ويساهمان بأكثر من الثلث في منسوب هذا النهر.

لقد كتب الكثير، منذ العام ١٩٦٧، عن النزعة التوسعية الإسرائيلية المتعلقة بالمستعمرات في الأراضي العربية المحتلة، ولكن مسألة التخطيط المرسوم للاستيلاء، بالحيلة أو الغدر أو القهر، على مصادرنا المائية لم تحظ حتى الآن بما تستحق من اهتمام. فالعقيدة المائية الزراعية التي ما زالت تتحكّم في سلوك كل إسرائيلي تشكّل خطراً على مستقبل ما تبقى من فلسطين وعلى مآل ما تبقى من مفاوضات عربية ـ إسرائيلية. ومن المنتظر، في غياب التنسيق أو التضامن العربي، أن تصبح مياهنا العربية بأكملها ملكاً لإسرائيل أو رهن إرادتها تساومنا على قطراتها أو تترك لنا منها ما يفيض عن حاجتها!.

الجدول: ١
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية(*)

١ ـ آدام
٢ ـ أدنيم [؟]
٣ ـ أدورا
٤ ـ أدوراه [؟]
٥ ـ ألفي منشيه
٦ ـ ألون
٧ ـ إلون شفوت
٨ ـ ألموغ
٩ ـ علمون
١٠ ـ أرغمان
١١ ـ أريئيل
١٢ ـ المنطقة الصناعية في أريئيل
١٣ ـ عطيرت
١٤ ـ أتراكتسيا [؟]
١٥ ـ أفينات [؟]
١٦ ـ أفني حيفتس
١٧ ـ عين فشخة [؟]
١٨ ـ برقان
١٩ ـ برقان ب
٢٠ ـ المنطقة الصناعية في برقان
٢١ ـ نبوت أوروت يسرائيل [؟]
٢٢ ـ بكعوت
٢٣ ـ برَاخا
٢٤ ـ بيتار
٢٥ ـ بيت آريه
٢٦ ـ بيت إيل
٢٧ ـ بيت إيل ب
٢٨ ـ بيت هعرفا
٢٩ ـ بيت حورون
٣٠ ـ بيت حورون ب
٣١ ـ مركز خدمات بيت حورون
٣٢ ـ بيت عاين [؟]
٣٣ ـ بيت يتّير
٣٤ ـ بْروش
٣٥ ـ كندا بارك
٣٦ ـ دوليف
٣٧ ـ إفراتا [إفرات]
٣٨ ـ إليعيزر
٣٩ ـ عيلي
٤٠ ـ إليشع
٤١ ـ إيلون موريه
٤٢ ـ إلكانا
٤٣ ـ إلكانا د
٤٤ ـ عيناف
٤٥ ـ إشكولوت
٤٦ ـ عيتس إفرايم
٤٧ ـ غانيم
٤٨ ـ غفريئيل [؟]
٤٩ ـ غفاعوت [؟]
٥٠ ـ غيلغال
٥١ ـ غيتّات
٥٢ ـ غيتّون شومرون
٥٣ ـ غيتيت
٥٤ ـ غفعات همركازيز [؟]
٥٥ ـ غفعات حارسنيا
٥٦ ـ غفعات زئيف
٥٧ ـ غفعون
٥٨ ـ غفعون حدشا
٥٩ ـ غفعون حدشا ب
٦٠ ـ هدار بيتار
٦١ ـ حقّاي
٦٢ ـ حلاميش
٦٣ ـ حمرا
٦٤ ـ هار آدار
٦٥ ـ هار غيلو
٦٦ ـ حشموناثيم [؟]
٦٧ ـ الحي اليهودي في الخليل
٦٨ ـ جمدات
٦٩ ـ جِرميش
٧٠ ـ جِنانيت
٧١ ـ حوميش
٧٢ ـ عمانوئيل
٧٣ ـ عيريت
٧٤ ـ مكان ردم النفايات التابع لبلدية القدس
٧٥ ـ نُصُب غور الأردن
٧٦ ـ المجلس الإقليمي لغور الأردن
٧٧ ـ مركز خدمات غور الأردن
٧٨ ـ كديم
٧٩ ـ كرميل
٨٠ ـ كرمي تسور
٨١ ـ كفار أدوميم
٨٢ ـ كفار عتسيون
٨٣ ـ كفار روت

٨٤ ـ كفار تبّواح
٨٥ ـ كوخاف هشاحر
٨٦ ـ كوخاف يعقوف [؟]
٨٧ ـ ليدو يهودا [؟]
٨٨ ـ معاليه أدوميم
٨٩ ـ معاليه عاموس
٩٠ ـ معاليه إفرايم
٩١ ـ معاليه حيفر
٩٢ ـ معاليه ليفونا
٩٣ ـ معاليه مكماس
٩٤ ـ معاليه شومرون
٩٥ ـ مكّابيم [؟]
٩٦ ـ مَتُوّاح
٩٧ ـ ماعون
٩٨ ـ مَكسيّون [؟]
٩٩ ـ مسوءة
١٠٠ ـ متخان تبُوّح [؟]
١٠١ ـ متتياهو
١٠٢ ـ متسور عتيكا [؟]
١٠٣ ـ ميحولا
١٠٤ ـ ميخورا
١٠٥ ـ ميتورا [؟]
١٠٦ ـ ميفو دوتان
١٠٧ ـ ميفو حورون
١٠٨ ـ ميتساد
١٠٩ ـ ميتساد ب
١١٠ ـ مِغداليم
١١١ ـ مِغدال عوز
١١٢ ـ امتداد مركاز كيليتو [؟]
١١٣ ـ مِشور أدوميم
١١٤ ـ المنطقة الصناعية في مشور أديم
١١٥ ـ مِتسبيه دِراغوت [؟]
١١٦ ـ متسبيه راحيل
١١٧ ـ متسبيه شاليم
١١٨ ـ متسبيه يريحو
١١٩ ـ قصر موشيه نسار [؟]
١٢٠ ـ مول نيفو
١٢١ ـ نعاليه
١٢٢ ـ المدرسة الدينية في نابلس
١٢٣ ـ ناحلئيل
١٢٤ ـ نِغوهوت
١٢٥ ـ نِتافيم
١٢٦ ـ نِتيف هَغِدود
١٢٧ ـ نفيه دانييل
١٢٨ ـ نفيه مناحيم
١٢٩ ـ نيلي
١٣٠ ـ نيران
١٣١ ـ نيريا
١٣٢ ـ نوفي ثرات [؟]
١٣٣ ـ نوفيم
١٣٤ ـ نوعومي [نعاميه؟]
١٣٥ ـ نوكيديم
١٣٦ ـ البرك الشمسية شمالي البحر الميت
١٣٧ ـ عوفريم
١٣٨ ـ عوفرا
١٣٩ ـ عومريم
١٤٠ ـ أورانيت
١٤١ ـ عوتنئيل
١٤٢ ـ بيدوئيل
١٤٣ ـ بيلس [؟]
١٤٤ ـ بساغوت
١٤٥ ـ بتسائيل
١٤٦ ـ كاليا
١٤٧ ـ كرني شومرون
١٤٨ ـ المنطقة الصناعية في كرني شومرون
١٤٩ ـ كيدار
١٥٠ ـ كدوميم
١٥١ ـ كدوميم تسفون [؟]
١٥٢ ـ كريات أربع
١٥٣ ـ كريات سيفر
١٥٤ ـ راحليم
١٥٥ ـ ريحان
١٥٦ ـ ريفافا
١٥٧ ـ ريمونيم
١٥٨ ـ روعي
١٥٩ ـ روش تسوريم
١٦٠ ـ روتم
١٦١ ـ سلعيت
١٦٢ ـ سا ـ نور
١٦٣ ـ شعاريه تِكفا
١٦٤ ـ شدموت مِحولا
١٦٥ ـ شاني
١٦٦ ـ شيكد
١٦٧ ـ شفي شومرون
١٦٨ ـ شيلات [؟]
١٦٩ ـ شيلو
١٧٠ ـ شِمعة
١٧١ ـ سوسيا
١٧٢ ـ طلمون
١٧٣ ـ طلمون ب
١٧٤ ـ طلمون ج
١٧٥ ـ تيلم
١٧٦ ـ تل حاييم
١٧٧ ـ تِكوّاع
١٧٨ ـ تومر
١٧٩ ـ محطة تحويل
١٨٠ ـ فيرد يريحو
١٨١ ـ يعريت

١٨٢ ـ يافيت | ١٨٣ ـ ياكين | ١٨٤ ـ ياكير
١٨٥ ـ يطاف | ١٨٦ ـ يتسهار | ١٨٧ ـ يوعزر [؟]
١٨٨ ـ زَمّروتْ [؟] | ١٨٩ ـ تسوفيم | ١٩٠ ـ تسوهر
١٩١ ـ تسوريف | ١٩٢ ـ تسور تسوري
١٩٣ ـ موقع، شمالي منطقة برقان الصناعية
١٩٤ ـ موقع، غربي حنانيت | ١٩٥ ـ موقع، جنوبي نوكديم | ١٩٦ ـ موقع، شرقي كيدار
١٩٧ ـ موقع، شمالي كريات أربع
١٩٨ ـ موقع، شمال غرب كريات أربع
١٩٩ ـ موقع، جنوب شرق كريات أربع | ٢٠٠ ـ موقع، جنوبي تكواع

(*) بلغ عدد هذه المستوطنات، بحسب الخريطة، ٢٠٠ مستوطنة، وهو رقم يفوق كثيراً الرقم الدارج عنها. ويعود ذلك إلى أكثر من سبب: اعتبار المواقع والمناطق الصناعية ومراكز الخدمات... إلخ. مستوطنات: وأخطاء ناجمة عن الترجمة وخلافها، مثل اعتبار أدورا/أدوراه مستوطنتين، في حين أنها مستوطنة واحدة، ووجود عدد من المستوطنات في هذه الخريطة على «الخط الأخضر» أو في منطق الحرام، وهو ما يصعب تصنيفها مستوطنات في الضفة تحديداً (مثلاً: حشمونائيم، متسور عتيكا، مكّابيم، شيلات وغيرها).

(المصدر: **دليل إسرائيل العام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٩٩ ـ ٤٠١)

الجدول ٢:
مستوطنات الضفة الغربية (ما عدا القدس)، بحسب التوزيع الجغرافي

أولاً: الضفة الغربية الشمالية

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١ ـ	أريئيل	١٩٧٨ (اتخاذ القرار)	جنوبي نابلس	١٠,٠٠٠ (١٢,٩٠٠)	مدينة علمانية		وضع حجر الأساس لها سنة ١٩٨٤، تشتمل على مدينة علمية، فيها مجلس بلدي.
٢ ـ	أفني حيفتس	١٩٨٤	شرقي طولكرم	١٠٠	تُوشَفاه	شركة خاصة	
٣ ـ	ألفي منشيه (كرني شومرون ج) (تسافتا)	١٩٨٢	قلقيلية	٣٠٠٠ (٤٠٠٥)	مدينة علمانية	شركة (تسافتا)	فيها مجلس محلي.
٤ ـ	إلكانا (بثيريم) (مسحة)	١٩٧٨	جنوبي شرقي قلقيلية	٢٤٠٠ (٣٤٠٠)	مدينة	غوش إيمونيم؟	فيها مجلس محلي.
٥ ـ	أورانيت (تَسَمْروت)	١٩٨٤(بدء الحفريات)	قلقيلية	٢٥٠٠ (٤١٠٠)	مجتمعية مختلطة	شركة خاصة	فيها مجلس محلي.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٦ -	إيتمار (تل حاييم؟)	١٩٨٤ (التدشين)	نابلس	١٨٠		غوش إيمونيم؟	
٧ -	إيلون موريه (كريات شخيم)	١٩٧٩	نابلس	١٢٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	
٨ -	براخاه (غريزيم) (شخيم عيليت)	١٩٨٣	نابلس		مجتمعية	غوش إيمونيم	
٩ -	برقان (بيت آبا) (ياكير ب)	١٩٨١	منطقة نابلس	٥٢٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	
١٠ -	تَبّواح	١٩٧٨	جنوبي نابلس	٢٢٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	تعتمد على الصناعة.
١١ -	تسوفيم	١٩٨٣ (قرار الإقامة)	شمالي شرقي قلقيلية	٣٠٠	مدينية	القطاع الخاص	
١٢ -	جِرميش	١٩٨٣	منطقة جنين	٢٠٠	مجتمعية	بيتار/حيروت	تبنيها وزارة البناء والإسكان.
١٣ -	جِنانيت (ريحان ب)	١٩٨٠	في منطقة جنين	١٧٠	موشاف	المنظمة الصهيونية	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١٤ -	حومش (معاليه هناحل)	١٩٨٠	شمالي بلدة شرف	٢٠٠	مجتمعية علمانية	هعوفيد هتسيوني	بدأ استيطانها سنة ١٩٨١.
١٥ -	رِفافاه	١٩٩١	جنوبي غربي نابلس	٥٠			
١٦ -	ريحان (مي عامي ب)	١٩٧٩	شمالي يعبد منطقة جنين	٥٠	موشاف تعاوني	هعوفيد هتسيوني	
١٧ -	سا ـ نور (دوتان)	١٩٧٧	منطقة جنين	٤٠	موشاف	غوش إيمونيم	كانت حكومة المعراخ وافقت على إقامتها.
١٨ -	سلعيت (تسور ناتان ب)	١٩٧٩	شرقي طريق طولكرم ـ قلقيلية	٣٠٠	موشاف تعاوني علماني	بيتار/ حيروت	دُشنت رسمياً سنة ١٩٨٠.
١٩ -	شَعاريه تكفا	١٩٨١ - ١٩٨٣ (اختلاف المصادر)	جنوبي شرقي قلقيلية	١٥٠٠	مجتمعية مختلطة	القطاع الخاص	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٢٠ -	شفي شومرون	١٩٧٧ (تشرين الأول/ أكتوبر)	أراضي دير شرف، على طريق نابلس - جنين	٥٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	فيها مصنعان للأجهزة الإلكترونية.
٢١ -	شيكد (ريحان ب)	١٩٨٠ (القرار بإقامتها)	غربي جنين	٣٤٠	مجتمعية علمانية		
٢٢ -	عمانوئيل (كرني شومرون هـ)	١٩٨٣	أراضي جينصافوط، جنوبي غربي نابلس	٤٠٠٠ (٤٧٠٠)	مدنية دينية	حزب أغودات يسرائيل (تبنيها وزارة البناء والإسكان)	اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨١؛ يخطط لأن تكون «أكبر مدينة بنيت في إسرائيل في العقود الأخيرة»، فيها مجلس محلي.
٢٣ -	عيتس أفرايم (تل حاييم؟)	١٩٨٤ (التدشين)	أراضي عقربة جنوبي شرقي نابلس	١٠٠		غوش إيمونيم (جماعة منها)	اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨٣.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٢٤ -	عيناف (شفي شومرون ب)	١٩٨٢	أراضي عنبتا، على طريق نابلس - طولكرم	٣٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨١؛ يخطط لتوسيعها في مستوطنة مجتمعية إلى «كرياه» (بلدة).
٢٥ -	غينوت شومرون	١٩٨٥	إلى الغرب من نابلس	(مشتمل في كرني شومرون)	مجتمعية مختلطة		
٢٦ -	غَنيم	١٩٨٤	جنوبي شرقي جنين	١٧٠	مجتمعية		اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٨٣.
٢٧ -	كدوميم	٢٦/٧/ ١٩٧٧	غربي نابلس	٢٢٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	أقيمت سنة ١٩٧٥ بصورة غير رسمية؛ فيها مجلس محلي.
٢٨ -	كديم (غنيم/ غنيم ب)	١٩٨٤	شرقي جنين	١٢٠	علمانية	هعوفيد هليئومي	تغير اسمها من غنيم إلى كديم سنة ١٩٨٤.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٢٩ -	كرني شومرون	١٩٧٨	شرقي قلقيلية	٤٣٠٠ (٤٩٧٠)	مجتمعية دينية		مركز إقليمي، يخطط لها لتتحول إلى مدينة كبيرة تستوعب ٢٥٠٠ عائلة.
٣٠ -	كريات نتافيم (نتافيم)	١٩٨١ (القرار)	جنوبي غربي نابلس	١٤٠	مجتمعية	المنظمة الصهيونية	
٣١ -	معاليه شومرون (كرني شومرون ب)		شرقي قلقيلية	٣٤٠	مجتمعية مختلطة		
٣٢ -	مفودوتان	١٩٧٩	جنوبي غربي جنين	٢٦٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	
٣٣ -	نوفيم (يوسفياه) (ياكيرج)	١٩٨٤	شرقي قلقيلية	٢٠٠	مجتمعية	القطاع الخاص، بإشراف وزارة الزراعة	قرار اللجنة الوزارية ووضع حجر الأساس لها سنة ١٩٨٢.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٣٤ ـ	ياكير (كرني شومرون د)	١٩٧٩	غربي نابلس	٤٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	
٣٥ ـ	يتسهار (روغن)	١٩٨٤	جنوبي نابلس	١٥٠	دينية	غوش إيمونيم	

ثانياً: الضفة الغربية الوسطى

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١ ـ	آدام	١٩٨٤	شرقي القدس	٢٥٠	علمانية	يؤيد مستوطنوها حيروت	أقيمت، بداية، من دون قرار رسمي.
٢ ـ	أبير يعقوف	١٩٨٤	شمالي القدس	٣٠٠	دينية		
٣ ـ	ألون	١٩٩٠	شرقي القدس	٥٠٠			
٤ ـ	بدوئيل	١٩٨٤	جبل نابلس	٢٢٠	دينية		

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٥ -	بساغوت	١٩٨١	أراضي بلدة البيرة	٦٥٠	دينية	وزارة البناء والإسكان	
٦ -	بيت آريه	١٩٨٢	منطقة نابلس	١٤٠٠		وزارة الدفاع، ووزارة البناء والإسكان	
٧ -	بيت إيل	١٩٧٨	منطقة رام الله	١٥٠٠	دينية	غوش إيمونيم	
٨ -	بيت إيل ب	١٩٧٩	منطقة رام الله	١٣٠٠	دينية	غوش إيمونيم	
٩ -	بيت حورون (حشمونائيم)	١٩٨٠	منطقة رام الله	١٠٠٠	مجتمعية مختلطة	غوش إيمونيم	أقيمت بصورة موقتة سنة ١٩٧٧.
١٠ -	حلَميش (نفي تسوف)	١٩٧٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر)	شمالي غربي رام الله	٨٠٠	مجتمعية	غوش إيمونيم (قدمت الدعم لها)	يخطط لتحويلها إلى «كرياه» (بلدة).
١١ -	دوليف	١٩٨٣	غربي رام الله	٣٨٠	مجتمعية	غوش إيمونيم	تتولى وزارة البناء والإسكان بناءها.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١٢ -	ريمونيم	١٩٨٠	شمالي طريق رام الله - أريحا	٣٠٠		الاتحاد الزراعي	بدأت، في ٢٨/٢/١٩٧٧، كمأحاز ناحل (نقطة عسكرية).
١٣ -	شيلو	١٩٧٨	شمالي شرقي رام الله	١٣٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	جرت عدة محاولات لاستيطانها منذ سنة ١٩٧٤؛ اتخذ قرار إقامتها في ٢٦/١٠/١٩٧٧.
١٤ -	طلمون (أ، ب، ج)		شمالي غربي رام الله	١٥٠			
١٥ -	عالي زهاف (لفونا؟)				مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	بلغ عدد مستوطنيها ٤٧ شخصاً سنة ١٩٨٤.
١٦ -	عطيرت	١٩٨١	شمالي بيرزيت	١٠٠	مجتمعية دينية		اتخذ قرار إقامتها سنة ١٩٧٨.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١٧ -	علمون (عنتاتوت)	١٩٨٢	شمالي شرقي القدس	٣٠٠	مجتمعية	غوش إيمونيم	أقيمت بإشراف المنظمة الصهيونية.
١٨ -	عوفرا (بـاعـل حتسور)	١٩٧٧	شمالي شرقي رام الله	١٠٠٠		غوش إيمونيم	أقيمت بصورة غير رسمية سنة ١٩٧٥؛ تصدر فيها مجلة «نِكوداه»؛ يقيم فيها معظم قادة غوش إيمونيم.
١٩ -	عوفريم (بيت آريه ج)	١٩٨٣	شمالي غربي رام الله	٣٠	مجتمعية	اتحاد المزارعين (في المرحلة الأولى)	يستوطنها العاملون في وزارة الاتصالات.
٢٠ -	عيلي (غفعات هلفونا؟)	١٩٨٤	شمالي شرقي رام الله				
٢١ -	غفعات زئيف	١٩٨٤	جنوبي غربي رام الله	٦٠٠٠	مدينية علمانية؟	غوش إيمونيم	أوكلت مهمة بنائها إلى وزارة البناء والإسكان.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٢٢ -	غفعون هَحَدَشاه (غفعات حدشاه) (متسبيه غفعون)	١٩٨٠	شمالي غربي القدس	٥٠٠	مجتمعية علمانية	غوش إيمونيم(؟)	كانت غوش إيمونيم أقامتها بصورة موقتة سنة ١٩٧٨.
٢٣ -	غفعون	١٩٨٠		(مشتمل في غفعات زئيف)			
٢٤ -	كفار أدوميم	١٩٨١	شمالي شرقي القدس	٥٠٠	مجتمعية مختلطة		
٢٥ -	كوخاف هشاحر	١٩٨٠	منطقة رام الله	٥٥٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	أقيمت كحتحزوت ناحل (مستعمرة انتقالية) سنة ١٩٧٥.
٢٦ -	متيياهو	١٩٧٩	شمالي غربي رام الله	٢٨٠	موشاف/دينية	بوعالي أغودات يسرائيل	بدأ تمهيد الأرض لها سنة ١٩٧٣؛ تتلقى الدعم من غوش إيمونيم.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٢٧ -	متسبيه راحيل (رحاليم؟)		شمالي غربي نابلس؟				(يبدو، من معطيات «السلام الآن»، أنها كانت لا تزال في قيد البناء سنة ١٩٩٢).
٢٨ -	معاليه أدوميم	١٩٨٢	٦ كلم شرقي القدس	١٥,٠٠٠ (١٩,٨٧٠)	مدنية علمانية	وزارة البناء والإسكان (مسؤولية الإنشاء)	أول مستوطنة تصبح مدنية ذات مجلس بلدي، سنة ١٩٩١.
٢٩ -	معاليه إفرايم	١٩٧٠	غور الأردن	١٧٠٠ (٢١٠٠)	موشاف (ثم مركز إقليمي)		فيها منطقة صناعية.
٣٠ -	معاليه ليفونا (ناحل معاليه ليفونا)	١٩٨٤	شمالي رام الله	٢٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	
٣١ -	معاليه مكماس	١٩٨٠	شمالي شرقي القدس	٤٥٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٣٢ ـ	مِغداليم	١٩٨٤	منطقة نابلس	٧٠	مجتمعية أو «توشفاه»		قررت حكومة «الوحدة الوطنية»، سنة ١٩٨٥، توطينها بالمدنيين.
٣٣ ـ	مِفو حورون	١٩٧١	منطقة اللطرون	٣٠٠	موشاف تعاوني	بوعالي أغودات يسرائيل	
٣٤ ـ	ناحلئيل	١٩٨٤	شمالي غربي رام الله	١٢٠	دينية		
٣٥ ـ	نعاليه (نيلي ب)	١٩٨٤	شمالي غربي رام الله	١٥٠	مجتمعية	إدارة أراضي إسرائيل + القطاع الخاص	
٣٦ ـ	نيلي (نعلين)	١٩٨١ (قرار إقامتها)	شمالي غربي رام الله	٣٢٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	مخصصة، أساساً، للعاملين في الصناعة الجوية.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٣٧ -	هار آدار (كفيرا)	١٩٨١ (قرار إقامتها)	شمالي غربي القدس قرب خط الهدنة السابق	١١٠٠	مجتمعية	اتحاد المزارعين	

ثالثاً: «غوش عتسيون»

١ -	إفرات	١٩٨٠	شرقي طريق بيت لحم - الخليل	٢٥٠٠ (٥١٠٠)	مدينية	هبوعيل همزراحي	تشرف وزارة البناء والإسكان على بنائها؛ فيها مجلس محلي.
٢ -	إليعيزر	١٩٧٦	جنوبي بيت لحم	٣٥٠	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي	فيها بعض المعامل.
٣ -	إيلون شفوت	١٩٦٩	منطقة بيت لحم	١٤٠٠	مركز إقليمي	هبوعيل همزراحي	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٤ -	بيتار (بيتار عيليت)	١٩٨٢ (قرار اللجنة الوزارية)	شمالي غربي بيت لحم	١٧٠٠	مدينية	القطاع الخاص	تكفلت الدولة بأعمال التطوير حتى سطح الأرض.
٥ -	تسوريف (بات عين) (تسوريت) (متسبيه عادولم)	١٩٨٥ (موافقة حكومة «الوحدة الوطنية»)	شمالي غربي الخليل	١١٠			مأحاز ناحل سنة ١٩٨٣.
٦ -	تكوّاع	١٩٧٧/١١/٣٠	جنوبي شرقي بيت لحم	٥٠٠	مجتمعية مختلطة	غوش إيمونيم	حئحزوت ناحل سنة ١٩٧٥.
٧ -	روش تسوريم	١٩٦٩	على طريق القدس - الخليل	٢٧٠	كيبوتس	الكيبوتس الديني	
٨ -	كرمي تسور			١٦٠	دينية		

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٩ -	كفار عتسيون	١٩٦٧/٩/٢٥	جنوبي بيت لحم	٤٥٠	كيوتس	الكيبوتس الديني	قدم الكيبوتس الديني والصندوق القومي اليهودي الدعم لمستوطنيها.
١٠ -	كيدار (نشوت أدوميم)	١٩٨٤	شرقي القدس	١٨٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	حظيت بالموافقة الحكومية الرسمية سنة ١٩٨٥.
١١ -	مِتساد (أسفار)	١٩٨٤	بين بيت لحم والخليل	٣٠٠	دينية	بوعالي أغودات يسرائيل	
١٢ -	معاليه عاموس (تكواع ب)	١٩٨١	بين الخليل وبيت لحم	٢٩٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	
١٣ -	مغدال عوز	١٩٧٧/٨/١٢	منطقة بيت لحم	١٩٠	كيوتس ديني	هبوعيل همزراحي	بدأت مصادرة الأراضي التي أقيمت عليها، سنة ١٩٦٨.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١٤ -	نفي دانيال (دانيال)	١٩٨٢	قرب بيت لحم	٣٠٠	مجتمعية دينية	المنظمة الصهيونية	
١٥ -	نوكديم (إيل دافيد) (تكواع ج)	١٩٨٢	جنوبي شرقي بيت لحم	٢٠٠			
١٦ -	هار غيلو (روش غيلو)	١٩٧٦	جبل الراس/ بيت جالا	٣٤٠			سنة ١٩٧٩، أقيم حي سكني تابع لها باسم «روش غيلو».

رابعاً: جبال الخليل الجنوبية

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١ -	أدوراه (متسبيه أمتسيا)	١٩٨٣	جنوبي غربي الخليل	٢٠٠	مجمعية	المنظمة الصهيونية والكيبوتس الديني	
٢ -	إشكولوت (متسبيه لهاف)	١٩٨٣ (موافقة اللجنة الوزارية)	جنوبي الخليل		زراعية - صناعية	المنظمة الصهيونية	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٣ -	بني حيفر	١٩٨٢	جنوبي شرقي الخليل	٨٠	مجتمعية دينية		
٤ -	بيت ياتير	١٩٨٠	جنوبي الخليل	١٨٠	مجتمعية دينية		
٥ -	تيلم (متسبيه غوفرين)	١٩٨٢	طريق الخليل - بيت جبرين	٥٥	مجتمعية	بيتار/حيروت	
٦ -	تيني (عومريم)	١٩٨٤	منطقة الخليل	٢٥٠	مجتمعية علمانية	المنظمة الصهيونية	
٧ -	حغاي	١٩٨٤	جنوبي الخليل	٢٠٠	دينية	غوش إيمونيم	أوكل أمر بنائها إلى شركة «غيئولات هكركاع» الخاصة.
٨ -	الخليل/نقاط استيطانية في المدينة		داخل مدينة الخليل	٥٥٠			أعدت خطة بنائها «جمعية تطوير الحي اليهودي في الخليل».

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٩ -	سوسيا (ماعون ب)	١٩٨٣	جنوبي الخليل	٢٢٠	مجتمعية دينية/ مركز إقليمي	دائرة الاستيطان (مسؤولة عن إنشائها)	بدأت وزارة البناء والإسكان العمل فيها سنة ١٩٨٣.
١٠ -	شِمْعة			٨٠			
١١ -	عوتنئيل (عتانئيل) (دوريت)	١٩٨٣	جنوبي شرقي الخليل	٢٠٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	
١٢ -	كرميل	١٩٨١	جنوبي الخليل	١٤٠	مجتمعية دينية	غوش إيمونيم	مسؤولية إقامتها على دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية.
١٣ -	كريات أربع	١٩٦٨	شرقي الخليل	٥٠٠٠ (٥٩٠٠ مع الخليل)	مدينية		معظم مستوطنيها من غوش إيمونيم؛ فيها منطقة صناعية ومجلس محلي.

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١٤ ـ	ليڤنا	١٩٨٤	جنوبي جبل الخليل	١٩٠	مجتمعية		
١٥ ـ	ماعون	١٩٨١	جنوبي شرقي الخليل	١٠٠	موشاف تعاوني ديني		

خامساً: غور الأردن (بما فيه «مغيلوت»)، أي الشاطىء الشمالي الغربي للبحر الميت)

١ ـ	أرغمان	١٩٧١	الغور الأوسط	١٣٠	موشاف تعاوني	بيتار/حيروت	
٢ ـ	ألموغ	١٩٨٣	شمالي البحر الميت	١٠٠	كيبوتس		أقيمت، بحسب بعض المصادر، في عهد المعراخ.
٣ ـ	بتسائيل	١٩٧٥	أراضي فصايل وعقربة	٢٥٠	موشاف	حركة الموشافيم	
٤ ـ	بِكعوت	١٩٧٢	الغور الشمالي	١٣٥	موشاف	الاتحاد الزراعي	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٥ -	بيت هعرفا	١٩٨٣	جنوبي شرقي أريحا	٣٠			
٦ -	تومر	١٩٧٨	جنوبي فصايل	٢٦٠	موشاف (منذ سنة ١٩٧٩)	حركة الموشافيم	
٧ -	حمرا (عطروت)	١٩٧٧	على طريق نابلس - جسر دامية	١٧٠	موشاف تعاوني	الاتحاد الزراعي	
٨ -	روعي (بكعوت ب)	١٩٧٦	أراضي طوباس	١٢٠	موشاف	الاتحاد الزراعي	أقيمت، بداية، كنقطة ناحل تابعة للكيبوتس الموحد.
٩ -	شديمون ميحولا (شيلح) (ميحولا ب)	١٩٨٤	الغور الشمالي	٢٢٠	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي المفدال	
١٠ -	غِلغال	١٩٧٣	شمالي أريحا	١٣٠	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١١ -	غيتيت (تل طال)	١٩٧٥	أراضي عقربة وخربة الطويل	١٢٠	موشاف	بيتار/حيروت (وغوش إيمونيم)	كانت كيبوتسا تابعاً للكيبوتس الموحد.
١٢ -	فيرد يريحو	١٩٨٠	جنوبي أريحا	١٥٠	موشاف	الاتحاد الزراعي	دائرة الاستيطان مسؤولة عن إنشائها.
١٣ -	كاليا	١٩٧٧	شمالي البحر الميت	٢٥٠	كيبوتس	اتحاد الكفوتسوت والكيبوتسيم	أقيمت كنقطة ناحل سنة ١٩٦٨.
١٤ -	متسبيه شاليم	١٩٧٧ كانون الثاني/ يناير	غربي البحر الميت	١٠٠	كيبوتس	اتحاد الكفوتسوت والكيبوتسيم	
١٥ -	متسبيه يريحو	١٩٧٨		٥٠٠	موشاف ديني	غوش إيمونيم؟	جرت عدة محاولات لإقامتها منذ سنة ١٩٧٤.
١٦ -	ميحورا	١٩٧٦	بين نابلس والجفتلك	١٢٠	موشاف	الاتحاد الزراعي	

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
١٧ ـ	ميحولا	١٩٦٩	مفرق طريق بيسان ـ الجفتلك ـ طوباس	٢٣٠	كيبوتس		
١٨ ـ	مسوءة	١٩٧٦؟	جنوبي طريق نابلس ـ جسر دامية	١٠٠	مدنية (مخططة)		
١٩ ـ	يِتيف هَغدود	١٩٧٧	وسط الغور	٢٠٠	موشاف	حركة الموشافيم	أقيمت كمأحاز ناحل سنة ١٩٧٥.
٢٠ ـ	نعامي	١٩٧٩	شمالي أريحا	٧٠	موشاف	المنظمة الصهيونية	
٢١ ـ	نعران	١٩٧٧ (نيسان/ أبريل)	شرقي العوجا	٥٥	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	
٢٢ ـ	يافيت	١٩٧٩	أراضي عقربة وفصايل	٨٠	موشاف		

الرقم المتسلسل	الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	الجهة المستوطنة	معلومات إضافية
٢٣ -	يطاف	١٩٧٦	شمالي أريحا	؟	كيبوتس	الكيبوتس الموحد	
المجموع	١٤٤ مستوطنة		٩٨،٧٥٥ مستوطناً				

(المصدر: دليل إسرائيل العام، المرجع السابق، ص ٣٧٩ - ٣٩٣)

الجدول ٣:
مستوطنات قطاع غزة

اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها
١ - إيرز(*)	١٩٧٠/١٩٦٨	شمالي شرقي بيت لاهيا	-	منطقة صناعية	-
٢ - إيلي سيناي	١٩٨٣	شمالي بيت لاهيا	٣٠٠	مستعمرة تعاونية	غوش إيمونيم
٣ - بدولاح	١٩٨٠	بين رفح وخان يونس	١٥٠	-	-
٤ - بني عتسمون	١٩٧٩	شمالي غربي رفح	٢٠٠	كيبوتس زراعي صناعي	غوش إيمونيم
٥ - بات ساديه	١٩٩١	بين رفح وخان يونس	؟	-	-
٦ - دوغيت	١٩٩٠	شمالي مدينة غزة	٨٠	-	-
٧ - رفيح يام	١٩٨٤	غربي رفح	١٣٠	مدنية	مجلس مستوطنات غزة
٨ - غان أور	١٩٨٠	جنوبي خان يونس	٢٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
٩ - غاني طال	١٩٧٧ (٧٨/ ٧٩)	شمالي خان يونس	٣٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي

اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها
١٠ ـ غديد	١٩٨٢	جنوبي خان يوسف	١٩٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١١ ـ قطيف	١٩٧٣	شمالي خان يونس	١٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٢ ـ كفار دَروم	١٩٧٠	شرقي دير البلح	١٢٠	مدنية	هبوعيل همزراحي
١٣ ـ كفار يام(*)	-	-	٥	-	-
١٤ ـ موراغ	١٩٧٢	بين رفح وخان يونس	٦٠	كيبوتس زراعي	هبوعيل همزراحي
١٥ ـ نتساريم(**)	١٩٧٢	جنوبي مدينة غزة	٤٥	مدنية	هبوعيل همزراحي
١٦ ـ نافيه دكاليم	١٩٨٣	غربي خان يونس	١٠٠٠	مدنية	مجلس مستوطنات غزة
١٧ ـ نيتسر حزاني	١٩٧٣	شمالي خان يونس	٢٨٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٨ ـ نيسانيت	١٩٨٢	شمالي بيت لاهيا	٦٠	مدنية	هبوعيل همزراحي
المجموع	-	-	٣٢٢٠	-	

(*) لا تصنّف مستوطنة أحياناً.

(**) هناك إشارة إلى إقامة مستوطنة جديدة باسم نتساريم ب، بالقرب من مدينة غزة، انتقل إليها في ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢، ثماني عائلات من المستوطنين، قبل أن تصادق الحكومة على هذه المستوطنة. أنظر: «هآرتس»، ١٩٩٢/٦/٣.

(المصدر: **دليل إسرائيل العام**، المرجع السابق، ص ٣٩٤)

الهوامش:

(١) راجع كتابنا: **Les Fleuves du Moyen-Orient (situation et prospective juridico-politiques),** L'Harmattan, Paris, 1994, pp. 215-230.

وراجع التقرير A/46/263-E/1991 الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول سياسة إسرائيل المائية وممارساتها في الأراضي العربية المحتلة

(٢) صحيفة **الموند** **الفرنسية** في ١٩٩٢/١/٢٩.

(٣) Alain Dieckhoff, "Israel: L'atout des territoires", in **Politique Internationale,** Hiver 1992, p. 41.

(٤) راجع صحيفة **هآرتس الإسرائيلية** في ١٩٨٧/١١/٣٠، وصحيفة **عال همشمار الإسرائيلية** في ١٩٧٨/٦/٢٥. وراجع أيضاً ما ورد في كتاب **السياسة المائية لإسرائيل.** مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨٦. ص ٣ - ٦.

(٥) صحيفة **معاريف الإسرائيلية** في ١٩٩٠/٩/١٧.

(٦) راجع الصفحات ١٨ و١٩ و٢٢ و٢٣ من كتاب:

«Security for peace: Israel's minimal security requirements in negociations with the Palestinians». The Washington institute for Near East Policy, 1989.

(٧) أعلن مسؤول في شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) عن اكتشاف ثلاثة ينابيع غزيرة وعذبة المياه في هضبة الجولان، قدّر منسوبها بنحو ١٢٠٠ متر مكعب في الساعة. صحيفة **السفير** في ١٩٩٣/١٠/٢٣.

الفصل الأول

أطماع إسرائيل في مياه جنوب لبنان والجولان ومصر

لو اكتفينا باستعراض المشاريع الإسرائيلية المتعلقة بمياه الليطاني ومرتفعات الجولان ومياه مصر لوجدنا أن هذه المشاريع تشكل جزءاً مهماً من استراتيجيتها الاستيطانية، وأن العجز المائي فيها كان دائماً وراء سياسة التوسّع والقضم التي اتّبعتها.

فمن المعلوم أن إسرائيل تعاني نقصاً حاداً في مصادرها المائية. وقد ازدادت حدة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية المكثّفة من دول المعسكر الاشتراكي السابق. فحجم الموارد المائية المتجددة والمتوافرة سنوياً لإسرائيل يصل إلى ١٨٥٠ مليون متر مكعب (٤٦ في المئة من نهر الأردن و٣٥ في المئة من آبار الضفة الغربية و١٥ في المئة من آبار الساحل و٤ في المئة من مصادر مختلفة). وقد قدّرت حاجة إسرائيل إلى المياه نهاية الثمانينات بأكثر من ملياري متر مكعب[1]. والعجز المائي في إسرائيل بلغ، في العام ١٩٩٠، ٣٥٠ مليون متر مكعب، والمتوقع أن يصل إلى المليار في نهاية القرن العشرين.

أمام هذا الوضع المتفاقم حاولت إسرائيل البحث عن مصادر غير تقليدية لسد العجز بالاعتماد على عملية استمطار الغيوم اصطناعياً، وعلى وسائل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه المجاري واستخدام الطرق الحديثة لري أراضيها (التنقيط والرش). غير أن جميع هذه الوسائل أثبتت عدم فاعليتها في إيجاد حل عملي مقبول لمشكلة النقص الخطير والمتزايد في الموارد المائية.

وخلال البحث عن طريقة لحل الأزمة المائية وقّعت الحكومة الإسرائيلية مع تركيا اتفاقاً طويل الأجل لتزويد إسرائيل بكمية من المياه تراوح بين ٢٥٠ و٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً[٢]. واتّفق على نقل المياه من طريق البحر بواسطة مستوعبات مصنوعة من مادة البلاستيك سعة الواحدة منها بين ٨٠٠ ألف ومليون متر مكعب تقوم السفن بسحبها حتى المرافىء الإسرائيلية على البحر الأبيض المتوسط. ولكن العملية، بحسب مصادر إسرائيلية موثوقة، منيت بالفشل حتى الآن.

وإزاء هذا العجز عن سد النقص، وبعدما كادت المشاريع الاستيطانية تستهلك مخزون المياه في الأراضي المحتلة، لم يبق أمام إسرائيل إلاّ اللجوء إلى المياه المجاورة. فلو أمعنّا النظر في خريطة جغرافية للمنطقة لما وجدنا من الموارد المائية المهمة والمتاخمة لإسرائيل غير مياه جنوب لبنان ومياه الجولان ومياه مصر.

أولاً: مياه جنوب لبنان

أطماع إسرائيل في مياه الجنوب لا تحتاج إلى شرح وإثبات. لقد تحدّث عنها رواد الصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى. وبالعودة إلى بعض الدراسات التاريخية نجد أن هذه المطامع تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، أي إلى ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي بعشرات

السنين، عندما تمّ شراء أراضٍ واسعة في العام ١٨٩٢ قرب منابع المياه وفي المناطق الحدودية المتداخلة بين لبنان وفلسطين، وخصوصاً في سهل الخيام والمطلة والمنارة(٣).

وقد كتب **هرتزل**، في العام ١٩٠٣، إلى **السلطان العثماني عبد الحميد**، عارضاً عليه تقديم مبلغ مليون ليرة تركية مقابل موافقة السلطات العثمانية على إقامة اليهود في منطقة الجليل، أي على مقربة من مياه لبنان الجنوبي، باعتبار أن نهر الليطاني يُشكّل مركزاً مهماً لإنجاز المخططات اليهودية في المنطقة.

وكانت الحركة الصهيونية، في المذكرة التي رفعتها إلى مؤتمر السلام الذي عُقد في فرساي (باريس) في العام ١٩١٩، قد أعربت بوضوح عن رغبتها في الاستيلاء على جنوب لبنان وجبل الشيخ، فقد ورد فيها «أن جبل الشيخ (حرمون) هو (أبو المياه) الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات. وجبل الشيخ لا يحتاج فقط إلى إعادة تحريج وتشجير، بل أيضاً إلى أعمال أخرى قبل أن يصبح مؤهلاً ليكون خزان مياه البلاد. لذلك يجب أن يخضع كلياً لسيطرة أولئك الذين تحدوهم الرغبة الشديدة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكاناته حتى أقصى الحدود. كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي تُحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني [والمقصود اليهود في إسرائيل الكبرى حين إنشائها] حماية تامة، إذ إن منابع المياه هذه، فيما لو حظيت بالعناية اللازمة، تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين»(٤).

ولم يكتف زعماء الصهيونية بالمذكرات والتصريحات، بل عمدوا إلى إقناع بعض الزعماء الروحيين في لبنان بصحة مطالبهم(٥). ففي

أثناء انعقاد مؤتمر السلام في فرساي، اتصل **بن غوريون ووايزمان** بالبطريرك الماروني وحاولا إقناعه بالتخلي عن جنوب لبنان الذي تسكنه أكثرية إسلامية لقاء وعدٍ بتقديم مساعدات فنية ومالية إلى الدولة اللبنانية الناشئة. ولكن البطريرك، بدعمٍ من فرنسا، رفض هذا العرض.

وبعد أن فشلت الصهيونية في الحصول على موافقة الحلفاء والزعماء الروحيين اللبنانيين على التنازل عن جنوب لبنان لإلحاقه بفلسطين، لجأت إلى شراء الأراضي، فتمكّنت من شراء أراضي بعض الملاكين الكبار، ولكنها اصطدمت برفض البعض الآخر، بالرغم من الإغراءات المالية الكبيرة.

وخلال الحربين العالميتين حاولت الحركة الصهيونية التسلّل إلى المناطق اللبنانية في الجنوب عن طريق شراء بعض الأراضي المحيطة بمنابع نهر الليطاني، أو عن طريق إقامة المستوطنات الصهيونية في المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود اللبنانية والسورية.

وتحت ستار اتفاقية الحدود الفرنسية ـ البريطانية في ١٢/٢٣/ ١٩٢٠، واتفاق بوليه ـ نيو كومب Paulet - New Comb في ٣/٧/ ١٩٢٣، ومعاهدة حسن الجوار في ١٩٢٦/٢/٢، عمدت سلطات الانتداب إلى إحداث تغيير في الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح توسيع الأراضي الفلسطينية من أجل السيطرة على مصادر المياه.

لقد كرّست هذه الصكوك القانونية منطقة الحولة ذات السهول الخصبة والمياه الغزيرة (المعروفة بـ«جورة الذهب») منطقة تابعة لفلسطين. وبموجب هذه الصكوك سُلخت عن دولة لبنان الكبير القرى اللبنانية السبع: هونين، وإبل القمح، والنبي يوشع، وقدس، والمالكية، وصلحا، وطير بيخا[٦].

وهذه القرى مشهورة بينابيعها الوفيرة وآبارها الغنية بالمياه. ولهذا سارعت إسرائيل إلى استغلال ثروتها المائية وإقامة مستعمرات استيطانية على أنقاضها، أو على أطرافها، وتغيير أسمائها، فإبل القمح أصبحت (يوفال) وهونين (مرغاليوت)، وقدس (قدش)، والمالكية (مالكياه)، وصلحا (بيرون)، والنبي يوشع (يشع)، وطير بيخا (شومراه).

وفي تعديل آخر للحدود، تنازلت سلطة الانتداب الفرنسي عن معظم المنطقة اللبنانية من الحولة لصالح الانتداب البريطاني على فلسطين، مقابل منح شركة فرنسية امتياز تجفيف المستنقعات في سهل الحولة. وبذلك تمّ سلخ ٢٣ قرية لبنانية هي: المطلة ـ النخيلة ـ الصالحية ـ الناعمة ـ الخالصة ـ الدوارة ـ الخصاص ـ العباسية ـ دفنه ـ اللزازة ـ معسولة ـ الدميرجات ـ الجردية ـ كفر برعم ـ الزاوية ـ المنصورة ـ الذوق الفوقاني ـ الذوق التحتاني ـ خان الدوير ـ شوقا ـ أقرت ـ حانوتة ـ صروح(٧).

وبعد نجاح الحركة الصهيونية في تعديل الحدود وسلخ مساحات شاسعة من الأراضي الجنوبية في لبنان، قامت بسلسلة من الهجمات والاعتداءات على سكان هذه القرى أدّت إلى طردهم أو فرارهم من أرضهم، وهدم منازلهم، وبناء المستعمرات على أنقاضها.

وخلال الاجتماعات التمهيدية لاتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل، في ١٩٤٩/٣/٢٣، ضمّت إسرائيل عدة مزارع مساحتها ٢٠٠٠ دونم. وبقيت أراضي منطقة نبع الدوارة موضع خلاف(٨).

وفي العام ١٩٥٣، رفضت إسرائيل **مشروع «ماين»** الذي قضى بتقاسم مياه نهر الأردن بين العرب والإسرائيليين، واقترحت

مشروعاً آخر عُرف باسم **مشروع كوتن** قضى بتحويل كمية من مياه الليطاني، بواسطة نفق، إلى نهر الحاصباني بغية ضخ هذه المياه إلى بحيرة طبريا لتخفيف نسبة الملوحة فيها وجرّ مياهها بعد ذلك إلى النقب.

وبرّرت إسرائيل هذا المشروع بزعمها أن لبنان لا يستفيد من مياه الليطاني التي تذهب هدراً إلى البحر[٩]. ومارست وأعوانها ضغوطاً على البنك الدولي لرفض الطلب اللبناني المتعلق بتمويل مشاريع الري التي يُوفّرها نهر الليطاني. وكان لهذه الضغوط أثرٌ في المماطلة التي أبداها البنك الدولي إزاء الطلب اللبناني. ولعل الغرض الرئيسي من ذلك هو عرقلة استثمار مياه الليطاني من جانب لبنان حتى يسهل على إسرائيل الاستيلاء عليها والاستفادة منها في الوقت الذي تراه مناسباً.

وعلى الرغم من عدم اشتراك لبنان في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فقد أقدمت إسرائيل، أثناء الحرب، على اقتطاع مساحات شاسعة من مزارع شبعا[١٠]. واحتلّت بعدها عدة مناطق، منها حرج مشهد الطير الذي تعود ملكيته إلى الأوقاف الإسلامية.

وبعد حرب العام ١٩٦٧ لم يعد الزعماء الإسرائيليون يجدون أيّ حرج في الكشف عن نيّاتهم وأطماعهم. ففي شهر أيلول/ سبتمبر من هذا العام بعث **بن غوريون** إلى الرئيس الفرنسي، **الجنرال ديغول**، بردّ حول نيات إسرائيل تجاه لبنان جاء فيه: «إن أمنيتي في المستقبل هي أن أجعل الليطاني الحدود الشمالية لإسرائيل».

وانتقد رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، **ليفي أشكول**: «ضياع نصف مليار متر مكعب من مياه الليطاني في البحر بدلاً من أن تستفيد منها شعوب المنطقة»[١١].

وخلال حرب العام ١٩٧٣ اقتطعت إسرائيل عدة منطق لبنانية من جبل الشيخ، هي: الشمل، وبركة النقار، والسواقي، وجدرة العليق، وتلة السدانة. وفي العام ١٩٧٤، تمّ اقتطاع شريط أرضي من بلدة عيترون، طوله ٣ كلم وعرضه يتراوح ما بين ١٠٠ و٥٠٠ متر. وفي العام ١٩٧٥، ضمّت جبل الشميس. وتمكنت، حتى بداية الثمانينات، من اقتطاع حوالى ٤٠٠٠ دونم من القرى التالية: علما الشعب، البطيشة، تلال الضهيرة، يارين، مارون الراس، عيترون، بليدا، ميس الجبل، حولا، مركبا، كفركلا. وخلال العام ١٩٧٨، استولت على أماكن قرب نبع الجوز، وصولاً إلى جبل الصوان المطل على شويّا.

وبعد اجتياح لبنان في العام ١٩٨٢، ضمّت إليها آلاف الدونمات، فنقلت الشريط الشائك من مستعمرة المطلة إلى منطقة تبعد ٦٠٠ متر شمالاً ويبلغ طولها ما بين ثلاثة وخمسة كلم، وشقت طريقاً في الضفة الجنوبية لنهر الوزاني بطول ١٢ كلم، واقتطعت المنطقة المحيطة بنبع الوزاني ومساحتها ٥٠٠٠ دونم، وضمّت قسماً من سهل الخيام. وفي منطقة بنت جبيل اقتطعت من أراضي وأحراج مارون الراس مساحة ٧٠٠٠ دونم. وبحجة توسيع بوابة (بيرانيت) بين بلدة رميش والأرض المحتلة استولت على ١٥ دونماً من أراضي رميش. وفي صيف العام ١٩٨٥، استولت على جزء من أراضي بلدة راميا وسيَّجتها بالأسلاك الشائكة. وفي مطلع العام ١٩٨٦ قامت بتسييج مساحة تُقدر بحوالى ٣١ كلم^2 تمتد من مرج الخيام إلى مركبا. وفي العام ١٩٩٥ تناقلت وكالات الأنباء معلومات تشير إلى إقدام إسرائيل على قضم أراضٍ في منطقة البطيشة الواقعة بين بلدتي عيتا الشعب ويارين في القطاع الغربي من الشريط الحدودي(١٢).

وهكذا نرى أن إسرائيل تواصل، منذ قيامها، عمليات القضم والضم للأراضي اللبنانية بشكل تدريجي وبصمتٍ متعمّد وفي فترات زمنية متباعدة لكيلا تواجه ردود فعل دولية معارضة[١٣]. ولهذا قلنا إن حدود إسرائيل في الحلم أو الواقع أو القوة هي حدود مائية. فالحديث عن **إسرائيل الصغرى** يعني وجود كيان تحدّه أنهار الجنوب اللبناني وبحيرة طبريا والبحر الميت. والحديث عن **إسرائيل الوسطى** يعني قيام كيان يقع بين نهر الأردن وقناة السويس والبحر الأحمر[١٤]. والحديث عن **إسرائيل الكبرى** يعني امتداد (أو تمدّد) الدولة العبرية من الفرات إلى النيل[١٥].

١ ـ مخططات ومشاريع للاستيلاء على المياه اللبنانية

كانت التصريحات والوثائق الإسرائيلية، القديمة والحديثة، واضحة بشأن أهمية مياه الجنوب اللبناني لتنفيذ المخططات والمشاريع الصهيونية، فجاءت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية تُثبت ذلك. وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ مشاريعها للسيطرة على المياه اللبنانية من خلال تعطيل أي مشروع لبناني يرمي إلى الاستفادة من هذه المياه، أو من خلال الاستيلاء بالتقسيط عليها.

ففي أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، أغارت الطائرات الإسرائيلية على المواقع اللبنانية عند منابع الحاصباني والوزاني بهدف تعطيل المشروع الذي أقرّه مجلس جامعة الدول العربية في العام ١٩٦٤، وهو مشروع تحويل مجاري الأنهار التي تصب في بحيرة طبريا (الحاصباني والوزاني اللبنانيين، وبانياس السوري).

وبعد اجتياح إسرائيل الجنوب اللبناني في العام ١٩٧٨، واحتلالها مناطق واسعة في شمال الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية أطلق عليها فيما بعد اسم «**الشريط الحدودي**»، قامت سلطات الاحتلال

بتنفيذ عدد من المشاريع المائية لتسهيل سرقة مياه الجنوب باتجاه شمال فلسطين.

ففي العام ١٩٨٠، شقّت هذه السلطات شبكة من الطرق المتطورة ربطت مزرعة الوزاني والميسات بأراضي المستعمرات الإسرائيلية. وقامت، في العام ١٩٨٦، بشق طريق على الضفة الجنوبية لنهر الوزاني بطول ١٢ كلم، واقتطعت المنطقة المحيطة بنبع الوزاني وسيَّجتها بالأسلاك الشائكة، وبدأت بمدّ أقنية من الوزاني باتجاه الأراضي المحتلة، ووضعت تجهيزات لمشاريع ري حديثة عند مزرعة الوزاني اللبنانية وقرية الفجر السورية المحتلة المجاورة لها لكي تتمكن من سحب المياه السطحية والجوفية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخلال العام ١٩٨٣، وضعت يدها على قساطل **مصلحة مياه جبل عامل**، المنطلقة من خزانات (الطيبة) التي تتغذى بالمياه من محطة (الطيبة) على نهر الليطاني (طاقتها نحو ٨٠٠٠ متر مكعب يومياً). وحوّلت اتجاه هذا القساطل، بعد تدمير مضخات وخزانات برعشيت، نحو خزان أنشأته جنوب كازينو حيرام في عين إبل، ومنه مدّت أنابيب إلى محطة الضخ الرئيسية التابعة لمستعمرة «شتولا» التي بنتها فوق تلة الراهب في أوائل السبعينات، والتي تؤمن مياه الشفة والري لهذه المستعمرة.

ولتمويه عملية سرقة المياه عمدت شركة المياه الإسرائيلية «**ميكوروت**» إلى مدّ قساطل من محطة شتولا، عبْرَ وادي سعسع، وربطها بشبكة مياه بلدتي عين إبل ورميش اللبنانيتين، بواسطة محطة للضخ تقع على منحدر جبلي شمالي رميش. ومن هناك مدّت شبكة أنابيب إلى محطة أخرى في منطقة «كورة» حيث ربطتها بشبكة «مصلحة مياه جبل عامل» التي تصب في خزان بلدة عيتا الشعب.

وهكذا تكون سلطات الاحتلال قد ربطت شبكة مياه ١٤ قرية لبنانية في قضاءي بنت جبيل وصور بشبكة مياه مستعمرة شتولا، وأصبح على كل مشترك لبناني بهذه الشبكة أن يدفع رسوماً شهرية تصب في خزينة شركة المياه الإسرائيلية.

«أما مياه شبعا فتؤمن ألف متر مكعب يومياً، بواسطة الجاذبية، لقرى قضاء حاصبيا، في حين تتغذى بقية قرى قضاء مرجعيون بالمياه من بئرين ارتوازيتين قرب الدردارة ونبع الحمام. وبسبب الأعطال وسحب إسرائيل المياه الجوفية من منطقة الآبار حرمت ثماني قرى من مياه الشفة، وأقدمت إسرائيل على مدّ شبكة قساطل قياس ٦ إنش لسحب مياه نبع الجوز في شبعا إلى حاصبيا، وهو ما أثار ردة فعل سلبية لدى الأهالي، لأن ذلك يؤدي إلى شح المياه التي تغذي شبعا ومحيطها، مع العلم أن هذه المياه لا تكفي المنطقة أصلاً»[١٦].

وفي العام ١٩٩٠، ذكرت **وكالة الصحافة الفرنسية** أن خبراء إسرائيليين يرافقهم ضباط إسرائيليون قاموا، في ١٩٩٠/٦/٢٧، بأخذ عينات من مياه نبع الجوز، قرب بلدة شبعا، ونبع الحاصباني في القطاع الشرقي لتحليلها بعد اكتشاف تلوّث خطير في مياه الشفة في منطقة تل أبيب[١٧].

وبعد ذلك بعام ذكر قادمون من الشريط الحدودي المحتل أن قرى مرجعيون التي تتغذّى بالمياه من المضخة القريبة من مفترق الخيام تعرّضت للعطش بعد أن قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بسحب المياه إلى مستعمرة المطلة التي تبعد حوالى خمسة كيلومترات عن المضخة جنوباً، بواسطة قساطل تمَّ تركيبها في مراحل سابقة[١٨].

وفي العام ١٩٩٤، حفرت إسرائيل في منطقة نقار شبعا بئراً

ارتوازية تقع على مساحة ٧٠٠ متر مربع داخل الأراضي اللبنانية، وعلى مسافة ٢,٥ كلم من مواقع القوة النروجية العاملة في نطاق قوات الطوارىء الدولية. ويتخوّف أهالي المنطقة من أن تكون عملية الحفر هذه مقدمة لحفر آبار أخرى والاستيلاء على مخزون المياه الجوفية في السلسلة الغربية لمرتفعات جبل الشيخ التي تحوي كميات هائلة من المياه[١٩].

فما هي المشاريع الإسرائيلية المتعلقة بالمياه اللبنانية (الروافد اللبنانية لنهر الأردن ومياه الليطاني)؟

٢ ـ الروافد اللبنانية لنهر الأردن (الحاصباني والوزاني)

يخرج نهر الحاصباني من نبع الحاصباني عند سفوح جبل حرمون في وادي التّيم الذي يتخذه مجرى له قبل أن يصل إلى منخفض الحولة في فلسطين حيث يرفد نهر الأردن الذي يصبّ في البحر الميت. ويبلغ طوله في لبنان ٢١ كلم. وتصب فيه عدة روافد شتوية صغيرة، أهمها نهر جاج والوزاني اللذان ينبعان من سفوح جبل الشيخ. ومعدل التصريف السنوي لنهر الحاصباني يصل إلى ١٦٠ مليون م^{3}.

أما نهر الوزاني فنهر صغير ينطلق من قرية الوزان الحدودية (نحو ٤ كلم من الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية) جنوب بلدة الخيام، ثم يدخل أراضي شمال فلسطين.

وفي العام ١٩٨٦، أحاطت إسرائيل بسياج عدة هكتارات من الأرض حول النبع، بعد طرد المزارعين اللبنانيين منها، وبدأت بمدّ أقنية من نبع الوزاني باتجاه الشمال الشرقي، بحجة ريّ قرى العرقوب الواقعة داخل الشريط الحدودي الذي تسميه إسرائيل **«الحزام الأمني»**.

وفي العام ١٩٨٩، أقدمت إسرائيل على مدّ أنابيب مياه (بقياس ٦ إنش) من نبع العين المتفرع من نهر الجوز، وهو أحد روافد الحاصباني، بدعوى تزويد قرى منطقة حاصبيا المحتلة بالمياه.

وتستغل إسرائيل حالياً، وبصورة كاملة، مياه الحاصباني والوزاني، وبمعدل يتجاوز في معظم الأحيان مقدار ١٤٥ مليون م^3 سنوياً.

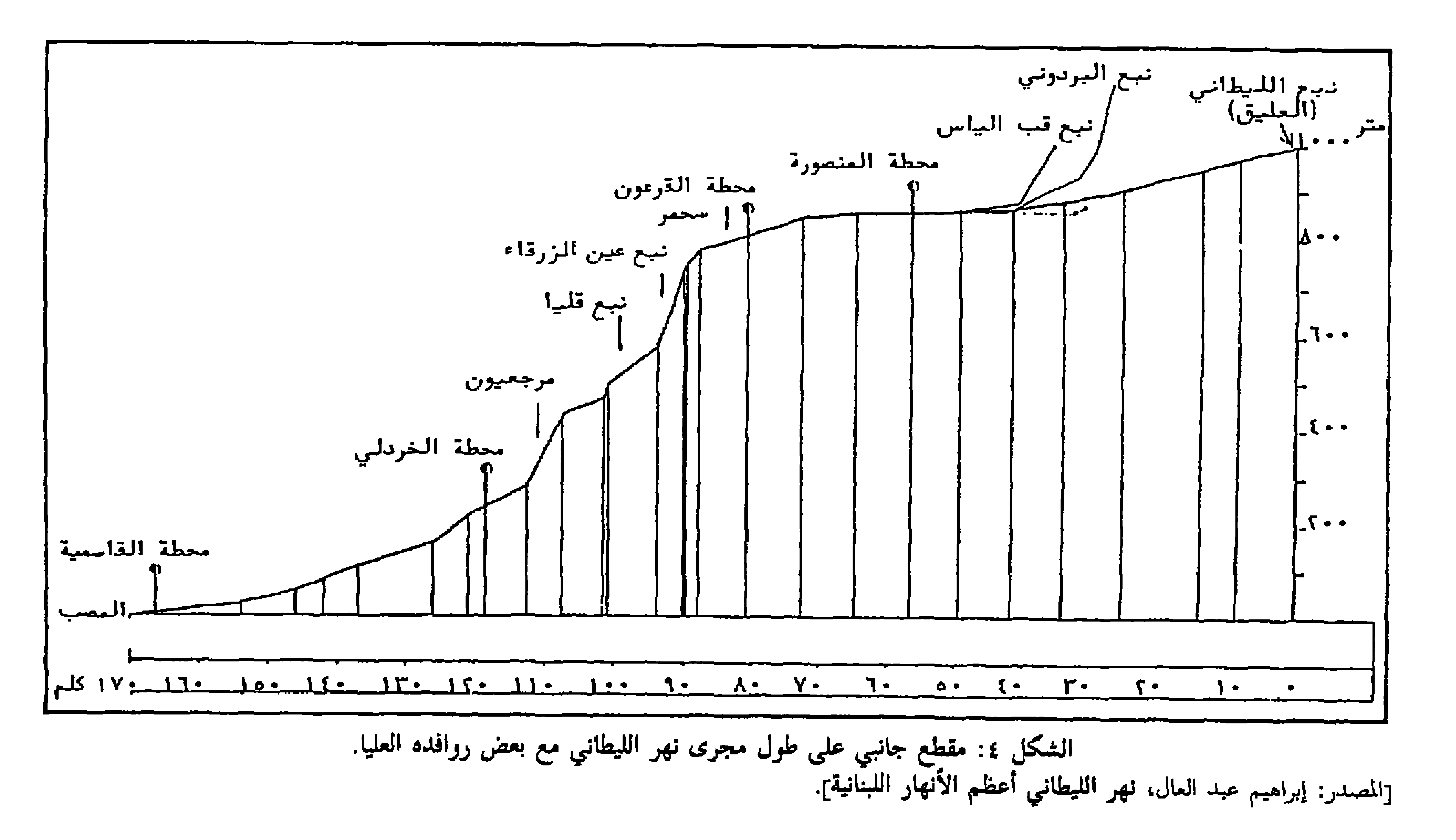
٣ ـ نهر الليطاني في المخططات الإسرائيلية

بسبب أهمية نهر الليطاني في المخططات الإسرائيلية، الحالية والمستقبلية، وسيطرة إسرائيل على منطقة بطول ٣٠ كلم من مجراه، نرى من المفيد تقديم لمحة جغرافية موجزة عن مجرى الليطاني وطوبوغرافية المنطقة المحتلة للتأكد من مدى صحة مقولة جرّ مياه الليطاني.

أ ـ جغرافية الليطاني

يتكوّن هذا النهر من ينابيع عدة متفرقة (تُدعى بمجملها نبع العليق) عند نقطة تقع على نحو ٢٥ كلم شمالي بلدة رياق، غرب مدينة بعلبك، وعند تقاطع خط الطول ٣٦,٠٦ درجة، شرقي غرينتش، وخط العرض ٣٤,٠٢ درجة، شمالي خط الاستواء، على علوّ ألف متر فوق سطح البحر (الشكل ٤). ويصبّ في البحر المتوسط، شمالي مدينة صور حيث يُسمى هناك **نهر القاسمية.**

وتبلغ مساحة حوض الليطاني ٢١٧٠ كلم^2 يقع ٨٠٪ منها على ارتفاع ٨٠٠ متر[(٢٠)]. وتُقدَّر كمية الأمطار الهاطلة فوق هذا الحوض، في سنة متوسطة المطر، بنحو ١٦٦٠ مليون م^3، أي بمتوسط ٧٧٠ ملم في السنة. وهذا المتوسط يختلف من موقع إلى آخر في الحوض ذاته، فعند قمم السلسلة الغربية يتخطّى المعدل



الشكل ٤: مقطع جانبي على طول مجرى نهر الليطاني مع بعض روافده العليا.

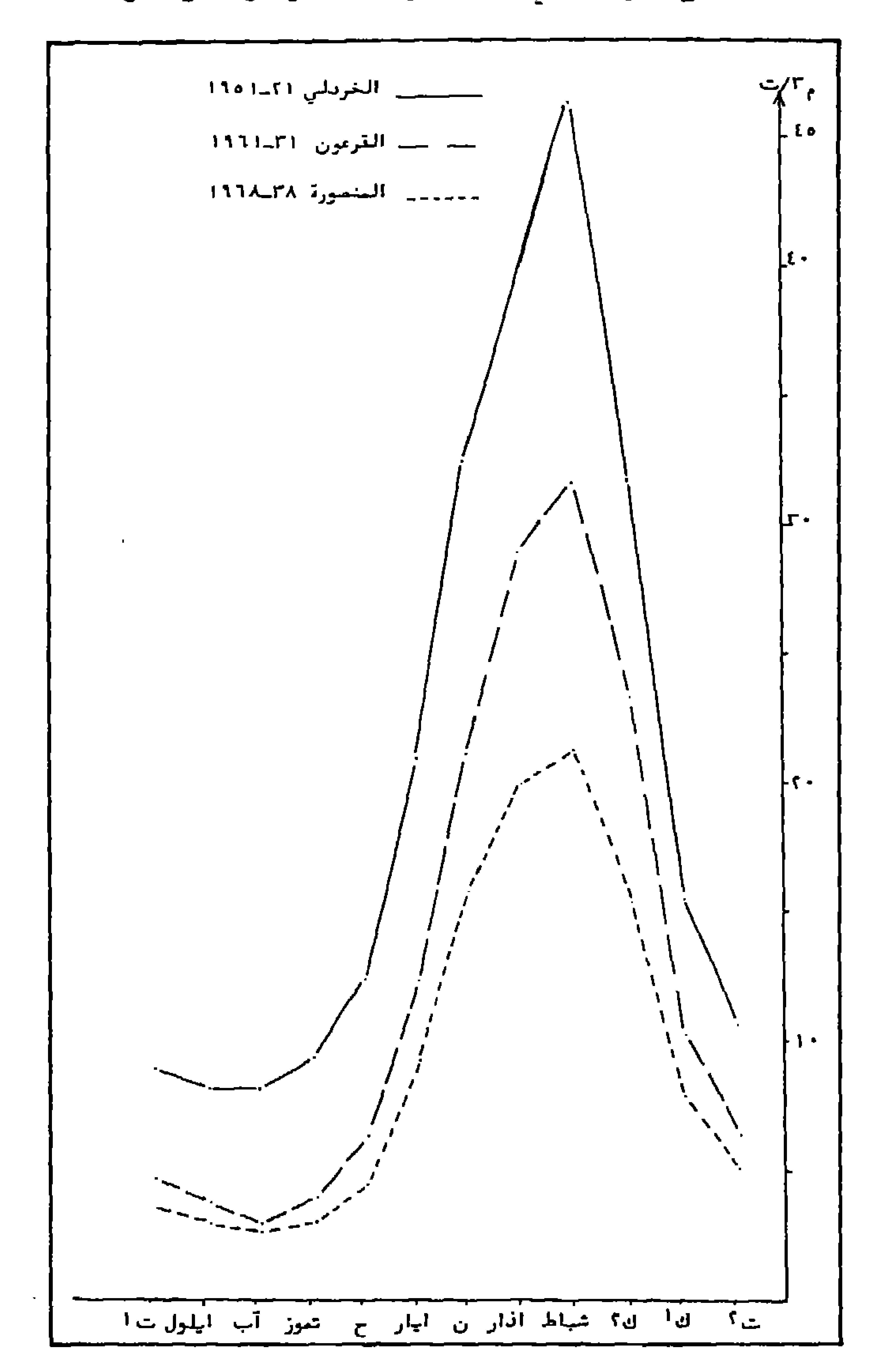
[المصدر: إبراهيم عبد العال، نهر الليطاني أعظم الأنهار اللبنانية].

السنوي ١٥٠٠ ملم، في حين أنه يتدنى في المنطقة الشمالية الشرقية للحوض إلى نحو ٤٥٠ ملم، ويقترب من ٧٠٠ ملم على الساحل حيث المصب.

ويمكن القول إن تصريف نهر الليطاني (الشكل ٥) يتكون من مجموع الجريان السطحي مضافاً إليه تصريف الينابيع والروافد المستديمة والموسمية[٢١]. وتُسهم المياه الجوفية بنحو ثلث تصريف النهر، وهي العامل الأساسي في استمرار جريان النهر عندما تنحبس الأمطار خلال ستة أشهر من السنة، إذ يتضح من الاحصاءات أن ٧٠٪ من التصريف السنوي للنهر يجري خلال بضعة أشهر (من كانون الثاني/ يناير حتى نيسان/ أبريل)، وأن ١٧٪ فقط من هذا التصريف يجري خلال الأشهر التي تستغرقها الدورة الزراعية (من أيار/ مايو إلى أيلول/ سبتمبر).

«ويقدّر معدل التدفق الطبيعي لليطاني بنحو ٩٢٠ مليون م^{٣} في السنة، في حين يراوح معدله الطويل الأمد (باحتساب عناصر التبخر الكلي والترشح) بين ٧٥٠ و٨٠٠ مليون م^{٣}. أما معدله الحالي فيميل، نوعاً ما، إلى الانخفاض، إذ يراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون م^{٣} في السنة. ومياه الليطاني تتميز، في شكل خاص، بعذوبتها، إذ لا تزيد ملوحتها في المعدل على ٣٢٠ جزءاً من المليون»[٢٢].

وتختلف كمية المياه التي يُصرّفها نهر الليطاني في السنة الواحدة بين نقطة وأخرى على طول مجراه، كما يختلف التصريف بين سنة وأخرى في الموقع ذاته. إلّا أنه، بموجب الرصد المائي السنوي لمحطات القياس منذ ما يزيد على ربع قرن، أمكن تحديد المعدلات السنوية لتصريف الليطاني على الشكل التالي:



الشكل ٥: رسم بياني يبيّن منحنيات المعدلات الشهرية لتصريف نهر الليطاني في المنصورة والقرعون والخردلي.

[المصدر: د. كمال خير في بحثه حول نهر الليطاني: دراسة جيولوجية وهيدرولوجية، في كتاب «**وقائع ندوة المياه في لبنان ومشاريع السلام**»، مركز الدراسات والتوثيق والنشر (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى)، بيروت ١٩٩٤، ص ١٢١].

١ ـ **في القرعون**، يبلغ ٤١١ مليون م^{٣}.

٢ ـ **في الخردلي**، يبلغ ٦٤١ مليون م^{٣}.

٣ ـ **في المصب** (القاسمية فقط)، يبلغ ١٣٠ مليون م^{٣}[٢٣].

ويقسم مجرى الليطاني من حيث الانحدار إلى ثلاثة أجزاء[٢٤]:

١ ـ **العلوي**[٢٥] (من منبعه حتى منطقة القرعون في البقاع الغربي)، ويتميز بانحدار وسطي مقداره نحو ٢,٥ بالألف (بين المنسوبين ١٠٠٠ و٨٠٠م على طول ٧٤ كلم).

٢ ـ **الأوسط** (من القرعون حتى منطقة الخردلي في جنوب لبنان)، ويتميز بانحدار وسطي مقداره نحو ١٠ بالألف (بين المنسوبين ٨٠٠ و٢٥٠م على طول ٤٦ كلم).

٣ ـ **السفلي** (من الخردلي حتى مصبه في البحر المتوسط)، ويتميز بانحدار وسطي مقداره نحو ٥ بالألف (بين المنسوبين ٢٥٠م ومستوى سطح البحر على طول ٥٠ كلم).

ولهذا فإن مواقع القرعون والخردلي على طول مجرى النهر تؤلف نقاطاً مهمة لمشاريع استثمار مياه الليطاني لأنها تتمتع بالشروط الهندسية والجيولوجية والجغرافية المناسبة لإنشاء السدود وتخزين المياه.

وينساب مجرى الليطاني من المنبع في اتجاه جنوبي غربي لمسافة ١٣٠ كلم، ثم ينعطف إلى الغرب حتى مصبه في القاسمية بطول ٤٠ كلم، بحيث يكون الطول الكلي لليطاني ١٧٠ كلم.

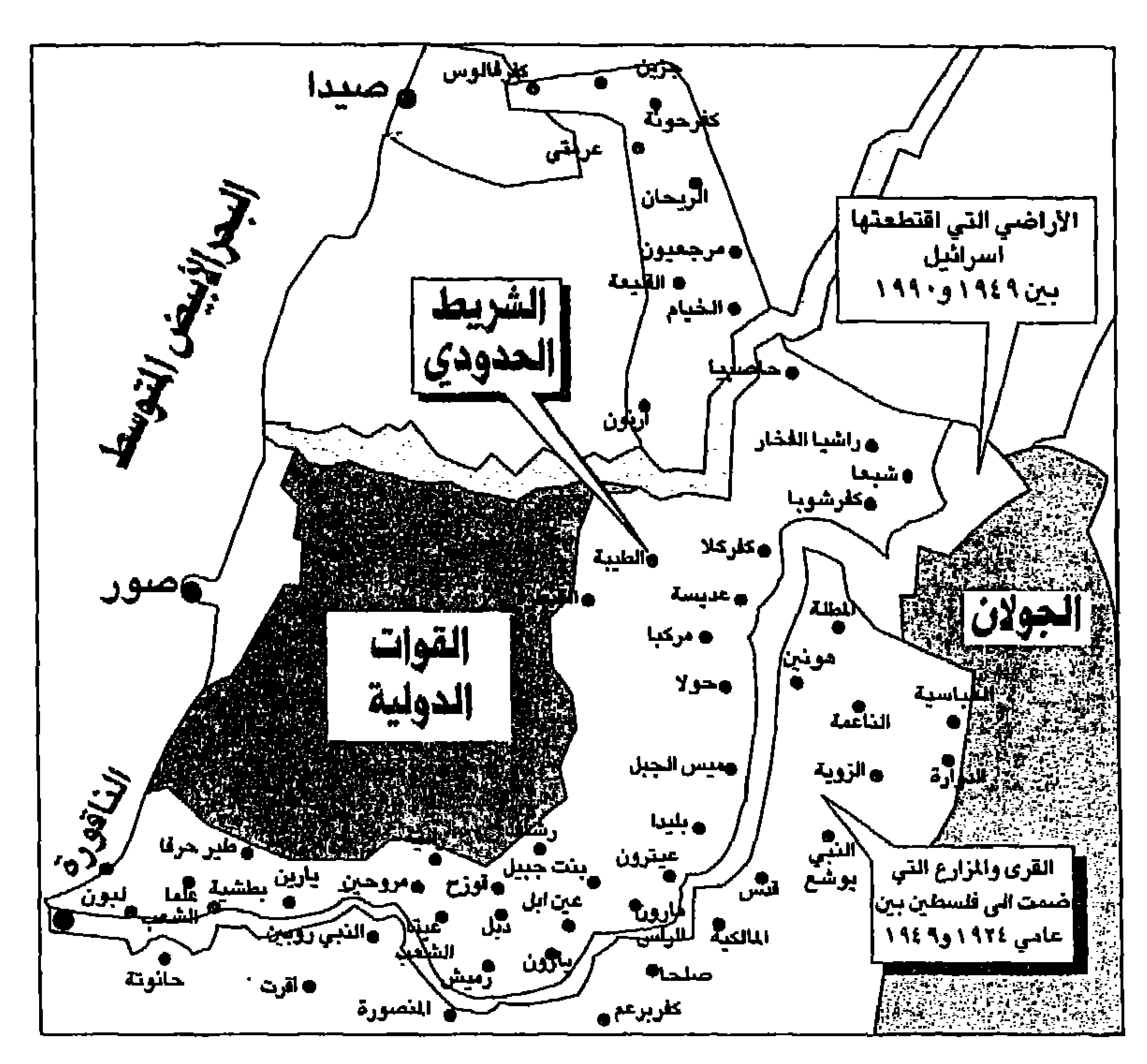
أما المجرى الواقع داخل منطقة الشريط الحدودي فيقُدّر بنحو ٢٥ كلم، يمتد من تخوم مزرعة برغز في قضاء حاصبيا حتى تخوم بلدتي الطيبة ويحمر، مروراً بوادي بلاط وخراج بلدات ديّين ومرجعيون والقليعة ودير ميماس. وهذا القسم من مجرى النهر يُعتبر منطقة عذراء نظراً إلى وعورتها وطبيعتها القاسية. وهي تتشكل من منحدرات صخرية شاهقة وأودية عميقة.

وبقعة الخردلي هذه هي المنطقة الوحيدة في الجنوب اللبناني التي لم يشملها انتشار القوات الدولية العاملة هناك منذ العام ١٩٧٨، باستثناء مركز وحيد للمراقبة قرب جسر الخردلي تتولاه حالياً القوات النروجية، على رغم أن **قرار مجلس الأمن الدولي، الرقم ٤٢٥**، القاضي بانتشار قوات الطوارىء الدولية (اليونيفل) فوق الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين لبنان وفلسطين لم يستثنِ المنطقة المحاذية لمجرى الليطاني (خصوصاً منطقة الخردلي) من عملية الانتشار (الشكلان ٦ و٧).

ب ـ الليطاني في الأقوال والأفعال الإسرائيلية

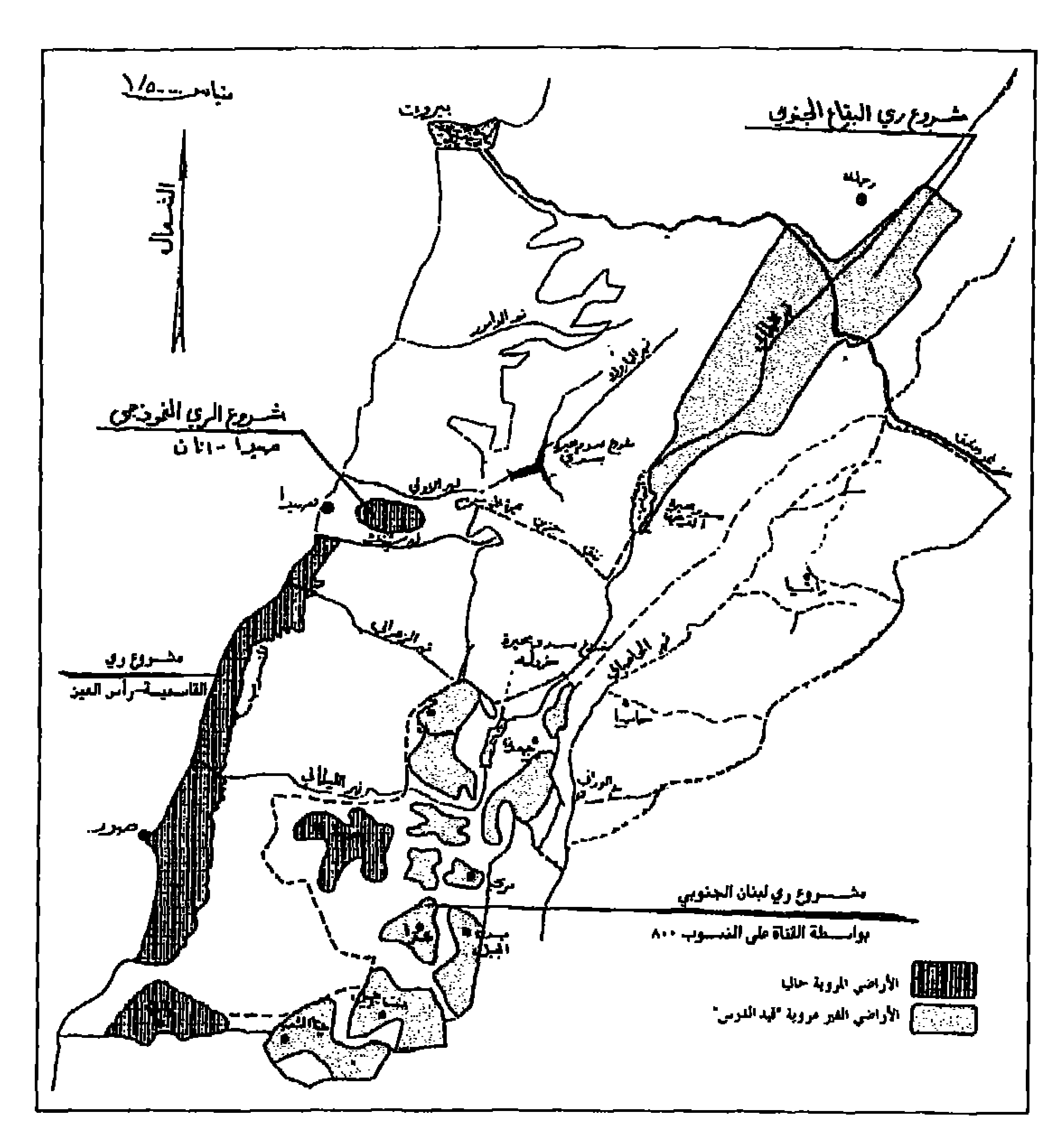
لقد نُقل عن الحكومة الإسرائيلية إعلانها، في ١٩٩١/٥/١١، أنها لن تتخلى عن منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان ما لم تتلق تأكيدات بأنها ستحصل على «حصّتها» من مياه نهر الليطاني[٢٦].

وليس هذا التصريح أو الإعلان موقفاً جديداً بمقدار ما هو صدى لمواقف سابقة، فقد اعترف **مردخاي جوفيتش**، المتحدث باسم شركة المياه الإسرائيلية «ميكوروت»، بأن إسرائيل تضخّ مياه الليطاني وأن عملية الضخ «تقتصر على الكمية المتفق عليها، وهي نسبة ٢٠ إلى ٢٥ مليون م^{3} سنوياً»[٢٧].



الشكل ٦: الشريط الحدودي المحتل ومواقع القوات الدولية.

[المصدر: السفير في ١٩٩٣/١٢/١٥].



الشكل ٧: واقع مشاريع الري في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

[المصدر: المهندس كامل عويضة، **مصلحة الدراسات العامة**، ١٩٩٢/٥/٢٥].

وإذا كان التنفيذ العملي لجر مياه الليطاني قد بدأ بعد غزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢ فإن بعض الخطوات العملية قد تمّ تنفيدها قبل هذا التاريخ بأشهر معدودة. فلقد جاء في صحيفة **السفير** اللبنانية، في ١٩٨٢/٤/١٨، ما يأتي: «أفاد قادمون من الشريط الحدودي أن القوات الإسرائيلية بدأت أعمال الحفريات لاستغلال مياه الليطاني، وأنها بصدد تركيب مضخة على ضفة النهر وعلى مسافة ألف متر إلى الجنوب من جسر الخردلي»(٢٨).

وثمة أدلة وافية على أن المهندسين الإسرائيليين قاموا، في أولى مراحل الغزو، بدراسة التكاوين الجوفية وأعماقها وتعيين عمق الكتلة المائية، وأجروا مسحاً طوبوغرافياً ورصداً زلزالياً، وثبتوا بعض المعدات، وذلك بهدف التأكد من جدوى تحويل مياه الليطاني. وأول عمل قامت به القوات الإسرائيلية فور احتلالها منطقة القرعون كان وضع يدها على البيانات المائية والاحصاءات الهيدرولوجية(٢٩).

وكانت إسرائيل، باعتراف الحكومة اللبنانية، قد أعدّت العدّة، في العام ١٩٨٣، لتحويل مياه الليطاني. ففي ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٣، أي عشية التوقيع على اتفاق ١٧ أيار/ مايو الشهير، قال وزير الخارجية اللبنانية آنذاك، **الدكتور إيلي سالم**، أمام مجلس النواب: «إن المخططات والدراسات لتحويل مياه الليطاني مكتملة، ولا ينقصها إلاّ الأمر بالتنفيذ»(٣٠).

وأكد **الوزير ميشال إده** هذا الأمر خلال ندوة عُقدت في أكسفورد حول الجنوب والمياه حين قال: «إن مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق، **ديفيد كيمحي**، أكد بعد التوقيع على اتفاق أيار/ مايو بأيام، في رسالة بعث بها إلى المفاوض (الوسيط)

الأميركي، **جيمس درايبر** أن إنسحاب إسرائيل من لبنان يُنتظر أن يرتبط بضمان حصول إسرائيل على حصة من مياه الجنوب اللبناني[٣١].

وفي تاريخ ١٩٨٤/٨/٤، نشرت صحيفة **النهار** اللبنانية، صورة لعملية حفر قنوات في الجنوب اللبناني لجرّ مياه الليطاني. وبعد عشرة أيام أرسلت الأجهزة الأمنية الرسمية في الجنوب برقية إلى وزير الداخلية آنذاك (جوزف سكاف) تفيد بأن فرقة هندسية إسرائيلية دخلت إلى الجنوب من كفركلا وبدأ العمل في وادي دير ميماس على شق نفق لسحب المياه اللبنانية داخل الكيان الصهيوني.

وتحت عنوان: «أول كلام من نوعه لمسؤول إسرائيلي» طالعتنا صحيفة **النهار**، في ١٩٨٤/٩/١٦، بتصريح صادر عن مفوّض سلطة المياه في إسرائيل، **زيماخ أشاي**، يقول فيه إن إسرائيل «درست» تحويل مياه الليطاني، ولكنها رأت أن ذلك «قد يثير بعض الحساسية»، وقررت التخلي عن الفكرة نظراً «إلى أنها مكلفة جداً»[٣٢].

وفي تصريح لوزير المياه والري الأردني، **داود خلف**، أن إسرائيل بدأت، خلال العام ١٩٨٩، بسحب مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان حيث من المتوقع أن تصل كميات المياه التي ستضُخّها من هذا النهر إلى ٤٠٠ مليون م^3 سنوياً، لاستخدامها في صحراء النقب[٣٣].

وهناك أكثر من تقرير أميركي أشار، في الماضي القريب، إلى قيام إسرائيل بسحب قسم من مياه الليطاني. فقد نشرت صحيفة **النداء** اللبنانية، في ١٩٩١/٧/٥، ترجمة لخبر ورد في مجلة **«المياه**

والجارير الدولية» حول ضخ إسرائيل مياه الليطاني. وجاء في الخبر ما يأتي: «على رغم نفي تل أبيب المتكرر، فإن إسرائيل أطلقت، بالتأكيد، مشروعاً لتحويل كميات كبيرة من مياه الليطاني في الجنوب اللبناني الذي تحتله». جاء ذلك في شهادة أدلى بها الأستاذ في جامعة بنسلفانيا، البروفسور **توماس ناف** Thomas Naff، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي. وفي الشهادة أن إسرائيل التي تواجه حالياً نقصاً في إمدادات المياه تجري عملية نقل مياه إليها على مستوى كبير من نهر الليطاني الذي يقع كلياً في الأراضي اللبنانية[٣٤].

وذكرت إحدى الصحف اللبنانية أن الخبير الأميركي، **توماس ناف**، أكد أن: «إسرائيل، بسبب أزمتها المائية الحادة، تقوم حالياً بنقل المياه من الليطاني إلى أراضيها بواسطة صهاريج مخصصة لذلك، وأن عملية النقل هذه تتم منذ أواسط حزيران/ يونيو، ولكنه لم يُحدّد كميات المياه التي تمَّ نقلها». ونسبت الصحيفة إليه قوله: «إن للدولة العبرية مشاريع أخرى على الليطاني، ولكنه لم يحدّدها»[٣٥].

وأشارت دراسة سورية قُدّمت إلى ندوة القضايا المائية في الوطن العربي، التي دعا إليها معهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية، والتي عُقدت في القاهرة في خريف العام ١٩٩٤، إلى أن إسرائيل تستولي على ٥٠٠ مليون م^{3} من مياه الليطاني سنوياً[٣٦].

وأخيراً أكد أستاذ الجغرافيا في جامعة ميتشيغان والخبير في شؤون المياه في الشرق الأوسط، البروفسور **جون كولارز** John Kolars، أن إسرائيل تحصل على مياه الليطاني. وعندما سئل عما إذا كانت

تحصل عليها من طريق أنفاق أو أنابيب مطمورة، جاءت إجابته مشوبة بالتحفظ والحذر، فقد اكتفى بالحديث عن نقطة فنية تتعلق بحجم التدفق الطبيعي لمياه الليطاني بالمقارنة مع تصريفه عند مصبه قرب صور وفقدان كمية ١٠٠ مليون م^{٣}.

ومن الناحية الفنية لا يستبعد أن يكون الإسرائيليون قاموا بشق نفق لربط الليطاني من باطن مجراه بالأراضي المحتلة في الجليل[٣٧]. وحتى لو كانت الكمية التي تأخذها إسرائيل غير مهمة نسبياً، فإن عملية سحب المياه ذاتها يمكن اعتبارها عملاً ذا أهمية. فالمياه، بغضّ النظر عن الكمية المسحوبة فعلياً، هي مياه لبنانية، وبإمكان إسرائيل، إذا تغاضينا وتغاضى المجتمع الدولي عن فعلتها، أن تدّعي وجود ارتباط جوفي بين الليطاني وروافد الأردن، وتطالب عندها «بحصّتها المائية المعترف بها دولياً».

يتّضح مما تقدم أن إسرائيل ماضية قدماً في تنفيذ سياسة الخطوة خطوة للاستيلاء على مياه الليطاني، فسياسة الترهيب ستنحسر في القريب العاجل لتحلّ محلّها «سياسة الترغيب المقنّنة». وإذا كانت إسرائيل لم تُقدم على تحويل مياه الليطاني على نطاق واسع حتى الآن فذلك لا يعني أنها استبعدت كلياً هذه العملية من خططها المستقبلية، إذ سيكون هدفها في السنوات المقبلة الترويج لنظرية الارتباط الجوفي بين الليطاني والأردن لإكراه الدولة اللبنانية (إن استطاعت) على التوقيع على اتفاق يُقرّ لها «**بحصة مشروعة في مياه الليطاني**».

٤ ـ تكتيك إسرائيل قبل مرحلة «السلام»

وهذا التكتيك يتلخّص في طرح فكرتين أو الإدلاء بزعمين: وجود اتصال جوفي بين الليطاني وروافد الأردن، ووجود فائض لدى

لبنان يخوّل حكومة فلسطين، عملاً باتفاقية الحدود للعام ١٩٢٠، الاستفادة منه. والغرض من الزعمين هو اقتسام مياه الليطاني أو الاستيلاء على قسم منها.

أ ـ اتصال جوفي مزعوم بين الليطاني وروافد الأردن

يرى الخبير الأميركي **جون كولارز** الذي أوفده مكتب الإعلام الأميركي لإلقاء محاضرة في غرفة التجارة والصناعة في المنامة (البحرين)، في ١٩٩٢/٢/١٥، حول **مشكلة المياه وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط**، أن «هناك تكهّناً بأن مياه نهر الليطاني تستعمل من قبل الأردن وإسرائيل، أو من قبل أحدهما، إذ توجد إثباتات جيولوجية قوية بأن القسم الأسفل من نهر الليطاني يُغذّي الحاصباني ونبع الدان في إسرائيل». ويؤكد الخبير أن القياسات العائدة لهطول المطر وتصريف النهر تدل على أن هناك كمية من المياه مقدارها مئة مليون م^{3} تختفي في القسم الأسفل منه. ويبدو أن هذه المياه تغذّي خزاناً جيولوجياً مقعّراً يمكن أن يغذي نبع الدان ونهر الحاصباني، وتالياً نهر الأردن»[٣٨].

لقد قام المهندس الهيدروجيولوجي، **فتحي شاتيلا**، بالرد على الخبير الأميركي وتفنيد حججه، مؤكداً أن الوقائع الجيولوجية تدل على أن القسم الأسفل من نهر الليطاني يجري فوق طبقات كلسية تعود للعصر الأيوسيني Eocène، وهو العصر الرابع من الحقبة الجيولوجية الثالثة لتكوين قشرة الأرض. ومدة هذه الحقبة ٢٠ مليون سنة تقريباً، بينما تجري مياه الحاصباني فوق طبقات كلسية تعود للدور الطبشوري (الطباشيري) Crétacé، وهو الدور الأول من الحقبة الجيولوجية الثانية. ومدة هذه الحقبة ٧٢ مليون سنة تقريباً. أما نبع

الدان فيتغذّى من طبقات جيولوجية تعود للدور الجوراسيكي Jurassique، وهو الدور الثاني من الحقبة الجيولوجية الثانية. وتدل الدراسات التي قامت بها الأجهزة المختصة في لبنان بأن مياه نبع الحاصباني تتغذى من الطبقات الكلسية العائدة إلى الدور الطبشوري (الطباشيري)، والممتدة من منطقة عيتا الفخار شمالاً حتى الحدود جنوباً. أما نبع الدان فيتغذى من الطبقات الجيولوجية الجوراسيكية التي تُغطي جبل الشيخ في لبنان (الجدول ٤). ويتغذى الخزان الجيولوجي المقعّر الذي أشار إليه الخبير الأميركي من مياه المطر ومن الترسّبات التي تحصل عند مجرى النهر. غير أن المياه الجوفية التي تتجمّع في هذا المقعّر من جراء تسرّب مياه المطر وغوران النهر لا تلبث أن تظهر ثانية على سطح الأرض في الينابيع التي تقع في مجرى النهر كينابيع برغز وعين الزرقاء وغيرها، وليس عند الحاصباني أو نبع الدان. أما سبب ظهور مياه الخزان المقعّر في مجرى نهر الليطاني فيعود إلى وجود طبقة جيولوجية حواريّة كتيمة مانعة للمياه تحتضن الطبقات الكلسية الأيوسينيّة التي يتكون منها والتي يجري فوقها القسم الأسفل من النهر. وتشكل هذه الطبقات الحوارية والتي تبلغ سماكتها نحو ٤٠٠ متر سداً وحاجزاً منيعاً يحول دون اختلاط مياه الخزان المقعر المنتشرة في الطبقات الكلسية الأيوسينيّة ومياه نهر الحاصباني ونبع الدان[٣٩].

ونستنتج مما تقدّم أن الآراء التي أطلقها الخبير الأميركي اعتمدت على افتراضات واستنتاجات خاطئة وغير مبنية على حقائق علمية[٤٠]. ولكن إسرائيل حاولت مراراً البرهنة جيولوجياً، بالاعتماد على هذه الفرضيات، على وجود اتصال جوفي بين الليطاني وروافد الأردن. والغرض من ذلك إضفاء الصفة الدولية على الليطاني، بحسب تعريف المادة الثانية من اتفاقية استخدام

الجدول: ٤
التقسيم العام للأزمنة الجيولوجيّة

الحقبة	الدور	العصر	المدة بملايين السنوات
الرابع أو النيوزوي	انتروبوجين أو الرابع	هولوسين (من ٠,٠٣ مليون سنة إلى عصرنا)	من ١ إلى ٣
		البليستوسين من (١ إلى ٠,٠٣)	
الثالث أو الكاينوزوي أو السينوزوي	نيوجين أو نيوسين	البليوسين (١٢,٥)	٢٥
		الميوسين (١٢,٥)	
	أيوجين أو باليوجين أو نصثلثي	أوليغوسين (١٠)	٣٥
		الايوسين (٢٠)	
		الباليوسين (٥)	
الثاني أو الميزوزوي	كريتاسي أو طباشيري	الطباشيري الأعلى	٧٢
		الطباشيري الأسفل	
	جوراسي أو جوري	الجوراسي الأعلى	٤٦
		الجوراسي الأوسط	
		الجوراسي الأسفل	
	ترياسي	الترياسي الأعلى	
		الترياسي الأسفل	٤٩
الأول أو الباليوزوي	برمي	البرمي الأخير	
		البرمي الأسبق	٤٥
	كربوني أو فحمي	أواخر الكربوني	
		أواسط الكربوني	٥٠
		أوائل الكربوني	
	ديفوني	أواخر الديفوني	٦٠
		أواسط الديفوني	
		أوائل الديفوني	

الحقبة	الدور	العصر	المدة بملايين السنوات
الأول أو الباليوزي (تتمة)	سيلوري	أواخر السيلوري	٢٠
		أوائل السيلوري	
	الأردفيشي أو الأردوفيشي	أواخر الأردفيشي	٧٥
		أواسط الأردفيشي	
		أوائل الأردفيشي	
	كمبري	أواخر الكمبري	١٠٠
		أواسط الكمبري	
		أوائل الكمبري	
ما قبل الكمبري		ما قبل الكمبري الرابع	نحو ٦٠٠
		ما قبل الكمبري الثالث	نحو ٧٠٠
		ما قبل الكمبري الثاني	نحو ٨٠٠
		ما قبل الكمبري الأول	نحو ٩٠٠

(المصدر: الدكتور محمد زكي الأيوبي «القاموس الجغرافي الحديث»، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٨، ص ٥٤٦ ـ ٥٤٨، بتصرّف).

المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١أيار/مايو ١٩٩٧)، والمطالبة بحصة مائية من الليطاني لإسرائيل، بالاستناد إلى أحكام القانون الدولي والمبادىء العامة المعمول بها في هذا المجال.

وهنا لا بد من التذكير بوضع الأنهار في القانون الدولي العام[٤١]. فقد كان من المتعارف عليه أن النهر الدولي هو الذي يجري تباعاً بين إقليميْ دولتين أو أكثر بحيث تكون ملكيته لأكثر من دولة، بمعنى أن كل دولة تملك الجزء من النهر الذي يجري داخل إقليمها أو يقع ضمن حدودها. ويُستنتج من هذا التعريف أن صفة النهر الدولية مرتبطة بمجراه، فإذا تعدّى مجراه إقليم دولتين أو أكثر أصبح دولياً.

ولأن هذا التعريف «التقليدي» يحرم إسرائيل من مياه الليطاني باعتبار أنه نهر وطني ينبع من لبنان ويجري ويصب في لبنان، فقد تقدّم الباحثون الإسرائيليون بمقولة زعموا فيها أن الليطاني مرتبط جوفياً بروافد الأردن، خصوصاً أن المادة الثانية من الاتفاقية الدولية حول **«استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية»** عرّفت **«دولة مجرى الماء»** بالدولة التي يقع في إقليمها جزء من مجرى مائي تقع أجزاء منه في دول عدة، كما عرّفت مصطلح **«مجرى ماء»** بأنه نظام المياه السطحية والجوفية التي تكوّن، بحكم علاقتها الفيزيائية، مجموعة واحدة تنتهي إلى نقطة وصول مشتركة(٤٢).

وكرس القسم الثاني من الاتفاقية الدولية المشار إليها الذي يحمل عنوان «المبادىء العامة» مبدأ الاستعمال المنصف والعادل للمياه. وهذا المبدأ يقضي بأن يكون لكل دولة من دول المجرى الدولي حقّ في تقاسم منصف للمكاسب التي يُوفّرها هذا المجرى. وغاية التقاسم المنصف تأمين أقصى الفوائد وأقل الأضرار من استعمالات المياه لكل دولة من دول المجرى. وقد أثير أحياناً مفهوم «السيادة المحدودة أو المقيّدة» لتبرير حق دولة المجرى في الاستعمال المنصف للمياه.

وهكذا فإن أية دولة من دول المجرى لا تملك الأفضلية في استعمال المجرى عندما يكون هناك خلاف أو تباين بين حاجات دول المجرى. وعلى الدولة، في هذه الحال، تسوية الخلاف على أساس الإنصاف. ويهدف التوفيق بين حاجاتها إلى إقامة توازن معقول بين حاجات دول المجرى وخفض أضرار كل منها إلى الحد الأدنى.

وفي هذا السياق أتى إعلان الناطق بلسان «شركة المياه القطرية» الإسرائيلية ليشير إلى أن عملية ضخ المياه من الليطاني «تقتصر على الكمية المتفق عليها، وهي نسبة ٢٠ إلى ٢٥ مليون م٣ سنوياً»(٤٣). وهذا التصريح جعل البعض يتساءل: هل صحيح أن هذه النسبة متفق عليها أصلاً؟ ومع من تمّ هذا الاتفاق؟ وهل يخضع نهر الليطاني لاتفاقيات قديمة وُقّعت في عهد الانتداب؟(٤٤).

ب ـ إتفاقية الحدود للعام ١٩٢٠ والفائض المائي

تشتهر إسرائيل بالبراعة في ابتكار الحيل واختراع الأحابيل واختلاق الذرائع التي تخدم مصلحتها وتدعم مواقفها. وقد وجدت في إحدى الاتفاقيات القديمة حجة قررت استغلالها والاستفادة منها والمساومة عليها.

وهذه الاتفاقية هي اتفاقية الحدود الموقعة في ١٩٢٠/١٢/٢٣ بين دولتي الانتداب: فرنسا وبريطانيا. وتُعرف رسمياً بـ «**الاتفاقية الفرنسية ـ البريطانية بشأن نقاط محدّدة تتعلق بالانتدابات على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق**»(٤٥). وقد نفضت إسرائيل الغبار عنها ونفخت فيها الروح واعتبرتها المرجع القانوني الرئيسي المتعلق بتوزيع المياه وتقاسمها بينها وبين لبنان.

لقد نصّت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية على ما يلي: «تعيّن الإدارات في كل من سوريا وفلسطين، خلال ستة أشهر بعد توقيع هذه الاتفاقية، خبراء للعمل معاً على دراسة استغلال مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما لأغراض الريّ وتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بعد سّد حاجات المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. وفي ما يتعلق بهذه الدراسة، فسوف تعطي

الحكومة الفرنسية ممثّليها أكثر التعليمات حرية، من أجل استخدام فائض هذه المياه لمصلحة فلسطين. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق ما، بناء على هذه الدراسة، فسوف تُحال هذه المسائل إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية لاتخاذ القرار. ووفقاً للأبعاد التي تخدم فيها الأعمال المتوقعة مصلحة فلسطين، فإن الإدارة في فلسطين، فإن الإدارة في فلسطين سوف تتحمل نفقات إنشاء كل الأقنية والسدود والخزانات والأنفاق وخطوط الأنابيب والصهاريج، أو أي أعمال أخرى مشابهة أو أي تدابير تتّخذ من أجل إعادة تشجير الغابات والإشراف عليها».

فهذه المادة تتضمن اتفاقاً على تعاون «الانتدابين» في حقل إنتاج الطاقة الكهرمائية من مياه الأردن، أي من الحاصباني واليرموك وروافدهما (وكلها تقع في منطقة الانتداب الفرنسي)، مقابل استفادة حكومة فلسطين من المياه الفائضة.

وبالاستناد إلى هذه المادة ترى إسرائيل أنه أصبح لحكومة فلسطين حق مشروع في استغلال كل ما يمكن أن يدخل في نطاق المياه اللبنانية الفائضة. فلبنان، بعد استقلاله، ورث عن الانتداب الفرنسي جميع الاتفاقيات الدولية، ومنها «اتفاقية الحدود للعام ١٩٢٠». وما دام لبنان لم يُقدم على إلغاء هذه الاتفاقية أو تعديلها فإن بإمكان الجانب الآخر (أي إسرائيل التي تعتبر نفسها الوريث الشرعي والوحيد للانتداب البريطاني) أن يُطالب بتطبيق المادة الثامنة، لا سيما وأن هذه المادة قد تكرّست مرتين: مرة عندما أقرّت عصبة الأمم، في العام ١٩٣٤، اتفاقية الحدود، ومرة عندما وقّع لبنان مع إسرائيل، في ١٩٤٩/٣/٢٣، اتفاقية الهدنة التي تعالج مسألة الحدود بين الطرفين وتؤكد وجود التطابق بين الخط الفاصل

للهدنة وخط الحدود الدولية. فقد ورد في الفقرة الأولى من المادة الخامسة أن خط الهدنة يتبع الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين(٤٦).

ومنذ العام ١٩٢٠، أي منذ ترسيم الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، لم يوقّع لبنان اتفاقية ولم يشترك في اتفاقية، ثنائية أو جماعية، تُبيح لغيره حق استعمال مياه الليطاني.

غير أن هذا الوضع لا ينطبق، كما تدّعي إسرائيل، على روافد الأردن، فالمادة الثامنة من اتفاقية الحدود تتحدث عن هذه الروافد وتقيم رابطة أو ارتباطاً بينها وبين «فائض المياه» لمصلحة فلسطين. ولهذا فإن ما تسعى إليه إسرائيل في المفاوضات المتعددة الطرف هو استغلال المادة الثامنة والترويج لنظرية الاتصال الجوفي بين روافد الأردن والليطاني، وجعل الليطاني رافداً من روافد الأردن. وكل ذلك من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة مع لبنان تُتيح لإسرائيل تقنين (أو شرعنة) أطماعها المائية.

وهذا الاتجاه (أو على الأصح: التوجيه) يتجلى في الدراسة الحديثة التي وضعها أحد المفكرين الصهيونيين ونشرتها جامعة تل أبيب بعنوان: «**الحرب والمياه والمفاوضات في الشرق الأوسط**»(٤٧). ويتضح من الدراسة أن الجانب الصهيوني بذل جهوداً جبارة لإقناع الدولة الفرنسية المنتدبة بالتنازل عن الليطاني، وعندما يئس من إقناعها وانتزاع التنازل منها عمد إلى ترويج فكرة استمرار العمل باتفاقية الحدود للعام ١٩٢٠، والسعي لكسب «**الحقوق المائية**» بالاستناد إلى الفقرة التي تتحدث عن «**فائض المياه**» لمصلحة فلسطين في المادة الثامنة.

وجنّدت إسرائيل، كعادتها، فئة من الباحثين راحت تعالج الناحية

القانونية من اتفاقية العام ١٩٢٠، وما لحقها من تعديل في العام ١٩٢٢، وتزعم أن نيل لبنان الاستقلال، في العام ١٩٤٣، لا يُعفيه من الالتزام بالاتفاقيات التي عقدتها فرنسا، باسمه أو لمصلحته، خلال فترة الانتداب.

والغرض من هذه «الحملة» القانونية، ومن حرص إسرائيل على التشبّث بالمادة الثامنة التي تنص على «استخدام فائض مياه روافد الأردن لمصلحة فلسطين»، هو ترسيخ فكرة الارتباط الجوفي بين الليطاني وروافد الأردن، وإخضاع الليطاني للأحكام المطبقة على هذه الروافد، واعتبار الفائض المائي عنصراً مشتركاً يشمل الليطاني وتلك الروافد.

٥ ـ مشاريع إسرائيل بعد مرحلة «السلام»

من كلّ ما تقدّم تظهر أهمية موقع الجنوب اللبناني بالنسبة إلى الاستراتيجية المائية لإسرائيل التي تحرص على المراوغة والمماطلة لعدم الانسحاب منه إلاّ بعد ضمان مصالحها المائية. وقد حدّد **إليشع كالي**، المدير السابق لتخطيط اقتصاد المياه في شركة المياه القطرية الإسرائيلية (تاهال)، وأحد أبرز منظري مشاريع المياه بين إسرائيل وجيرانها، الفوائد والمكاسب التي يمكن أن يجنيها كل من لبنان وإسرائيل، اقتصادياً ومالياً، من جراء إقامة مشاريع مائية مشتركة بعد مرحلة «السلام»[٤٨].

وفي كتابه **«المياه والسلام»** يقترح أن يتضمن التعاون بين لبنان وإسرائيل في شأن المياه نوعين من الموضوعات:

١ ـ توليد الكهرباء من المياه التي تتدفق إلى إسرائيل (بما في ذلك حصتها من المياه المتفق عليها). وهذا الأمر يتعلق بمياه الحاصباني بصورة أساسية وبمياه نهر العيون بصورة

جزئية. ويرى **كالي** أنه «من الممكن إقامة مشروع لاستغلال مياه الحاصباني كهرمائياً، تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها فيه ضمن حدود لبنان، وتكون محطة الطاقة ضمن حدود إسرائيل».

٢ ـ نقل مياه لبنانية إلى إسرائيل لهدف مزدوج: إنتاج الطاقة الكهربائية، وتزويد المستهلكين بالمياه (وهؤلاء قد يكونون في إسرائيل أو الأردن أو الضفة الغربية). ويرى **كالي** أن هذا النوع من التعاون قد يُسفر عن قيام مشروع كبير أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، وذلك لعدة أسباب، منها:

أ ـ إن فكرة نقل مياه من لبنان إلى أراضٍ أخرى في المنطقة ليست بفكرة جديدة، إذ سبق طرحها عندما أثير موضوع شراء إسرائيل أو الأردن للمياه. وكان لبنان قد وافق في الستينات على قرار جامعة الدول العربية بنقل مياه الحاصباني وبانياس إلى المملكة الأردنية بواسطة قناة تحويل كان من المفترض أن يجري شقّها في مرتفعات الجولان.

ب ـ إن نقل المياه اللبنانية إلى إسرائيل قابل للتحقيق عن طريق تحويل مياه الليطاني بواسطة نفق إلى نهر الحاصباني أو نهر العيون. وإذا كان تصريف الجزء الأعلى من الليطاني مستغلاًّ بواسطة بحيرة القرعون (على ارتفاع أكثر من ٨٥٠ متراً)، فإن استغلال المياه المتدفقة في الجزء المنخفض منه ممكن في إطار خزان

الخردلي (على ارتفاع ٢٢٠ متراً تقريباً) الذي يمكن تحويل المياه منه إلى إسرائيل.

جـ - إن تحويل مياه الليطاني إلى بحرية طبريا سيساعد على إنتاج المزيد من الكهرباء، وسيكون له مردود اقتصادي كبير يستفيد منه لبنان في الدرجة الأولى.

ويعتقد **كالي** أن تزويد المناطق الفلسطينية بالمياه أمر حيوي بالنسبة إلى هذه المناطق وإلى إسرائيل، وأساسي لضمان السلام الإقليمي، وكفيل بنيل التأييد الدولي.

وبانتظار ورقة «السلام الإقليمي» التي قد توفّر لإسرائيل وسيلة للحصول أو الاستيلاء على بعض من المياه العربية، فإن الخيار اللبناني يبدو صعب المنال نسبياً لأن كلفة جرّ مياه الليطاني تُعتبر من أعلى التكلفات إذا ما قيست بعمليات استيراد المياه من مناطق عربية أخرى (من مصر مثلاً)، إلاّ إذا قرّر المجتمع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة حالياً ضرب عصفورين بحجر واحد: إعادة إعمار لبنان مقابل التنازل عن «فائض» مياه الليطاني، وتحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع باعتراف إسرائيلي وضمان دولي.

وما زال الكثير من المشاريع المائية في أدراج الحكومة الاسرائيلية، كمشروع مياه هضبة الجولان.

ثانياً: مياه هضبة الجولان

تقع هضبة الجولان في الزاوية الجنوبية الغربية من سوريا. وهي تمتدمسافة ٨٠ كلم تقريباً (من جبل الشيخ حتى الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا) على شكل شريط ضيق لا يتجاوز أقصى عرض له

٢٥ كلم. وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٨٦٠ كلم٢[٤٩]. وتزخر تضاريسها بعدد وافر من الجبال والمرتفعات الوعرة. ويتزايد ارتفاعها كلما اتجهنا شرقاً وشمالاً. ويصل أقصى ارتفاع لها إلى نحو ٢٨١٤ متراً فوق سطح البحر، في حين أن أقصى انخفاض لها عند شواطىء بحيرة طبريا، يصل إلى نحو ٢١٠ أمتار تحت هذا المستوى.

ويتمتع الجولان بمناخات محلية عدة على رغم صغر مساحته. وقد ساعد موقعه الفريد على تساقط الأمطار فيه، خريفاً وشتاء، بنسب مرتفعة لا تعرفها الدول المجاورة. وتتباين هذه النسب بين منطقة وأخرى بسبب اختلاف الارتفاعات. وتراوح كميات المطر المتساقطة على قمم مرتفعاته بين ١٥٠٠ و١٧٠٠ ملم سنوياً.

وللجولان أهمية كبرى في إسرائيل. وهو اليوم يشكل لها هاجسين: اقتصادياً واستراتيجياً. والأول يعود إلى كون الجولان أرضاً خصبة ومنطقة تتميز باعتدال المناخ وتنوعه، وهذا ما يسمح بازدهار الزراعة ونجاح الصناعة وتطور السياحة. أما الهاجس الاستراتيجي فيعود إلى موقع الجولان كمرتفع يشرف مباشرة على الجليل الأعلى وسهل الحولة وبحيرة طبريا ويطل على دمشق.

عرف الجولان السياحة في البداية كنشاط اصطيافي موسمي، ولكن هذا النشاط سرعان ما تطور إلى حركة سياحية تمتد على مدار السنة، موفّرة سبل العمل والخدمات والعيش لأكثر من ١٥ ألف مستوطن. وقد تضافرت عوامل عدة جعلت من السياحة في الجولان إحدى ركائز شهرته وثروته وازدهاره، نذكر منها اثنين:

١ ـ عامل تراثي ـ تاريخي يتجلى في ورود ذكر مناطق الجولان ومدنه الرئيسية في التوراة والإنجيل. ومن شأن

هذا العامل أن يجذب السواح والباحثين عن المعالم التاريخية[٥٠].

٢ - عامل طبيعي يتجلى في وجود معالم طبيعية خلابة في ربوع الجولان، وفي توافر مياه عذبة معدنية[٥١] ومناخ معتدل. وقد ساعد هذا العامل على قيام زراعات مهمة، كزراعة الكرمة، مثلاً، التي تعد من الزراعات البعلية التقليدية في الجولان وتستخدم كمادة أولية في صناعة المشروبات الروحية (النبيذ)[٥٢].

وإلى جانب الميزة الاقتصادية تكتسب مرتفعات الجولان أهمية استراتيجية من موقعها الجغرافي المطل على سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، إذ إن مدينة القنيطرة لا تبعد سوى ٣٠ كلم عن مرجعون في لبنان، ومثلها عن بحيرة طبريا، و٦٠ كلم عن إربد في الأردن، و١٦٠ كلم عن تل أبيب، و٦٥ كلم عن دمشق.

وليس في الإمكان إدراك مدى هذه الأهمية الاستراتيجية، إلاّ من خلال الاطلاع على أطماع الصهيونيين في الجولان. وتاريخ هذه الأطماع أصبح معروفاً تحفل به الوثائق والمستندات والتصريحات الرسمية. ونكتفي، على سبيل المثال، بالإشارة إلى الرسالة التي نشرتها «جويش أوبزفر» (Jewish Observer) في ١٩٧٣/١٢/١٦، والتي كان **حاييم وايزمن** قد بعث بها في ١٩١٩/١٢/٢٩، باسم المنظمة الصهيونية العالمية، إلى رئيس وزراء بريطانيا، **لويد جورج**، وقال فيها إن الصهيونيين لن يقبلوا بأي حال من الأحوال، حتى كأساس للتفاوض، الخطة التي وضعها الثنائي **سايكس ـ بيكو**، لأن هذه الخطة لا تؤدي إلى تقسيم فلسطين التاريخية فحسب، بل تذهب إلى أبعد من ذلك فتحرم الوطن القومي اليهودي من بعض

أجود حقول الاستعمار في الجولان وحوران التي يعتمد عليها في إنجاح المشروع الصهيوني بأسره(٥٣).

وتبنّى حزب **العمل** الإسرائيلي، طوال فترة حكمه، سياسة استيطان نشطة في الجولان كرّس لها الكثير من الموارد البشرية والمادية. وقرار ضم الجولان الصادر عن الكنيست في العام ١٩٨١، في عهد حكومة **مناحيم بيغن**، ليس سوى تتويج لمسار تهويد الجولان الذي بدأه حزب **العمل** منذ بداية السبعينات، بعد احتلال كامل الجولان في العام ١٩٦٧ (الشكل ٨، الجدول٥).

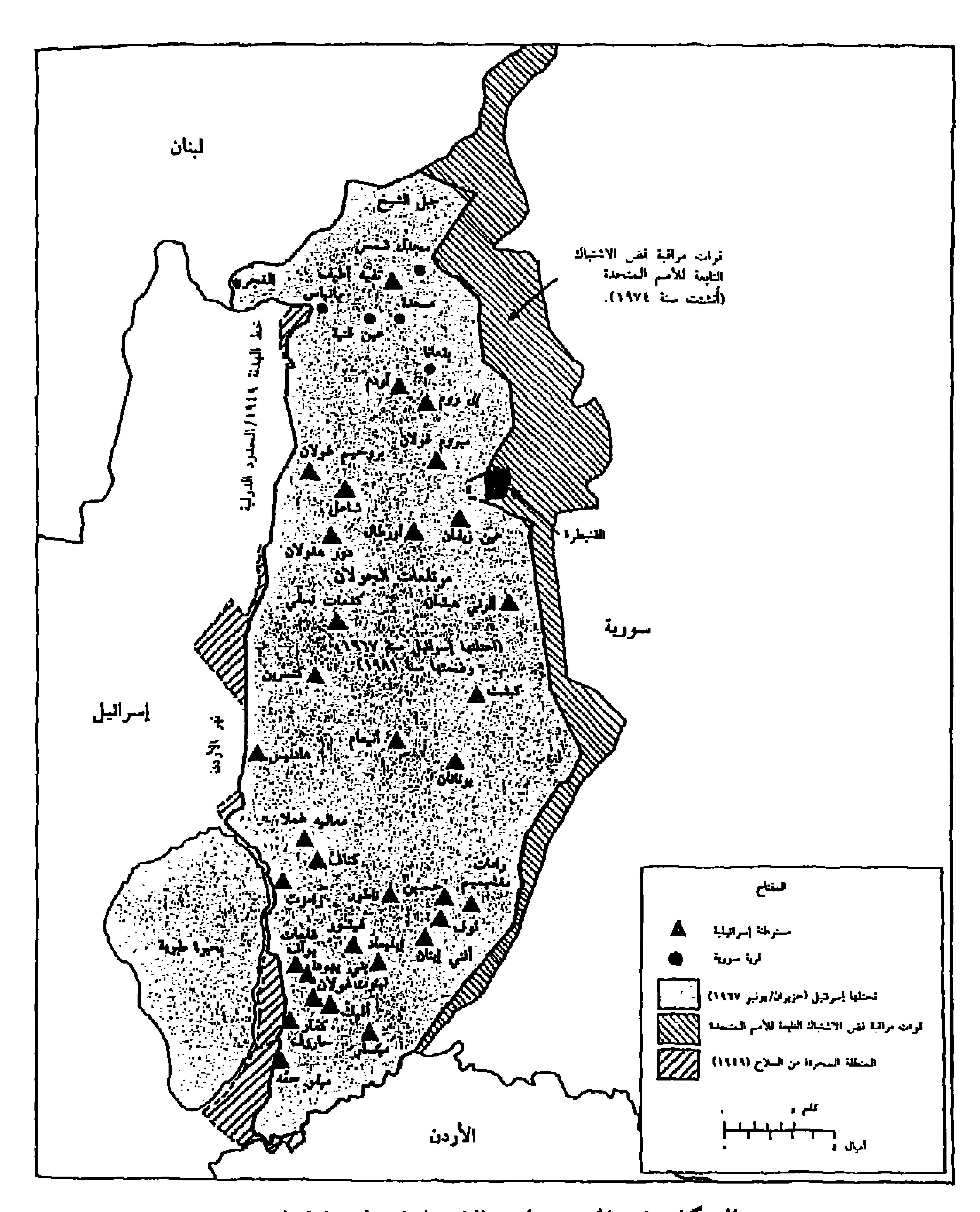
والاستيطان في الجولان يتركز في قطاعين(٥٤):

الأول: يمتد على شكل قوس ويبدأ من سفوح جبل الشيخ بالقرب من بانياس، ويسير بمحاذاة خط وقف النار للعام ١٩٧٣، على طول محور «مسعدة ـ القنيطرة ـ الرفيد ـ الحمّة».

الثاني: يشمل المنطقة الجنوبية الغربية من الجولان، ملامساً الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، وممتداً على طول الحدود الدولية التي رسمتها الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨.

ولدى قراءة الخريطة الاستيطانية لهضبة الجولان (مواقع انتشار المستعمرات، والتحصينات المرافقة لها، وتوزيع السكان بحسب المهن) نلاحظ أن عدداً لا يستهان به من هذه التجمعات يتّسم بطابع عسكري(٥٥). ولهذا كان للجولان مكانة استراتيجية خاصة في مفهوم الأمن الذي تبنّته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وعندما كثر الحديث عن انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان راح الكثيرون من العسكريين يطالبون الحكومة بعدم التخلي عنها. ويشبّه الجولان بخط «ماجينو» الفرنسي، لما يوفره في حال تحصينه، من قدرة دفاعية هائلة بحكم طبيعته الجبلية. بل إن **رفائيل إيتان**،



الشكل ٨: المستعمرات الإسرائيلية في الجولان.

المصدر: **Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories (Special Report),** February 1995, p.7.

الجدول ٥:

مستوطنات الجولان

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
١ ـ أفني إيتان	١٩٧٨	جنوبي الجولان	١٥٠	موشاف	هبوعيل همزراحي	
٢ ـ أفيك	١٩٧٢	الجزء الغربي من الجولان	٣١٧	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٣ ـ إيل روم	١٩٧١	شمالي الجولان	٢٥٠	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٤ ـ ألوني هَبَشان	١٩٨١، فعلياً؛ ١٩٨٢ رسمياً	الشرق من وسط الجولان	٢٠ (عائلة)	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي	
٥ ـ أنيعام	١٩٧٨	وسط الجولان	١٥٠	موشاف صناعي	حركة الموشافيم	أسسها مهاجرون من الاتحاد السوفياتي.
٦ ـ أورطال	١٩٧٨	شمالي الجولان	١٥٠	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	بدأ الكيبوتس الموحد محاولة الاستيطان سنة ١٩٧٦.

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
٧ - إيليعاد (إلْ - عاد،إيلي-عاد)	١٩٧٠	جنوبي الجولان	٢٠٠	موشاف	حركة الموشافيم	
٨ - بْني - يهودا	١٩٧٢	جنوبي الجولان	٥٢٠	مركز إقليمي		يعمل ثلثا المستوطنين في معمل للصناعة الجوية.
٩ - جسيين	١٩٧٧	جنوبي الجولان	٤٠٠	«مركز مجتمعي/ تعليمي ديني - اجتماعي - ثقافي»		جرت محاولة لاستيطان المكان سنة ١٩٧٣، فيها مدارس.
١٠ - رامات مَغشيميم	١٩٦٩	جنوبي الجولان	٤٠٠	موشاف تعاوني/ديني	هبوعيل همزراحي	أول مستوطنة دينية في الجولان.
١١ - راموت	١٩٧٣ رسمياً	شرقي بحيرة طبرية	٣٦٠	موشاف	حركة الموشافيم	تأسس فعلياً سنة ١٩٦٩.
١٢ - سِنير (كفار موشيه شاريت، كيبوتس سنير)	١٩٦٨	هضبة بانياس	٢٥٥	كيبوتس	الكيبوتس القطري	تنظيمياً يتبع المجلس الإقليمي للجليل الأعلى.

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
١٣ - سيؤون	١٩٨٠	جبل الشيخ	-	-	الكيبوتس القطري	تم تفكيكها سنة ١٩٨٦ لغياب الجدوى الزراعية لإقامتها.
١٤ - شاعل	١٩٨٠	غربي شمالي الجولان	١٠٠	موشاف	مشكي بيتار/حيروت	تألفت نواتها سنة ١٩٧٦.
١٥ - عين زيفان	١٩٦٨	شمالي الجولان	٣٠٠	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	شارك في تأسيسها متطوعون من الخارج.
١٦ - غِشور	١٩٧٦	جنوبي الجولان	١٤٠	كيبوتس	الكيبوتس القطري/ هشومير هتسعير	أقيمت في ثلاثة أماكن مختلفة قبل حرب سنة ١٩٧٣.
١٧ - غِفعات يوآف	١٩٦٨	جنوبي الجولان	٣٣٠	موشاف	حركة الموشافيم	
١٨ - كتسرين	١٩٧٧	وسط الجولان، قرب قرية قصرين	٢٧٠٠	بلدة بمكانة مجلس محلي	-	فيها مدرسة الجولان الزراعية ومعهد أبحاث الجولان؛ تتبع لها منطقة صناعية تمتد على مساحة ١٤٠٠ دونم.

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
١٩ - كِـدْمـات تُسفي (عين شمشون)	١٩٨٤	وسط الجولان	٢٨ عائلة	موشاف	اتحاد المزارعين	بدأ العمل في استيطانها سنة ١٩٨١.
٢٠ - كفار حاروف	١٩٧٣	الطرف الجنوبي من الجولان	أكثر من ٢٠٠ عائلة(*)	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	-
٢١ - كناف	١٩٨٥	منحدر الجولان باتجاه بحيرة طبرية	٢٥	موشاف تعاوني	-	
٢٢ - كيشيت	١٩٧٨	وسط الجولان	٣٠٠	موشاف تعاوني	هبوعيل همزراحي	نحو ٥٠٪ من المستوطنين مهاجرون.
٢٣ - كيلع غولان (كيلع آلون، سيلع آلون)	١٩٨٤	شمالي الجولان	٣٦	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	أقيمت حلقة وصل بين الجولان وسهل الحولة.
٢٤ - يروم غولان	١٩٧٢	شمالي الجولان	٥٠٠ على الأقل	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	بدأ العمل على تأسيسها في ١٩٦٧/٧/١٤.

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
٢٥ - مَعاليه غَمْلا	١٩٧٥	غربي وسط الجولان	٢٠٠ أو أكثر	موشاف	حركة الموشافيم	انتقلت إلى الموقع الدائم سنة ١٩٧٩.
٢٦ - مِفو حَمّة	١٩٦٨	جنوبي الجولان	٣٦٧	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٢٧ - ميتسار	١٩٨٣	جنوبي الجولان	٨١	كيبوتس	الحركة الكيبوتسية الموحدة	
٢٨ - ناطور (غِشور ب)	١٩٨٠	جنوبي غربي الجولان	٤٠	كيبوتس	الكيبوتس القطري	لا تزال تعاني من مشكلة الاستقرار.
٢٩ - نافيه أطيف	١٩٧٥	جبل الشيخ	١٤٠	موشاف تعاوني حتى سنة ١٩٧٧، ثم موشاف	هعوفيد هتسيوني حتى سنة ١٩٧٧، ثم الاتحاد الزراعي	تعتاش، أساساً، على السياحة (التزلج على الثلج).
٣٠ - نِمرود	١٩٨٢	جبل الشيخ	-	هيئحزوت ناحل	-	لا تزال مستوطنة ذات طابع عسكري.

الاسم	سنة التأسيس	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها	معلومات إضافية
٣١ - نوف	١٩٧٤	في الجزء الشرقي الجنوبي من الجولان	٣٥٠	موشاف	هبوعيل همزراحي	بدأ العمل على تأسيسها سنة ١٩٧١.
٣٢ - نِيؤوت غولان	١٩٧٧	الجزء الجنوبي من الجولان	٢٥٠	موشاف تعاوني، ثم موشاف	هعوفيد هتسيوني	بعضهم يعتبر سنة ١٩٧٣، وحتى سنة ١٩٦٨، هي سنة تأسيسها.
٣٣ - هار أودِم (الاسم الرسمي: أودِم)	١٩٨١	الجزء الشمالي من الجولان	١٥٠	موشاف تعاوني	هعوفيد هتسيوني	بدأت محاولات الاستيطان إثر حرب سنة ١٩٧٣.
٣٤ - يونتان	١٩٧٥	وسط الجولان	٢١٠	موشاف تعاوني	هعوفيد همزراحي	أقيمت، أساساً، لاعتبارات «استراتيجية».

(*) ٢٠٥ مستوطنين بحسب آفي غانؤور، «هآرتس»، ١٩٨٧/١١/١٦.

(المصدر: **دليل إسرائيل العام**، المصدر نفسه، ص ٣٩٥ - ٣٩٧).

الجنرال في قوات الاحتياط وعضو الكنيست، طالب حكومة إسرائيل بالاحتفاظ بمرتفعات الجولان بصورة دائمة، لأنها ـ كما قال ـ «تضمن لنا سيطرتنا على القدس وقدرتنا على البقاء»[٥٦]. وأيد **أرييل شارون**، الجنرال في قوات الاحتياط وعضو الكنيست كذلك، هذا الاتجاه رافضاً البحث في أي تنازل عن أرض الجولان بسبب أهميتها لإسرائيل أمنياً واستراتيجياً[٥٧]. وقال **يهوشوا ساغي**، الجنرال في قوات الاحتياط والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية: «بحسب تقديري فإن بإمكاننا التوصل إلى سلام مع سوريا من دون التخلي عن مرتفعات الجولان. وكل ما هو مطلوب هو أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً حقيقية وجادة على السوريين».

أما **إلياهو بن نون**، القائد السابق لسلاح الجو، فكان أكثر صراحة عندما قال: «إن الجولان منطقة ذات أهمية استراتيجية وأمنية بالنسبة إلينا، وأنا شخصياً لا أثق بالسوريين، ولا أؤمن بإمكان التوصل إلى سلام حقيقي وكامل معهم»[٥٨].

وهضبة الجولان ما زالت تشكل، في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، العقبة الكبرى. ففي الوقت الذي تطالب دمشق باستعادة كامل الجولان قبل تحديد نتائج السلام، تصر إسرائيل على تحقيق سلام شامل وكامل وفوري، يقيها شر «المخاطر الأمنية» قبل الموافقة على الانسحاب.

ولكن الذرائع الأمنية التي تتمسك بها إسرائيل لتأخير انسحابها من الجولان أصبحت واهية بعد تقلّص أهمية العوامل الجغرافية في الحروب الحديثة، وسقوط «نظرية الأمن الجغرافي» خلال حرب الخليج الثانية، وامتلاك دول عدة في الشرق الأوسط أنواعاً مختلفة

من الصواريخ الموجهة والبعيدة المدى. فما هي إذا الدوافع الحقيقية لحرص إسرائيل على البقاء في الجولان؟

١ ـ ذرائع أمنية تخفي أطماعاً مائية

إن سلوك إسرائيل إزاء مسألة الانسحاب من الجولان يخفي تخوفاً من احتمال خسارة المياه السطحية والجوفية التي تستأثر بها منذ العام ١٩٦٧. ثم إن المسح الفني للمياه الجوفية في بعض مناطق الجولان أثبت احتمال وجود كميات ضخمة من المياه تحتل أكثر من ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذي بحيرة طبريا، خزان إسرائيل المائي الرئيسي[٥٩].

ففي نهاية العام ١٩٩٣، أعلن مسؤول في شركة المياه الإسرائيلية (**ميكوروت**) عن اكتشاف ثلاثة ينابيع غزيرة لمياه الشرب في هضبة الجولان اعتبرها كافية لتزويد قسم من المستعمرات هناك بحاجتها من المياه، بعدما كانت تعتمد في ذلك على مياه الضخ من بحيرة طبريا[٦٠]، وقال إن تدفقها يبلغ ١٠,٥ مليون م^{٣} سنوياً[٦١].

وبعد اكتشاف هذه الينابيع كلفت الحكومة الإسرائيلية بعض المؤسسات المهتمة بشؤون المياه إجراء مسح شامل للثروة المائية في الجولان ووضع دراسات وافية عنها. فعكفت شركة تخطيط المياه (**تاهال**) على دراسة الموضوع وتوصلت إلى اكتشافات أخرى أهم وأعم. ووفقاً لمعلومات الشركة فإن أمطار الجولان الغزيرة والمقدرة بنحو ١,٢ مليار م^{٣} سنوياً لا تكتفي بتغذية المجاري المائية في الجولان وإسرائيل، بل تتحول مخزوناً مهماً للمياه الجوفية لا مثيل له في المنطقة يغذي الينابيع الرئيسية في الجولان وخارجه. وبفضل

هذه الثروة المائية قيل «إن الجولان عائم على خزان من المياه». وعلى رغم عدم وجود إحصاء رسمي لمجمل المياه في الجولان فإن فئة من الإسرائيليين، منها **أرييل شارون**، تعتبر أن ٣٠ في المئة من المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الجولان(٦٢).

وتحاول إسرائيل، في مفاوضاتها مع سوريا، ربط حقوق المياه في الجولان ببرنامج زمني مفصّل يتضمن جدولاً بتطبيع العلاقات بين البلدين. ففي ١٩٩٤/١/٣٠، نقلت صحيفة **هاتسوفيه** اليمينية المتطرفة عن رئيس الوزارة قولاً جاء فيه: إن ثمة أربعة مطالب إسرائيلية لم تلق حتى الآن استجابة من السوريين، من بينها مطلب «الانسحاب المائي». واعتبرت صحيفة **دافار** الإسرائيليةأن المسألة المتعلقة بمصادر المياه هي أشد النقاط إثارة بين سوريا وإسرائيل، فالجانب الإسرائيلي يطالب بتعهد سوريا بعدم القيام بتحويل مياه الجولان إلى أراضيها، وسوريا ترى أن من حقها المطالبة بالانسحاب من أراضيها واسترداد مصادر المياه في مناطق بانياس والحمّة واستخدام هذه المصادر كما تشاء(٦٣).

وهكذا نرى أن إسرائيل تخشى أن تقوم سوريا، بعد استرداد الجولان، بتحويل الموارد المائية فيه إلى أراضيها وحرمان الإسرائيليين من هذه الثروة أو النعمة التي اعتادوا عليها. وعندما نعلم بأن مياه الجولان تساهم إلى حد كبير في سد حاجات إسرائيل المائية، وبأن هناك احتمالاً بوجود كمية هائلة من المياه الجوفية تقدّر بأكثر من من مليار م^3، ندرك اهتمام إسرائيل وسعيها لتأمين «السيطرة المشتركة الدائمة» على مصادر المياه في الجولان قبل انسحابها، كما ندرك أسباب حماستها لتقديم بعض المقترحات في هذا الصدد.

٢ ـ مقترحات إسرائيلية

يجري في إسرائيل الآن بحث عن معادلة أو صيغة تضمن بقاء مصادر المياه العربية في حوزتها وتكفل تجريد الجولان من السلاح والحفاظ على وجود المستعمرات اليهودية فيه.

وإذا كان ملف السلاح والاستيطان يحتاج إلى بعض الوقت ويعالج في مفاوضات ثنائية، فإن ملف المياه مسألة ملحة تحرك قوى إقليمية ودولية ولا تحتمل التأجيل. وهناك باحثون إسرائيليون يؤكدون أن ٣٠ في المئة من المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الجولان. وهم يتخوّفون من الموقف الذي ستتبناه سوريا بعد استرداد هذه الهضبة بسبب حاجتها إلى المياه لتنمية منطقة حوران (وهي منطقة عسكرية في جنوب سوريا) التي ستصبح منطقة عمرانية وزراعية بعد استتباب السلام.

ومن خلال متابعة آراء المسؤولين الإسرائيليين يمكننا ملاحظة ثلاثة اتجاهات أساسية:

١ ـ القبول بالانسحاب التدريجي مع التمسك بالمستعمرات وإدخال بعض التعديلات التجميلية على الحدود.

٢ ـ الاعتراف بالسيادة السورية على الجولان مع اشتراط بقاء المستعمرات وتخويل إسرائيل مهمة الإشراف على أمن السكان فيها.

٣ ـ الاتفاق مع سوريا على استئجار قسم من الجولان لمدة معينة، على غرار ما جرى مع الأردن، بغية تأمين الحصول على مياه الجولان وإيصالها إلى إسرائيل.

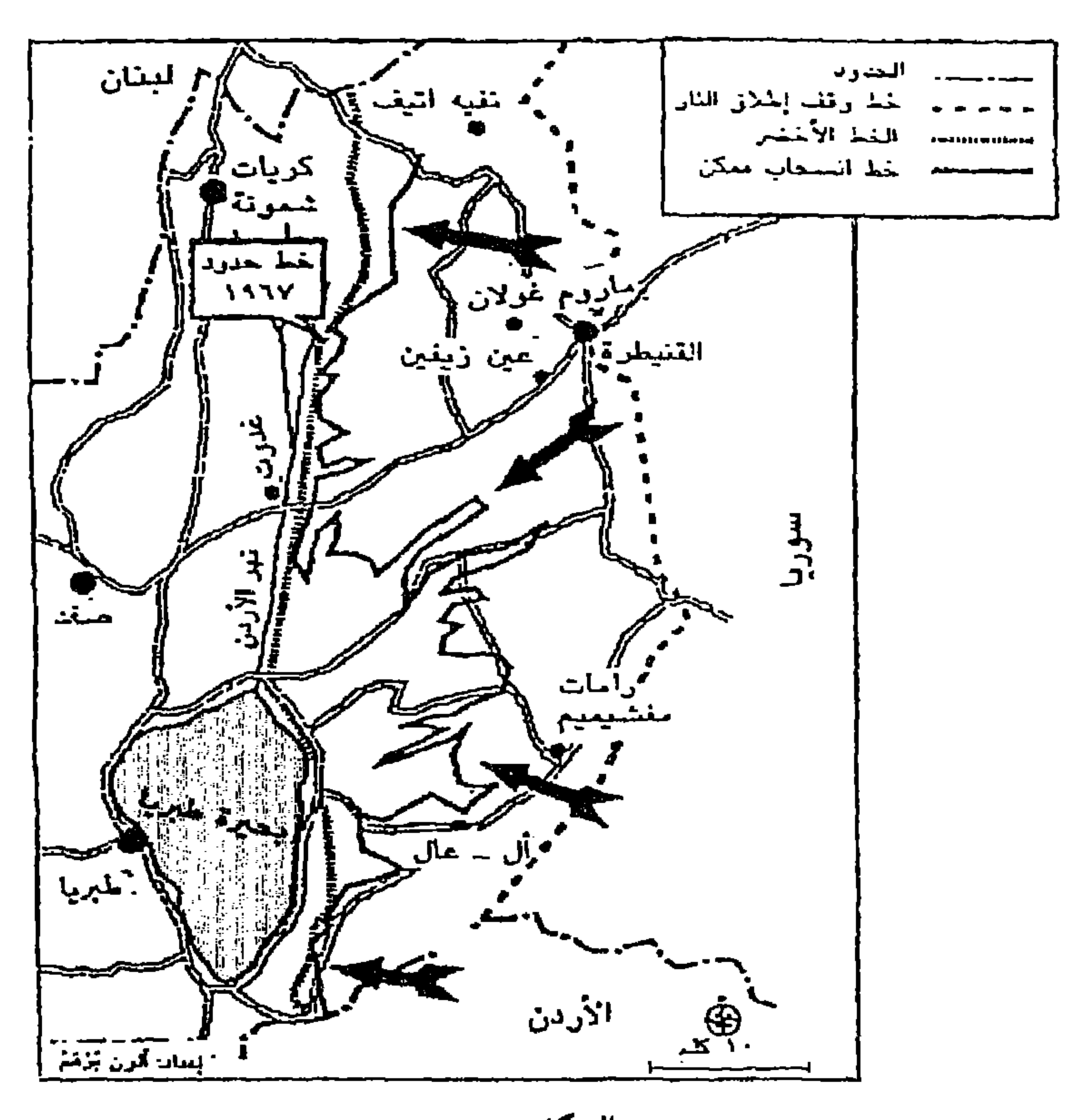
وبالاستناد إلى هذه الاتجاهات وضع **مركز الدراسات**

الاستراتيجية في جامعة تل أبيب دراسة مائية رسم بموجبها خطوط الانسحاب الإسرائيلي المحتمل من الأراضي العربية المحتلة، انطلاقاً من خطوط قسمة المياه (Watershed) في الضفة والجولان. وبوشر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بتوزيع تقرير عن الدراسة، غير أن وزير الزراعة آنذاك، **رفائيل إيتان**، سارع إلى سحبه من التداول.

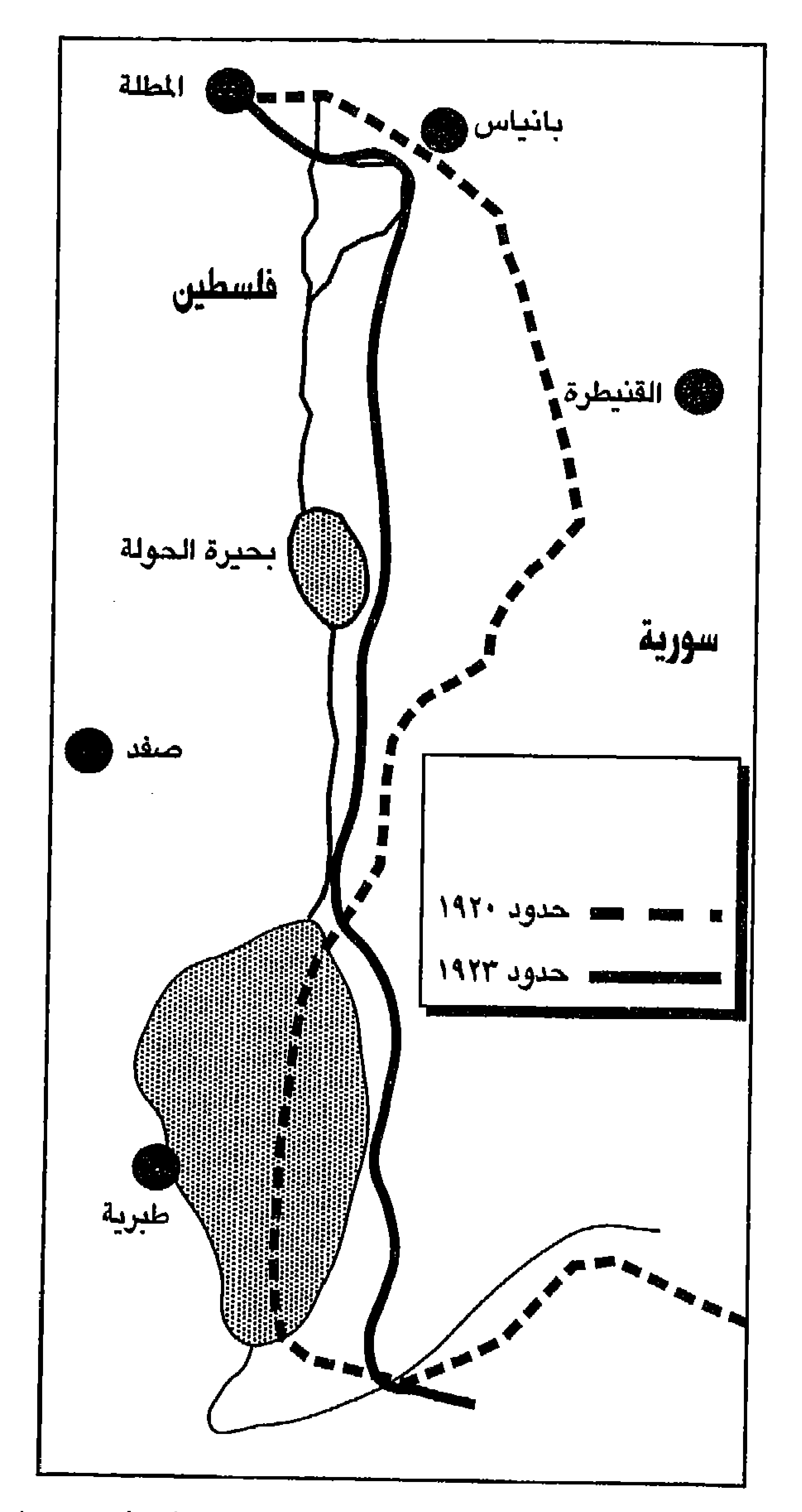
وبعد تسلّم حزب **العمل** السلطة وتعيين وزير جديد للزراعة، يعقوب تسور طُلب من المركز المذكور الاستمرار في تجميد التقرير لأن نشره يفضح المخططات التكتيكية التي تتبعها إسرائيل في تعاملها مع العرب. ولكن صحيفة **هآرتس** نشرت في العام ١٩٩٣ التقرير مدّعية أنه لا يتعارض مع مواقف إسرائيل السياسية[٦٤].

لقد توقع الخبراء الإسرائيليون في التقرير أن انسحاب إسرائيل سيسفر عن انتقال ٤٠ مليون م^{٣} من المياه من السيطرة الإسرائيلية إلى السيادة السورية، وأن هذا الانسحاب سيحرم إسرائيل (إذا تمّ من دون ترتيبات مسبقة) من بعض روافد الأردن. واقترحوا على المسؤولين الانسحاب «جزئياً» من الجولان باتباع أحد خطين: إما خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى الحمّة (وهذا يعني بقاء معظم الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي)، وإما خط انسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء «يسير ومتفق عليه» من الجولان (وهذا يعني إبقاء المناطق الغنية بمصادر المياه تحت إشراف إسرائيل) (الشكل ٩).

وشدّد التقرير في النهاية على أنه ليس في إمكان إسرائيل، في أي سيناريو لا يقوم على التعاون، التخلي عن الجولان. ولكن التقرير أغفل، عن عمد، مشكلة مهمة: مصير مثلث الحمّة (الشكلان ١٠ و ١١).

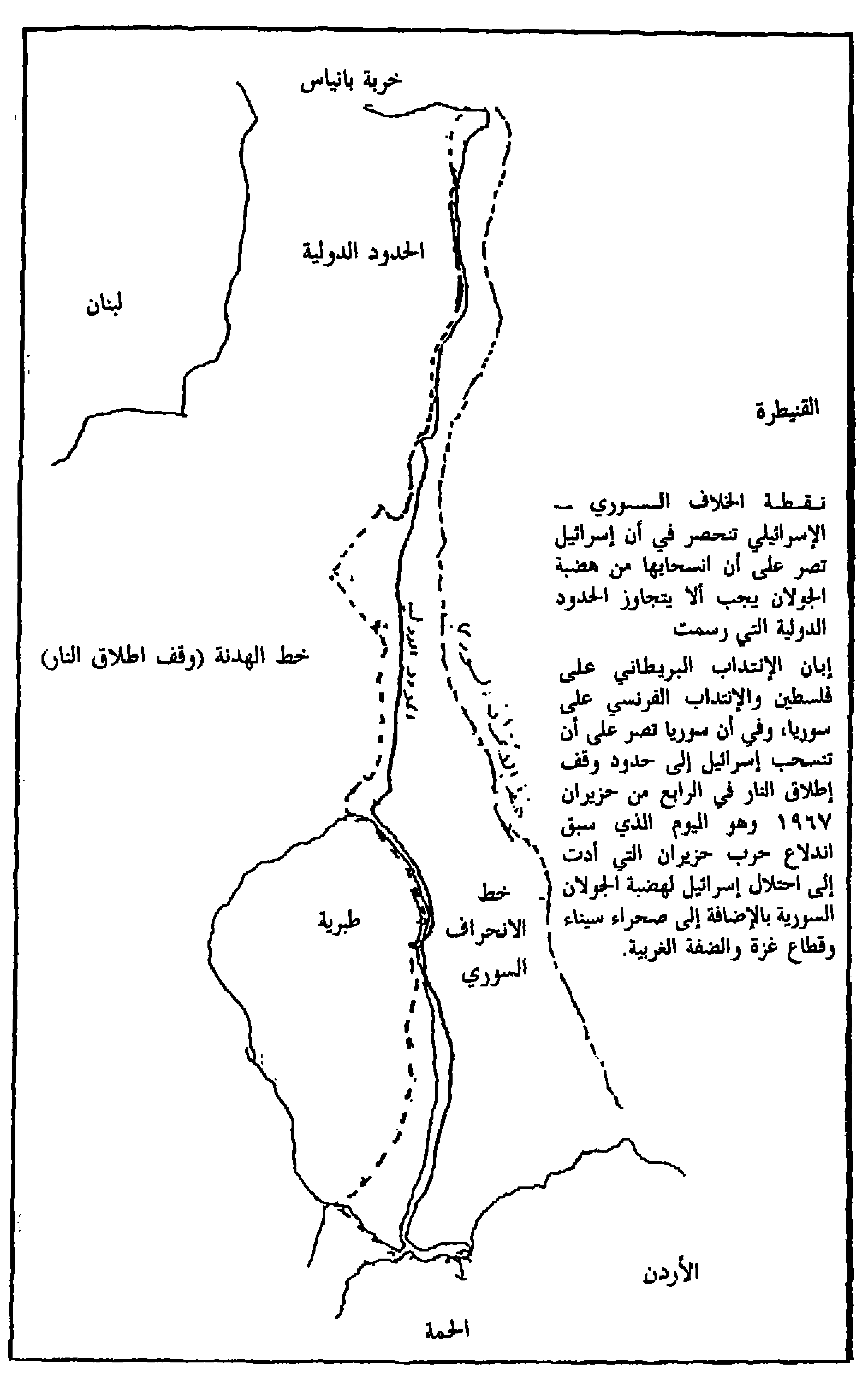


الشكل ٩:
خطوط الانسحاب الممكنة من هضبة الجولان في ضوء مصادر المياه.
[المصدر: مركز يافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب ١٩٩١].



الشكل ١٠: التخطيط الفرنسي ـ البريطاني للحدود بين فلسطين وسوريا.

[المصدر: إبراهيم غبد الكريم، جذور المسألة الحدودية السابقة على نشأة إسرائيل في النزاع السوري ـ الإسرائيلي، **الحياة** في ١٩٩٥/٩/٣].



الشكل ١١: نقاط الخلاف في هضبة الجولان مع شروح بخط ياسر عرفات.

[المصدر: الشرق الأوسط في ١٩/١/١٩٩٦].

٣ ـ مسألة الحمّة

إن سياسة إسرائيل في التعامل الدولي تتّسم بالازدواجية الباطنية، ففي الوقت الذي تتظاهر بالرغبة في الانسحاب من الجولان تُقدم على فرض واقع استيطاني في المنطقة ذاتها. والمشاريع السياحية التي ترعاها في مثلث الحمّة شاهد على ذلك.

إن سوريا تعتبر مثلث الحمّة أرضاً عربية تشكل منطقة استراتيجية تطل على نهر اليرموك. والمثلث يقع عند زاوية تلتقي فيها أراضي كل من سوريا وفلسطين والأردن. ويطلق الأردنيون على المثلث اسم: الحمّة السورية.

ومنذ فترة أعلنت شركة «حمّة جيدر» Hammath Gader (التسمية البديلة للحمة السورية)، وهي شركة خاصة تملكها كيبوتزات «مبوحمة» و«كفارحروب» و«ميتسر وافيك»، عن نيتها استثمار مئة مليون شاقل في تطوير منتجع الحمة وتوسيعه، وذلك على رغم الشكوك القائمة حول مصير المنطقة. واعتبر مدير الشركة، **روني لوتن**، «أن الحمة تقع داخل الحدود الدولية، كما حددتها الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨». وهذا ما حمله وممثلي الشركة على الاقتناع بأن الحكومة الإسرائيلية لن تعيد كل المناطق في الجولان إلى سوريا، وخصوصاً المناطق التي «احتلتها» سوريا في العام ١٩٥١ وحوّلتها جيباً سورياً، ومنها منطقة الحمة.

وزعم مدير الشركة أن وزير السياحة الإسرائيلية ومدير عام هذه الوزارة قد أعجبا بمشروع «حمة جيدر»، وحثّا الشركة على الإسراع في تنفيذه، واقترحا مساعدة الشركة في البحث عن مستثمرين يشاركون في المشروع[٦٥].

ويصعب علينا، في هذا الجو السياسي الخالي من الصدق

والصدقية، أن نرتاح لوعود الحكومات الإسرائيلية ونيّاتها بعدما ضربت الرقم القياسي في النفاق والتدليس. إن مصلحة «الشعب المختار»، في عقيدتها وممارساتها، فوق كل اعتبار. وقيمة الجولان كامنة في مياهه أولاً. ومياهه من عصب الحياة الإسرائيلية. ولهذا فليس في مقدور إسرائيل التخلي عن كميات من المياه معلومة (نحو ٣٥٠ مليون م^{٣}) ومرتقبة (أكثر من مليار م^{٣}) تقع كلها الآن تحت سيطرتها، من أجل سلام تعلم، من روزنامة أهدافها البعيدة، أنه قصير الأجل.

ثالثاً: مياه مصر

أصبح تأمين المياه الهمّ الأول لإسرائيل، فالسكان يتزايدون بالتناسل والهجرة، والزراعة والصناعة تتوسعان، والأمطار تقلّ، والآبار الجوفية تُستنزف وتزداد ملوحة، والسلام، إن تمَّ، سيحرمها حتماً من معظم مياه الأنهار والآبار العربية التي استولت عليها بعد حرب ١٩٦٧. ولهذا تتجه أطماعها الآن نحو المياه المصرية: مياه النيل والمياه الجوفية.

١ ـ مشاريع إسرائيل لجر مياه النيل

لقد برزت أطماعها في مياه النيل منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال في العام ١٨٩٧، ورفع شعار: حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل. وتجلّت هذه الأطماع على نحو عملي في العام ١٩٠٣، عندما بدأ **هرتزل** جولاته المكوكية على استامبول والقاهرة ولندن لإقناع حكوماتها بقبول مشروع جرّ مياه النيل إلى صحراء سيناء والنقب.

وبما أن بريطانيا كانت تتمتع بنفوذ استعماري كبير في المنطقة، فقد أجرى هرتزل اتصالات مكثفة في لندن مع وزير المستعمرات

تشامبرلن، ووزير الخارجية، **اللورد لاندسون**، اللذين وافقا على فكرة سحب مياه النيل. وكُلّف مدير عام وزارة الأشغال العامة دراسة المشروع وتقديم تقرير مفصّل عنه. ولكن الحكومة البريطانية ما لبثت أن رفضت المشروع الصهيوني لسببين:

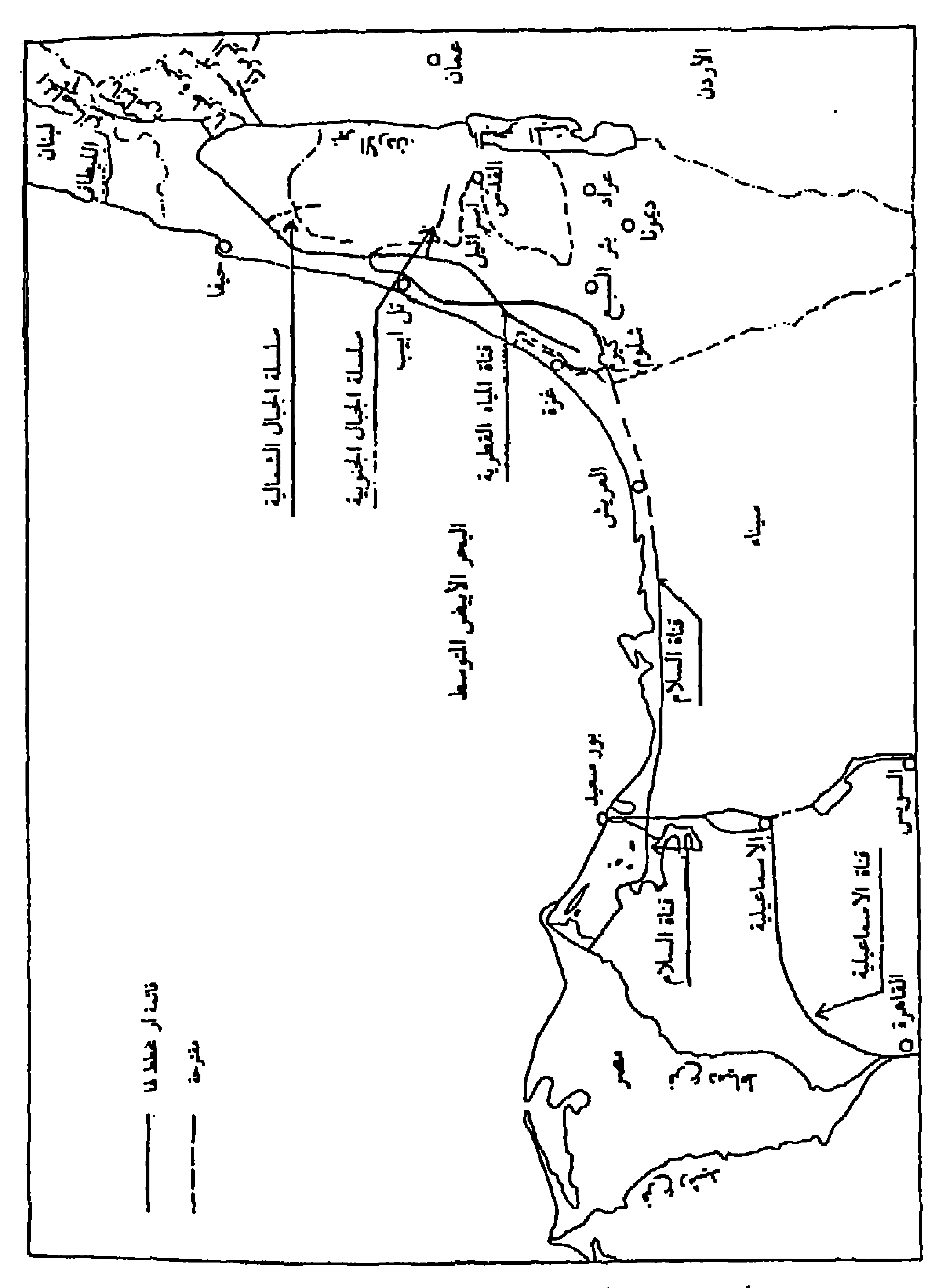
الأول: يتعلق بالأوضاع الدولية التي كانت تُنذر بنشوب الحرب العالمية الأولى، وبالعلاقات البريطانية ـ المصرية التي كانت متوترة بسبب الحركات الوطنية الاستقلالية في مصر.

الثاني: يتعلق بالمشاريع المائية التي كانت بريطانيا تُعدّها في مصر والسودان لزيادة محاصيل القطن.

ومع أن المشروع الصهيوني جوبه بالرفض والمقاومة في المنطقة العربية، إلّا أن الأطماع الصهيونية في مياه النيل لم تتوقف، فقد وُضع أكثر من مشروع لجر هذه المياه إلى فلسطين. ولعل أكثرها إتقاناً وتكاملاً هو مشروع المهندس **أليشع كالي**، أحد مؤسسي **تاهال** (الشكلان ١٢ و١٣). وقد وضعه في العام ١٩٧٤[٦٦].

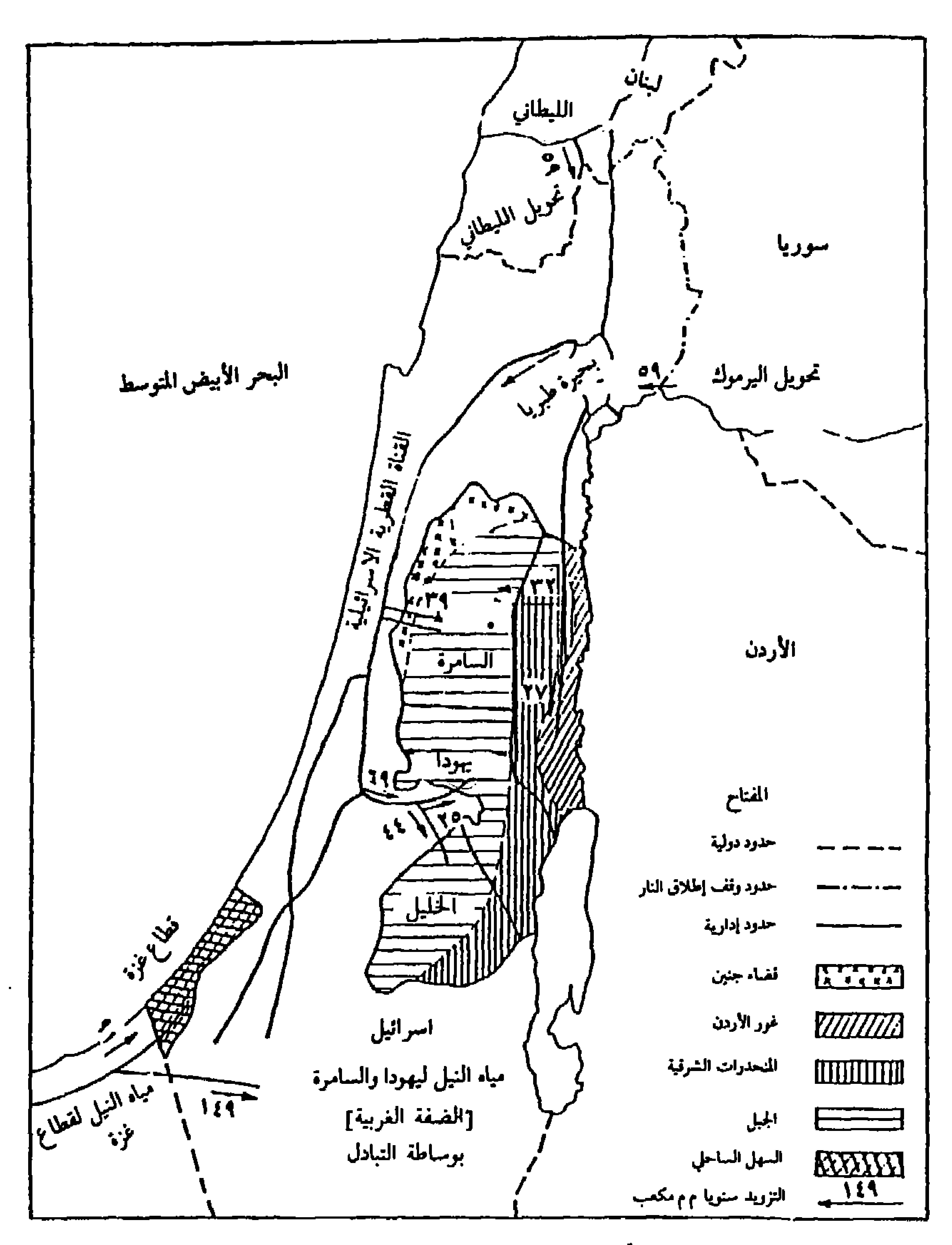
ويهدف المشروع إلى نقل ١ في المئة من مياه النيل إلى إسرائيل، أي ما يساوي ٨٠٠ مليون م^{٣} سنوياً. وأكد **كالي** أن الغرض من المشروع هو «دعم السلام في الشرق الأوسط» وإيجاد حل لمشكلات إسرائيل المائية. وشرح مشروعه على النحو التالي:

يجب توسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى قناة السويس لتتسع لتصريف ٣٠م^{٣} في الثانية، ثم نقل مياه المشروع في أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية، ومن هناك في قناة خرسانية إلى الشمال الغربي حتى تقترب من طريق العريش ـ القاهرة، ثم على خط موازٍ لطريق العريش ـ غزة حتى خان يونس. وفي خان يونس تتفرع القناة إلى فرعين: الأول يتجه إلى قطاع



الشكل ١٢: شبكات المياه القائمة والمخطط لها في سيناء.

[المصدر: اليشع كالي، المياه والسلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص ٨٨].



الشكل ١٣: تزويد إسرائيل بمياه النيل.

[المصدر: اليشع كالي، المياه والسلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص ١٥٣].

غزة، والثاني إلى النقب الغربي. ويقدر طول القناة من الإسماعيلية إلى خان يونس بحوالى ٢٥٠ كلم(٦٧).

وبعد زيارة الرئيس **السادات** للقدس في العام ١٩٧٧، طالب مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية، **شاوول أرلو زوروف**، بضرورة شراء إسرائيل مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً، فتستفيد مصر مالياً من جهة، وتستطيع إسرائيل من جهة أخرى أن تحلّ، لفترة طويلة، مشاكلها المائية. وشملت مقترحاته حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس وضخّ المياه المارة في هذه الأنفاق إلى محطة جرّ رئيسية في سيناء لا تبعد عن موقع بالوظة. وفي محطة الضخ يتم رفع المياه إلى ما فوق مستوى سطح البحر لدفعها بقوة الجاذبية على طول ساحل سيناء من خلال ترعة. ومن تلك الترعة تتفرّع قنوات إلى شبكات الري التي تغذّي المستعمرات والمناطق المتاخمة. وبفضل هذا المشروع يتم تحويل ٨٥٠ مليون متر مكعب لمشروعات الري في النقب، و١٥٠ مليوناً للري في قطاع غزة.

ودرس الخبراء في إسرائيل هذا المشروع وأقروا بأنه أفضل المشروعات لتأمين حاجة كيانهم إلى المياه. وجاء وعد الرئيس السادات، بعد ذلك، يعزّز آمالهم في إمكان تحقيق المشروع. ففي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، أعلن **السادات** أنه يعتزم إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب، وذلك في إطار التعاون مع إسرائيل. وأوضح أن ذلك قد يحدث بعد العام ١٩٨٠، عندما ينتهي العمل من إنشاء المشروع المصري الذي سيحمل مياه النيل تحت قناة السويس إلى سيناء.

وفي ١٩٧٩/١١/٢٧، أعطى **السادات** إشارة البدء في حفر «ترعة السلام» عند الكيلو ٢٥ على طريق بورسعيد ـ الإسماعيلية لتحمل

المياه إلى سيناء وتروي نصف مليون فدان، وأطلق من جديد وعداً بنقل مياه النيل إلى القدس (سُمّي **مشروع زمزم الجديد**)، وذلك كي تكون هذه المياه في متناول الذين يترددون على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

ونشرت وسائل الإعلام آنذاك عدداً من الرسائل المتبادلة بين السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، **مناحيم بيغن**، حول «شرط» جرّ مياه النيل إلى إسرائيل. وهذا الشرط نجده في الرسالة التي بعث بها **السادات**، في شهر آب/ أغسطس ١٩٨٠، إلى الملك **الحسن الثاني**، رئيس لجنة القدس، والتي قال فيها: «...وكحافز للجانب الإسرائيلي فقد عرضت عليه إمداد إسرائيل بجزء من حصة مصر من مياه النيل لاستخدامها في إعادة إسكان المستوطنين في منطقة النقب بعد إخلائهم من المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وغزة. وعلّقت هذا الموضوع على شرط تعاون إسرائيل معنا في حل مشكلة القدس والمستوطنات». غير أن **بيغن** طالب بالفصل بين موضوع جر مياه النيل وموضوع إخلاء المستوطنات في الضفة والقطاع.

ومع اغتيال الرئيس **السادات**، وصدور قانون ضمّ القدس الشرقية، وما تبع ذلك من ازدياد حركة الاستيطان، جُمّد الحديث عن تنفيذ المشروع. ولكن الوضع السياسي الذي تمخّض عن اتفاقات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، بعث من جديد الحياة والحيوية في الفكرة، فقد أكدت مصادر مطلعة في مدينة ميلانو الإيطالية، منذ نحو سنتين ونيّف، أن شركة البترول الإيطالية «**أجيب**» بدأت بدراسة مشروع مدّ خط أنابيب لنقل مياه النيل إلى قطاع غزة وإسرائيل (ومن الممكن أيضاً إلى الضفة)، وأن هذه

الشركة أنهت المرحلة الأولى من مشروعها لمدّ خط أنابيب لنقل غاز الميثان من دلتا النيل إلى غزة وإسرائيل. وقد علّق السفير الإسرائيلي في روما على مشروع أنابيب المياه والغاز بقوله إنه «يحظى بأولوية، حالياً، في اعتبارات الحكومة الإسرائيلية، نظراً لأهميته القصوى بالنسبة إلينا وإلى الفلسطينيين»[٦٨].

وجميع هذه المعلومات تُثبت أن إسرائيل لم تتخلّ عن أطماعها في مياه مصر، وأن هذه الأطماع تنصّب على مياه النيل، وفي حال الفشل فعلى المياه الجوفية، وأنه أفضل لإسرائيل الحصول على المصدرين معاً.

٢ ـ إسرائيل ومياه مصر الجوفية

لقد صرّح وزير الري السابق في مصر، المهندس **عبد الخالق الشناوي**، في حديث مطوّل لصحيفة «الوطن» الكويتية، في العام ١٩٨٨، بأن: «إسرائيل لا تسرق المياه الجوفية فحسب، بل تسرق المياه الجوفية والمياه السطحية معاً... والمياه الجوفية في مصر نوعان: نوع يأتيها من الغرب، وتظهر مياهه في الوادي الجديد، وهو عبارة عن خزان جوفي كبير قادم من هضبة السودان من ناحية تشاد، وهي هضبة عالية تسقط عليها الأمطار بغزارة، ومن ثم تتسرب الأمطار إلى باطن الأرض في كل من ليبيا ومصر، وتتركز بصفة خاصة في الوادي الجديد في مصر. أما المياه الجوفية الأخرى التي تقع ناحية الشرق في سيناء فهي مياه مصرية خالصة»[٦٩].

وأكد باحث مصري، في العام ١٩٩٢، أن إسرائيل تعمدت سرقة مياه الآبار الارتوازية من سيناء خلال فترة احتلالها (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢)، وأنها أقامت مشروعات في قطاع غزة المحتل لدقّ أنابيب عملاقة في الأرض تكون قادرة، من طريق استخدام التكنولوجيا

الحديثة، على سحب المياه من الآبار الأرتوازية في سيناء، وأن ٣٠٠ مليون م^{3} من المياه تحصل عليها إسرائيل سنوياً بهذه الطريقة، ممّا يؤثر سلباً على مخزون المياه في سيناء»[٧٠].

ويبدو أن جميع هذه السرقات المائية لا تكفي إسرائيل ولا تشعرها بالاطمئنان إلى المستقبل. ولهذا أخذت تفكر في الحصول على مورد ثابت ومشروع. وهداها التفكير إلى الاستفادة من مياه خزان النوبة الرملي وإدخالها في نطاق مشروع الشرق الأوسط للسلام. فما هو هذا الخزان الجوفي العظيم الذي قد يشكّل حلاً لأزمة المياه في إسرائيل؟

قبل الحديث عنه لا بد لنا من توضيح ما يعنيه مصطلح المياه الجوفية في بعده الزمني. فالمياه الجوفية تنقسم، من حيث البعد الزمني، إلى نوعين: مياه جوفية متجدّدة، ومياه جوفية غير متجدّدة.

والمتجدّدة منها هي تلك التي يتم تجدّدها من تهاطل الأمطار، بحيث تكون الكميات المستخرجة أقل من الكميات المتجددة. أما غير المتجدّدة فهي المياه المخزونة في باطن الأرض نتيجة الأمطار الغزيرة التي تساقطت وتجمعت منذ العصور الجيولوجية، أي منذ آلاف السنين، وتكون الكميات المستخرجة أكثر من الكميات المتجدّدة. ويعتبر المخزون المائي، في هذه الحال، رصيداً مستقبلياً. أما المياه المستغلة منه فتعتبر كمية مفقودة في سنوات الشح.

ويشكّل الخزان الرملي النوبي حوضاً للمياه الجوفية غير المتجدّدة، وهو مشترك بين مصر وليبيا والسوادن وتشاد، ويحتوي على أكبر مخزون للمياه الجوفية في العالم. وهذه المياه قديمة الترسّب، لم تستطع الدراسات تحديد نسبة تجدّدها بدقة. غير أن العينات التي جُمعت وحلّلت اعتبرت أن مياه الخزان تعود إلى عشرين ألف سنة،

وربما أكثر. وهذا يعني أن المياه التي تُسحب لا تعوّض بالمقدار ذاته على المدى القريب، وأن استغلالها يسفر عن عملية استنزاف لها ستؤدي حتماً إلى نضوبها بعد حين.

وتبلغ مساحة الخزان ١,٨ مليون كلم٢. ويراوح عمق مياهه بين ٢٠٠ و٣٥٠٠ متر. ويُقدّر مخزون المياه فيه بستة آلاف مليار م٣، أي أضعاف إيراد النيل السنوي. أما التجدّد السنوي لمياه الخزان فيصل إلى مليار م٣. ولكن المياه المستخرجة منه سنوياً تبلغ ١,٥ مليار، فيكون الاستنزاف السنوي لمياهه نصف مليار م٣ في السنة.

ونشير إلى أن الخزان يعتبر من أفضل الخزانات الجوفية الموجودة في المنطقة من حيث مواصفاته الجيولوجية، وعذوبة مياهه ونقاوتها بسبب وجودها في طبقة رملية وطباشيرية.

ونقطة الضعف في الخزان هي عدم قدرته على تعويض المياه المسحوبة إلاّ ببطء شديد وكمية أقل. ثم إن السحب المتواصل وغير المتوازن لمياهه، سيُفضي إلى هلاك صخور الخزان وزيادة ملوحة المياه.

* * *

والخلاصة أن أعظم ثروتين يملكهما العرب، وهما النفط والمياه، أصبحتا في خطر داهم. فالنفط الذي كان مصدر قوة وتنمية قبل حرب الخليج أصبح بعدها رهينة إرادة الآخرين. والمياه الجارية أو الكامنة في أرضنا العربية أصبحت محط أطماع لمن اغتصب جزءاً عزيزاً من هذه الأرض. ويؤسفنا أن نلاحظ أننا مقبلون على التفاوض على المياه من دون أن يكون لدينا الملفّات الجاهزة والمدروسة واللازمة للدفاع عن حقوقنا المائية المشروعة.

الهوامش:

(١) تجب الإشارة إلى حقيقة مهمة وهي أن نحو ٦٢ في المئة من المياه المستخدمة في إسرائيل تستهلك في القطاع الزراعي.

(٢) صحيفة **دافار** الإسرائيلية في ١٦/٣/١٩٩٠.

(٣) تؤكد تقارير الخبراء أن نهراً جوفياً هائلاً ينساب في باطن الأرض في قطاع سهل الخيام. والدليل على ذلك وجود آبار ارتوازية حُفرت في تلك المنطقة في مطلع السبعينات وتدفقت منها مياه غزيرة.

(٤) راجع كتاب أسعد رزوق: **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٦٨، ص ٤٠١.

(٥) للاطلاع على مواقف النخب المتعددة في لبنان بشأن المياه، أثر الحرب العالمية الكبرى، راجع كتاب د. عصام خليفة: **الحدود الجنوبية للبنان: بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨ ـ ١٩٣٦)**. دار الجيل، بيروت ١٩٨٥.

(٦) وفي العام ١٩٤٨ حلّت النكبة بهذه القرى عندما احتلتها إسرائيل ودمّرتها وهجّرت أهلها.

(٧) **يشير بعض المصادر إلى عدد آخر ومختلف. راجع، مثلاً، الكتاب الصادر عن مجلس النواب اللبناني بعنوان: ١٤ آذار: اليوم اللبناني العالمي من أجل الجنوب والبقاع الغربي (وثائق العدوان الإسرائيلي)**. بيروت ١٩٩٥، ص ٦٩.

(٨) المصدر نفسه. ص ٦٩.

(٩) راجع ما ورد في مذكرة حكومة إسرائيل حول نهر الليطاني ومطالبتها بالمشاركة في الاستفادة منه، في ٢٩/٤/١٩٥٤.

(١٠) بعدما استكملت إسرائيل ضم مزارع شبعا عمدت، في العام ١٩٨٥، إلى بناء ثلاث مستعمرات، وضع حجر الأساس لها الحاخام مائير كاهانا. وقد خُصّصت مستعمرتان منها (رويسة القرن وزبدين) لتوطين يهود الفلاشا، فيما خُصّصت الثالثة التي تقع في منطقة مقاصر الدود، في خراج مزرعة مراح الملوك للسياحة والتزلج.

(١١) صحيفة **Le Monde** الفرنسية، في ٨/٩/١٩٦٧.

(١٢) صحيفة **الحياة**، في ٣٠/٩/١٩٩٥.

(١٣) قدّر بعض المراجع مساحة الأراضي التي اقتطعتها إسرائيل من الأراضي اللبنانية منذ إعلان دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ بنحو ١٣٠ كيلومتراً مربعاً.

(١٤) في ٢/٥/١٩٥١ قال أبا إيبان (مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، آنذاك) لصحيفة

Jerusalem Post: «نحن لا نفكر بجدّية في النيل والفرات، لكننا نكرّس كل اهتمامنا لنهر الأردن ومنابعه».

(١٥) لقد برزت أطماعها في مياه النيل منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال في العام ١٨٩٧، ورفع شعار: «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل».

(١٦) كتاب مجلس النواب: المصدر نفسه. ص ٧٥.

(١٧) صحيفة **السفير** اللبنانية، في ١٩٩٠/٦/٢٨.

(١٨) صحيفة **الحياة** اللبنانية، في ١٩٩١/٩/٦.

(١٩) صحيفة **السفير** اللبنانية، في ١٩٩٤/١٠/١٤.

(٢٠) يمكن تقسيم مساحة حوض الليطاني تبعاً للارتفاع عن مستوى سطح البحر على الشكل التالي: إن المساحة بين المنسوبين ٢٠٠٠ - ٢٦٢٨م تبلغ ١٣٠كلم٢ (٦٪ من المساحة الإجمالية)، وبين المنسوبين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠م تبلغ ٢٨٠كلم٢ (١٣٪)، وبين المنسوبين ٨٠٠ - ١٥٠٠م تبلغ ١٣٣٠كلم٢ (٦١٪)، وبين صفر و٨٠٠م تبلغ ٤٣٠كلم٢ (٢٠٪).

(٢١) يتلقى الليطاني مياه عدد قليل من الروافد تقع جميعها في مجراه الأعلى، فنجد على الضفة اليمنى أنهار البردوني وشتورا وقب الياس، وعلى الضفة اليسرى أنهار يحفوفا والغزيّل. وهذه الروافد قليلة الطول إجمالاً، متقلبة التصريف، ما عدا الغزيّل الذي تغذيه ينابيع رأس العين والفاعور وعنجر...

(٢٢) راجع ما كتبه توماس ناف عن إسرائيل ومياه الجنوب، في صحيفة **النهار**، في ١٨/ ١٩٩٢/١. ونشير إلى أن ١٣٠ مليون م٣ تجري في القاسمية بين الخردلي والمصب.

(٢٣) ذكر د. كمال خير، نقلاً عن آخرين، أن كمية المياه التي تجري في حوض الليطاني بين أسفل القرعون وجسر الخردلي تُقدّر بنحو ٤٠٠ مليون م٣ في السنة، في حين أنها تبلغ ٢٥٥ مليون م٣ بحسب دراسة إبراهيم عبد العال، و٢٣٠ مليون م٣ بحسب برنامج التنمية للأمم المتحدة (راجع دراسة د. خير حول «نهر الليطاني: دراسة جيولوجية وهيدرولوجية» في كتاب **وقائع ندوة المياه في لبنان ومشاريع السلام**، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (مركز الدراسات والتوثيق والنشر)، بيروت، ١٩٩٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٥) لقد استثنينا الجزء العلوي لروافد الليطاني حيث يعادل انحدارها بالقرب من بعض الينابيع ٣٥ في الألف.

(٢٦) لقد عادت إسرائيل وأكدت موقفها بخصوص الليطاني في مناسبات عدة، وهذا بالطبع مؤشر على ما سيكون عليه موقفها التفاوضي عندما ستطرح مسألة

الانسحاب من جنوب لبنان. راجع صحيفة **الحياة**، في ٢٧/١/١٩٩٢.

(٢٧) راجع الصحف التالية: **اللواء** (لبنان) في ٢٠/٧/١٩٩٠، **والأهرام** (مصر) في ٢٣/٧/١٩٩٠، **والسفير** (لبنان) في ٢٠/٧/١٩٩٠، **والدستور** (الأردن) في ٢٠/٧/١٩٩٠.

(٢٨) قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمنع أهالي دير ميماس من الوصول إلى ممتلكاتهم الواقعة على ضفاف الليطاني، وذلك بسبب أعمال الحفريات. راجع صحيفة **السفير** في ٢٠/٧/١٩٨٢، **والنهار** في ٣٠/٨/١٩٩١ (النائب نجاح واكيم يسأل الحكومة عن خطة مواجهة استيلاء إسرائيل على مياه الليطاني).

(٢٩) John Cooley, «The War over water», in: **Foreign Policy,** Spring 1984, pp. 22 - 23.

وراجع كذلك مقالته في صحيفة **International Herald Tribune** في ١٠/٦/١٩٨٣.

(٣٠) راجع مجلة **الرسالة الإسلامية** (بيروت)، عدد أيار/مايو ١٩٩١، ص ٣٢.

(٣١) راجع مقالة د. عصام خليفة في صحيفة **الحياة**، في ٢٧/١/١٩٩٢.

(٣٢) تجدر الإشارة إلى أن السيطرة على مجرى الليطاني العلوي تؤمن، إذا أُزيل سد القرعون ونفق مركبا الذي يحوّل قسماً من المياه إلى مجرى نهر الأولي، كمية أكبر من مياه الليطاني تصل إلى ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون م^3 سنوياً.

(٣٣) صحيفة **الرأي العام** (الكويت)، في ١٥/٧/١٩٩٠.

(٣٤) راجع ما كتبه حسن السبع في صحيفة **السفير** اللبنانية، في ١١/١/١٩٩٢.

(٣٥) راجع صحيفة **L'Orient-Le Jour** اللبنانية، في ٤/٧/١٩٩٠. ونشير إلى أن في إسرائيل مديرية لنهر الليطاني رديفة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني اللبنانية.

(٣٦) صحيفة **تشرين** السورية، في ١٧/١/١٩٩٥.

(٣٧) «جسر الخردلي يعلو عن سطح البحر ٢٤٠ متراً، وكريات شمونة (الخالصة) في إسرائيل تعلو ١٤٠ متراً. فمياه الليطاني يمكن أن تُسحب بالجاذبية بموجب نفق ينطلق من إسرائيل ويصل إلى مكان ما في قعر النهر حيث يُجهّز سُكر داخل النفق». راجع ما كتبه السفير السابق حسين العبد الله في صحيفة **النهار**، في ٩/٤/١٩٩٤.

(٣٨) راجع ما كتبه المهندس الهيدروجيولوجي فتحي شاتيلا في صحيفة **السفير**، في ٢٦/٥/١٩٩٢.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) د. كمال خير. المصدر السابق، ص ٩٢ ـ ٩٣ حول «حركة المياه الجوفية على حدود حوض نهر الليطاني».

(٤١) راجع كتاب د. محمد المجذوب: **القانون الدولي العام**. الدار الجامعية. بيروت ١٩٩٤، ص ١٩٥ - ٢٠٠.

(٤٢) راجع ما كتبناه عن «النظام القانوني للمجاري المائية الدولية في الشرق الأوسط»، في صحيفة **النهار** اللبنانية، في ١٩٩٤/٤/٥. والوثيقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٧/٨، A/RES/51/229.

(٤٣) صحيفة **اللواء** اللبنانية، في ١٩٩٤/٧/٢٠.

(٤٤) ذكرت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، في ١٩٩٤/٦/١٩، أن لبنان وإسرائيل على وشك التوقيع على خطة مرحلية للتفاهم.

(٤٥) راجع نص الاتفاقية في:

League of Nations, **Treaty Series,** vol. 22, p. 355.

(٤٦) راجع: **اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية: شباط/فبراير - تموز/يوليو ١٩٤٩.** سلسلة الوثائق الأساسية، رقم ٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨ ص٤.

(٤٧) Adam Garfinkle, **«War, water and negociations** in **The Middle East: The case of the Palestine - Syria border, 1916-1923».** Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern Studies, Jerusalem 1994, p. 126.

(٤٨) راجع كتابه: **المياه والسلام (وجهة نظر إسرائيلية)**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٩١. وخصوصاً الصفحات ١٣٠ - ١٦٠.

(٤٩) احتلت إسرائيل كل مساحة الجولان في حرب ١٩٦٧، ولكن سوريا استعادت في حرب ١٩٧٣ نحو ٦٨٤كلم٢. وبقيت مساحة ١١٧٦كلم٢ تحت الاحتلال. وأقصى عمق للجولان المحتل يبلغ ١٥ كلم.

(٥٠) في الحمة، مثلاً، آثار يونانية وحمامات رومانية وكنيس يهودي يعود للقرن الرابع.

(٥١) تُعدّ الحمة منتجعاً صحياً فريداً ومهماً لمعالجة كثير من الأمراض. وفيها ينابيع كبريتية حارة. وقد حوّلت إسرائيل الحمة، بعد احتلالها، إلى منطقة سياحية وصحية متكاملة. راجع نشرة **الجسر** في ١٩٩٤/١١/١، ص ٦.

(٥٢) صدّرت شركات النبيذ في الجولان ٧٠٠ ألف زجاجة عام ١٩٩٢. راجع ما كتبه سليم نصّار في **الحياة** في ١٩٩٣/١٠/٢٩.

(٥٣) قال ديفيد بن غوريون، في مذكرة أرسلها إلى حزب «العمال» البريطاني باسم «اتحاد العمل الصهيوني»: « ...ولهذا السبب طالبنا بأن تشمل أرض إسرائيل... إقليم حوران حتى دمشق». راجع كتاب حمد سعيد الموعد: **حرب المياه في الشرق الأوسط**. دار كنعان للدراسات والنشر. دمشق ١٩٩٠. ص ٣٢.

(٥٤) بنت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن نحواً من ٤٦ مستعمرة في الجولان يعيش فيها نحو ١٦ ألف يهودي في مقابل ١٤ ألف عربي. راجع ما كتبه:

Laurent Cohen, «Si Israel devait abandonner le Golan», in **Tribune Juive** (France), 11-3-1993, pp. 14-15.

(٥٥) حوالى ٣٠ في المئة من المستعمرين اليهود في الجولان عسكريون.

(٥٦) **هآرتس** في ١٩٩٤/٩/١٤.

(٥٧) **النهار** في ١٩٩٤/١٠/٥.

(٥٨) **السفير** في ١٩٩٤/٤/٢٠.

(٥٩) يقدّر مجموع المياه السطحية التي تصب في بحرية طبريا بنحو ٧٥٠ مليون م٣. راجع ما كتبه:

Maurice Jacoby, «Mais à quoi sert le Golan?» in: **Temoignage Chrétien** (France), 10-10-1992, p.10.

(٦٠) عرض عمير شابيرا، وهو واحد من أفضل الصحافيين الإسرائيليين الباحثين في موضوعات المياه، الوضع المائي في الجولان، فاعتبر أن هذه الهضبة لا تزود قاطنيها إلاّ بنسبة ٢٠ في المئة من حاجاتهم المائية. راجع الملحق الأسبوعي لصحيفة **عال همشمار** الإسرائيلية، في ١٩٧٨/٨/١١.

(٦١) **السفير** في ١٩٩٣/١٠/٢٣.

(٦٢) يتلقى وادي الأردن قسماً من مياه الجولان بسبب الاختلاف في الارتفاع بين هضبة الجولان ومنطقة بحيرة طبريا وسهل الحولة. وبالنسبة إلى مياه الجولان التي تدخل إسرائيل فقد أشار تقرير للأمم المتحدة بأن كميتها تبلغ ٢٢ في المئة من مجموع الاستهلاك. راجع صحيفة **الموند** الفرنسية، في ١٩٩٢/١/٢٩.

وفي ١٩٩٥/١٢/٢٦ قال يعقوب تسور، وزير الزراعة الإسرائيلي، إن «مياه مرتفعات الجولان مهمة وحيوية»، وشدّد على «أنها قضية مصيريّة أكثر من أي شيء آخر بالنسبة لمستقبل دولة إسرائيل» (**السفير** في ١٩٩٥/١٢/٢٧). وأضاف تسور: «إن ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه يتدفق سنوياً على بحيرة طبريا من الجولان، لذلك لا يمكن الاستغناء عن هذه الكميات من المياه حتى في عهد السلام، (خاصة) وإن إسرائيل كانت تتمتع بهذه الموارد المائية قبل حرب الأيام الستة (١٩٦٧)...» (**النهار** في ١٩٩٥/١٢/٢٧).

وقد عبّر بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي عن ذلك في مناسبات عديدة (**L'Orient-Le Jour** في ١٩٩٦/١٢/٢٧، **السفير** في ١٩٩٧/١/٢٤...). وقد قال نتانياهو في مقابلة مع صحيفة **الفيغارو** الفرنسية في ١٩٩٧/١/١٨، إنه (...) لا بد من الاحتفاظ بالجولان لأسباب اقتصادية واستراتيجية وتاريخية. ولا بد أن

ندرك، بالنسبة إلى هذا الموضوع، أن ربع موارد إسرائيل من المياه مصدره هضبة الجولان. فما الذي يدفعنا إلى التخلي عن مصادرنا المائية؟ إن لذلك أهمية حيوية(...)».

(٦٣) صحيفة **دافار** الإسرائيلية في ١٩٩٤/٩/١٦.

(٦٤) راجع ما كتبه المحلل العسكري الإسرائيلي المرموق، زئيف شيف، في صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية في ١٩٩٣/١٠/٨.

(٦٥) نشرة **الجسر** في ١٩٩٤/١١/١، ص٦.

(٦٦) راجع ما كتبته صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، في ١٩٧٨/٩/١٧.

(٦٧) راجع دراسة المهندس صبحي كحالة عن **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٦٨) صحيفة **الشرق الأوسط**، ١٩٩٥/٧/٦.

(٦٩) صحيفة **الوطن** الكويتية، في ١٩٨٨/١/١٣.

(٧٠) صحيفة **الديار** اللبنانية، في ١٩٩٢/٣/٣٠.

الفصل الثاني

تكتيك إسرائيل في المفاوضات المتعددة الطرف حول المياه

تعتبر مشكلة المياه في الشرق الأوسط من المشكلات الكبرى والخطرة التي يتوقف عليها مصير السلام والاستقرار في المنطقة. وهي، إلى جانب كونها مسألة سياسية واقتصادية وقانونية، تمثل مشكلة تتداخل مع مشكلات أخرى نتجت عنها وتتقاطع معها، كالاحتلال العسكري وإنشاء المستعمرات الصهيونية، الزراعية ـ المائية، في الأراضي العربية المحتلة.

ولهذا لم يكن غريباً أن يقدم راعيا مؤتمر مدريد، في ٣٠/١٠/١٩٩١، على تخصيص لجنة لدراسة ملف المياه في إطار المفاوضات المتعددة الطرف في الشرق الأوسط. فإضافة إلى لجنة الموارد المائية هناك أربع لجان منبثقة عن المفاوضات المذكورة: لجنة مراقبة التسلح والأمن، ولجنة التنمية الاقتصادية، ولجنة حماية البيئة، ولجنة اللاجئين.

وتشترك في لجنة المياه ٤٧ دولة ومنظمة دولية تقريباً، ويقاطعها كل من سوريا ولبنان. واجتمعت، منذ انطلاقة المفاوضات المتعددة في

موسكو في ٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، (ثماني مرات: فيينا في أيار/ مايو ١٩٩٢، وواشنطن في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وجنيف في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، وبكين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ومسقط في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وأثينا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وعمان في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، وتونس في أيار/ مايو ١٩٩٦).

وتباينت تقويمات الوفود المشاركة لحجم التقدم الذي أحرزته محادثات لجنة المياه خلال اجتماعاتها الأربعة في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣. فقد كان تقويم رئيس الوفد الفلسطيني، الدكتور **رياض الخضري**، سلبياً لأن المحادثات، في رأيه، لم تحقق أي تقدم حقيقي، فكل ما حققته هو خطوات بسيطة للغاية، كالاتفاق على تدريب بعض الفنيين أو طرح أفكار ومشاريع أولية. أما الولايات المتحدة التي ترأس لجنة المياه وتدير أعمالها فقد اعتبرت أن اللجنة حققت تقدماً ملموساً، خصوصاً في الاجتماع الرابع الذي عقد في بكين وأسفر عن إتفاق مبدئي على إنشاء بنوك إقليمية للمياه لتبادل المعلومات، وعلى عقد أول اجتماع للجنة في دولة خليجية (سلطنة عُمان)، مع بروز قبول عربي عام للتعاون الفني مع إسرائيل في مجالات المياه. ولهذا صرّح عضو الوفد الإسرائيلي، **فريدي زاخ**، أنه في بكين «وللمرة الأولى انتقلنا من مرحلة الأفكار إلى مرحلة الاقتراحات المحددة»[1].

وعلى رغم هذا التفاوت في المواقف بين الأطراف يمكننا التأكيد أن الاجتماعات الأربعة الأولى حقّقت نقلة نوعية تجلّت في أمور أربعة:

١ ـ الاتفاق على القيام ببعض الخطوات السريعة في المدى

المنظور (مثل الموافقة على إنشاء محطة لرصد أوضاع المياه في قطاع غزة).

٢ ـ الموافقة المبدئية على اقتراح إسرائيلي بإنشاء بنوك إقليمية للمعلومات عن مصادر المياه، وشبكة الأنهار والآبار، وتغيرات المناخ، ونتائج الدراسات المتعلقة بتقنيات استغلال مصادر المياه واستخدامها.

٣ ـ الموافقة على اقتراح عماني بإجراء دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا تحلية المياه والتعامل مع هذه التكنولوجيا كأحد الخيارات الأساسية المتاحة لحل مشكلة النقص الفادح في موارد المياه في الشرق الأوسط ودول أخرى في العالم مهتمة بالحصول على تكنولوجيا لتحلية المياه أقل كلفة من التكنولوجيا المستخدمة حالياً.

٤ ـ قبول اقتراح سلطنة عمان، كأول دولة عربية في الخليج، باستضافة الاجتماع الخامس[٢]. وهذا ما شجّع رئيس الوفد الإسرائيلي، **إبراهام كاتزعوز**، على التصريح بأن هذا الاقتراح سيؤدي إلى قيام «صلة جديدة لإسرائيل بدول الشرق الأوسط»[٣].

إجتماع مسقط في ١٧ ـ ١٩٩٤/٤/١٩

افتتح وزير الدولة العُماني للشؤون الخارجية، **يوسف بن علوي**، أعمال الدورة الخامسة للجنة بالقول إن استضافة بلده للدورة بحضور إسرائيل، يعدّ تعبيراً عملياً عن اقتناع السلطنة بأن حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي «لن يتأتى إلاّ بالحوار والمفاوضات المباشرة». واعتبر أن لجنة المياه هي اللجنة الأهم بين اللجان الخمس

لأنها لا تؤدي مهمة جليلة لعملية التنمية الاقتصادية في المنطقة فحسب، بل تقوم أيضاً بدور سياسي في «الحد من مخاطر الصراع المحتملة على موارد المياه في الشرق الأوسط»(٤).

وقدّمت عُمان دراسة طالبت فيها بوجوب التركيز على خيار تحلية المياه الذي يخلو من التعقيدات السياسية والقانونية التي يتضمنها خيار نقل المياه النهرية، ودعت إلى ضرورة استنفار الجهود الدولية لتطوير التكنولوجيا الحالية وجعلها أرخص من الناحية الاقتصادية. وانتهت الدراسة باقتراح إنشاء مركز بحث إقليمي مكرس لتطوير هذه التكنولوجيا تكون العاصمة العُمانية مقراً له.

ولم يتطرق الوفد العُماني، وكذلك معظم الوفود المشاركة، إلى قضايا الخلاف المائي بين العرب وإسرائيل، بل تُرِكَ ذلك للوفدين الإسرائيلي والفلسطيني.

وانتهز الوفد الإسرائيلي، وكان أكبر الوفود المشاركة، هذه الفرصة ليكرّر مواقفه المتشددة حيال الحقوق المائية ويدعو الفلسطينيين إلى عدم الخوض في قضية حقوقهم في المياه. ووصف **يوسي بيلين** هذه الحقوق بأنها «حقوق الماضي». ونصح الوفود العربية بالانطلاق من الأمر الواقع الحالي، وهو «وجود نقص في المياه لدى الدول العربية وإسرائيل معاً، مما يطرح ضرورة تعاونهما لزيادة هذه الموارد بدلاً من التركيز على حقوق الفلسطينيين والسوريين وغيرهما في مصادر المياه الموجودة».

وعرض رئيس الوفد الفلسطيني وجهة نظر مضادة، كما فعل في الاجتماعات السابقة، ولكنه هذه المرة، كان أقل حدة وحماسة لأن إسرائيل لوّحت بالسماح بإقامة سلطة فلسطينية للمياه... واكتفى **الخضري** بالتشديد على «الحقوق الفلسطينية في الأراضي العربية

المحتلة وضرورة استعادتها قبل الحديث عن أي مشروعات إقليمية لزيادة المصادر المائية»(٥).

لقاءات سرّية وعلنية بين أوسلو ومسقط

تلا اجتماع مسقط عدد من اللقاءات السرية والعلنية على مستوى لجان الخبراء: مرتين في أوسلو (الأولى في ٢٥ - ١٩٩٤/٧/٢٦، والثانية في ٥ - ١٩٩٤/١٠/٦)، ومرة في مسقط (١٧ - ١٨/ ١٩٩٤/١٠).

وبحثت في هذه اللقاءات سلسلة من المشاريع المرتبطة بالتعاون المائي بين دول المنطقة، وبالأخص بين إسرائيل والدول العربية.

واتفق أطراف اللقاء في أوسلو (إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية) على تشكيل لجنة توجيه تضم عضوين من كل طرف للإشراف على دراسة قوانين المياه والهيئات المعنية بذلك في المنطقة، على أن تستكمل هذه الدراسة في العام ١٩٩٥(٦).

وحضر لقاء أوسلو الثاني الذي عالج مشكلة تسرب المياه وضياعها مندوبون عن إسرائيل وثماني دول عربية (الأردن، ومصر والكويت والإمارات العربية وعُمان وتونس والمغرب والسلطة الفلسطينية) فضلاً عن ممثلين للأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا(٧). وركّز لقاء مسقط على مسألة تحلية المياه. وكانت الأطراف المشاركة فيه إمّا دولاً من الشرق الأوسط معنية مباشرة بتحلية المياه، وإمّا دولاً أجنبية من خارج المنطقة تملك تكنولوجيا متقدمة في هذا المجال.

وشارك الوفد الإسرائيلي في اللقاء إلى جانب وفود ٢٣ دولة أخرى، من بينها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والهند واليابان

والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية. وناقش اللقاء خطة العمل التي تعاونت على إعدادها وزارتا الخارجية العُمانية والأميركية، والتي تهدف إلى إقامة مركز إقليمي للبحوث والتكنولوجيا الخاصة بتحلية المياه، تكون مسقط مقراً له. وتضمنت الخطة مسائل فنية تتعلق بإيجاد تكنولوجيا متقدمة تساعد على استحداث طرق جديدة لتحلية المياه وتوفيرها، بكلفة رخيصة، للدول التي تشكو شحاً مائياً[٨].

إجتماع أثينا في ٧ ـ ٩/١١/١٩٩٤

شاركت في هذا الاجتماع وفود من ٤٥ دولة، بينها ١٣ من الشرق الأوسط. وفيه تمّت الموافقة على إنشاء المركز الإقليمي لتحلية المياه في مسقط (على أن تكون جامعة السلطان قابوس المقر الموقت له)، وعلى تكوين هيكل إداري للمركز من ثلاثة مستويات: مجلس محافظين، ومجلس تنفيذي، ومستوى ثالث تنسيقي يربط بين المستويين. كما تمّ الاتفاق على أن يكون المركز مستقلاً عن الحكومة العُمانية، ولكن على صلة بوزارة خارجيتها التي ستتولى تسيير معاملاته مع الدولة ومع بقية الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وانتهى اجتماع أثينا بالموافقة على مشروع تشرف عليه إسرائيل ويختص بتطوير إمدادات المياه المحلية، وعلى وضع دراسة تقوم بها ألمانيا لتحديد المناطق الغنية بالمياه وإيجاد السبل الكفيلة بنقل المياه الفائضة إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

وصرّح منسق الاجتماع، **ريتشارد ليبارون** (وهو يشغل منصب مديرقسم الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط في وزارة الخارجية

الأميركية)، بأن الولايات المتحدة وكندا عرضتا تمويل مشروع بنك للمعلومات عن مياه المنطقة بكلفة ١٢ مليون دولار. وأماط اللثام في تصريحه عن وجود «اتفاق بين الأطراف الثلاثة (إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية) على البدء بمناقشة المبادىء والخطوط الرئيسية لإقامة تعاون حول مشاكل المياه»(٩).

ولعل أبرز ما تمخضت عنه الجولة الأخيرة من الاجتماعات المكرسة لمعالجة مشكلات المياه في الشرق الأوسط هو اتفاق الأطراف الثلاثة المذكورة على البدء بمفاوضات تهدف إلى وضع «**ميثاق للمياه**» من شأنه تنظيم استغلال هذا المورد الحيوي بالنسبة إليها، لا سيما وأن توزيع كمية المياه المتاحة سيتغير منذ الآن وحتى العام ٢٠٢٠ على النحو الآتي: إنها ستنخفض من ٣٩٠ م^3 سنوياً للفرد الواحد إلى نحو ٢٥٠ في إسرائيل، ومن ٢١٠ إلى ٦٣ في الأردن، ومن ٥٠٠ إلى ١٥٣ في الضفة الغربية، ومن ١٤٣ إلى ٤٥ في قطاع غزة(١٠).

وعلّق رئيس الوفد الإسرائيلي على «ميثاق المياه» فاعتبره خطوة أولى نحو تعاون وثيق بين إسرائيل وكل من الأردن والسلطة الفلسطينية، قد ينعكس على المفاوضات المرتقبة مع سوريا ولبنان ويساعد على إيجاد حل شامل لمشكلة المياه في المنطقة، وذلك «بدلاً من التركيز فقط على حقوق الفلسطينيين والسوريين وغيرهما في مصادر المياه الموجودة».

إجتماع عَمّان في ١٩ ـ ١٩٩٥/٥/٢٢

إفتتح ولي عهد الأردن، **الأمير حسن بن طلال**، أعمال الاجتماع بالقول: «إن المياه كانت إما موضوع نزاع أو حافزاً على التعاون»، داعياً إلى إيجاد السبل «لحماية المياه الموجودة من التلوث ولتحقيق

أقصى استفادة منها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ولزيادة كميتها»[11].

وشارك في الاجتماع نحو ٣٠٠ موفد من ٤٠ دولة، بينها ـ لأول مرة ـ مسؤولون عن السلطة الوطنية الفلسطينية. واستعرض المشاركون مدى تقدم المشروعات المائية التي أقرّت خلال الجلسات والاجتماعات السابقة.

وصرح الموفد الأميركي، **ريتشارد لوبارون**، رئيس مجموعة المياه، بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلنا عن مساهمات بقيمة مليونين ونصف مليون دولار لإقامة مصرف إقليمي للمياه في المنطقة[12]، وأن مبلغ ٤٠٠ ألف دولار قد خُصص لإجراء دراسات حول موارد المياه في الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. ومن جهة أخرى، فقد جاء في بيان صدر في ختام الاجتماع أن سلطنة عُمان والولايات المتحدة ساهمتا بثلاثة ملايين دولار لإقامة مركز إقليمي لتحلية مياه البحر في مسقط[13].

لقاءات بين أوسلو وبون في بداية العام ١٩٩٦

تلا اجتماع عُمان عدد من اللقاءات السرية والعلنية على مستوى لجان الخبراء وعلى مستوى ممثلي الدول. وبحثت في هذه اللقاءات سلسلة من المشاريع المرتبطة بالتعاون المائي بين الأردن وإسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وبمدى التقدم في صياغة «ميثاق للمياه» من شأنه تنظيم استغلال هذا المورد النفيس.

وبعد أن كان الأردن متحمساً لوضع ميثاق إقليمي للمياه[14]، تراجع عن موقفه، وقلّل من أهمية الاتفاق الذي شارك في إقراره، خصوصاً وأنه «لم يرد في النص أي شيء حول اقتسام المياه»[15].

فالاتفاق (**إعلان مبادىء للتعاون حول المواضيع ذات الصلة بالمياه والموارد المائية الجديدة والإضافية**) الذي وقّعته بالأحرف الأولى كل من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية في أوسلو، في ١٩٩٦/٢/١٣، لم يتطرّق إلى حصص المياه، بل تناول، بدلاً من ذلك، التعاون في إدارة الموارد، مثل رفع كفاءة خطوط الأنابيب وتطوير موارد مياه جديدة كتحلية المياه المالحة. وبسبب هذا المضمون استبعد رئيس الوفد الأردني، **منذر حدادين**، قبول بلاده به[١٦].

وعقدت مجموعة عمل المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الطرف في الشرق الأوسط اجتماعاً في بون، في ١٩٩٦/٢/٢٦، خُصص لدراسة المصادر والاحتياجات المائية لكل من الأردن وفلسطين وإسرائيل، إضافة إلى تمويل ألمانيا بعض المشاريع المائية.

إجتماع تونس في ١٥ ـ ١٩٩٦/٥/١٦

يمكننا التأكيد على أن الاجتماعات الثمانية (بما فيها اجتماع تونس) حقّقت نقلة نوعية في أهم البنود المطروحة على الوفود المشاركة.

ومن أهم البنود المدرجة على جدول أعمال لجنة المياه أربعة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ بدء المفاوضات، وهي: إنشاء بنوك للمعلومات عن مصادر المياه في الشرق الأوسط، وإيجاد أنجع الطرق لاستعمال المياه والمحافظة عليها، وتنمية موارد المياه المتاحة حاضراً ومستقبلاً، وإرساء أسس ثابتة للتعاون الإقليمي المائي وبلورة مفاهيم مشتركة في هذا المجال.

لقد تباينت تقويمات الوفود المشاركة لحجم التقدم الذي أحرزته محادثات لجنة المياه خلال اجتماعاتها الثمانية السابقة. وعلى الرغم

من هذا التفاوت في المواقف بين الأطراف يمكننا التأكيد على أن هذه الاجتماعات حققت نقلة نوعية تجلّت في البنود الأربعة المذكورة آنفاً.

ففي ما يتعلق بالبند الأول، فقد تمّ الاتفاق على البدء ببعض الخطوات السريعة، كتشكيل لجنة مصغّرة تقوم بجمع البيانات المائية وتبويبها وشراء الحواسيب المناسبة لإنشاء بنك إقليمي للمعلومات المتعلقة بالمياه. وقد صرّح الموفد الأميركي ورئيس مجموعة المياه، **ريتشارد لو بارون**، بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيساهمان بمبلغ مليونين ونصف مليون دولار لإقامة بنك إقليمي للمياه في الشرق الأوسط. وأعلن المندوب النروجي، **مارتين ترولدالين**، في اجتماع تونس الأخير، أن بلاده على وشك إطلاق شبكة معلومات الكترونيّة حول المياه Waternet من أجل ترسيخ التعاون المائي بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين.

وبالنسبة إلى البند الثاني المتعلق بحسن استعمال المياه، فقد عُقدت، في عدد من العواصم الأوروبية والدول التي لديها خبرة في هذا المجال، لقاءات عديدة على مستوى الخبراء الأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين للاطلاع على ما توصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال، ومحاولة نقل هذه التجارب إلى منطقة الشرق الأوسط. وأعلن رئيس مجموعة المياه، في ختام اجتماع تونس، أن المجموعة وافقت على مشروعين جديدين للتعاون المائي بين الدول العربية وإسرائيل. وينص المشروع الأول الذي اقترحته الولايات المتحدة ووعدت بتقديم مليوني دولار لتمويل جزء منه، على تنظيم حملة واسعة النطاق للحفاظ على المياه وترشيد استخدامها في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. ويتعلق المشروع الثاني الذي اقترحته

فرنسا، وموّلت الجزء الأكبر منه، بآلية إدارة الأزمات المائية في حال تعطلت أنظمة تصريف المياه وتلوثت مياه الأنهار. وسيستفيد من هذا المشروع، الذي لم يُكشف عن تكاليفه، الفلسطينيون والإسرائيليون والأردنيون.

وفي مجال تنمية موارد المياه، وهو أكثر البنود أهمية، فقد تقدم كل من الأردن وألمانيا، في اجتماع لجنة المياه في بكين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، باقتراح مشروع مشترك يدعو إلى القيام بدراسة موارد المياه في دول الشرق الأوسط لمعرفة مقدار الحاجات المائية الحالية والمستقبلية ومدى قدرة دول المنطقة على تأمين هذه الحاجات والسبل الكفيلة بحل أزمة المياه المرتقبة. وبالفعل فقد خصص اجتماع لجنة المياه في عُمان، الذي عقد ما بين ١٩ و٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٥، مبلغ ٤٠٠ ألف دولار لإجراء دراسات حول موارد المياه في الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. وأشار البيان الختامي لهذا الاجتماع إلى أن الولايات المتحدة وسلطنة عُمان ستساهمان بثلاثة ملايين دولار لإقامة مركز إقليمي لتحلية مياه البحر. وتحدث الموفد الأميركي ورئيس مجموعة المياه، **ريتشارد لوبارون**، في ختام الجولة الثامنة من اجتماعات لجنة المياه في المفاوضات المتعددة الطرف، في تونس في ١٩٩٦/٥/١٦، عن تقدم في تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها في الجولات السبع السابقة للمجموعة، وعن التزامات مالية «جوهرية» جديدة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية قدما هبة بقيمة ١٥ مليون دولار إلى المركز الإقليمي لتحلية مياه البحر في مسقط.

وعندما نصل إلى البند الرابع المتعلق بأسس التعاون الإقليمي ومرتكزاته، نجد أن النروج اقترحت إجراء دراسة إقليمية بغية استخلاص القواسم المشتركة التي تجمع بين الأطراف المعنية بأزمة

المياه في الشرق الأوسط، وإجراء دراسة مقارنة لقوانين المياه وأنظمتها الإدارية في كل دولة من دول هذه المنطقة. واقترحت بعد إتمام الدراستين ترسيخ التعاون بين هذه الدول من خلال صياغة ميثاق إقليمي للمياه.

* * *

والخلاصة أن كل من يطلع على مسار المفاوضات المتعددة، الخاصة بالموارد المائية في الشرق الأوسط، يخرج بالانطباعات الآتية:

١ ـ إن اهتمام إسرائيل بلجنة المياه يفوق اهتمامها ببقية اللجان المنبثقة عن مؤتمر مدريد. وذلك لثلاثة أسباب مهمة: حاجتها الملحة والمتصاعدة إلى المياه، وتصميمها على استخدام المياه سلاحاً سياسياً ضد الدول العربية المجاورة، وإقناع دول الخليج، الغنية بالمال والفقيرة بالماء، بأن «العبقرية» الإسرائيلية هي وحدها القادرة على توفير المياه لها بواسطة الأنابيب أو منشآت تحلية مياه البحر.

٢ ـ إن إسرائيل تعتبر أن سعي العرب لاستعادة حقوقهم المائية، أو لمنع مياههم عنها، رهان خاسر وفاشل، إذ لا بد من وضع مشاريع مائية جماعية والاتفاق على الاستفادة منها من دون خلفيات مبيتة أو حسابات خاطئة. ولتحقيق ذلك تطرح فكرتين: استيراد المياه من تركيا أو دول الجوار، وإقامة منشآت عربية ـ إسرائيلية مشتركة لتحلية المياه.

٣ ـ إن أطماع إسرائيل لا تقتصر على المياه المتوافرة في فلسطين أو الوافدة إليها، بل تمتد إلى كل المياه التي تتفجر أو تصب في الأراضي العربية. فعينها لم تفارق

الليطاني وروافده منذ إنشائها. ومحاولاتها لاستيراد المياه من تركيا عبر الأنابيب أو المستوعبات البحرية أصبحت معروفة. وعلاقاتها بأثيوبيا وضغوطها على مصر لإيصال قسم من مياه النيل إلى سيناء فالنقب لم تعد خافية. وادعاءاتها المفتعلة بأن أحواض الأنهار البعيدة عنها تمتد إلى عمق الأراضي التي تحتلها تجد، لدى قلة من المفكرين الغربيين، تأييداً يثير الاستغراب.

٤ ـ إن إسرائيل تعتقد أن عهد الحروب العسكرية بينها وبين الأنظمة العربية القائمة قد ولّى إلى غير رجعة (بسبب تفوقها وامتلاكها السلاح النووي وزوال الثنائية القطبية)، وأن خطر التهديد بقطع النفط العربي قد ولّى كذلك (بعدما أحكمت دول الغرب سيطرتها عليه وعلى منابعه وأصحابه)، وأن الدول العربية لن تعرف الاستقرار في المدى المنظور (بسبب تفاقم الخلافات وتراكم التناقضات وغليان التحركات الأصولية والمذهبية العرقية)، وأن جوهر الوجود العربي لن يتخطى عتبة الاهتمام المادي بمستلزمات الأكل والشرب واللهو والنوم (بسبب رياح الإحباط والضياع والتفتيت التي تهب على المنطقة ونفوس أهلها)، وأن أمام إسرائيل فرصة ذهبية لزيادة الإنتاج والتصدير وغزو الأسواق العربية وابتلاع الاقتصاد العربي. وبما أن زيادة الإنتاج ترتبط بتوافر المصادر المائية، فالسيطرة على هذه المصادر أصبحت مسألة تحتلّ الصدارة في سلم الأولويات والمهمات.

٥ ـ إن فقدان التضامن العربي الذي تسبب في تعرض الدول العربية لأنواع شتى من الهزائم، وفي خسارتها بعض

الحقوق والأراضي وفي الإساءة إلى سمعتها ومكانتها، سيكون أيضاً سبباً في فقدان ما تبقى من ثرواتها القومية (وفي طليعتها المياه) القادرة على الإسهام في نهوضها وتقدمها.

٦ ـ إن إسرائيل تعتبر أن ما اغتصبته واستولت عليه من مياه عربية (لا سيما في الأراضي المحتلة) أصبح حقاً وملكاً لها لا يمكن المساس به أو إخضاعه للمفاوضة والمساومة. ولهذا سجل الوفد الإسرائيلي في اجتماع أثينا الأخير معارضته لأي تغيير أو تبديل أو تخصيص جديد في الموارد المائية الحالية في المنطقة. وهذا ما دفع الوفد الفلسطيني، الدكتور **الخضري** (وهو جيولوجي ورئيس جامعة الأزهر في غزة)، إلى القول بأنه: «ليس من قبيل الصدفة أن إسرائيل لم تدرج في بند نقل السلطات المدنية في الضفة الغربية المصادر المائية»[١٧]. وذلك بعدما لاحظ أن الإسرائيليين يضخون من الضفة والقطاع ٧٥٠ مليون م^{3} سنوياً في حين أن الفلسطينيين لا يستطيعون الاستفادة إلاّ من ٢٥٠ مليوناً، مع أن المصادر المائية المتوافرة تسمح لهم بالحصول على أربعة أضعاف هذه الكمية.

أولاً: سيطرة إسرائيل على المياه في منطقة الحكم الذاتي

في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ نشر **مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة حيفا** دراسة دعت إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وبعد أسبوع أذاع الجيش الإسرائيلي أنه

يعتزم الاحتفاظ بأربعة قطاعات في الضفة، تبلغ مساحتها عشرين في المئة من مساحة الضفة، لكي يجري ضمها في شكل نهائي إلى إسرائيل(١٨). فإذا أضفنا إلى هذه المساحة مساحة القدس الكبرى التي تشكل ٢٥ في المئة من مساحة الضفة والتي تصرّ إسرائيل على ضمها إلى أراضيها، استطعنا أن نتصور بوضوح حجم الأراضي المتبقية «للدولة الفلسطينية المنشودة».

وتشبُّث إسرائيل بالأرض تجلّى في السنوات الأخيرة في مواقف ووثائق عدة، نذكر منها:

١ ـ مشروع رئيس الوزراء الأسبق، **مناحيم بيغن**، للحكم الذاتي، والذي اعتبر أن هذا الحكم يشمل السكان دون الأرض، وأن سكان إسرائيل يبقى من حقهم اقتناء الأرض والإقامة في الضفة والقطاع.

٢ ـ الوثيقة الأولى من «كمب ديفيد» التي اعتبرت، كذلك، أن الحكم الذاتي هو للسكان، دون أدنى إشارة في الوثيقة كلها إلى قضية الأرض.

وخلال المفاوضات بين مصر وإسرائيل، في العام ١٩٧٩، طالب الوفد المصري بتجميد الاستيطان في المناطق المرشحة للحكم الذاتي، غير أن إسرائيل مضت في تنفيذ برنامجها الاستيطاني وأكدت، على لسان رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، «أن الحكم الذاتي لا ينطبق على الأرض، بل على السكان العرب فقط»(١٩).

ولو بحثنا عن جذور هذا التصميم أو الإصرار الإسرائيلي على امتلاك أراضي منطقة الحكم الذاتي (قطاع غزة والضفة الغربية) واستغلالها بأي ثمن لوجدنا أنها تعود إلى أسباب مائية.

١ ـ مياه قطاع غزة

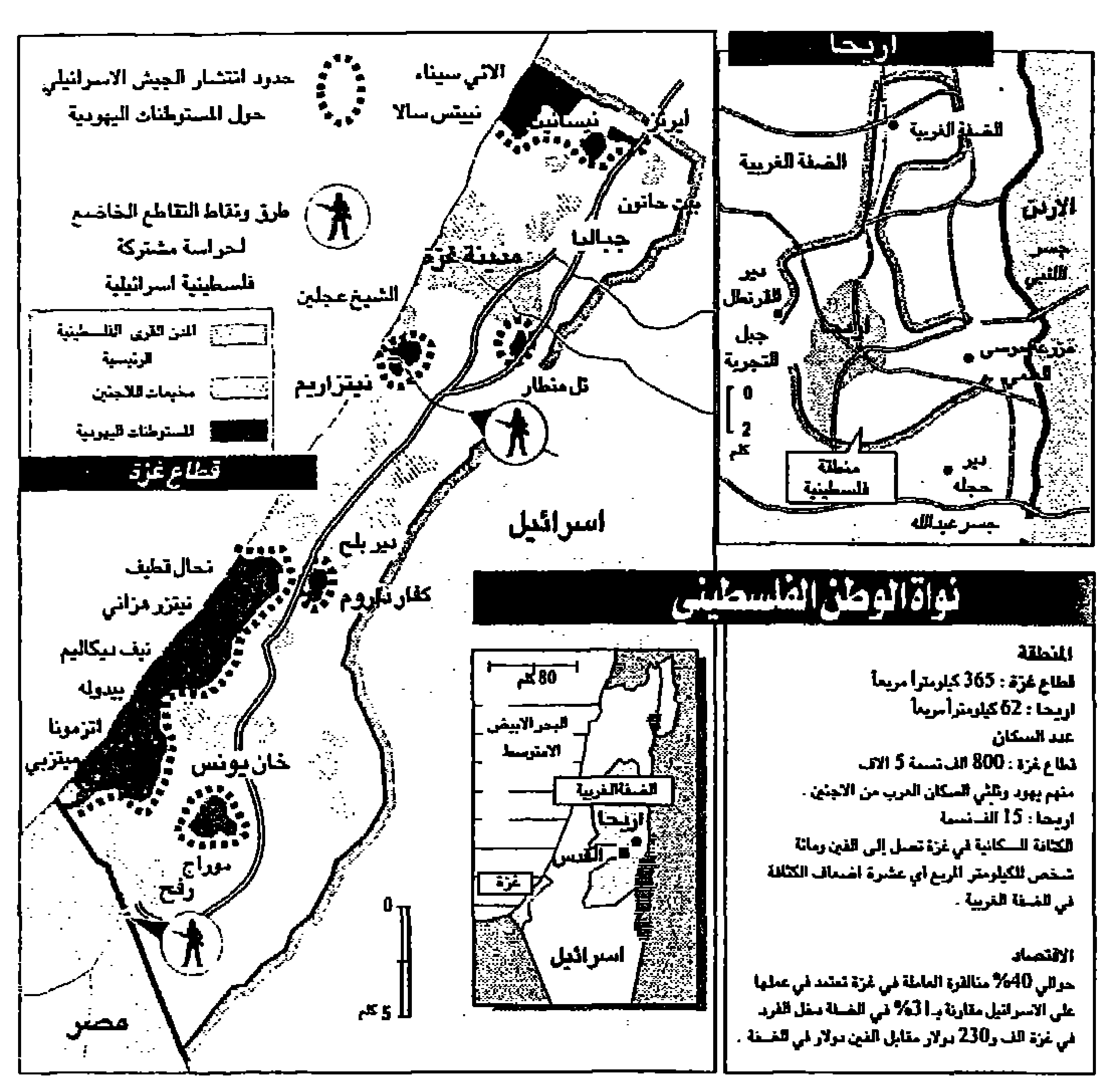
دخل مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني حيّز التطبيق بعد توقيع اتفاق أوسلو في ١٣/٩/١٩٩٣، واتفاق القاهرة في ٤/٥/١٩٩٤، وأخذت السلطة الفلسطينية تبحث في تفاصيل هذا الحكم وتستعد لتأمين ركائزه الحيوية، خصوصاً في حقل المياه والطاقة الكهربائية (الشكل ١٤ والجدول ٦).

والبحث في مسألة المياه في قطاع غزة في فترة الحكم الذاتي أمر في غاية الأهمية بسبب تزايد عدد السكان وتطور المشاريع الزراعية والصناعية. فمن المتوقع أن ترتفع حاجة قطاع الزراعة إلى المياه لأن الفلسطينيين سيضطرون إلى توجيه اهتمامهم مجدداً إلى الزراعة وتوسيع المساحة المرويّة من الأراضي. ومن المتوقع أيضاً أن يسجّل قطاع الصناعة، لدى تطويره بعد انتهاء الاحتلال، طلباً متزايداً على المياه.

فالمياه تمثّل، إذاً، مورداً طبيعياً وحيوياً للمجتمع الفلسطيني في غزة باعتباره، أساساً، مجتمعاً زراعياً تشكل الزراعة فيه العماد الأكبر للنشاط الاقتصادي، لا سيما بعدما خسر قطاع غزة ملايين الدولارات التي كان الفلسطينيون العاملون في دول الخليج يحوّلونها إليه قبل مشكلة الكويت. فما هي مصادر المياه في هذا القطاع؟ وكيف كان وضع المياه قبل الاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية؟ وما هو الوضع الراهن في فترة المرحلة الانتقالية؟ وهل سيصمد الحكم الذاتي أمام امتحان المياه؟

أ ـ مصادر المياه في قطاع غزة

يشكل هذا القطاع شريطاً ساحلياً يراوح عرضه بين ٧ و١٢ كلم، ويبلغ طوله نحو ٤١ كلم ومساحته نحو ٣٦٠ كلم مربع. وهو



الشكل ١٤: انتشار الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة وأريحا
[المصدر: الشرق الأوسط في ١٩٩٥/٢/٢٣]

الجدول ٦:
أهم المؤشرات الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٩٥)

- **معلومات عامة:**

- مساحة الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية): ٥٨٠٠ كلم².
- مساحة قطاع غزة: ٣٦٠ كلم²
- المساحة الإجمالية للضفة والقطاع: ٦١٦٠ كلم²
- عدد سكان الضفة الغربية (بما فيها القدس): ١,٣ مليون نسمة.
- عدد سكان قطاع غزة: ٠,٩ مليون نسمة (الكثافة السكانية ٢٥٠٠ نسمة في الكلم²)
- العدد الإجمالي لسكان الضفة والقطاع: ٢,٢ مليون نسمة
- معدل العمر: ٦٦ سنة
- نسبة الولادة: ١٥ لكل ألف نسمة
- نسبة السكان دون سن الـ ١٥: ٥٠٪
- حجم القوى العاملة: ٣٨٥ ألفاً
- معدل دخل الفرد السنوي: ١١٩٢ دولاراً أميركياً في الضفة، وأقل من ألف دولار في غزة (تشير بعض المصادر شبه الرسمية إلى أن الدخل لا يتعدّى الـ ٦٥٠ دولاراً في كل من الضفة والقطاع).

- **نسبة مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي:**

- الزراعة والصيد: ٣٢,٩٪
- الصناعة: ٧,٦٪
- البناء: ١٧,٢٪
- الخدمات: ١١,٤٪
- قطاعات أخرى: ٣٠,٩٪

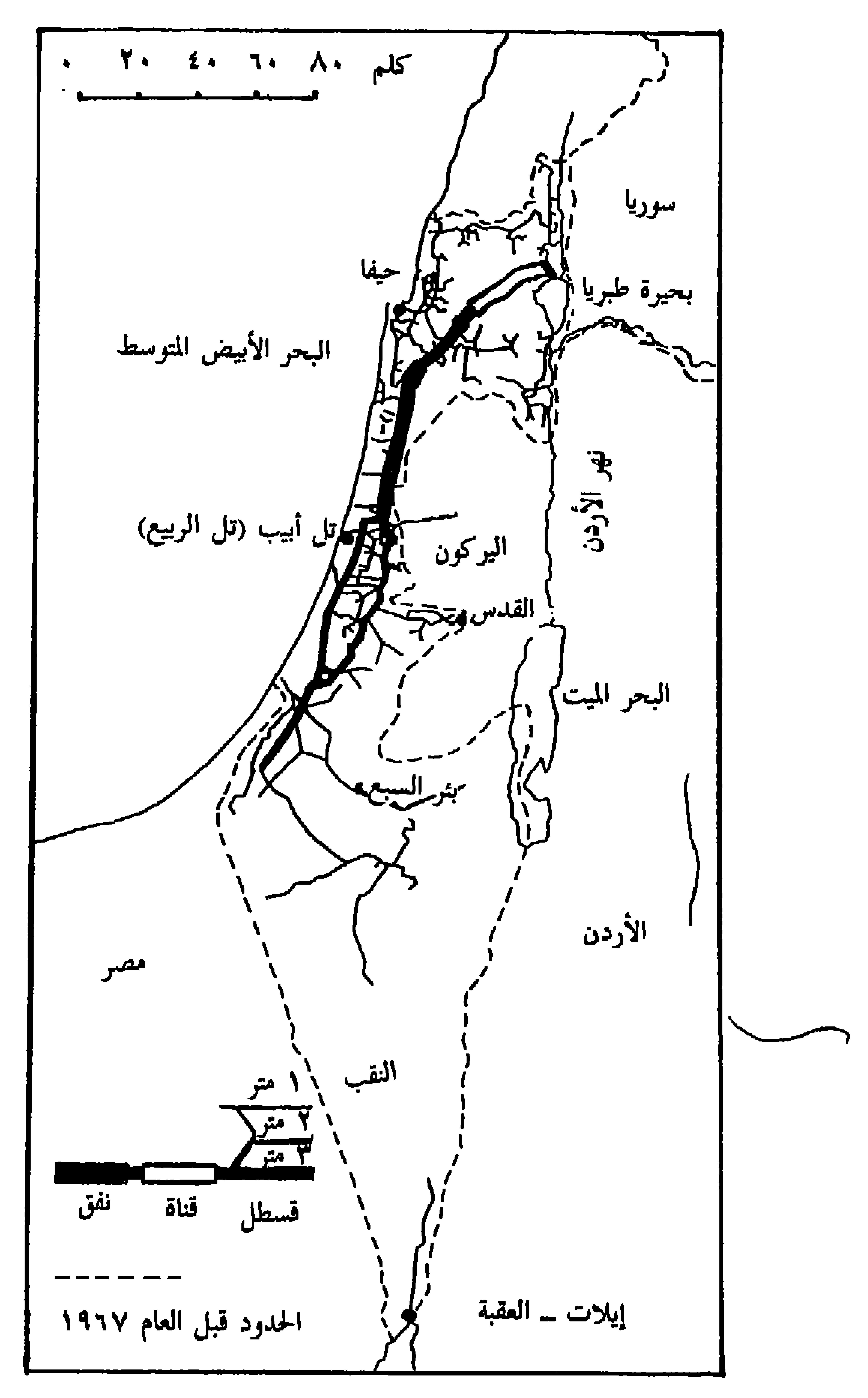
- **الخدمات العامة (كهرباء ومياه):**

+ نسبة المنازل المزودة بالكهرباء: ٨٥٪
- استهلاك الكهرباء: ٦٨٠ كيلووات للشخص (١٠٠٠ للأردن)
- الطاقة الكهربائية: تستهلك الضفة الغربية نحواً من ٧٥٠ مليون وات سنوياً

مصدرها شركة الكهرباء الإسرائيلية (وينسحب هذا الأمر على قطاع غزة)
+ نسبة المنازل المزودة بالمياه: ٩٠٪
استولت إسرائيل على حوالى ٨٥٪ من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتحدّد موضوع المياه خلال مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

يعدّ من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، فقد قدّر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عدد سكانه بنحو ٨٠٠ ألف فلسطيني، يعيش ٦٠ في المئة منهم في المدن، ويشكل اللاجئون الفلسطينيون الذين نزحوا بعد حرب ١٩٤٨ أكثر من نصف سكان القطاع. ويُضاف إلى هذا العدد قرابة ٣ آلاف مستعمر يهودي.

وجعل الموقع الجغرافي والظروف المناخية من قطاع غزة منطقة تُعاني قلّة مصادر المياه السطحية. فالقطاع يتميّز بضآلة تصريف المياه السطحية وقلة المجاري الموسمية (الأودية) وضحالة مياهها. وتمثل المياه الجوفية فيه مصدراً أساسياً للمياه، إذ يبلغ طول الخزان المائي الجوفي ٥٠ كلم، ويراوح عرضه بين ٨ و١٢ كيلومتراً، وعمقه بين ١٥ و١٣٠ متراً. ويعتمد القطاع على المياه العذبة المستمدة من خزان مائي جوفي ينبع جزئياً في باطن الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وقدّر بعض المصادر كمية المياه في هذا الخزّان بنحو ١١٠ ملايين متر مكعب. وتتجدد المياه فيه بنسبة ٦٠ في المئة فقط سنوياً نتيجة الضخ المتزايد الذي يقوم به المزارعون الفلسطينيون، ونتيجة الضخ المتواصل الذي تمارسه إسرائيل لتغذية «الأنبوب الوطني لنقل المياه» أو «الناقل القطري للمياه» (الشكل ١٥)، والسدود المقامة في وادي غزة داخل إسرائيل التي تحول دون وصول المياه إلى غزة وتُحدث آبار الإسرائيليين الواقعة في الشرق من غزة تأثيراً سلبياً في كمية المياه ونوعيتها داخل القطاع. ويُقدّر عدد



الشكل ١٥: الناقل القطري للمياه في إسرائيل.

المصدر: Tarek Majzoub, Les Fleuves du Moyen-Orient, L'Harmattan (Paris), 1994, P. 118.

الآبار الإرتوازية في القطاع بنحو ١٧٥٦، منها ٤٩ بئراً يهودية عميقة[٢٠].

والطاقة الإنتاجية للآبار التابعة للمستعمرين اليهود تفوق طاقة الآبار العربية نظراً إلى أعماقها الكبيرة التي تصل إلى مئات الأمتار. وقد أدى سحب الإسرائيليين المفرط للمياه إلى جفاف معظم الآبار الفلسطينية.

وتقدر الإحصاءات كمية استهلاك القطاع من المياه الجوفية بين ٩٥ و١٠٥ ملايين متر مكعب سنوياً، علماً بأن مجمل كميات الأمطار والمياه السطحية والجوفية التي تصل إلى القطاع لا يزيد على ٦٢ ـ ٧٧ مليون متر مكعب سنوياً. وهذا يعني أن الفرق يؤخذ من احتياطي المياه الجوفية وعلى حساب نوعية تلك المياه، فتسرب مياه البحر إليها أدى إلى تدهور الأوضاع الزراعية والصحية في القطاع[٢١].

ب ـ وضع المياه قبل الاتفاقات

إن سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه قطاع الزراعة في قطاع غزة، معروفة، تقوم على فكرة الإمعان في ضرب القطاع الزراعي لأنه يشكل وسيلة فضلى لربط الإنسان بالأرض وتشبثه بها. ولهذا قامت هذه السلطات بتوزيع المياه على المزارعين الفلسطينيين على أساس نوع التربة والمحاصيل، فأجازت لزراعة الخضر في تربة متماسكة Hard soil الحصول على ٧٠٠م^3 للدونم الواحد، ولزراعتها في تربة رملية Sandy soil ٩٠٠م^3 للدونم الواحد[٢٢]. ومنذ العام ١٩٨٣، أكرهت المزارعين على الحصول على إذن مسبق منها لزراعة أي محصول كان، فأدى ذلك إلى سيطرة إسرائيل على تطور الزراعة في قطاع غزة، علماً بأنها لم

تمنح إجازة لزراعة الحمضيات في هذا القطاع منذ العام ١٩٦٧. وبذلك كانت سياسة الاحتلال السبب في إضعاف البنية الزراعية الفلسطينية وفي هجر عدد كبير من صغار المزارعين والفلاحين قطاع الزراعة للعمل في إسرائيل.

«ومع أن عدد السكان الفلسطينيين قد تضاعف، على الأقل منذ العام ١٩٦٧، بمعدل ٥ في المئة كل عام، وهي أعلى نسبة تكاثر في العالم، فإن كمية المياه المعدّة للاستعمال الزراعي في الأراضي المحتلة قد جُمّدت عند معدل العام ١٩٦٧، ولم تزد المياه المعدة للاستخدام المنزلي على ٢٠ في المئة عما كانت عليه قبل الاحتلال»[٢٣].

وفي إطار سياسة فرض الأمر الواقع على الصعيد المائي، أصدرت سلطات الاحتلال قوانين وأوامر عسكرية بشأن مياه قطاع غزة، أهمها وأشهرها **الأمر العسكري، الرقم ٤٩٨**، الصادر في ١٤/ ١١/١٩٧٤، والمكوّن من ٤٣ مادة[٢٤].

لقد نصّ البند «أ» من المادة ١٦ على أنه «يجوز للسلطة المختصة (الممثلة بالحاكم العسكري للمنطقة) أن تصدر تعليمات في شأن مصدر مياه معين أو منطقة معيّنة تقضي بعدم جواز استخراج المياه أو ضخّها أو استعمالها إلاّ بمقتضى رخصة صادرة عنها، ووفقاً للشروط المقررة في تلك الرخصة. وعندما تصدر السلطة المختصة تلك التعليمات يكون الاستخراج والضخ والاستعمال، وكذلك كمية المياه، مسموحاً به بموجب تلك الرخصة فقط، واعتباراً من الموعد الذي تحدده السلطة المختصة في تعليماتها. ويُطلق على الرخصة المذكورة اسم: رخصة الاستخراج».

وأشارت المادة ٢٠ إلى أنه «يجوز للسلطة المختصة في كل وقت أن

تصدر أمراً تلغي أو تخفض به كميات المياه المقررة في رخصة الاستخراج بسبب انعدام مصادر المياه، أو شحّها، أو لأسباب أخرى ترتئيها تلك السلطة وتُذكر في الأمر الذي تصدره».

واعتبر البند «أ» من المادة ٢٤ أنه «لا يجوز لأحد أن يحفر بئراً أو يقيم منشأة إلاّ بترخيص...». وشددت المادة ٢٨ على أن منح الترخيص لا يُعفي طالبه من واجب الحصول على الإجازات والتصاريح والتصديقات.

وكان الحاكم العسكري يُصدر كل سنة بعض التراخيص المشروطة لاستخراج المياه الجوفية، محدداً عمق البئر الإرتوازية وكمية المياه المسموح بها. ففي العام ١٩٩٠، مثلاً، حدّد الحاكم الكمية المسموح باستخراجها من كل بئر بـ ٦٠ إلى ١٠٠ ألف م^3 في السنة. وهكذا تكون سيطرة الحاكم العسكري تامة على جميع مصادر المياه في قطاع غزة.

ولو حاولنا الاطلاع على الموقف الإسرائيلي من هذا الموضوع في الوقت الراهن لوجدنا أن السلطات الإسرائيلية تردد دائماً أن الحكم الذاتي لن يشمل مرفق المياه. فقد فشلت مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني في إطار اتفاقات كمب ديفيد بسبب اصطدامها بمسألة السيادة الفلسطينية على المياه. وأكد تقرير سرّي أعدّه **مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب**، في العام ١٩٩١، أن على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرتها على مصادر المياه في حال انسحاب جيشها من الأراضي المحتلة[٢٥]. وأكد تقرير آخر وضعه فريق مولج بشؤون الإدارة الذاتية في وزارة الزراعة الإسرائيلية أنه «لن يكون بالإمكان الفصل بين مرفق المياه في إسرائيل ومرفق المياه في مناطق السلطة الفلسطينية». واقترح الفريق إدارة مرفق المياه في

مناطق الحكم الذاتي بواسطة هيئة مشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وطالب بأن ينص أي اتفاق يُوقّع بين الطرفين على عدم تقليص حصص المياه المخصصة للمستعمرات اليهودية(٢٦).

ج ـ وضع المياه في فترة المرحلة الانتقالية

إن الوضع القائم في غزة وأريحا هو مجرد حكم ذاتي انتقالي لمدة خمس سنوات يتولى الفلسطينيون خلالها تسيير شؤونهم في بعض الميادين الاجتماعية، وينشئون قوة شرطة محلية لضمان النظام والأمن.

وما أغفله، أو تغافل عنه، اتفاق أوسلو هو نقل السلطة في مجال المياه إلى الفلسطينيين خلال الفترة الانتقالية. فالبند الثاني من المادة الخامسة نص على أنه «سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية». وأشار البند الثالث إلى «(...) أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك». وبذلك تكون إسرائيل ومنظمة التحرير قد اتفقتا على إرجاء المفاوضات المتعلقة بالمياه لمدة سنتين، أي إلى أن تبدأ المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم في الأراضي المحتلة.

والحقيقة أن اتفاق أوسلو دعا إلى إنشاء «لجنة اقتصادية إسرائيلية ـ فلسطينية» للتعاون الاقتصادي (المادة ١١)، وتنظيم حلقات من التعاون في مجالات مختلفة، من بينها المياه. فالملحق الثالث للاتفاق نص، في بنده الأول، على «التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي

سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية».

وكل ذلك لا يمكن أن يعني إلاّ تقليص إمكانات فك الارتباط المائي بإسرائيل وربط قضايا المياه بحاجات التعاون المشترك مع إسرائيل. وسيكون من نتائج هذا الوضع تكريس حال التبعية المائية الفلسطينية لإسرائيل.

ولم يكتف اتفاق أوسلو بفرض حال من التبعية المائية، بل أراد «في سياق مسعى السلام المتعدد الطرف» أن يُلزم سلفاً الفلسطينيين، ومعهم جميع العرب، بمساعدة إسرائيل على تحقيق بعض مشاريعها المائية. فالملحق الرابع (وعنوانه: بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني حول برامج التنمية الاقليمية) ينص، في بنده الثاني، على أن هذا البرنامج يتشكل من عدة عناصر، أهمها: إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط، وخطة لاستغلال منطقة البحر الميت، وإقامة قناة البحرين، وتحلية المياه إقليمياً، ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

واتفاق أوسلو لم يمنح الفلسطينيين سلطة اشتراعية في مجال المياه. ويبدو أن جميع الاتفاقات الموقعة حتى الآن غير قادرة على إلغاء عقدين ونيّف من القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية المتشددة في الشؤون المائية.

صحيح أن الاتفاق، في المادة التاسعة، ينص على تخويل المجلس الفلسطيني المنتخب «سلطة التشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه» (أي الشؤون الاجتماعية)، وأن

الطرفين سيُراجعان «بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية في المجالات المتبقية»، وصحيح أن المادة السابعة من اتفاق القاهرة تنص على أن «يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية» (البند التاسع)، وصحيح أن البند الأول من هذه المادة يُقرر أن «يكون للسلطة الفلسطينية ـ داخل نطاق ولايتها ـ صلاحية إصدار التشريعات متضمنة القوانين الأساسية والقوانين واللوائح وغيرها من التشريعات»، إلاّ أنَّ البند الثالث يذكر أنه يجب إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة الإسرائيلية ـ الفلسطينية جميع القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية، ويمنح إسرائيل حق الطلب من اللجنة تقرير ما إذا كانت هذه القوانين تتجاوز اختصاصات السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

والحقيقة أن الترتيبات المتعلقة بالمياه، في اتفاق القاهرة في ٤/٥/ ١٩٩٤، تبدو لأول وهلة مُرضية[٢٧]. فقد جاء في البند ألف (الفقرة الفرعية أ) من المادة ٢ ـ ب ـ ٣١ من الملحق ٢ ما يلي: «ستقوم السلطة الفلسطينية بتشغيل وإدارة وتنمية كافة شبكات وموارد المياه والصرف الصحي (من الآن وصاعداً المياه)، بما في ذلك أعمال الحفر، بطريقة تحول دون حدوث أي ضرر لموارد المياه»[٢٨]، إلاّ أن البند التالي من المادة عينها يقدم الاستثناء لما يبدو أنه القاعدة المعترف بها: «كاستثناء من الفقرة الفرعية أ، ستستمر شركة مياه (**ميكوروت**) في تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه، وشبكات وموارد المياه داخلها»[٢٩].

و«هكذا يؤكد اتفاق ٤ أيار/مايو الوضع القائم مرة أخرى، إذ إن

ميكوروت تملك المسؤولية عن مصادر المياه منذ سنة ١٩٧٩(...). وخلال الجولة الخامسة من المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في واشنطن، وهي الجولة التي تلت مؤتمر مدريد، طلب الفريق الفلسطيني المفاوض الاطلاع على نسخة من الاتفاقية المعقودة بين الإدارة المدنية الإسرائيلية وشركة ميكوروت. ورُفض هذا الطلب رسمياً في الجولة السادسة. ولم يعرف ما إذا كان الوفد الفلسطيني في القاهرة قد سمح له بالاطلاع عليها»[٣٠].

كما أن البند (جيم) من المادة ٢ ـ ب ـ ٣١ ينصّ على أن «تتمّ كافة عمليات الضخّ من موارد المياه في المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية وفق الكميات الحالية لمياه الشرب ومياه الري. [مقابل ذلك]... فإن السلطة الفلسطينية لن تؤثر على هذه الكميات بصورة سلبية»[٣١]. وهذا البند جعل البعض يتساءل: هل كانت المعلومات الخاصة بالكميات التي تضخّها إسرائيل متوافرة للجانب الفلسطيني قبل موافقته على تلك الكميات، ولِمَ لَمْ يُعلن عنها الفلسطينيون؟ وهل سيتمكن الحكم الذاتي من مواجهة أزمة المياه في مناطقه؟

د ـ الحكم الذاتي في مواجهة أزمة المياه

تضمن اتفاق أوسلو، في البند الرابع من المادة السابعة «(...) إنشاء سلطة فلسطينية لإدارة المياه» يكون همها إدارة شبكات المياه المهترئة في مناطق الحكم الذاتي[٣٢]، وتشغيل خمس آبار تابعة لشركة المياه الإسرائيلية «ميكوروت»، موجودة خارج بقعة غوش قطيف الاستيطانية[٣٣].

ولكن الأرجح أن إسرائيل ستتابع عملية تسيير قطاع المياه بالطريقة

التي تتلاءم مع سياستها المائية، لا بالطريقة التي تخدم مصالح الفلسطينيين. ويتنبأ بعض خبراء المياه بأن قطاع غزة في طريقه إلى الاعتماد الكلي على إسرائيل في مسألة المياه. فشركة **ميكوروت** تزود الفلسطينيين في غزة نحو ٢,٥ مليون متر مكعب من المياه، وإذا طلبوا المزيد فلن تقدم إليهم إلاّ الكمية نفسها ووفقاً لاتفاقات تجارية[٣٤].

غير أن المدير العام للشركة، **دان تسمحي**، رفض الإفصاح عن مضمون هذا النوع من الاتفاقات، وقال: «إنها صفقة تجارية بيننا وبينهم. إذا توافر لديهم المال حصلوا على المياه، وإذا لم يتوافر لا يحصلون عليها»[٣٥]. وهذا ما جعل وكالة «**رويتر**» تذيع في أحد تقاريرها أنه: «إذا قررت إسرائيل في المستقبل تدمير الحكم الذاتي الفلسطيني فلن تكون في حاجة إلى إعادة قواتها إلى غزة، بل إن كل ما عليها هو إغلاق صنابير المياه»[٣٦].

وعلق رئيس الوفد الفلسطيني في المفاوضات المتعلقة بالمياه، **رياض الخضري**، على ذلك بقول يشوبه الإحباط: «إن أكثر القضايا حيوية هي قضية المياه، ولكن ليست هناك أية طريقة لمناقشتها إلاّ بعد فوات الأوان، ربما»[٣٧]. واستنتجت وكالة «**رويتر**»: إن آلاف الفدادين من الأراضي الزراعية الجيدة ستتحول بوراً، وستخفق الخطط الخاصة بتطوير الصناعة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد وظائف، بصرف النظر عن مليارات الدولارات من المساعدات التي ستتدفق على القطاع».

إن أوضاع المياه في قطاع غزة والمواقف المتباينة من مستقبلها تطرح سؤالاً يتعلق بقدرة الحكم الذاتي الفلسطيني على حل أزمة المياه التي راحت تتفاقم في الآونة الأخيرة في الضفة الغربية.

٢ ـ مياه الضفّة الغربية

بعد تسع ساعات من المحادثات الماراتونية فشل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في الوفاء بالتزام الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٥ موعداً لتوسيع دائرة الحكم الذاتي، أي إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مدن الضفة، وإجراء انتخابات مجلس الحكم الذاتي، ونقل الصلاحيات المدنية المتبقية إلى الجانب الفلسطيني[٣٨]. واتفق كل من رئيس السلطة الفلسطينية ووزير خارجية إسرائيل على إرجاء التوقيع على اتفاق المرحلة الثانية من الحكم الذاتي حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

وتسببت عملية التأجيل في حالة من الإرباك والحيرة. وإذا كانت السلطة الفلسطينية لم تعتبر هذه المرحلة نهاية للاحتلال الإسرائيلي، فإن وزير الإسكان الإسرائيلي والحاكم السابق للضفة، **بنيامين بن إليعازر**، وجد أن هذا الاتفاق «يعني أن عهد الاحتلال ولّى»[٣٩]. ولكن المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية ومهندس اتفاق أوسلو، **يوئيل زينغر**، كشف لصحيفة **معاريف** الإسرائيلية «أن المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة، بحسب الاتفاق الذي كان يُفترض توقيعه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تعطي الفلسطينيين سيطرة على نحو ثلاثة في المئة من الضفة»[٤٠]. أما **ديفيد لبعي**، وهو وزير معروف باعتدال مواقفه، فقد دعا إلى ضم أجزاء من الضفة إلى إسرائيل. وقال إنه «يتوجب علينا أن نقوم على الفور ببسط السيادة الإسرائيلية على مناطق ستبقى تحت سيطرتنا»[٤١].

ورأت صحيفة **جيروزاليم بوست** الإسرائيلية، في ١٩٩٥/٧/٧، في دعوة الوزير **لبعي**، ترجمة صادقة لمواقف رئيس الحكومة آنذاك،

رابين، في موضوع الانسحاب من الضفة. وكان رابين أكد، في اليوم ذاته، لصحيفة دافار الإسرائيلية: «أننا لا نريد العودة إلى حدود الخط الأخضر للعام ١٩٦٧».

وأوحى تصريح رابين بأن عدداً من العقبات ما زال يعترض سير المفاوضات. وقد تزامن تصريحه مع نشر معلومات تفيد أن المسألة المتعلقة باستعمال مصادر المياه في الضفة الغربية المحتلة هي أشد النقاط خلافاً في المحادثات الجارية لنقل الصلاحيات المدنية إلى الجانب الفلسطيني[٤٢].

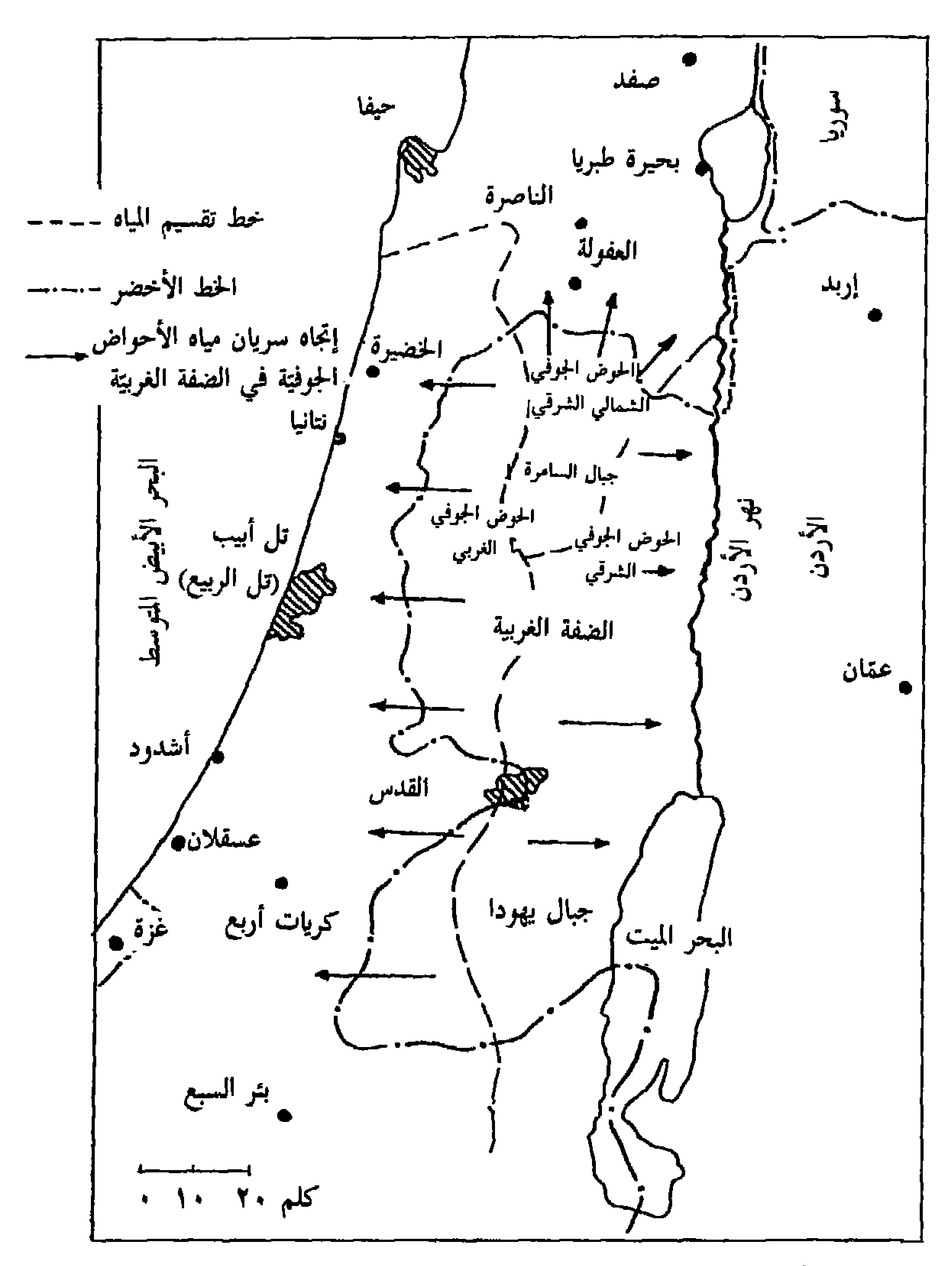
فما هي أهمية مياه الضفة بالنسبة إلى إسرائيل؟ وما هي الحلول الإسرائيلية المقترحة؟ وما هو الوضع الحالي للمفاوضات حول مسألة المياه؟

أ ـ أهمية مياه الضفة

لقد أكد أحد التقارير السنوية لمصرف إسرائيل[٤٣] أن ٣٧ في المئة من موارد إسرائيل المائية تأتي من مجرى نهر الأردن وبحيرة طبريا، و٣٨ في المئة تُضخّ من خزانين جوفيين داخل إسرائيل، و٢٥ في المئة تستخرج من خزان جوفي تتشارك فيه كل من إسرائيل والضفة (الشكل ١٦).

وعلى رغم عدم وجود إحصاء رسمي إسرائيلي عن الثروة المائية في الضفة فقد أعلن تكتل «الليكود»، خلال انتخابات الكنيست في العام ١٩٩٢، أن نحو ٤٠ في المئة من المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الضفة[٤٤].

ويؤكد أصحاب الاختصاص أن أمطار الضفة تقدّر بنحو ٢,٨ مليار م^3 سنوياً. وهي تغذي المجاري المائية بنحو ٢٧٥ مليون م^3 (٢٢٥ مليون لنهري الأردن والعوجا، و٥٠ للمجاري الموسمية)،



الشكل ١٦: إنسياب مياه الضفة الغربية حسب المصادر الإسرائيلية.

المصدر: Tarek Majzoub, **Les Fleuves du Moyen-Orient**, L'Harmattan (Paris), 1994, P. 223.

ثم تتحول مخزوناً مهماً للمياه الجوفية يُقدّر بـ ٦٢٥ مليون م٣. وجاء تقرير بعثة تقصي الحقائق، التابعة لمنظمة العمل الدولية، يؤكد هذه المعلومات ويثبت أن الاحتياط السنوي للمياه في الضفة يبلغ ٦٠٠ مليون م٣، يحصل الفلسطينيون منه على ١٢٠ مليوناً وتستولي إسرائيل على الباقي(٤٥).

وبسبب الخوف من فقدان هذا الكم الهائل من المياه سارع رئيس الوزراء السابق، **مناحيم بيغن**، فور عودته من محادثات «كمب ديفيد»، في العام ١٩٧٨، إلى تعيين لجنة لتحديد موقف إسرائيل من مسألة المياه في إطار الحكم الذاتي المقترح. وخلُصت اللجنة إلى وجوب استمرار إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية في الضفة والقطاع(٤٦).

وفي اجتماع للحكومة الإسرائيلية، في ١٩٩٠/٩/١٦، قال وزير الزراعة، **رفائيل إيتان**: «إن التخلّي عن المصادر المائية الرئيسية لإسرائيل في يهودا والسامرة مسألة غير واردة على الإطلاق». واعتبر أن استمرار سيطرة إسرائيل على هذه المصادر «أمر يحتّمه الواقع». ودعا الحكومة إلى شنّ حملة إعلامية واسعة النطاق، داخل إسرائيل وخارجها، من أجل «تثبيت هذا المبدأ في وعي الجماهير»(٤٧).

وهكذا نرى أن أهم ما تخشاه إسرائيل هو قيام السلطة الفلسطينية، بعد استرداد الضفة كلها، بضخّ المياه إلى الأراضي الفلسطينية وحرمان اليهود من هذه النعمة التي اعتادوا عليها. وعندما نعلم أن مياه الضفة الغربية تساهم، إلى حد كبير، في سدّ حاجات إسرائيل المائية، ندرك مدى جزعها من الانسحاب من الضفة وسعيها إلى تأمين شراكة فلسطينية ـ إسرائيلية في مصادر المياه هناك، كما ندرك أسباب حماستها لتقديم بعض الحلول في هذا الصدد.

ب ـ الحلول الإسرائيلية المقترحة

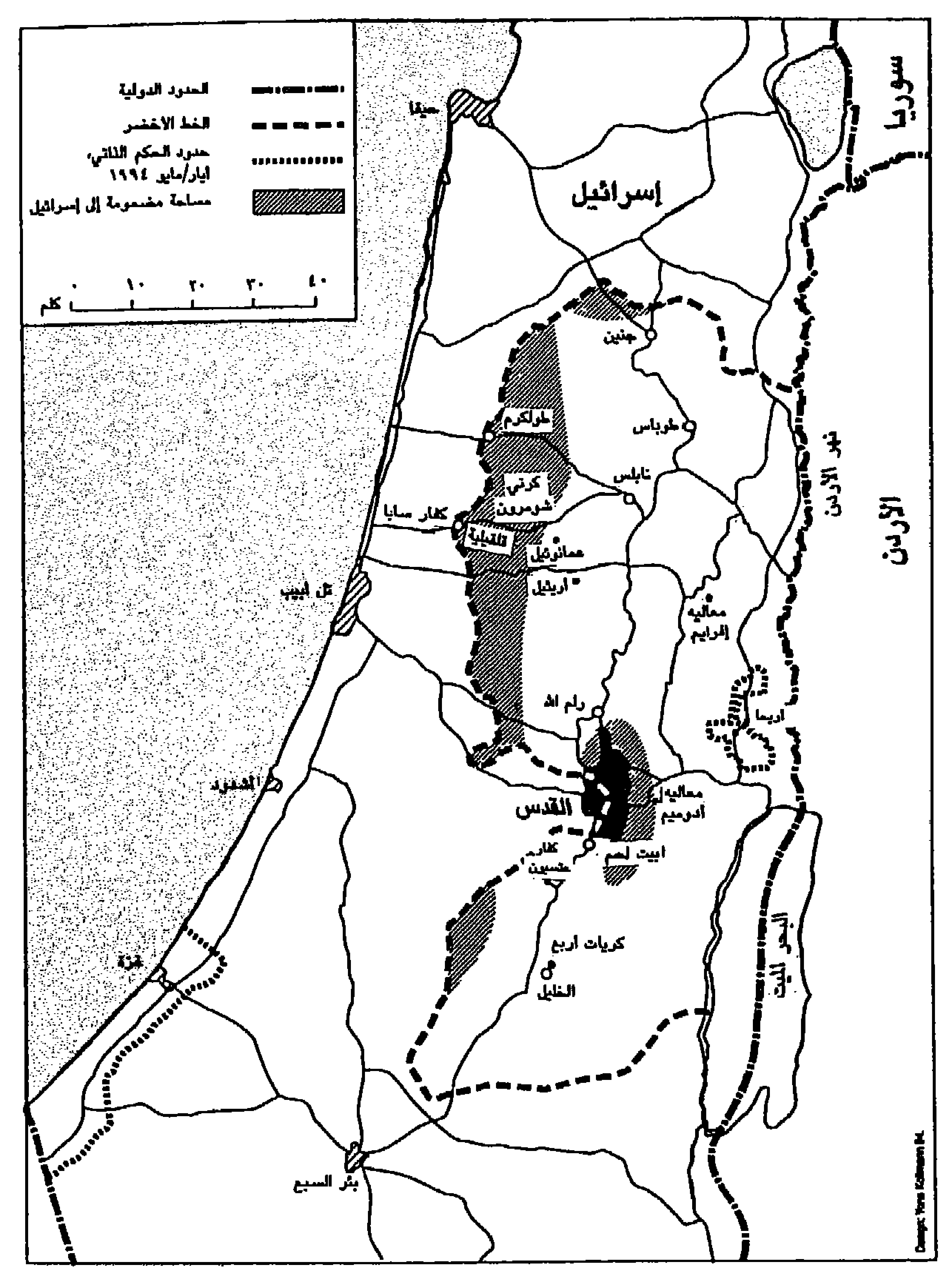
إن الشراكة في المفهوم الإسرائيلي تعني، في ما تعنيه، إبقاء الوضع القائم حالياً، أي استمرار سيطرة إسرائيل على مصادر المياه في الضفة ومنع أي مشروع فلسطيني لتجميع مياه الأمطار في الضفة أو إقامة سدود على المجاري المائية التي تصب مياهها في السهل الساحلي. ولهذا جنّدت إسرائيل كلّ طاقاتها لدراسة موضوع المياه وفرض الحلول الملائمة لمصالحها.

وتجاوباً مع هذه الرغبة، وضع **مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب** دراسة فنية وسياسية عن موضوع المياه[٤٨]. ولهذا الغرض اتصل رئيس المركز، اللواء احتياط **أهرون ياريف**، بالمدير العام لمؤسسة **تاهال** (سلطة تخطيط المياه في إسرائيل) عارضاً عليه شراكة علمية من أجل إعداد هذه الدراسة حيث يقوم المركز بتحديد الإطار السياسي العام، وتقدم تاهال المعلومات الفنية.

ولإنجاز هذه المهمة جنّدت تاهال خبيرين إسرائيليين: **يهوشع شفارتس**، خبير الشؤون المالية، **وأهارون زوهار**، مخطط مشاريع التعاون المائي بين إسرائيل وجيرانها.

وفي العام ١٩٩١، وُضعت الدراسة وكانت بعنوان: «**قضية المياه في إطار التسويات بين إسرائيل والعرب**». وبموجبها رُسمت خطوط الانسحاب المائي الآمن من المناطق المحتلة (الشكل ١٧). وبعد أيام من توزيعها منع وزير الزراعة، **رفائيل إيتان**، تداولها.

وعند تأليف حكومة جديدة بزعامة **حزب العمل**، وتعيين وزير جديد للزراعة، **يعقوب تسور**، طلب من المركز مجدداً الاستمرار في تجميد الدراسة لأن نشرها قد يؤدي إلى إضعاف موقف إسرائيل التفاوضي. وما زالت الدراسة طي الكتمان حتى الآن على رغم



الشكل ١٧: الضم لضمان السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية.
(مشروع مركز يافي للدراسات الاستراتيجية).

المصدر: Joseph Alpher, **Settlements and Borders; Final Status issues: Israel-Palestinians,** Study No.3 (Tel Aviv, Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994).

نشر صحيفة **هآرتس** بعض المقتطفات التي لا تتعارض ومواقف إسرائيل التكتيكية في المفاوضات مع العرب[٤٩].

واقترح الخبراء في الدراسة انسحاباً جزئياً من الضفة يُبقي لإسرائيل المناطق الغنية بمصادر المياه، أو يبقيها تحت إشرافها. وشددوا على أنه، في حال تشكيل إدارة فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة لمياه الضفة، فإن احتساب حصة إسرائيل من المياه سيكون وفقاً لحاجاتها الحالية من المياه وليس وفقاً لمعايير أخرى (جغرافية أو هيدرولوجية). وأكّدوا أنه «انطلاقاً من الأهمية البالغة للمصادر المائية، يجب على إسرائيل عدم تقديم تنازلات متسرعة في هذا المجال، لأن ذلك، في حال حدوثه، سيجلب الكارثة والدمار للدولة في المجالات الاقتصادية والزراعية والبيئية». فاستغلال الفلسطينيين لكميات كبيرة من المياه سيحرم إسرائيل من جزء كبير من استهلاكها الحالي. ولهذا فإن على إسرائيل، في حال الاتفاق على إطار للحل الدائم، أن تعزّز سيطرتها على هذه المصادر المائية وتضع خطوطاً للانسحاب المحتمل من الضفة يحافظ على هذه المصادر المتوافرة[٥٠].

وكان المعلق الصحافي **زئيف شيف** قد اعتبر، في دراسة مسهبة، أنه لا بد لإسرائيل من الاحتفاظ بشريط ضيق من الأرض، إلى شرق الخط الأخضر، لا يتجاوز عرضه الأقصى الستة كيلومترات[٥١].

وبسبب أهمية مياه الضفة، في الحاضر والمستقبل، تقدم كل من **إلياهو بن أليسار** (تكتل الليكود) **ورفائيل إيتان** (حزب تسوميت) بمشروع قانون يهدف إلى ضمان سيطرة إسرائيل على مصادر المياه في «أرض إسرائيل الغربية» وهضبة الجولان. واقترح الأول، في حال إقرار القانون، عدم إلغائه إلاّ بغالبية ٨٠ نائباً في الكنيست. أما الثاني فاقترح غالبية لا تقل عن ٧٥ نائباً لكي يتم التنازل عن مصادر المياه في الجولان. ولكن الائتلاف القائم داخل الكنيست

أحبط الاقتراحين بغالبية ٤٧ صوتاً ضد ٣٥[٥٢].

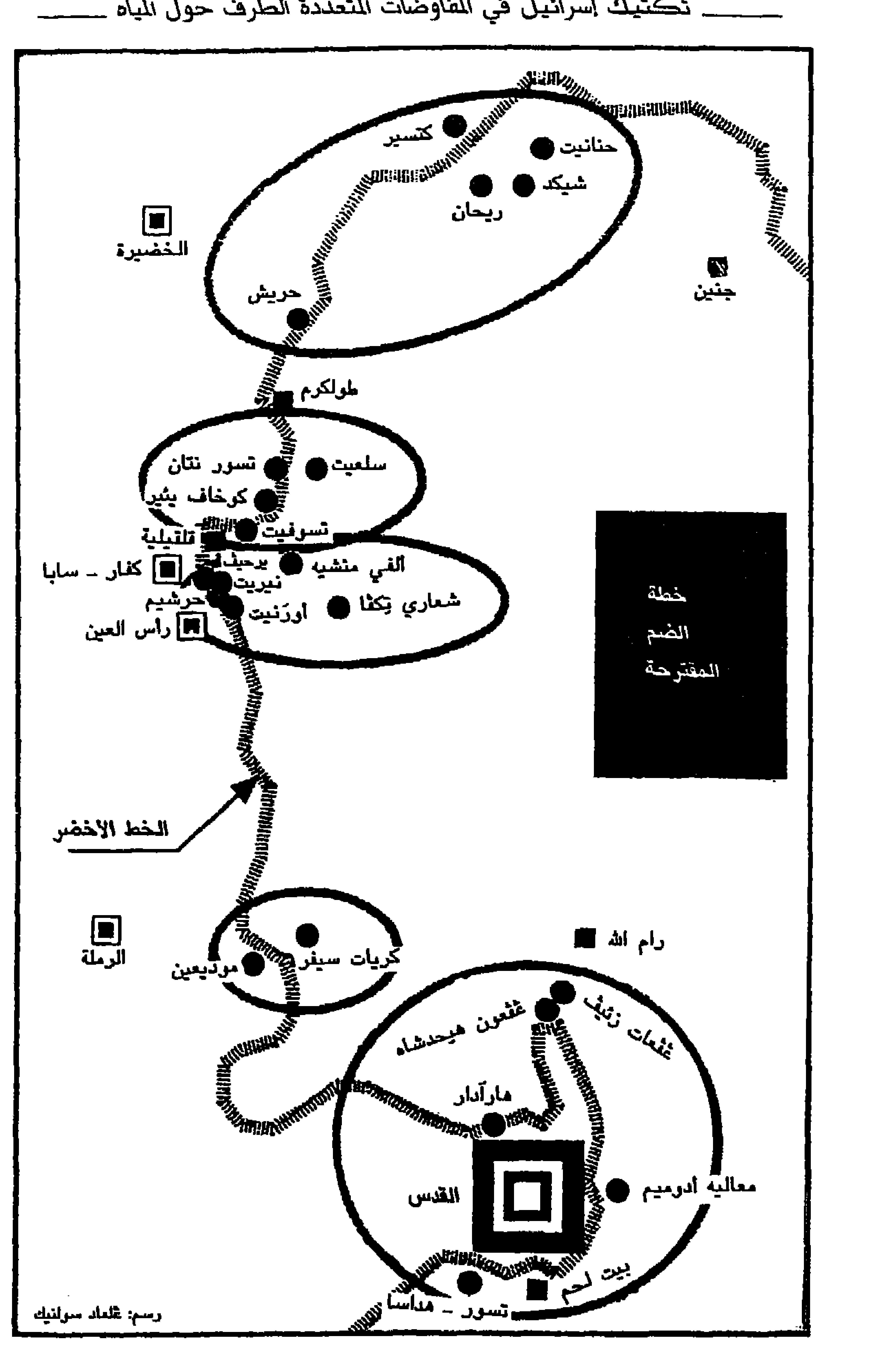
وأعلن تكتّل «**الليكود**» أخيراً أنه لن يستكين ويتراجع عن موقفه إذا ما فاز في انتخابات العام ١٩٩٦. وأبلغ المسؤول عن العلاقات الخارجية في التكتل، **زلمان شوفال**، بعض الدبلوماسيين الأجانب أن «كل الاتفاقات والترتيبات القائمة حالياً بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتفاقات موقتة بطبيعتها لا تخص إلاّ المرحلة الانتقالية. لذلك سيكون كثير من الاتفاقات القائمة بالضرورة عرضة لإعادة التفاوض والتغيير، وربما للإلغاء، في محادثات الوضع الدائم التي ستجريها الحكومة الإسرائيلية المقبلة»[٥٣].

ج ـ المفاوضات الجارية حول المياه

اختتم المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون في القاهرة، في ٦ تموز/ يوليو ١٩٩٥، جولة أخرى من المفاوضات حول نقل الصلاحيات المدنية في الضفة إلى الجانب الفلسطيني من دون التوصل إلى حل لمسألة المياه.

وأوضح رئيس الوفد الإسرائيلي لهذه المفاوضات، **أورين شاحور**، أن «المياه مسألة حيوية»، وأشار إلى إحراز بعض التقدم في هذا المجال على رغم وجود «الكثير من التفاصيل الفنية»[٥٤]. أما رئيس الوفد الفلسطيني، **جميل طريفي**، فاعترف بأن موضوع المياه «شائك وصعب»، وشدد على حقوق الفلسطينيين في المياه.

ويبدو أن تفاؤل **شاحور** الحذر في القاهرة يناقض صراحة تل أبيب المعهودة، فقد سبق لرئيس الوفد الإسرائيلي في المفاوضات المتعددة الطرف حول المياه، **أبرهام كاتزعوز**، أن أكّد: «أن مياه الضفة الغربية كانت وستبقى إسرائيلية حتى بعد إقامة الحكم الذاتي»[٥٥] (الشكل ١٨).



الشكل ١٨: خطة ضم بعض المناطق في الضفة الغربية (مشروع وزاري إسرائيلي)
[المصدر: «يديعوت أحرونوت» ١٩٩٤/١٢/٢٩].

وفي تموز/ يوليو ١٩٩٥، أعلن وزير الزراعة، **يعقوب تسور**، بعد مشاورات مع رئيس الحكومة حول توسيع نطاق الحكم الذاتي، أن «إسرائيل سترفض زيادة حصة الفلسطينيين في إطار توزيع الموارد المائية في الضفة»[٥٦]. وحصتهم الراهنة، كما أكد تقرير بعثة تقصّي الحقائق، الذي أشرنا إليه، لا تتجاوز ١٢٠ مليون م^{3} سنوياً.

وبعدما شكّلت مشكلة المياه عقبة رئيسية في سبيل تقدم مفاوضات صياغة الاتفاق الانتقالي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كلّف رئيس الوزراء الإسرائيلي وزير الزراعة، **يعقوب تسور**، المشاركة في المفاوضات مع الفلسطينيين لرفع مستوى المفاوضات في مجال المياه.

وبعد مناقشات طويلة، قرر الوفدان، الإسرائيلي والفلسطيني، التوقيع على الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في القاهرة في ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٥ لنقل الصلاحيات المدنية إلى الفلسطينيين في ثمانية مجالات إضافية في الضفة (النفط والغاز، والتجارة والصناعة، والنقل، والتأمين، والبريد، والزراعة، والإحصاء، والشؤون البلدية)[٥٧].

وجاء في بيان أصدرته وزارة الزراعة الإسرائيلية، بعد مفاوضات أجراها **يعقوب تسور** مع **أحمد قريع** (أبو علاء)، كبير المفاوضين الفلسطينيين، في منتجع إيلات على البحر الأحمر، أنه تمّ التوصل، في ١٩٩٥/٨/٢٤، إلى اتفاق مبدئي (إتفاق بالأحرف الأولى) مع منظمة التحرير بشأن مسألة المياه «تعترف بموجبه إسرائيل بحقوق الفلسطينيين في المياه(...) غير أن المناقشات في هذا الصدد تأجلت إلى حين عقد المحادثات الخاصة بتنفيذ المرحلة الدائمة لاتفاق الحكم الذاتي[٥٨]. ونقل البيان عن **تسور** قوله إن توقيع الاتفاق مع **قريع**

يشكل «إنجازاً»، كما أنه يوضح بجلاء أن المناقشات المستقبلية حول حصص المياه ستكون طويلة.

ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، **شمعون بيريز**، الاتفاق المبدئي بأنه «صيغة جيدة، أدى إلى إغلاق فصل عن المياه وبات يتعيّن علينا الآن مناقشة الكميات قطرة قطرة»[٥٩].

واعتبر **أحمد قريع** أنه بتوقيع الاتفاق تكون إسرائيل قد اعترفت «بحقوق الفلسطينيين على موارد المياه في الضفة الغربية المحتلة. لكن مناقشة تقاسم مصادر المياه ستجري في المفاوضات على الوضع النهائي للأراضي المحتلة»[٦٠].

ورحب الناطق باسم وزارة الزراعة الإسرائيلية، **روني حاسيد**، بموافقة الفلسطينيين على تأجيل البحث في مسألة ملكية مصادر المياه حتى مفاوضات الوضع النهائي، وقال: «إتفقنا في الوقت الحاضر على تركيز جهودنا على التفاصيل العملية(...). سنبحث خصوصاً في سبل زيادة تزويد البلديات الفلسطينية بالمياه»[٦١].

وجاءت الترجمة العملية لهذا الوعد الإسرائيلي في اتفاق طابا، في ١٩٩٥/٩/٢٨، ففيه تعترف إسرائيل بضرورة زيادة حصة المياه المخصصة للفلسطينيين خلال مرحلة الفترة الانتقالية إلى ٢٨,٦ مليون متر مكعب سنوياً[٦٢] (الجدول ٧).

بيد أن البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل، الموقع في ١٩٩٧/١/١٧، عاد ليمنح إسرائيل الحرية الواسعة في شؤون البنى التحتية (بما فيها المياه). فعلى الفلسطينيين، بحسب الفقرة (أ) من البند ١٢، أن يُعلموا الجانب الإسرائيلي قبل ٤٨ ساعة من مباشرة أي عمل من أعمال البنى التحتية يمكن أن يؤثر في البنية التحتية الخاصة بالـ ٤٠٠ مستوطن يهودي في الخليل. كما أشارت الفقرة

(ب) من البند نفسه إلى إمكان طلب إسرائيل من بلدية الخليل القيام ببعض الأعمال الخاصة بالبنى التحتية العائدة للمستوطنين اليهود، والتي سيكون لها الأولوية في الإنجاز في حال عرضت إسرائيل تغطية كل المصاريف.

الجدول ٧:
مقارنة بين الحقوق والتنازلات الفلسطينية قبل وبعد اتفاق طابا

البيان	الحقوق الفلسطينية (١٩١٧ ـ ١٩٩٣)	اتفاق طابا (١٩٩٥)
١ ـ السكان	مواطنون وأصحاب أرض عددهم ٧,٧٠٠,٠٠٠ (١٩٩٥)	سكان لهم حق الإقامة عدد الذين ينطبق عليهم الاتفاق ٢,٢٥٥,٠٠٠.
٢ ـ الأرض والمصادر الطبيعية	الأرض وما عليها أو بها ملك الشعب الفلسطيني. مساحة فلسطين ٢٦,٣٢٠,٠٠٠ دونم	السلطة المدنية (فقط) على ١,٨٦٠,٠٠٠ دونم (فقط).
٣ ـ السيادة	للشعب الفلسطيني بعد انتهاء وصاية الانتداب	لإسرائيل على الأرض والمياه كذلك السيطرة الأمنية والخارجية.
٤ ـ الدفاع	تكوين جيش للدفاع عن البلاد	شرطة فلسطينية للفلسطينيين فقط. الجيش الإسرائيلي يسيطر على البلاد.
٥ ـ الخارجية	مستقلة	مسؤولية إسرائيل وحدها.
٦ ـ حق دخول البلاد والإقامة بها	مسؤولية الدولة الفلسطينية	مسؤولية إسرائيل أولاً. دخول البلد محدود جداً.
٧ ـ حق تقرير المصير	معترف به في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٩	غير مذكور.
٨ ـ الجنسية الفلسطينية	محددة حسب القانون ١٩٢٥	غير معروفة.
٩ ـ حق العودة للاجئين من ٥٣٢ بلدة	معترف به حسب القرار ١٩٤ (١٩٤٨) ومؤكد كل عام منذ ذلك الوقت	مؤجل، ويحتمل تجاهله.

البيان	الحقوق الفلسطينية (١٩١٧ ـ ١٩٩٣)	اتفاق طابا (١٩٩٥)
١٠ ـ الاعتراف بإسرائيل	غير وارد	اعتراف صريح من دون تحديد الحدود ومن دون اعتراف متبادل بدولة فلسطين.
١١ ـ وعد بلفور	غير ملزم للفلسطينيين	معترف به ضمناً.
١٢ ـ خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩	غير ملزمة للفلسطينيين	تحولت إلى حدود رسمية مع مصر والأردن.
١٣ ـ قرارات مجلس الأمن:		
أ ـ عدم جواز احتلال الأرض بالقوة	شرعي	ملغى بسبب التنازل.
ب ـ عدم جواز ضم القدس	شرعي	غير خاضع للتفاوض من طرف إسرائيل.
ج ـ إنسحاب إسرائيل إلى خط ١٩٤٨/١٠/١٥	شرعي	وارد.
١٤ ـ الميثاق الوطني	دولة فلسطينية لها هوية وتاريخ. إسرائيل دولة عنصرية	مطلوب طمس الهوية والتاريخ الفلسطيني. إسرائيل تبقى دولة يهودية صهيونية كما هي.
١٥ ـ المجلس الوطني	له صفة برلمان في المنفى، يمثل الفلسطينيين في فلسطين والشتات	إنشاء مجلس محلي منتخب من أعضاء لا يعارضون سياسة إسرائيل.
١٦ ـ الإدارة:		
أ ـ المياه	ملك الشعب الفلسطيني مصادر الضفة وغزة ٧٦٠ مليون م٣/ السنة	ملك إسرائيل. إسرائيل تسمح باستعمال ١٧٥ مليون م٣. الاتفاق يزيد الكمية ٢٨ مليون م٣.
ب ـ الاقتصاد	جزء من المنطقة العربية	يحدد نموه حسب حاجات إسرائيل وخصوصاً العمالة الرخيصة والسوق الاستهلاكية.
ج ـ التطوير العمراني	حر	يخضع لأغراض إسرائيل واستعمالاتها للأراضي.

[المصدر: سلمان أبو سته، الفجوة بين الحقوق الفلسطينية و«اتفاق طابا» أكبر من ديلوماسية الضعيف، صحيفة الحياة في ١٩٩٥/١٠/١٠].

ولقد أسفرت جهود اللحظات الأخيرة التي بذلها أكثر من طرف دولي وعربي عن توصّل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان، عند الساعة الثانية والربع من فجر الأربعاء في الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، عن نهاية المفاوضات الماراتونية التي استمرت ١٢٦ يوماً (من ١٩٩٦/٩/٩ إلى ١٩٩٧/١/١٥)، واختتامها بالتوقيع بالأحرف الأولى في معبر الحدود الفلسطينية ـ الإسرائيلية (بيت حانون) على بروتوكول تنفيذ إعادة الانتشار في الخليل وبقيّة مناطق الضفة الغربية، وبدء مفاوضات الحل النهائي.

ومن المفترض إذا لم تقع مفاجآت ـ مع أن ذلك وارد ـ أن يواصل الطرفان تنفيذ بقية بنود الاتفاق، ويتابعا التفاوض حول بقية المسائل العالقة وحول الحل النهائي. وقد ذكرت الإذاعة الإسرائيلية، في ١٩٩٧/١/١٥، أن الاتفاق حول إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل يقضي بوجوب بدء المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهرين.

ومن المفترض أيضاً، طبقاً لاتفاقات الحكم الذاتي الموقعة في العام ١٩٩٤، وإذا لم تقع مفاجآت أيضاً، أن تنتهي تلك المفاوضات قبل أيار/ مايو ١٩٩٩.

وكان من المنتظر أن تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية في أيار/ مايو ١٩٩٦، أي قبل فوز اليمين الإسرائيلي في الانتخابات النيابية، لكنها بقيت مجمدة منذ ذلك الحين، ولم يعقد المفاوضون المكلفون مناقشة الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية أي اجتماع.

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن الهوة بين الفلسطينيين

والإسرائيليين عميقة جداً في موضوعات عدة، أهمها موضوع المياه. وهذا يعني أن حال الفلسطينيين ستكون، حتى الموعد المقرر للبحث في الوضع النهائي للأراضي المحتلة، شبيهة بحال العيس في البيداء يقتلها الظمأ، والماء فوق ظهورها محمول!

* * *

والخلاصة أن إسرائيل تخطّط لما تريد وتُعدّ الملفات لأي نوع من المفاوضات. أما نحن فلا نعرف ما نريد ولا نحسن الإعداد والاستعداد. وعلى سبيل المثال نذكر أن جامعة الدول العربية تنبّهت منذ ٦ أعوام (وتلك من محاسنها النادرة) إلى أهمية القضية المائية في المنطقة، فطلبت من كل دولة عربية «تأليف لجنة لإعداد دراسة شاملة للجوانب السياسية والقانونية والفنية للموارد المائية، العربية والدولية، في الوطن العربي، وتمثيل دولتها في اجتماعات اللجنة العربية المعنية بهذا الشأن». والمؤسف أن هذه اللجان لم تُدعَ إلى تمثيل دولها في أي اجتماع عربي.

وتأتي الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية الأخيرة لتؤكد مخاطر القرار العربي المنفرد في مجال اقتسام المياه، إذ إن التسويات المائية تبقى في نهاية الأمر جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الاقليمية. وقد كرّست الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية الدور المسيطر لإسرائيل على مصادر المياه على طول الحدود المشتركة بين البلدين: نهر الأردن، ونهر اليرموك، وسيول وادي عربة.

ثانياً: التفرد المائي الإسرائيلي في الأردن وتجاهل حصة سوريا من مياه اليرموك

بقيت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية حول مسألتي المياه والأرض

تراوح مكانها خلال الأعوام الأخيرة إلى أن تسارعت وتيرتها فجأة وأسفرت عن توقيع معاهدة سلام في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

وكان المسؤولون الأردنيون حتى وقت قريب يعبّرون عن خيبة أملهم من استمرار إسرائيل، خلال المفاوضات، في التعنت إزاء مسألة الأراضي الأردنية المحتلة ومسألة تقاسم موارد المياه[٦٣]. وقد لاحظ المراقبون أن إسرائيل تتبنى مواقف متصلبة وتطالب بالحد الأقصى في المسائل المتعلقة بالمياه والحدود. وكانت تعمد إلى المماطلة في بحث هذه المسائل، في الوقت الذي كان الأردن يصر على الإسراع في تحديد حصته المائية وتعيين حدوده وفقاً لمعاهدة الانتداب الأردنية ـ البريطانية الموقعة في العام ١٩٢١. ومن الأمور التي أدت إلى تعقيد المسألتين: وجود إسرائيليين على أراض أردنية قاموا بزراعتها، ووجود مياه جوفية ومجار مائية (اليرموك والأردن) على الحدود المشتركة.

لقد أكد **العاهل الأردني**، في خطاب متلفز ألقاه في ١٥/١١/ ١٩٩٤، أن معاهدة السلام مع إسرائيل أعادت إلى الأردن سيادته الكاملة على أرضه التي كانت محتلة، كما أعادت إليه «حقوقه المائية (في اليرموك والأردن) من أحد الأطراف المعنيين بأمر المياه (إسرائيل)»، وألمح إلى ضرورة استرجاع الأردن حقوقه المائية التي يستغلها الأطراف الآخرون.

ومع أن **الملك** لم يذكر سوريا بالاسم فالمعروف أن الأردن يشكو من استحواذ سوريا على كمية من مياه اليرموك الذي يخترق أراضيها تتجاوز حصتها المتفق عليها بحسب مشروع جونستون للعام ١٩٥٥. غير أن حجة سوريا في تجاوز نصيبها تستند إلى

اتفاق سد الوحدة، المعقود بينها وبين الأردن في ١٩٨٧/٩/٣.

وإذا كانت إشارة الملك حسين تعتبر تمهيداً لمطالبة رسمية بإجراء مفاوضات ثنائية مع سوريا حول تقاسم مياه اليرموك بعد تسوية مسألة الحصص المائية بين الأردن وإسرائيل ضمن معاهدة السلام، فإن الجدل الأردني ـ السوري سيدور حول النظام القانوني لمياه اليرموك والآثار التي ستترتب على إغفال حصة سوريا فيها بعد معاهدة السلام المذكورة.

والحقيقة أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل لم تحقق كل تطلعات الأردن في الأرض والمياه. والملابسات التي اكتنفت توقيعها تنبىء باستمرار إسرائيل في اتباع الأسلوب الذي يحقق أغراض استراتيجيتها العامة،والذي يقوم على تفاعل أربعة مبادىء: واقعية تعين الحد الأقصى للمطالب، ومرونة تكيّف الأشكال والوسائل، وعدم تراجع عن الحد الأدنى للمطالب، وتصاعد أو انتقال إلى مرحلة جديدة للإفصاح عن مطالب جديدة يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حداً أقصى(٦٤).

فلماذا تصلّبت إسرائيل في البداية، ثم أظهرت بعض المرونة في مسألتي الأرض والمياه؟ وما هو مسمار جحا الذي غرسته في الأراضي الأردنية؟ وما هي، باختصار، البنود المتعلقة بمياه اليرموك في هذه المعاهدة؟ وما هي المعايير المعتمدة لتوزيع مياه اليرموك بين سوريا والأردن في اتفاق سد الوحدة؟ وما هي الآثار القانونية لتجاهل حصة سوريا المائية من اليرموك بعد معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية؟

١ ـ تصلب إسرائيل إزاء مسألتي الأرض والمياه

تعثرت المحادثات الأردنية ـ الإسرائيلية التي جرت قبل توقيع

معاهدة السلام بسبب الخلاف على نصيب الأردن من مياه نهري اليرموك والأردن، ومطالبته بانسحاب إسرائيل من أراضٍ مساحتها ٣٨٥,٩١ كلم٢، منها ٣٨٠,٠٨ كلم٢ في وادي عربة، جنوب البحر الميت، و٠,٨٣ كلم٢ في الشمال قرب ملتقى النهرين المذكورين، أي في المثلث الأردني ـ السوري ـ الإسرائيلي، و٥ كلم٢ بين بلدتي العقبة الأردنية وإيلات الإسرائيلية على خليج العقبة.

فالجزء الأكبر من الأراضي الأردنية المحتلة يقع في منطقة تمتد من جنوب البحر الميت حتى خليج العقبة. وتحتوي هذه الأراضي على مياه جوفية غنية نسبياً تستغلها حالياً بعض المستعمرات الإسرائيلية. وتضاف إليها قطعة أرض ذات موقع استراتيجي، مساحتها ٠,٨٣ كلم٢ تقع شمالاً بالقرب من النهرين. وكانت إسرائيل قد احتلت هذه القطعة في العام ١٩٤٨ «بقصد السيطرة على ملتقى نهري اليرموك والأردن في منطقة الباقورة واستغلال مياه خزان اليرموك»[٦٥]. ولكن الأردن أكد مراراً رغبته في استعادة السيطرة على الممرات التي تفضي إلى النهرين، والاستفادة تالياً من حصته الضائعة من المياه، لأن استرداد هذه القطعة من الأرض يسمح له باستخراج المياه العذبة من اليرموك قبل التقائه بنهر الأردن، جنوب بحيرة طبريا.

وإذا كان الأردن يطالب باستعادة الشريط الحدودي الممتد من البحر الميت إلى خليج العقبة فلأن إسرائيل احتلت هذه الأراضي الأردنية بعد حرب ١٩٦٧، وهي غير مشمولة بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، الذي يفترض أن تجري على أساسه مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية.

ويراوح عرض الشريط المحتل بين ٢٠٠ متر و٨ كلم. وهو يتميز

بوجود مساحات زراعية فيه وبانتشار مستعمرات إسرائيلية على مقربة منه.

والحقيقة أن إسرائيل اغتصبت هذه الأراضي في العام ١٩٧٠ بواسطة عمليات أشرف عليها **أرييل شارون** عندما كان قائداً للمنطقة الجنوبية، وبدعوى حماية الطريق الرئيسية التي تصل مرفأ إيلات ببقية المناطق الإسرائيلية. وأخيراً، وفي مقابلة مع صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية في ١٩٩٣/١١/١١، أماط شارون اللثام عن الدوافع الكامنة وراء احتلال هذه الأراضي، فقال إنه لم يقم بذلك لمبررات أمنية فقط، بل لأنه وضع في اعتباراته أيضاً الأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة بالنسبة إلى المستعمرات الإسرائيلية في وادي عربة.

والأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة ليست، في الواقع، سوى مائية، فقد قال المفوض الإسرائيلي لشؤون المياه، **جدعون تسور**، إن القرى الجماعية والتعاونية الواقعة في منطقة وادي عربة بين سدوم، جنوب البحر الميت، وإيلات على خليج العقبة، وعددها ٣٥ مستعمرة، تستهلك نحو ٤٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، منها ١٥ مليوناً تأتي من الأراضي الأردنية المحتلة. وأكد المفوض أن هذه الموارد ستزول «إذا لبّت إسرائيل كل مطالب الأردن»[٦٦].

وبسبب أهمية العامل المائي اضطر رئيس الاستخبارات الإسرائيلية في الجيش، الجنرال **أوري ساغي**، إلى رفع تقرير إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، قبل توقيع معاهدة السلام، جاء فيه: «إن التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن لا يزال بعيداً كل البعد بسبب مشكلة المياه». واعتبر المتحدث باسم الوفد الإسرائيلي إلى محادثات السلام، **يوسي غال**، أن قضية المياه معقدة وتستلزم الكثير من العمل والجهد[٦٧].

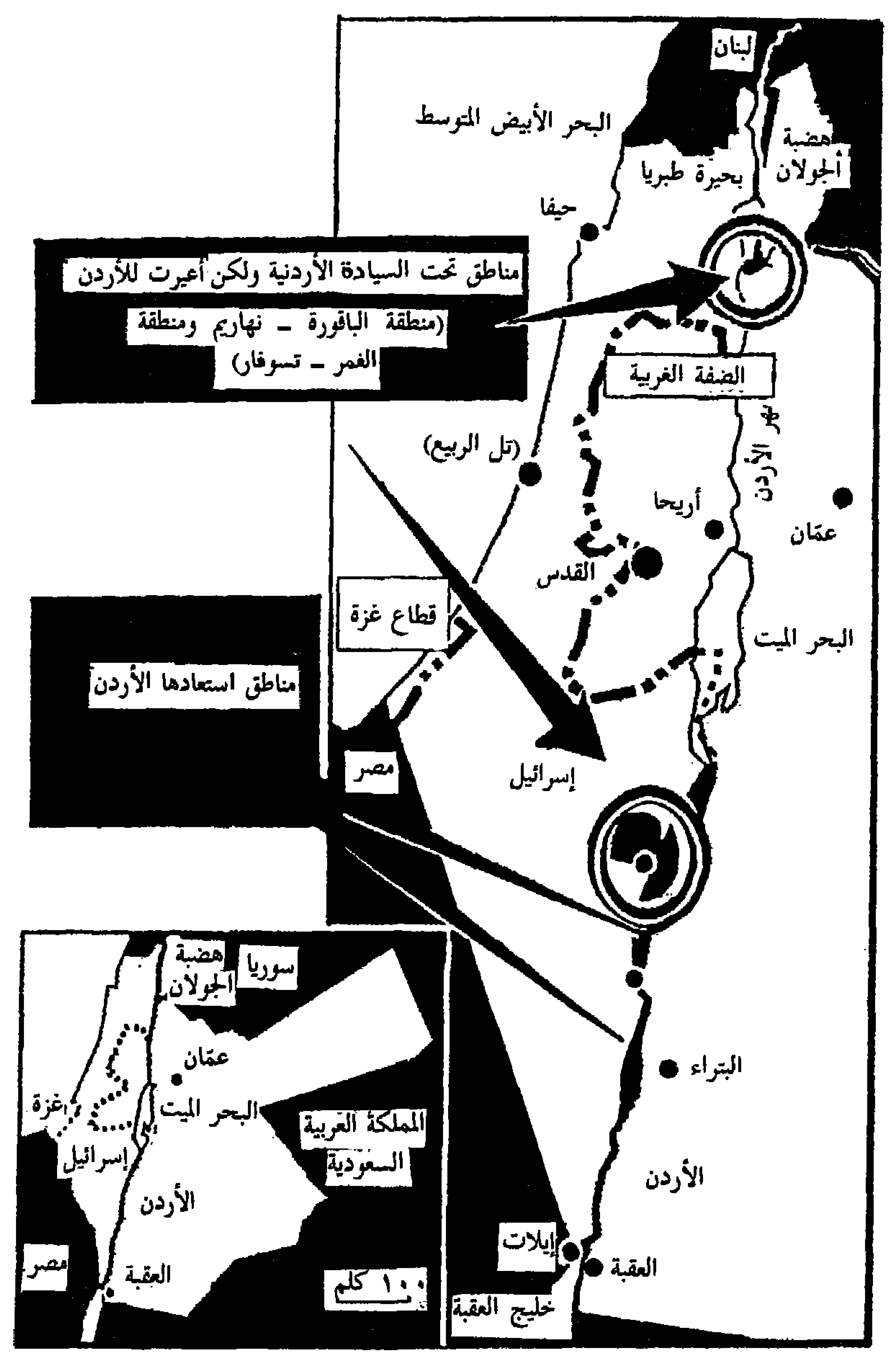
وشاطره الإقرار بهذا الواقع المرير المتحدث باسم الوفد الأردني، **مروان المعشر**، حين صرّح بأن «تقاسم موارد المياه وترسيم الحدود يظلان المشكلتين أمام المتفاوضين»[٦٨]. وكان رئيس الوفد الأردني، **فايز الطراونة**، يفكر حتماً في مشكلة المياه عندما تحدث عن وجود «فجوة واضحة في ما يتعلق بالمسائل الرئيسية»[٦٩] في جدول أعمال المفاوضات.

وعلى رغم هذا التصلب «الظاهري» والقلق «المعلن» فقد ذُللت الصعاب وعُقدت معاهدة السلام وتوصل الطرفان إلى «حلول خلاقة»[٧٠] في مسألتي الأرض والمياه... واستطاعت إسرائيل أن تدق مسمار جحا في الأرض الأردنية.

٢ ـ مسمار جحا الإسرائيلي في منطقتين أردنيتين

إن الحرص الأردني على ترسيم الحدود مع إسرائيل واقتسام مياه النهرين لم يلقَ تجاوباً في بنود المعاهدة. ففي المعاهدة حديث عن «حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية» و«نظام خاص» في المنطقتين الحدوديتين: منطقة الباقورة ـ نهاريم، شمال إسرائيل (مساحتها ٠,٨٣ كلم^2) ومنطقة الغمر ـ تسوفار في وادي عربة (مساحتها ١,٣ كلم^2)، وحديث آخر متداول خارج المعاهدة عن تأجير الأراضي الأردنية (الشكل ١٩).

إن المادة الثالثة المتعلقة بالحدود الدولية تنص على وجوب الأخذ في «الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة ـ نهاريم والتي هي تحت السيادة الأردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية. يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ب). وفي ما يتعلق بمنطقة تسوفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ١



الشكل ١٩: الأراضي الأردنية المؤجرة لإسرائيل.

[المصدر: **Le Monde** الفرنسية في ١٩٩٤/١٠/٢٧].

(ج)»[٧١]. وينص الملحقان على اتفاق الطرفين على «تطبيق نظام خاص» على المنطقتين المذكورتين.

فماذا يتضمن هذا النظام الخاص؟

إنه يتضمن اعترافاً إسرائيلياً بأن المنطقتين تقعان تحت السيادة الأردنية، وتعهداً إسرائيلياً بعدم السماح بقيام أنشطة في المنطقتين من شأنهما الإضرار بأمن الأردن وسلامته، وبعدم السماح بإلقاء الفضلات فيهما.

أما الأردن فيتعهد في مقابل ذلك، بالكثير من الالتزامات، ومنها:

- الاعتراف بحقوق ملكية الأراضي الخاصة والمصالح التي يملكها الإسرائيليون فيهما.
- منح المتصرفين الإسرائيليين بالأرض، أو ضيوفهم أو مستخدميهم الذين يعبرون من إسرائيل إلى المنطقتين، حرية غير مقيدة بالدخول إليهما أو الخروج منهما، والتخلي بحرية عن حقوقهم بالتصرف بالأرض، وذلك من دون استيفاء أي رسوم.
- عدم تطبيق التشريعات الأردنية، الجمركية أو الجنائية أو المتعلقة بالهجرة، على الإسرائيليين.
- عدم فرض ضرائب أو رسوم تمييزية على الأرض أو الأنشطة.
- اتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية أي إسرائيلي يدخل المنطقتين.
- السماح لضباط الشرطة الإسرائيلية بدخول المنطقتين للتحقيق في الجرائم أو الحوادث المتعلقة بالإسرائيليين.

- السماح لإسرائيل بتطبيق تشريعاتها على المتصرفين بالأرض من الإسرائيليين.
- الموافقة على تنفيذ الملحقين لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد.

ولعل الناحية المثيرة في المعاهدة هي قصة الأراضي التي تخلى عنها الأردن (أو أجرها) لإسرائيل. والقول بخضوعها للسيادة الأردنية لا يغير شيئاً من الواقع المفروض.

والغريب أن الطرف الأردني ما زال يُصرّ على نفي حقيقة التخلي أو التأجير. ففي الوقت الذي كشفت فيه الصحف الإسرائيلية الصادرة في ١٨/١٠/١٩٩٤ عن أن المعاهدة تنص على قيام إسرائيل باستئجار منطقتين لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد[٧٢]، صرح **رئيس الوزراء الأردني**، في مؤتمر صحافي، وفي اليوم نفسه، بأن الأردن «لم يتخلّ عن شبر من أرضه»، وبأن التعديلات التي طرأت على مسار خط الحدود المشتركة لم تؤثر في حق الأردن في استعادة كامل أراضيه. غير أنه ناقض تصريحه عندما اعترف «بأن إسرائيل أقامت مزارع في بعض المناطق الأردنية»، وبأن قيمة هذه الأراضي «ليست هائلة ولا يوجد فيها نفط لنختلف عليه»[٧٣].

قد لا يكون فيها نفط، وقد تكون مساحتها صغيرة إذا ما قيست بمساحة الأردن، ولكنها غنية بالمياه التي أصبحت من علامات الحياة والوجود في إسرائيل.

إن معظم المحللين السياسيين في العالم أشاروا بحق، إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للحروب التي خاضتها إسرائيل ضد الدول العربية كان رغبتها في وضع اليد على المصادر المائية العربية، وفي طليعتها نهر الأردن. وقد عبّرت صحيفة **جيروزاليم بوست** الإسرائيلية في نشرتها الدولية الصادرة في ١٨/٨/١٩٩٠ عن هذه الرغبة عندما

نشرت على صفحة كاملة إعلاناً لوزير الزراعة الإسرائيلي يحذر فيه من الخطر الماحق الذي يتهدد إسرائيل في حال انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتخليها عن «مراقبة» المياه في جوارها.

٣ ـ مياه اليرموك في معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية

وعندما ننتقل إلى الملحق الثاني من المعاهدة المتعلق بالمياه فماذا نجد؟

نجد أن الترتيبات المتعلقة بمياه اليرموك تبدو، للوهلة الأولى، مرضية، فقد جاء في البندين (أ) و(ب) من المادة الأولى من الملحق الثاني أن إسرائيل تضخ ١٢ مليون متر مكعب من مياه اليرموك في فترة الصيف الممتدة من ١٥ أيار/ مايو حتى ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، ويحصل الأردن على باقي التدفق. كما تضخ إسرائيل ١٣ مليون م^3 في فترة الشتاء الممتدة من ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر حتى ١٤ أيار/ مايو من كل عام. ويحصل الأردن على باقي التدفق.

ولكن الفقرة الثانية من البند (ب) تتضمن استثناء للالتزام الإسرائيلي الذي نص عليه **مشروع جونستون**[٧٤]، فقد ورد في هذه الفقرة أن الأردن يوافق على أن تضخ إسرائيل كمية مقدارها ٢٠ مليون م^3 من نهر اليرموك شتاء في مقابل موافقة إسرائيل على نقل كمية إضافية للأردن مقدارها ٢٠ مليون م^3 خلال فترة الصيف من نهر الأردن.

إضافة إلى ذلك، يحق لإسرائيل المحافظة على استعمالاتها الحالية لنهر الأردن. أما الأردن فيحق له الحصول على كمية مساوية لتلك التي تستعملها إسرائيل، على ألا تضر استعمالاته بكمية المياه التي تستعملها إسرائيل وبنوعيتها.

وتحدد إسرائيل للأردن كمية المياه المحلاة التي يمكنه الحصول عليها من الينابيع المالحة المحوّلة إلى نهر الأردن. ويتعاون الطرفان على بناء سد تحويلي/ تخزيني على نهر اليرموك، وعلى إقامة نظام لتخزين المياه على نهر الأردن.

وبالنسبة إلى الآبار التي حفرتها إسرائيل واستعملتها والتي تقع على الجانب الأردني من الحدود، فإن إسرائيل تعترف بخضوعها للسيادة الأردنية. ولكن المعاهدة تقرّ لإسرائيل بالاستمرار في استعمالها وتمنع الأردن من «اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير، في شكل ملحوظ، في تقليل إنتاج هذه الآبار أو في نوعيتها». وحتى الآبار الفاشلة فإنها «ستعامل كما لو أن حفرها تمّ بموجب رخصة من الجهات الأردنية المختصة وقت الحفر. وستقوم إسرائيل بتزويد الأردن بالبيانات الجيولوجية والفنية عن كل بئر ليصار إلى حفظها. وسيتم ربط البئر الجديدة بأنظمة المياه والكهرباء الإسرائيلية». أما «تشغيل وصيانة الآبار وأنظمتها الواقعة في الأراضي الأردنية والتي تزود إسرائيل بالمياه، وكذلك أنظمتها الكهربائية، فستكون من مسؤولية الأردن».

وهناك نص آخر في الملحق الثاني يوحي بوجود «حماسة» إسرائيلية لحماية مخصصات الأردن المائية في مقابل تعهّد أردني بحماية حصّة إسرائيل. فالمادة الثالثة تنص على «تعهد الأردن وإسرائيل بحماية المياه المشتركة في نهري الأردن واليرموك، كلٌّ ضمن مناطق نفوذه، وكذلك المياه الجوفية في العربة إزاء أي تلوث وتلويث وأذى أو الاعتداء على مخصصات أي منهما من المياه».

وعندما نطّلع على تصريحات المسؤولين الأردنيين حول أهم ما ورد

عن مياه اليرموك في معاهدة السلام، نجد أن وزير المياه والري، الدكتور **صالح أرشيدات**، يؤكد التزام إسرائيل بعدم الحصول على أكثر من حصتها المحددة بـ ٢٥ مليون م٣ من مياه اليرموك، وبتعهدها تزويد الأردن بـ ٥٠ مليون م٣ من هذه المياه في فصل الصيف سنوياً، وقيامها بتخزين ٢٠ مليون م٣ من مياه فيضان النهر سنوياً لمصلحة الأردن تزوده بها عند حاجته إليها(٧٥).

ويأمل الأردن الذي يعاني نقصاً حاداً في المياه الحصول على نحو ٢١٨ ـ ٢٣٠ مليون م٣ من مياه اليرموك بعد تنفيذه معاهدة السلام مع إسرائيل، وهي كمية تقل عن الحصة التي كانت خصصت له في مشروع جونستون لتقاسم مياه اليرموك، «لأن سوريا أخذت أكثر من حصتها من هذه المياه على حساب الأردن، كما يردد المسؤولون الأردنيون(٧٦).

أ ـ إتفاق سد الوحدة واقتسام مياه اليرموك

يشكو الأردن من «أن سوريا تستغل نحو ٢٠٠ مليون م٣ سنوياً، أي أكثر من ضعف الكمية المخصصة لها من مياه اليرموك في خطط تقسيم المياه السابقة، بما فيها خطة جونستون للعام ١٩٥٥، المقدرة بـ ٩٠ مليوناً كحد أقصى»(٧٧).

ولكن سوريا ترفض هذا الإدعاء بالاستناد إلى أمرين: عدم موافقة الدول العربية على مشروع جونستون، والتزامات الأردن النابعة من اتفاق سد الوحدة، الموقع في عمان في العام ١٩٨٧ بين رئيسي الوزارة في البلدين(٧٨).

ونذكر أن الاتفاق استأثر، عند توقيعه باهتمام الصحف في البلدين، فأشادت به واعتبرت أنه يرسي دعائم العلاقات الأخوية بينهما

ويقدم نموذجاً لتوثيق العلاقات بين الدول العربية من شأنه أن يجعل من سد الوحدة على مجرى اليرموك إسماً على مسمى(٧٩).

لقد نص الاتفاق(٨٠) على احتفاظ سوريا بكل تصريف مياه الينابيع الواقعة فوق منسوب ٢٥٠ متراً في مقابل استغلال الأردن كل الينابيع الواقعة تحت هذا المنسوب، إضافة إلى المياه المخزّنة في سد الوحدة (نحو ٤٨٦ مليون م٣)(٨١). إن سوريا، كما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة، «تحتفظ بحق التصرف بمياه جميع الينابيع التي تتفجّر في أراضيها في حوض اليرموك وروافده، باستثناء المياه التي تتفجر ما قبل السدّ تحت منسوب ٢٥٠ متراً. وتحتفظ بحق الانتفاع بالمياه التي ترد مجرى النهر وروافده في ما بعد السد لإرواء أراضيها المحاذية لمجرى النهر».

ونجد في المادة السادسة تأكيداً إضافياً لحق سوريا في مياه اليرموك، فهي تنص على أن الأردن يقوم بإنشاء السد لتخزين المياه المارة في النهر «بعد تأمين المياه لملء خزانات السدود السورية المحددة في الجدول المرفق، ومقدار تخزينها وحق سوريا في الحفاظ على كل هذا المخزون من المياه والذي يعتبر جزءاً من هذا الاتفاق لا يتجزأ...».

صحيح أن سد الوحدة لم يتحقق بسبب عدم توافر المال المطلوب آنذاك (٣٥٠ مليون دولار تقريباً)، وبسبب الضغوط التي مارستها إسرائيل على الولايات المتحدة، وهذه على البنك الدولي، إلاّ أن المادتين السادسة والسابعة المذكورتين تبقيان ملزمتين للأردن. وبذلك يحق لسوريا الاحتفاظ بحصة من مياه اليرموك لا تقل عن ١٥٦,١٤ مليون م٣، وفقاً للمادة السادسة، كما يحق لها الاستئثار بكل مياه الينابيع التي تتفجر فوق مستوى الـ ٢٥٠ متراً.

والمستغرب في المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية أنها لم تتعرض، لا من بعيد ولا من قريب، لحقوق سوريا أو حصتها في المياه المشتركة. فما هي الآثار والنتائج التي قد تترتب على هذا الإغفال أو التجاهل؟

ب ـ الآثار القانونية لتجاهل حصة سوريا من مياه اليرموك

يؤكد أساتذة القانون الدولي «أن الأصل في المعاهدات أن لا تنشىء حقوقاً وواجبات إلاّ بين الدول التي أبرمتها. وقد أيّد الاجتهاد الدولي هذا المبدأ في قرارات عدة... بيد أن مبدأ نسبية المعاهدات ليس مطلقاً، فكثيراً ما يحدث أن تمتد آثار المعاهدات إلى دول لم تسهم في إبرامها ولم تكن طرفاً فيها...»[٨٢]. وهذا ما نشهده في المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية حيث يحتفظ الأردن، بعد حصول إسرائيل على نحو ٤٥ مليون م^{٣}، بكل مياه اليرموك من دون التفات إلى حصة سوريا.

فكيف يمكن الأردن التوفيق بين التزاماته الناجمة عن معاهدتين: اتفاق سد الوحدة (اعترافه لسوريا بقسم من مياه اليرموك) ومعاهدة السلام مع إسرائيل (استئثاره بما يتبقى من مياه اليرموك بعد استحواذ إسرائيل على حصتها)؟

إن القانون الدولي المعاصر يضع شروطاً لصحة انعقاد المعاهدات، منها التوافق بين الالتزامات السابقة والراهنة. وهذا الشرط يثار غالباً في الحياة العملية الدولية ويستحق الانتباه. وهو يتلخص في السؤال الآتي: هل تعتبر المعاهدة باطلة إذا كانت مخالفة لمعاهدة سابقة أبرمت بين الأطراف أنفسهم؟ أو هل تصبح المعاهدة غير صحيحة وقابلة للبطلان إذا كانت الالتزامات التي تنص عليها منافية للالتزامات التي اتفقت عليها الدول ذاتها في معاهدة سابقة[٨٣]؟

ولو طبقنا هذا الشرط على حالة الأردن لطالعنا السؤال الآتي: ما مصير المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية الراهنة التي تنص على التزامات منافية للالتزامات التي اتفق عليها الأردن مع سوريا في معاهدة سابقة؟ أو هل بإمكان اتفاق سد الوحدة أن يحدّ من حرية التصرف والتعاقد التي يتمتع بها الأردن؟ أو ما هو حكم معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في هذه الحالة؟

إن الاجتهاد والفقه الدوليين أقرّا بأن المعاهدة السابقة بين دولتين تبقى صحيحة وملزمة للطرفين فيها، غير أن إحدى الدولتين التي تبرم لاحقاً مع طرف ثالث معاهدة مناقضة للمعاهدة السابقة تعتبر مسؤولة حيال الدولة الطرف في هذه المعاهدة بسبب مخالفتها لالتزاماتها فيها.

وتطبيقاً لهذه القاعدة يتعيّن على الأردن إما أن يسارع إلى تبديل معاهدته مع إسرائيل لكي يتمكن من احترام التزاماته في اتفاق سد الوحدة، وإما أن يعمد إلى التفاوض مع سوريا للاتفاق من جديد على الوضع الجديد الذي أسفر عنه إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، وذلك بغية التوفيق بين المعاهدتين(٨٤).

* * *

إن براعة إسرائيل في بث الفرقة والانقسام تستعصي على الوصف. وهي تستعين بهذه الموهبة لتحقيق استراتيجيتها في الشرق الأوسط. وبما أن فكرة السيطرة على الشرق الأوسط بسكانه وموارده واقتصاده، هي من صميم هذه الاستراتيجية، فقد حاولت إسرائيل التسرّب بالسر أو العلن، إلى مراكز القرار في معظم الأنظمة العربية من دون أن تتمكن، حتى الآن من اختراق الموقف السوري. واستشارت مراكز الأبحاث فيها فأشارت عليها بإثارة الخلافات

بين سوريا وجيرانها، العرب وغير العرب، في المجال المائي بغية إنهاك قواها وإكراهها على الرضوخ. وكانت فكرة إثارة الخلاف على اقتسام المياه بين الأردن وسوريا أول الغيث.

الهوامش:

(١) **الحياة** في ١٩٩٣/١٠/٢٩.

(٢) سبق الاجتماع الخامس اجتماع لخبراء المياه، عقد في مسقط بين ٥ و١٩٩٤/٤/٦، بإشراف وزارة الخارجية العمانية، وأحاطته السلطات بطي من الكتمان، وشارك فيه خراء عرب ويهود وغربيون. وتركز البحث فيه على التجربة العمانية في مجال تحلية المياه وعلى دراسة أعدها الجانب العماني لعرضها على الاجتماع الخامس.

(٣) **الحياة** في ١٩٩٣/١٠/٢٩.

(٤) المصدر نفسه في ١٩٩٤/٤/١٨.

(٥) صحيفة **The Times** البريطانية في ١٩٩٤/٤/١٩.

(٦) **السفير** في ١٩٩٤/٧/٢٧.

(٧) **النهار** في ١٩٩٤/١٠/٦.

(٨) **L'Orient-Le Jour** في ١٩٩٤/١٠/١٨.

(٩) **الديار** في ١٩٩٤/١١/١٠.

(١٠) **L'Orient-Le Jour** في ١٩٩٤/١١/١٠.

(١١) **السفير** في ١٩٩٥/٦/٢٠.

(١٢) **الحياة** في ١٩٩٥/٦/٢٤. وقد تمّ توقيع اتفاق لإقامة مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه في الأردن، كإحدى ثمار المفاوضات المتعددة الأطراف (**الحياة** في ١/٣/ ١٩٩٧).

(١٣) **النهار** في ١٩٩٥/٦/٢٣.

(١٤) **الشرق الأوسط** في ١٩٩٥/٥/١٠.

(١٥) المصدر نفسه في ١٩٩٦/٢/١٥.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) **الديار** في ١٩٩٤/١١/١٠.

(١٨) راجع الصحف الصادرة في ١٩٩٤/١٢/٧. لقد أفاد المراسل العسكري للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، روني دانيل، أن الخرائط الإسرائيلية للإنسحابات الثلاثة ضمن خطة إعادة الانتشار خلال الشهور الـ ١٨ المقبلة جاهزة. وقال إنه في المرحلة الأولى ستضيف إسرائيل إلى المناطق الواقعة تحت إشراف السلطة الفلسطينية أراضي مساحتها ٢ في المئة فقط من مساحة الضفة الغربية. وفي المرحلة الثانية ستتم إضافة ٦ في المئة من الأراضي. أما في المرحلة الثالثة فإن المؤسسة العسكرية ستُبقي على مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في محيط القدس وغور الأردن وحول الخط الأخضر والطريق التي تخترق الضفة والقواعد العسكرية والمستوطنات (صحيفة **السفير** في ١٩٩٧/١/٢٢). ومن الواضح أنه بعد المرحلة الثالثة من الانسحاب لن يكون بأيدي الفلسطينيين أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية. [تراجع في هذا الخصوص مقالة أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، حول «خارطة للحل النهائي» في صحيفة **هآرتس** في ١٩٩٧/١/٧].

(١٩) راجع ما كتبه عصام سخنيني عصام سخنيني في **الحياة**، في ١٩٩٢/١/١٤.

(٢٠) راجع التقرير الذي أعدته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، في كتاب **«الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني»** الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٣، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٢١) وصلت نسبة الملوحة في المياه إلى ١٥٠٠ جزء في المليون في خان يونس ومناطق جنوبية أخرى من قطاع غزة، أي نحو ستة أمثال المعدل المسموح به لمياه الشرب. راجع ما كتبه:

Anna Bellisari, Public Health and the water crisis in the occupied Palestinian Territories, in: **J.P.S.**, Winter 1994, p.p. 52-63.

وراجع أيضاً صحيفة **الفجر** الفلسطينية في ١٩٩٢/٦/٢٢، وتقرير Kessler وParisi في **لوموند ديبلوماتيك** الفرنسية، عدد شباط/ فبراير ١٩٩٢.

(٢٢) Youssef Abu - Maila, Water resource issues in Gaza Strip, in: **Area (Institute of British geographers)**, Vol. 23, n° 3, Sep. 1991, p. 215.

(٢٣) Bellisari، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٤) راجع نصوص هذا الأمر العسكري في حولية:

The palestine Yearbook of International Law, Vol. 5, 1989, p.p. 259 - 368.

(٢٥) نشرت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية مقتطفات من التقرير السري، في ١٩٩٣/١٠/٨.

(٢٦) صحيفة **دافار** الإسرائيلية في ١٩٩٣/١٠/٤.

(٢٧) راجع نصوص الاتفاق في الوثيقة الصادرة عن منظمة التحرير (السلطة الفلسطينية)، تونس، ١٩٩٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٣٠) رجاء شحادة في مقالته: «تحليل قانوني لاتفاق غزة - أريحا»، المنشورة في مجلة **الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، صيف ١٩٩٤، ص ٨٨.

(٣١) راجع الترجمة الرسمية المعتمدة في الوثيقة الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية. المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٣٢) تقدر كمية المياه التي تتسرب من الشبكات في قطاع غزة بما بين ١٥ و٥٠ في المئة من الحجم الإجمالي، وذلك بسبب قدم أنابيب المياه وتلف أجزاء كبيرة من الشبكات.

(٣٣) **هآرتس** في ١٩٩٤/٤/٢٨ (إن روح اتفاق غزة - أريحا تقضي بالسماح للمستوطنين الإسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي بالاستمرار في الحصول على كمية المياه ذاتها التي كانت في حوزتهم سابقاً).

(٣٤) **هآرتس** في ١٩٩٤/٤/٢٨.

(٣٥) **النهار** في ١٩٩٤/٨/٢٥.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) تمّ في العام ١٩٩٤ نقل الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية في خمسة مجالات: الصحة والتعليم والسياحة والضرائب والشؤون الاجتماعية.

(٣٩) **الحياة** في ١٩٩٥/٧/٨.

(٤٠) **السفير** في ١٩٩٥/٧/٨.

(٤١) **الحياة**، المذكورة.

(٤٢) **الموند** الفرنسية في ١٩٩٥/٧/٣.

(٤٣) **الجيروزاليم بوست** في ١٩٩٠/٥/٢٨.

(٤٤) **الدستور** الأردنية في ١٩٩٤/٤/١٤.

(٤٥) **الحياة** في ١٩٩٥/٧/١٣.

(٤٦) **هآرتس** في ١٩٧٨/١٠/٢٧.

(٤٧) راجع ما كتب في **FBIS-NES-90-181** في ١٩٩٠/٩/١٨، ص ٤١، وما كتبناه عن وضع المياه في المرحلة الانتقالية، في **النهار** في ١٩٩٤/١٠/٢٢.

(٤٨) لقد أصدر المركز، إضافة إلى ذلك، سلسلة من الدراسات حول الخيارات الممكنة لحل مشكلات الشرق الأوسط.

(٤٩) راجع ما كتبه المحلّل العسكري الإسرائيلي المرموق، زئيف شيف، في **هآرتس** في ٨/١٠/١٩٩٣.

(٥٠) راجع ما كتبه مدير مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، يوسي ألفر، حول «المستوطنات والحدود»، في مجلة **السياسة الفلسطينية**، عدد شتاء ١٩٩٥، ص ٢٠٤.

(٥١) راجع ما ذكره زئيف شيف في كتابه:

Security for peace: Israel's minimal security requirements in negociations with the Palestinians. The Washington Institute for Near East Policy, 1989, p. 24.

(٥٢) **هآرتس** في ٢/٢/١٩٩٥.

(٥٣) **النهار** في ٧/٧/١٩٩٥.

(٥٤) **النهار**، المذكورة.

(٥٥) **هآرتس** في ٢/٨/١٩٩٤.

(٥٦) **السفير** في ١١/٧/١٩٩٥.

(٥٧) **النهار**، في ٢١/٨/١٩٩٥ (راجع نص البند الأول من المادة ٤٠ من الملحق الثالث لاتفاق طابا).

(٥٨) **النهار** في ٢٥/٨/١٩٩٥.

(٥٩) **النهار**، المذكورة.

(٦٠) **النهار**، المذكورة.

(٦١) **النهار**، المذكورة.

(٦٢) البند السابع من المادة ٤٠ من الملحق الثالث لاتفاق طابا.

(٦٣) صحيفة **الحياة** في ٢٠/٨/١٩٩٤.

(٦٤) كتاب د. فايز صايغ: **الديبلوماسية الصهيونية**، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٦٧، ص ٨٤.

(٦٥) من تصريح لمسؤول عسكري أردني طلب عدم ذكر اسمه، **الحياة** في ٥/٧/١٩٩٤.

(٦٦) **السفير** في ٦/٦/١٩٩٤.

(٦٧) المصدر نفسه في ١١/٨/١٩٩٤.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) **النهار** في ١١/١٠/١٩٩٤.

(٧٠) استعمل هذا التعبير رئيس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات مع سوريا، إيتامار رابينوفيتش، وكررته الإذاعة الإسرائيلية في نشراتها في ١٩/١٠/١٩٩٤.

(٧١) حسب الترجمة الرسمية الأردنية لنصوص المعاهدة وملاحقها.

(٧٢) البند السادس من الملحق ١ ـ ب.

(٧٣) **السفير** في ١٩/١٠/١٩٩٤.

(٧٤) يقول الدكتور إلياس سلامة، أستاذ مادة مصادر المياه في الجامعة الأردنية في عمان، إن الخطة التي أعدها جونستون في العام ١٩٥٥ حول استغلال مياه اليرموك أعطت الأردن ٣٧٧ مليون م٣ من المياه سنوياً، وإسرائيل ٢٥ مليوناً، وسوريا ٩٠ مليوناً. راجع كتابه:

Jordan's water resources and their future potentiel. Amman. 1992, p. 101.

(٧٥) **الحياة** في ٢١/١٠/١٩٩٤. وقد أشارت المادة الثانية من الملحق الثاني إلى تعاون «الأردن وإسرائيل لبناء سد تحويلي/ تخزيني على نهر اليرموك يقع مباشرة إلى الغرب من تحويلة العدسية/ النقطة ١٢١. والهدف هو تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الأردنية الهاشمية إلى قناة الملك عبد الله، وربما إلى تحويل مخصصات إسرائيل من مياه النهر».

(٧٦) صرح د. أرشيدات لصحيفة **الحياة** في ١٩/١٠/١٩٩٤ أن حصة الأردن من مياه اليرموك تقدر، بحسب مشاريع سابقة لتقسيم المياه، بنحو ٣٦٢ ـ ٣٧٧ مليون م٣ سنوياً، وهي الكمية التي تبقى من مياه النهر بعد أن تأخذ كل من سوريا وإسرائيل حصتها. ولكن استيلاء إسرائيل، قبل المعاهدة، على ٨٠ ـ ١٢٠ مليوناً، واستحواذ سوريا على ١٦٠ ـ ١٧٠ مليوناً، لم يبقيا للأردن إلاّ نحو ١١٨ ـ ١٣٠ مليوناً في السنة.

(٧٧) **الحياة** في ٣٠/١٠/١٩٩٤.

(٧٨) راجع التعليقات على الاتفاق في **الوطن** (الكويتية) **والدستور** (الأردنية) في ٤/٩/١٩٨٧.

(٧٩) راجع التحليل الإخباري في **الدستور** **والرأي** (الأردنيتين) في ٦/٩/١٩٨٧، **والبعث** (السورية) في ٦و٧/٩/١٩٨٧.

(٨٠) راجع **الجريدة الرسمية** في سوريا، العدد ٤٨، تاريخ ٩/١٢/١٩٨٧، ص ٢٠٧٤.

(٨١) **الوطن** (الكويتية) في ٤/٩/١٩٨٧.

(٨٢) راجع كتاب د. محمد المجذوب: **القانون الدولي العام**. الدار الجامعية. بيروت ١٩٩٤. ص ٤٠٤.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٨٤) إن الأردن، بعد مضي أكثر من عامين على إبرام معاهدة الصلح مع إسرائيل، لم يسترجع إلاّ ٥٠ مليون متر مكعب من المياه، وذلك من أصل ٢١٥ مليوناً، وهي الكمية التي حدّدتها له المعاهدة. وهذا ما أكدته الدراسة التي أذاعتها وزارة المياه والري في الأردن، والتي اعترفت، بمرارة، بأن الأردن لن يحصل على حقوقه قبل القرن المقبل (**الشرق الأوسط** في ١٩٩٦/١/١٤). والسبب في حرمان الأردن من هذه الحقوق يعود إلى أساليب الخداع التي تنتهجها إسرائيل في تعاملها مع الآخرين. وكان وزير المياه والري الأردني الدكتور صالح أرشيدات، قد صرّح، في ١٢/٢٧/ ١٩٩٥، بأن إسرائيل هي التي قامت بعرقلة تنفيذ المشاريع المائية التي تمكن الأردن من استعادة حقوقه المائية، تنفيذاً لبنود معاهدة الصلح. وأكد أن أعمال إنشاء سد «العدسيّة» الذي يهدف إلى تحويل مياه اليرموك إلى الأراضي الأردنية، وتمكين الأردن من الحصول على كميات وافرة من المياه قد تأخرت بسبب رفض إسرائيل الموافقة على دخول الخبراء والمهندسين الأردنيين إلى أراضيها لدراسة منطقة مجرى اليرموك والتعرّف إلى طبيعتها وتحديد أنواع الآليات الصالحة لأعمال التسوية والحفر.

راجع ما كتب حول «اتفاقية المياه قد تفجّر معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية» في مجلة **الأسبوع العربي** في ١٩٩٦/١٢/٣٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

الفصل الثالث

المياه جسرُ عبور إسرائيلي إلى المجتمع العربي

تمر المنطقة العربية، على صعيد الإمكانات والحاجات المائية، بمرحلة عصيبة، فقد أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من أزمة حادة تتجلى في تقلّص حصة الفرد من المياه.

وفي مؤتمر للجنة «**الأسكوا**» عقد في دمشق في خريف العام ١٩٨٩، تنبأ المحللون بأن المنطقة ستواجه، في نهاية القرن العشرين، نقصاً سنوياً مقداره مئة مليار متر مكعب. ولهذا حذّر رئيس مركز الدراسات والبحوث البيئية في القاهرة، الدكتور **محسن توفيق**، في نهاية العام ١٩٩٣، من أن الدول العربية ستتعرض، بحلول العام ٢٠٣٥، إلى نقص في المياه يصل إلى ١٧٦ مليار متر مكعب[١].

وبسبب أهمية المياه في الحاضر والمستقبل أصرّت إسرائيل، منذ بداية مؤتمر مدريد على إدخال بند عن المياه في ملف المفاوضات الثنائية والمتعددة[٢]. والغرض من ذلك تأمين المياه لنفسها في شكل كافٍ ومنتظم، وإقناع الأنظمة العربية بالتخلي عن الاعتبارات السياسية لمصلحة الحسابات الاقتصادية والدخول مع إسرائيل في

مشاريع تنموية مشتركة، كفيلة مع الزمن بجعل المياه أساساً لارتباط إسرائيل عضوياً بالشرق الأوسط واندماجها في البيئة العربية (الجدول ٨).

الجدول ٨:
المشاريع المقدمة إلى قمة عمّان الاقتصادية (بملايين الدولارات)

القطاع	مصر		إسرائيل		الأردن	
	عدد المشاريع	القيمة التقديرية	عدد المشاريع	القيمة التقديرية	عدد المشاريع	القيمة التقديرية
المواصلات والنقل	١٢	٦,١٦٥	٢٣	٤,٥٠٠	١٢	٠,٣٥٠
الطاقة والإلكترونيات	٥	٣,٢٤٥	٢١	٦,٠٠٠	١	١,٢٠٠
النفط	٦	٧,٠٠٠				
الزراعة	٦	٠,٥٧٥	١٢	٠,٣٢٠		
الصناعة والتجارة	٩	١,٥٠٥	١٨	١,٠٠٠		
السياحة	٦	٢,٥٢٤	٣٦	٢,٠٠٠	٤	١,١٠٠
الثقافة	٤	٠,٤٢٠				
تنمية الموارد البشرية	١١	٠,١٠١				
التقانة المتقدمة	١	٠,٢٠٠				
المعلومات	٩	٠,٢١٢				
البيئة	٩	٠,٧٥٣	٦	٠,٥٠٠	١	٢٥
البحوث والتنمية	٢	٠,٠٠٤				
المياه(*)	٤	٠,٤٣٥	٢٣	٩,٠٠٠		
الاتصالات			١٧	١,٠٠٠	٩	٧٠٠
الإجمالي	٨٥	٢٣,١٣٩	١٦٢	٢٥,٣٢٠	٢٧	٣,٥٠٠

(المصدر: عبد الفتاح الجبالي، «قمة عمّان بين أوهام السلام وطموح التسوية»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٠٤، شباط/ فبراير ١٩٩٦، ص ١٦).

(*) لقد قدمت إسرائيل إلى قمة القاهرة الاقتصادية (نهاية العام ١٩٩٦)، ٢٨ مشروعاً للمياه بقيمة ٩ مليارات دولار أميركي. راجع:

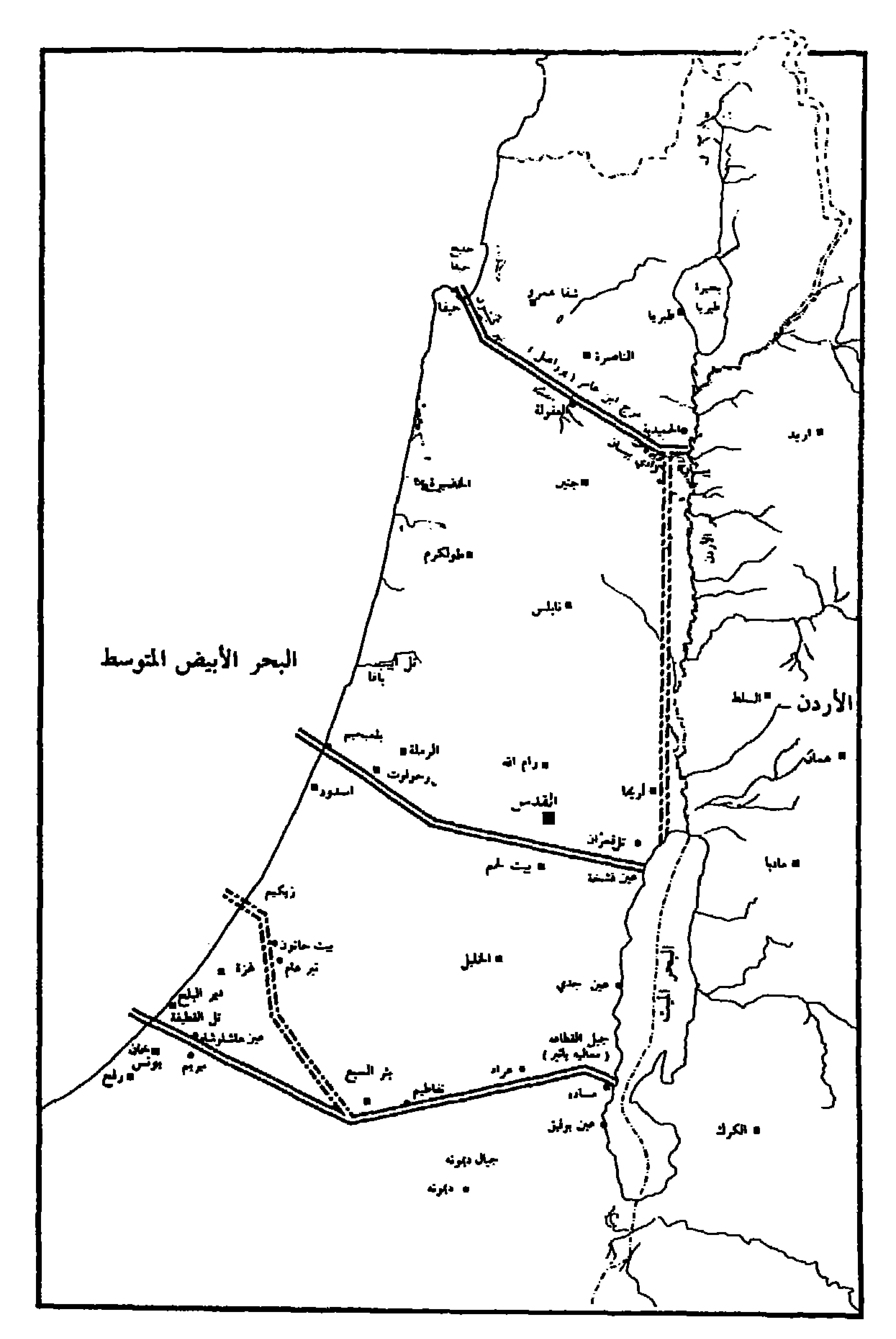
Israel Foreign Ministry, Israel Information Service, Gopher, Jerusalem.

وشرح وزير الزراعة السابق وعضو الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات المياه، **إبراهام كاتزعوز**، مرامي إسرائيل المائية عندما قال، تعليقاً على «تعنت الطرف العربي» في المفاوضات: «دعونا نضع جانباً موضوع الحقوق ونركز جهودنا على موضوع الاحتياجات. فإذا قالوا: هذا حق لنا فسوف نقول لهم: لا. ولن نصل تالياً إلى شيء. والأفضل أن نبحث عن حل ونستوضح عن كميات المياه التي هم في حاجة إليها ونفتش عن طرق لتوفيرها أو نقلها من أماكن أخرى»(٣).

فالحل الإسرائيلي لا يهدف، إذاً، إلى اقتسام مصادر المياه المشتركة بين إسرائيل والدول المجاورة، بل إلى الاستيلاء على كل المياه المتوافرة في المنطقة والسعي لدى الغير، أو بأموال الغير، لتأمين مصادر مائية يستفيد العرب منها، ولكنها تتحكم فيها وتسيّرها بحسب مصالحها. وانطلاقاً من هذه الفكرة أو الرغبة، راحت إسرائيل تطرح مشاريع ومخططات مائية، بعضها جيد، مثل مشروع القناة المائية العازلة في الجولان، ومشروع نقل المياه من تركيا، ومشروع الأبراج الحرارية لتحلية المياه، وبعضها قديم بصيغة جديدة، مثل قناة البحرين.

أولاً: مشروع قناة البحرين لتوليد الطاقة وتحلية المياه وتحويل المياه العذبة

لقد كثر الحديث في إسرائيل أخيراً عن مشروع قناة البحرين، أي مشروع ربط البحر المتوسط بالبحر الميت بقناة مائية (الشكل ٢٠). والمشروع قديم حاولت إسرائيل تنفيذه في الثمانينات، فلم توفق. وهي اليوم تعود إليه بحلّة جديدة لاعتقادها أن المتغيرات الدولية والعربية، ومنها اتفاقات السلام مع بعض الأنظمة العربية، قد قضت على كل اعتراض عليه.



الشكل ٢٠: خريطة الخطوط الثلاثة لمشروع قناة البحرين.

[المصدر: سمير جبور... قناة البحرين: المتوسط والميت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٨].

ويتلخص المشروع في حفر قناة تصل المتوسط بالميت واستغلال ضغط المياه المتساقطة بفعل الفارق في الارتفاع أو المستوى بين البحرين لتوليد الطاقة وإقامة مشاريع لتحلية مياه البحر.

وفكرة القناة قديمة دغدغت أحلام البريطانيين منذ القرن الماضي عندما كانوا يتنافسون مع الفرنسيين على وضع اليد والسيطرة على أقصر الطرق إلى مستعمراتهم في أفريقيا والشرق الأقصى. والفكرة كانت جزءاً من مشروع أكبر يرمي إلى وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر. فقد رأت بريطانيا في المشروع تسهيلاً لتجارتها مع مستعمراتها النائية واقتصاداً في الوقت والنفقات. أما فرنسا فقد وجدت فيه وسيلة لإلحاق الضرر بمصالح خصمها وتحقيق النفع لتجارتها.

وفي منتصف القرن الماضي، كانت فرنسا قد قطعت أشواطاً بعيدة في دراسة مشروع لشق قناة في الأراضي المصرية (قناة السويس) تصل المتوسط بالأحمر، بالاستناد إلى أبحاث المهندسيْن **شارل لوبير ولينان دو بلفون**. فلم يكن من بريطانيا إلاّ أن أرسلت، في العام ١٨٥٠، الكابتن **وليم آلن** على رأس بعثة لدراسة إمكان شق قناة في الأراضي الفلسطينية موازية لقناة السويس.

وحاولت بريطانيا إفشال المشروع الفرنسي خشية أن يصبح الممر المائي المقترح سبباً لعودة فرنسا، بعد فشل حملة نابليون، إلى بسط سلطانها على مصر وتعريض المصالح البريطانية الحيوية للخطر. ولكن موقفها تغيّر عندما تمّ حفر القناة، فراحت تفكر في كيفية الاستيلاء على هذا الشريان البحري الجديد لضمان مواصلاتها واتصالاتها مع مستعمراتها البعيدة. ومع أنها استطاعت السيطرة على شركة قناة السويس ابتداء من العام ١٨٧٥، إلا أنها لم تُسقط

من حساباتها **مشروع آلن**. لقد أوفدت من جديد الجنرال **تشارلز غوردون** إلى فلسطين لإعادة النظر في المشروع، فأدخل عليه بعض التعديلات وأكد أنه لا بد من إيجاد ممر مائي آخر يكون عائقاً أمام زحف روسي قد يأتي من الشرق عن طريق العراق والأردن، ويشكل خط دفاع عن قناة السويس، ويحافظ على انتظام الاتصالات بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق الأقصى.

غير أن اهتمام بريطانيا **بمشروع غوردون** تراجع في أواخر القرن بسبب سيطرتها على مصر والسودان وباب المندب. وفي هذه الفترة قام مهندس سويسري يدعى **ماكس بوركارت** بتطوير أفكار **آلن وغوردن**، وقدم مشروعاً متكاملاً إلى مؤسس الحركة الصهيونية **تيودور هرتزل** الذي تبنى فكرة شق قناة في فلسطين توفّر المياه والطاقة للكيان الصهيوني.

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وبسبب تدفق الهجرة اليهودية، استعانت المنظمات والهيئات الصهيونية بالخبراء الغربيين، ومعظمهم من الأميركيين، لوضع مخططات عملية لإنجاز مشروع قناة البحرين. وفي الستينات من هذا القرن فضلت إسرائيل الاعتماد على خبرائها، وأشهرهم: **شلومو غور ويوفال نئمان، وشلومو إكشتاين**.

١ ـ قناة البحرين لربط البحر المتوسط بالبحر الميت

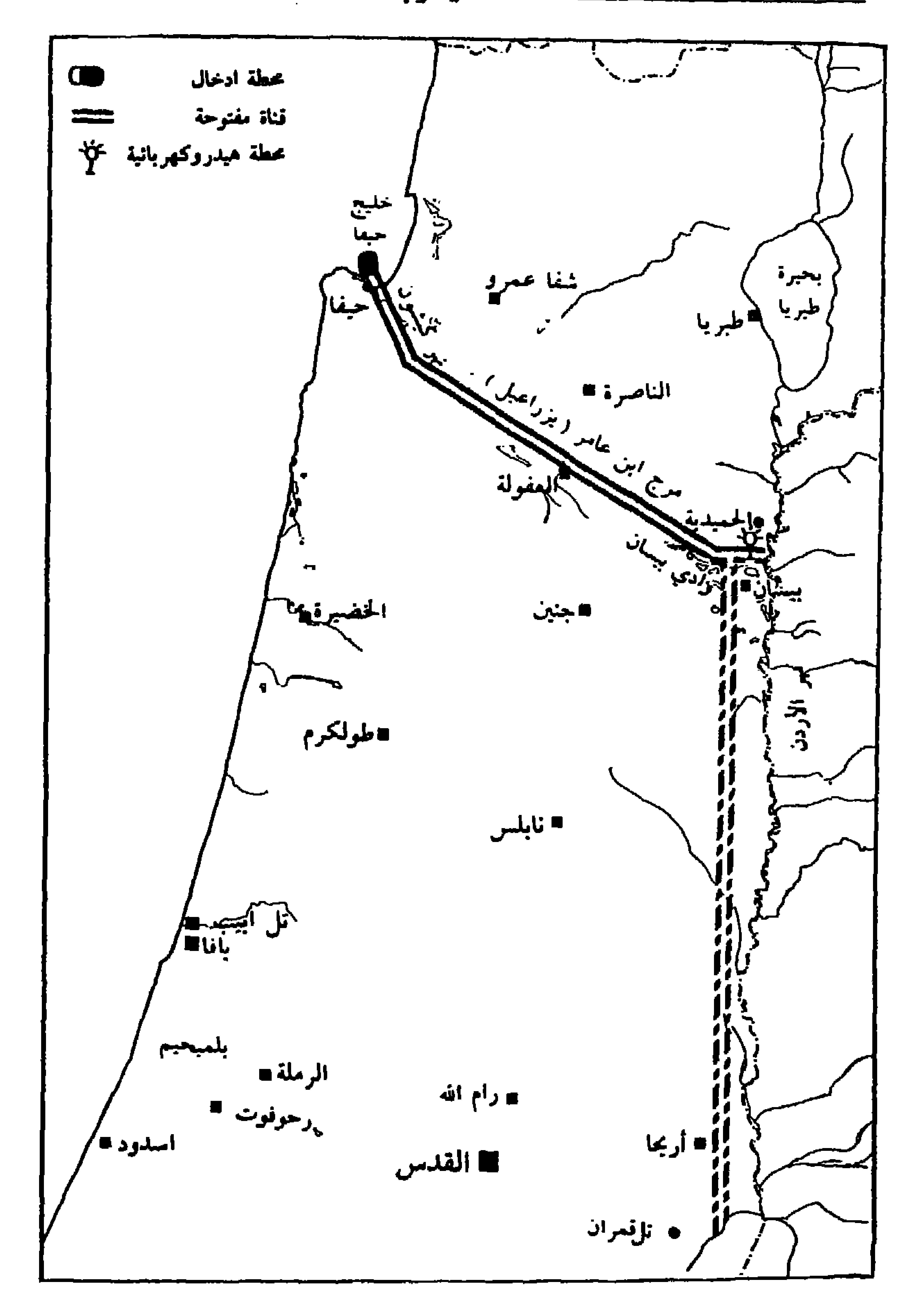
بدأ الاهتمام الجدي بمشروع قناة البحرين عقب حرب العام ١٩٦٧، وذلك لأسباب عدة منها الاقتصادي (أزمة الطاقة وما رافقها من ارتفاع أسعار الوقود)، ومنها الأمني (التهديد بتحويل روافد نهر الأردن وما يشكّله الماء من سلاح سياسي). وفي العام

١٩٧٦، تمَّ تشكيل **لجنة استشارية** برئاسة البروفسور **إكشتاين** لدراسة المشروع. ورأت اللجنة أن لقناة البحرين فوائد جمة، من أبرزها امتلاك «نهر الطاقة»، وتوليد الطاقة الكهرمائية، وتحلية مياه البحر، وتوفير المياه اللازمة للاستهلاك والري(٤).

وفي نهاية العام ١٩٧٧، شكّلت حكومة **الليكود**، فور تسلّمها الحكم، لجنة جديدة برئاسة العالم **نئمان** لتحديد الممرات أو المسارات المقترحة تمهيداً لإقرار المشروع. واختارت اللجنة ثلاثة مسارات أو خطوط رئيسية:

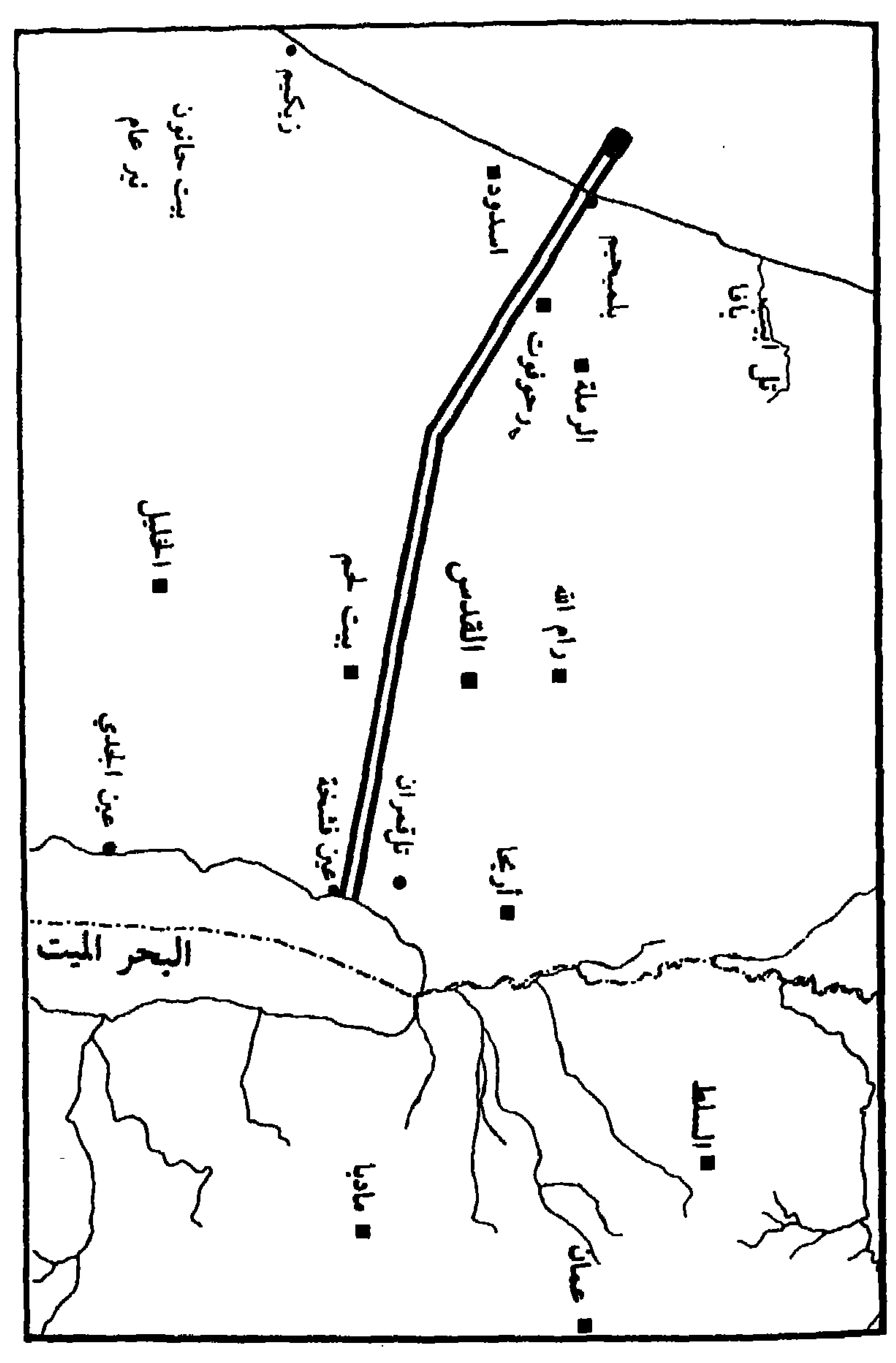
١ ـ **الخط الشمالي، أو خط السهول (الشكل ٢١)**: ويمتد من خليج حيفا، ويمر في مرج ابن عامر وبيسان والضفة الغربية حتى يصل إلى البحر الميت عبر مجرى نهر الأردن، أو عبر قناة تُنشأ وتكون موازية له. وتعود جذور هذا الخط إلى المشروع الإقليمي للتعاون العربي ـ الإسرائيلي الذي وضعه المهندس **غور** وتبنّاه الوزير **آلون** ثم **حزب العمل**.

٢ ـ **الخط الأوسط، أو خط بلميحيم ـ قمران (الشكل ٢٢)**: ويبدأ من نقطة قرب بلدة بلميحيم ويمر في خط شبه مستقيم من جنوب القدس حتى الطرف الشمالي من البحر الميت. ويجري جرّ مياه المتوسط بواسطة نفق تحت الأراضي بعمق ٢٠٠ متر في جبال القدس. ولكن اللجنة استبعدت هذا الخط البديل واعتبرته غير قابل للتنفيذ من الناحية التقنية لأن نقطة بدايته تقع بالقرب من خزانات المياه الجوفية الرئيسة للمياه العذبة في المنخفضات الغربية لجبال القدس(٥).



الشكل ٢١: مشروع الخط الشمالي (مشروع غور).

[المصدر: سمير جبور... قناة البحرين: المتوسط والميت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢٣].



الشكل ٢٢: مشروع الخط الأوسط (بلميحيم ـ قمران).

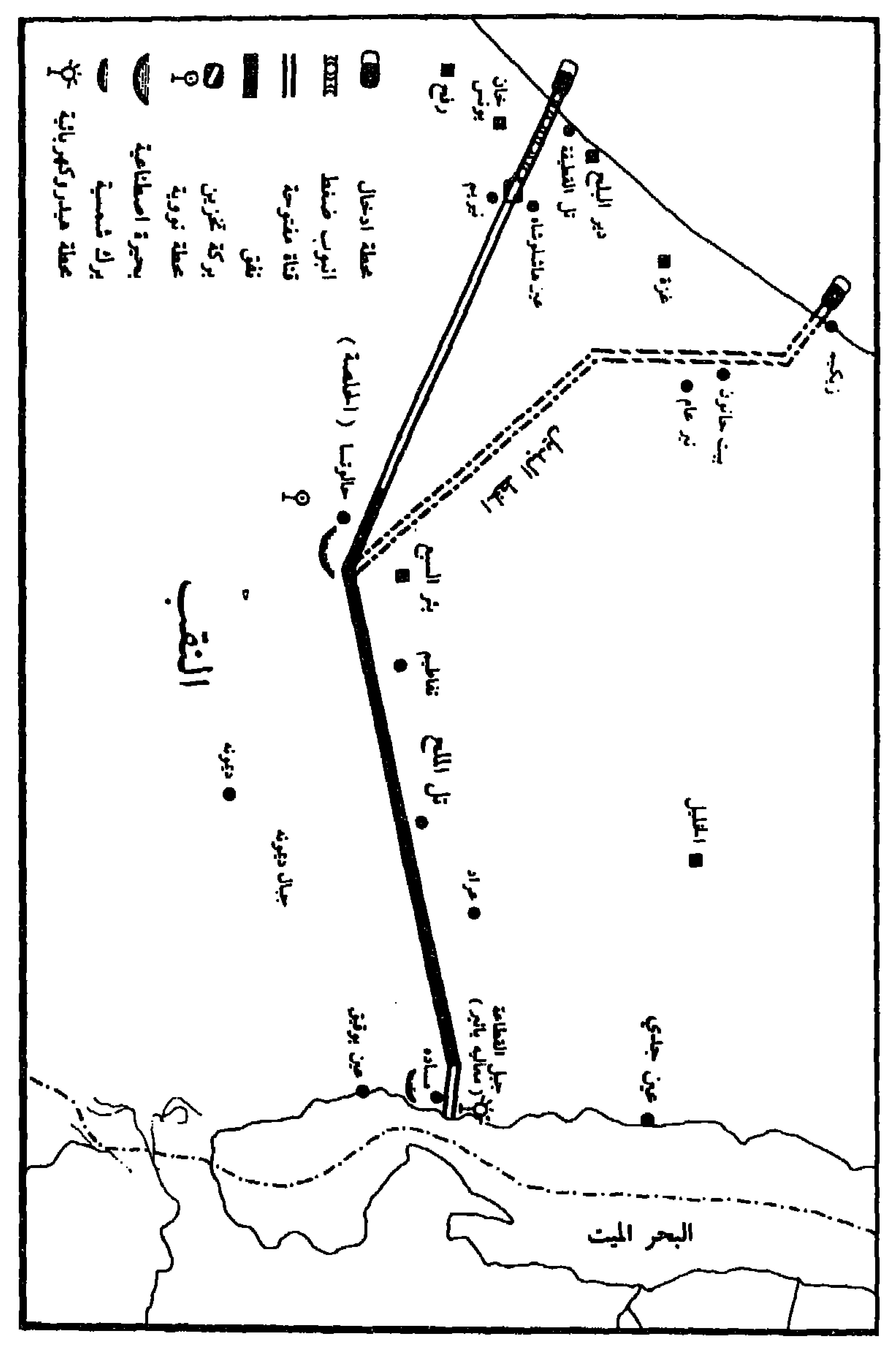
[المصدر: سمير جبور... قناة البحرين: المتوسط والميت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٢١].

٣ ـ **الخط الجنوبي، أو خط القطيف ـ مساده (الشكل ٢٣)**: ويبدأ من تل القطيف الواقع على ساحل المتوسط وينتهي في منطقة مساده بالقرب من البحر الميت، بعد مروره بجنوب بئر السبع.

وأوصت **اللجنة**، في تقريرها النهائي، باعتماد خط جنوبي جديد هو خط زيكيم ـ عين الجدي الذي يمر بكامله داخل حدود فلسطين ما قبل العام ١٩٦٧، ملتفاً حول قطاع غزة. ويبلغ طوله ١٣٠ كلم.

واختلف الإسرائيليون في البداية على المسار الذي ستمر عبره القناة. ولكن الحكومة قررت في النهاية تبني الخط الجنوبي الذي يمر في قطاع غزة وإيجاد أمر واقع يصعب الرجوع عنه فيما بعد.

وفي صيف العام ١٩٨٠، اتخذت قرارها السياسي. وفي أيار/ مايو ١٩٨١، بدأت أعمال الحفر وتأسست شركة «**قناة البحرين**» لتمويل المشروع. غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت في نهاية العام، وبناء على الاعتراضات العربية، قراراً دعت فيه إسرائيل إلى إيقاف العمل بالمشروع لما يُسببه من أضرار بالغة للأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة[٦]. وتوقف العمل من دون أن يتوقف التخطيط والتصميم بانتظار الفرصة المؤاتية. وفي العام ١٩٨٨، أعلن زعماء «**الليكود**» عن نيتهم في استئناف العمل بالمشروع، ولكن الأموال اللازمة والأوضاع الأمنية لم تسعفهم. وجاء التبديل الذي طرأ على العلاقات والمواقف بين إسرائيل والأنظمة العربية يُعيد المشروع إلى الواجهة بصيغة جديدة.



الشكل ٢٣: مشروع الخط الجنوبي (تل القطيفة ـ مسادة) والخط البديل.

[المصدر: سمير جبور... قناة البحرين: المتوسط والميت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٤١].

٢ ـ مشروع «غور» أو نهر الأردن الجديد

من اطلاعنا على المناقشات حول المشروع يمكننا الاستنتاج أن المشروع بصيغته القديمة لم يعد مطروحاً. وربما كانت التكاليف الباهظة والصعوبات الفنية هما السبب. ومن بين الصيغ البديلة والمقبولة صيغة الخط الشمالي، أو «**قناة غور**»، نسبة إلى اسم المهندس الذي يكرّس جهوده منذ أكثر من أربعين عاماً لوضع «مشروع مائي إقليمي» يحل محل المشروع القديم، أي الخط الجنوبي، ويختصر المسافة (٦٣ كلم بدلاً من ١٣٠) والتكاليف (٥٤٢ مليـون دولار بدلاً مـن ٧٥٠ مليوناً، بأسعار العام ١٩٨٠).

وشلومو **غور** مهندس في التسعين من عمره يحلم، منذ بداية شبابه، بتحقيق هذا المشروع الذي وضع له أدق التفاصيل، واعتبره معجزة مائية شبيهة بشلالات نياغارا. وكان يردد دائماً أن إسرائيل قامت لتبقى، وأنها استعاضت عن امتلاك النفط بالقدرة على الإبداع واستيلاد الأفكار وإنجاز المهمات والاستثمارات الضخمة، ومنها نقل مياه البحر المتوسط إلى عمق البحر الميت، وتحويل الطاقة الناتجة من تساقط شلالات المياه إلى قوة كهربائية.

وحظيت فكرته بموافقة رئيس الوزراء ووزير المال في إسرائيل، وبتأييد **تجمع تاس** TASS وهو أقوى التجمعات الصناعية الإسرائيلية الذي يتزعمه الرئيس السابق لأركان الجيش الإسرائيلي، **دان شومرون**. ويبدو أن شركات ألمانية أعلنت عن استعدادها لتمويل المشروع والاشتراك مع **تجمع تاس** وشركة أردنية في تنفيذه(٧).

ويقوم مشروع «**قناة غور**» على فكرة جر مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت باستغلال مجرى نهر المقطع (كيشون) ونهر الأردن، أو

باستغلال مجرى النهر الأول وحفر قناة موازية لمجرى نهر الأردن تصل إلى البحر الميت. ويبدأ جر المياه من خليج حيفا، مروراً بمرج ابن عامر، وصولاً إلى وادي بيسان. وعند هذه النقطة يمكن اعتماد أحد حلين أو بديلين:

١ ـ إما نقل مياه المتوسط من خليج حيفا واستخدام مجرى نهر المقطع كقناة تسير فيها المياه حتى مرج ابن عامر، ثم حفر نفق بالقرب من مستعمرة الحميدية وضخ المياه باتجاه مجرى نهر الأردن. ويبدو أن المسؤولين الإسرائيليين عزفوا عن تنفيذ هذا المسار لأن تدفق المتوسط سيجعل مياه النهر مالحة، ولأن البيئة الطبيعية للنهر ستتعرض لأضرار فادحة.

٢ ـ وإما الاستغناء عن استخدام مجرى الأردن والاستعاضة عنه بحفر قناة موازية له تبدأ من سهل بيسان، وإقامة محطة لتحلية المياه هناك في إمكانها، في مرحلة أولى، تحلية كمية تصل إلى ٢٠٠ مليون م^{٣} في السنة، قد ترتفع، في مرحلة لاحقة، إلى نحو ٨٠٠ مليون[٣]. وبتطبيق هذا البديل ينشأ نهر جديد موازٍ لنهر الأردن، يسمى «**نهر الأردن الجديد**»، مياهه عذبة يستفيد منها كل من الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك سوريا[٩]. ومن ميزات «**قناة غور**» أنها تسمح بإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة بيسان المنخفضة عن سطح البحر يتم تشغيلها بقوة المياه المتدفقة من علو ٣٢٠ متراً (وهو الفرق في الارتفاع عن مستوى البحر). وباستطاعة هذه الطاقة ضخ المياه، بعد ذلك، من

الأمكنة المنخفضة إلى مراكز الاستهلاك الموجودة في المناطق الأكثر ارتفاعاً.

ويقدر الخبراء طاقة القناة على نقل المياه بنحو ٨٠٠ مليون م^{3} في السنة، أي أكثر من كمية مياه نهر الأردن بمرة ونصف المرة، وأكثر من نصف كمية المياه العذبة التي تستهلكها إسرائيل سنوياً. ويرون أن إنجاز المشروع يحتاج إلى مدة زمنية قد تصل إلى ٨ سنوات، يضاف إليها عام أو أكثر لإعداد الدراسات، وإجراء المسح الجيوفيزيائي والتجريبي، والاتفاق على التصاميم النهائية والتعاقد مع الشركات القادرة على التنفيذ. أما التكاليف فلن تقل عن ثلاثة مليارات من الدولارات.

وقيل إن إسرائيل لا تستطيع، في وضعها الحالي، توفير هذا المبلغ، وإنها ستعتمد في تمويله على شركات أجنبية، وعلى **تجمّع تاس**، وعلى إحدى الشركات الأردنية. وفي اعتقادنا أن إسرائيل لن تجد صعوبة في تمويل المشروع من طريق مؤسسات الاستثمار الدولية، فهي بارعة في ممارسة الضغط والإغراء وتجنيد العملاء المنتشرين في إدارات الدول الكبرى لخدمة مصالحها.

وإسرائيل تطمح، من وراء تنفيذ مشروعها، إلى تحقيق أربعة مكاسب كبرى تنطوي على أبعاد سياسية:

١ ـ تحقيق نوع من الارتباط التعاوني مع العرب، من شأنه ربط المصالح وتشجيع التقارب وإنهاء حالة الصراع وتعميم التطبيع.

٢ ـ إقامة مشروع حيوي للمنطقة تديره هي وتتحكم فيه.

٣ ـ الحصول على كميات ضخمة من المياه والطاقة تكفي لسد حاجاتها المتصاعدة.

٤ - إنجاز مشروع هندسي ضخم لا يقل أهمية وشأناً عن السدود والقنوات التاريخية الكبرى في العالم، يثبت تفوق إسرائيل في حقل المعرفة العلمية، وقدرتها الخارقة على «التحدي والاستجابة»، ويشكل في الوقت ذاته انقلاباً جيولوجياً لا مثيل له.

ولو أردنا تلخيص الأبعاد الاستراتيجية الحقيقية لمشروع **«نهر الأردن الجديد»** لوجدنا أنها تكمن في ثلاثة أمور:

أولاً: بُعد استيطاني. فالهجرة اليهودية إلى فلسطين مستمرة، بوتيرة متسارعة، منذ انهيار المعسكر الاشتراكي. وهي ستزداد مع استتباب السلام في المنطقة. وتدفق المهاجرين يطرح مشكلات يجب معالجتها بسرعة، في مقدمها إيجاد الأمكنة السكنية، وتوفير فرص العمل، وتأمين المواد الغذائية، وما يستتبع ذلك من شؤون وهموم اجتماعية.

ثانياً: بُعد اقتصادي. فالمشروع يوفر لإسرائيل، بالإضافة إلى المياه، تنوعاً في مصادر الطاقة الكهربائية يجنّبها، في الملمات، خطر التعرض للحصار، ويُقلل من اعتمادها على استيراد المحروقات.

ثالثاً: بُعد أمني. فالقناة قادرة على تشكيل حاجز طبيعي يصعب اجتيازه في حال حدوث مواجهة عسكرية مع دول الجوار. والبعض يشبه **«النهر الجديد»** بخط بارليف الذي أقامته إسرائيل على قناة السويس لحماية وجودها في سيناء. وفي إمكان إسرائيل، عند نشوب حرب مفاجئة مع الجيران، إغراق البحر الميت وما حوله من أراضٍ بطوفان مياه

المتوسط، وإجهاض أي تحرك أو تسلل عسكري معادٍ، مهما يكن مدروساً ومنسقاً.

والخلاصة أن مشروع «**نهر الأردن الجديد**» الذي تطرحه إسرائيل اليوم ليس سوى حلقة من سلسلة المشاريع المائية الأخرى التي أعدّها خبراؤها الفنيون، منذ عقود طويلة، بهدف إقامة عوازل مائية تحمي حدودها الحالية (أو الموقتة) من أي اجتياح عسكري مباغت، وتحقيق ارتباط أو تشابك بين مصالحها والمصالح العربية يصعب التخلي عنه أو التنصل منه في المستقبل. والمفاوضات الجارية حالياً بين الشركات الإسرائيلية وبعض الشركات العربية لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة تثبت ذلك. ولعل آخرها تلك المفاوضات بين شركة «**البوتاس العربية**» في الأردن وإحدى الشركات الإسرائيلية المماثلة لاستغلال أملاح البحر الميت[١٠].

ثانياً: مشروع القناة المائية العازلة في الجولان

جرت خلال الأعوام القليلة الماضية، اتصالات متقطعة (وغالباً بالواسطة) بين سوريا وإسرائيل لم تحرز أي تقدم يُذكر في ظل الموقف الإسرائيلي الداعي إلى تجزئة عملية الانسحاب من الجولان، والموقف السوري المتمسك بالانسحاب الكامل وغير المشروط. ومع أن ضباطاً من الجانبين عقدوا، في نهاية العام ١٩٩٥، اجتماعات في واشنطن إلّا أنّ المواقف لم تتغير.

وبعد زيارة لوزير الخارجية الأميركي **وارن كريستوفر** إلى دمشق وتل أبيب، وافق الجانبان على استئناف المحادثات على مستوى السفراء. ومنذ الاجتماع الأول ظهر خلاف قديم ـ جديد بين الجانبين حول أولوية المواضيع الأمنية والانسحاب.

فسوريا ترى أن موضوع الانسحاب الكامل من الجولان يجب أن يكون في مقدمة القضايا المطروحة لأنه لا سلام من دون التزام إسرائيلي بالانسحاب، ولأن أي تعهد إسرائيلي بالانسحاب الكامل يُعتبر تمهيداً للبحث في موضوع الترتيبات الأمنية التي يجب أن تكون متبادلة ومتكافئة ومتوازنة على جانبي خط الهدنة. أما إسرائيل فترى أن الترتيبات الأمنية هي الأهم وأن تطبيقها على جانبي الحدود يجب ألا يتم بصورة مماثلة بسبب التفاوت في المساحة الجغرافية بين سوريا وإسرائيل.

وكان المسؤولون الإسرائيليون يعلمون حقيقة الموقف السوري ويعملون على تحضير الرأي العام الإسرائيلي لتقبل أي انسحاب محتمل من الجولان. غير أنهم كانوا يصرون على استخدام عبارات غامضة أو مطاطة لتجنّب تقديم أي تعهد واضح في هذا الصدد. **فوزير الخارجية** تحدث أمام الكنيست عن «الثمن المحتم» الذي يتعين على إسرائيل دفعه مقابل السلام مع سوريا. **ووزير البيئة** أكد أن «مدى الانسحاب من الجولان سيتطابق مع مدى السلام». ثم ضاعف هؤلاء المسؤولون من تصريحاتهم عن العلاقات مع سوريا التي «تأخذ حالياً شكلاً مناسباً جداً ومرضياً جداً»، كما ضاعفوا من مطالبتهم بضرورة الإسراع في إبرام اتفاق مع سوريا قبل حلول موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة.

وهذه التلميحات الواضحة أوحت بأن الحكومة الإسرائيلية تسعى للحصول على ترتيبات أمنية كافية لإقناع الرأي العام الإسرائيلي بقبول الانسحاب، لا سيما وأن رئيس الوزارة وعد بطرح أي اتفاق حول الجولان على الاستفتاء الشعبي.

ورأى المعلق العسكري المرموق في صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية،

زئيف شيف، أن «المسألة الرئيسية تكمن في معرفة ما إذا كانت إسرائيل ستتمكن من أن تقول لنفسها إنها لم تقم بخطوات تهدد وضعها العسكري والاستراتيجي مقابل الثمن الباهظ الذي ستدفعه بالانسحاب من هضبة الجولان والمستوطنات»[١١]، خصوصاً وأن الحكومات المتعاقبة في إسرائيل بقيت لمدة عقدين ونيف، تؤكد أن هضبة الجولان قضية مهمة وأساسية بالنسبة إلى أمن إسرائيل.

وبالاستناد إلى هذه الاتجاهات، عكفت مراكز الأبحاث في إسرائيل على البحث عن مدركات سياسية جديدة لمفهومي الأمن القومي والأمن الإقليمي. وقد توصلت إلى «رؤية» جديدة لمفهوم التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط، أو إلى صيغة معدّلة لنظرية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فبدلاً من الأخذ بنظرية «الرابح والخاسر»، أو نظرية «التعاون بين خصمين»، يجب اعتماد صيغة يتحقق فيها الفوز للخصمين السابقين.

ولهذا طرحت صيغة «**الفائز ــ الفائز**» (Win Win formula)، أي الصيغة التي تحقق النفع لجميع الأطراف وليس لطرف على حساب طرف آخر، والتي تحول نهائياً دون قيام حالة إحباط أو إحساس بأن طرفاً يستغل طرفاً آخر.

وتركّز هذه الصيغة على مستقبل الاستقرار الإقليمي في إطار مجموعة من الأمور المتعلقة بضبط التسلح واستحداث تعريفات جديدة لمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي. ومن جملة هذه الأمور أمر أساسي يلقي الضوء على خلفيات التفكير الإسرائيلي ويتمحور حول مفهوم المنشآت العازلة بين «الخصوم السابقين».

فهناك اقتراح بإنشاء قناة مائية تسمى «**قناة السلام**»، وتشكل

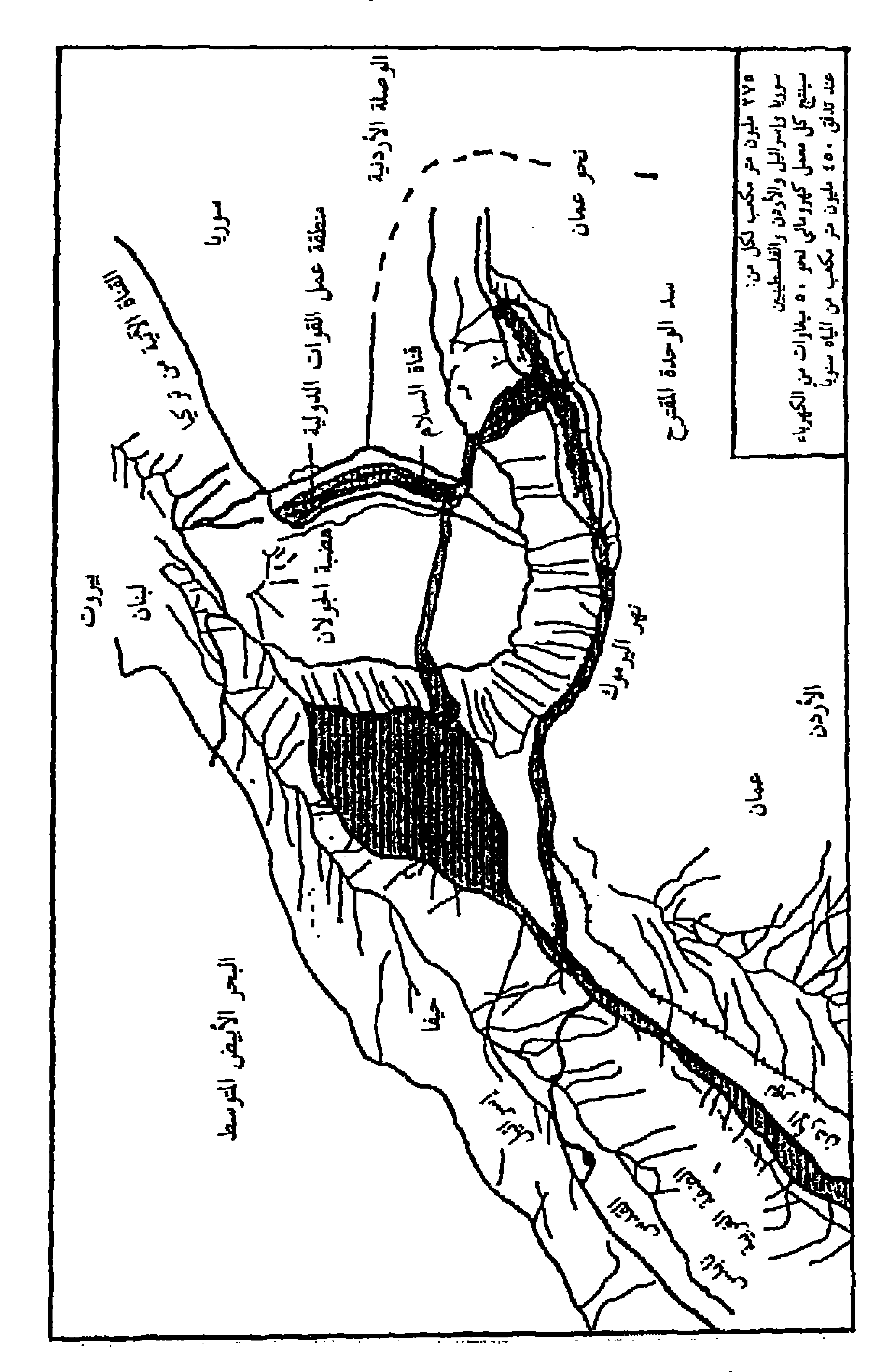
حاجزاً عسكرياً يصعب التغلب عليه في المناطق التي ينسحب منها الإسرائيليون في الجولان. وتنفيذ الاقتراح يؤدي إلى نجاح صيغة «**الفائز ــ الفائز**»، لأن القناة ستسد ثغرة كبيرة في حاجة الطرفين إلى المياه، ولأن الطرفين سيعتبران فائزين على حد سواء، أو على قدم المساواة، ولأن صيغة «الغالب والمغلوب» ستختفي. ثم إن وجود هذه المنشأة الهندسية يُشكّل عائقاً أو حاجزاً عسكرياً يمنع تقدم قوات أي من الطرفين عند اندلاع نزاع ما، ويجعل كل طرف يفكر ملياً في الخسائر التي ستصيبه في حال إقدامه على عمل عدائي معين.

ولكن ما هو مشروع «**قناة السلام**»؟ وما هي خلفياته الاقتصادية والاستراتيجية؟ وكيف كانت ردود الفعل عليه؟

١ ـ مشروع «قناة السلام»

يرمي هذا المشروع إلى جر المياه العذبة من الفائض المالي في تركيا في اتجاه الجنوب[١٢]. والغرض منه تحويل ١,١ مليار م٣ من المياه سنوياً من بحيرة سد أتاتورك أو من مياه نهري سيحان وجيحان اللذين يصبان في البحر المتوسط قرب الحدود السورية ـ التركية، وتوزيعها بالتساوي بين سوريا والأردن وإسرائيل والفلسطينيين (بمعدل ٢٧٥ مليون م٣ لكل منها) (الشكل ٢٤).

وكان **بوعاز فخطل** أول من طرح المشروع منذ بضع سنوات وسعى لتحقيقه. وفخطل رجل أعمال إسرائيلي مقيم في نيويورك يعمل في منظمة تدعى «بيت الحرية» (Freedom house) غايتها المعلنة العمل من أجل السلام وتفاهم الشعوب. وهو الذي اقترح اسم «**قناة السلام**» (Peace Canal) لأن المشروع، في اعتقاده، سيساعد على توطيد علاقات إسرائيل بجيرانها العرب وتوفير



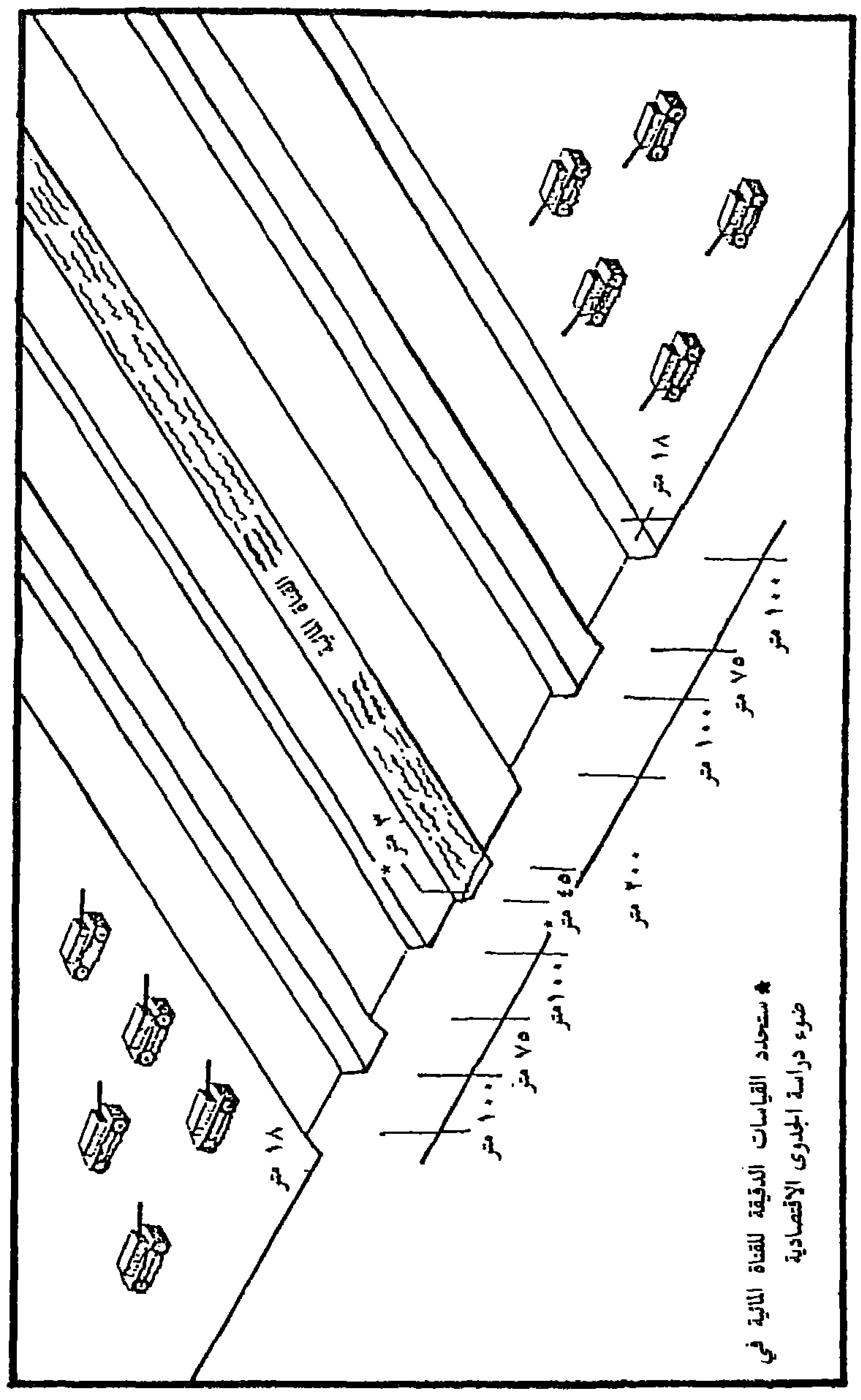
الشكل ٢٤: المياه التركية التي تصب في القناة المائية العازلة.

المصدر: Boaz Wachtel, The "Peace Canal" Plan: A new model for the distribution and management of water resources and a catalyst for cooperation in the Middle East, in **"Water as an element of cooperation and development in the Middle East"**, ed. by Dr. Ali Ihsan Bağiş, Ankara, 1994, p. 404.

الضمانات الأمنية اللازمة لها، وبالإمكان الاستفادة منه كذلك لحل الخلافات المعقدة حول الحقوق في المياه، التي أدت إلى تعكير «صفو» العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وشجعت على قيام حروب في المنطقة بسبب المياه.

ويرى **فخطل** أن المشروع يُعدّ من أكبر المشاريع الهندسية المائية في الشرق الأوسط، وأن تكاليفه تصل إلى ١,٥ مليار دولار، وأنه يشتمل على مد أنبوب تحت سطح الأرض ينطلق من تركيا (من سد أتاتورك أو نهري سيحان وجيحان) ويتجه جنوباً نحو سوريا، فيسير بمحاذاة طريق حلب ـ دمشق حتى يبلغ مرتفعات الجولان (بالقرب من مدينة القنيطرة السورية). وهناك تصب مياه الأنبوب في قناة مائية على شكل بحيرة مستطيلة تصبح الحدود الفاصلة بين سوريا وإسرائيل والحاجز الدفاعي ضد الاختراقات من الطرفين (الشكل ٢٥). وهذه القناة تمتد من المنطقة التي ترابط فيها القوات الدولية (UNDOF ZONE) (خط هدنة ١٩٧٤) حتى منطقة تقع جنوب هضبة الجولان. ومن القناة أو البحيرة يمكن اعتماد خيارات عدة لنقل المياه إلى كل من إسرائيل والأردن وسوريا والمناطق الفلسطينية.

ويقف مكتب المحامين **«سايروس وهوفنشتاين»** في واشنطن[١٣] وراء المشروع ويسعى لتمويله بواسطة استصدار سندات اكتتاب في سوق المال الأميركية (وول ستريت)[١٤]. وقد أتيح للمكتب درس عدد من البدائل لحل مشاكل المياه في الشرق الأوسط، فوجد أن **مشروع فخطل** هو الأجدى، وأن **«قناة السلام»** تستطيع نقل المياه بكلفة أقل بكثير من كلفة تحلية المياه، فالمتر المكعب الواصل عبر «القناة» سيكلف ٠,٣٧ سنتاً أميركياً فقط، والقناة ستستخدم



الشكل ٢٥: مشروع القناة المائية العازلة في الجولان.

[المصدر: Boaz Wachtel, op. cit., p. 403].

لإنتاج كمية من الطاقة الكهرمائية تقدر بنحو ١٠٠ ميغاوات. وينوي المكتب تأسيس شركة خاصة، مهمتها شراء المياه من تركيا وبيعها لدول الشرق الأوسط لسد عجزها المائي المتفاقم. وبما أن قيام هذه الشركة يتطلب مالاً وفيراً فقد فكر المكتب في إصدار سندات اكتتاب بالدولار تساهم فيها الإدارة الأميركية وتضمنها.

٢ ـ خلفيات المشروع الاقتصادية والاستراتيجية

يعتقد أنصار المشروع أن السياسة الاقتصادية في الشرق الأوسط يجب أن تهدف إلى دعم التعاون بين دول المنطقة وترتكز على مفهومين أساسيين: تطوير الاهتمام بالتعاون وإيجاد اعتماد متبادل متكافىء لا يمكنه قلب مستويات القوة في اتجاه أحد الطرفين.

ولتوضيح فكرة الاعتماد المتبادل الأمثل في العلاقات الاقتصادية الثنائية يلجأون إلى مفهوم ثمن الانفصال. فهذا الثمن يتجسد في الكلفة (أو الخسارة) التي تنتج من جراء توقف العلاقات الاقتصادية بين أطراف سبق لهم التعهد بتنفيذها.

إن كل طرفين يتفقان على تعامل متبادل ينشدان الحصول على فوائد. وهذه الفوائد المنتظرة أو المرجوة لا تتحقق إذا توقف التعامل أو انقطع. وهكذا فإن ثمن الانفصال تمثله الفوائد التي لا تتحقق بسبب الخلل الذي يصيب التعامل.

وعندما يكون ثمن الانفصال أقل أو أخف بالنسبة إلى أحد الطرفين يصبح بإمكان هذا الطرف إنزال الضرر بالطرف الآخر، كما يصبح بإمكانه استخدام قدرته التفاوضية للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية أكثر. فالاعتماد المتبادل الأمثل يمثل، إذاً، الحالة التي يكون فيها ثمن الانفصال كبيراً للطرفين، أو متساوياً.

وإذا طبقنا هذا المفهوم على مشروع «**قناة السلام**» وجدنا أن طرفي العلاقة (العربي والإسرائيلي) مؤهلان للاستفادة من المشروع، لأن المسألة هنا هي، بحسب الرأي الإسرائيلي السائد، مسألة اعتماد تتوافر فيه المبادلة بالمثل، فـ«**قناة السلام**» ستشكل، كما ذكرنا، عائقاً عسكرياً أمام تقدم القوات البرية المدرعة لأي من الطرفين في حال اندلاع نزاع بينهما، وستكون قادرة على سد النقص في الحاجات المائية المتزايدة للعرب والإسرائيليين.

ولتسويق المشروع والترويج له راح **فخطل** يتصل «بممثلين عن الحكومة التركية والدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين»[١٥]. فكيف كانت ردود الفعل؟

٣ ـ ردود الفعل على المشروع

لقي المشروع، حتى الآن، ترحيباً من تركيا ومن طرفين معنيين مباشرة به، هما إسرائيل والأردن. فقد أعلن **المستشار السياسي لوزير الخارجية الإسرائيلي** أن المشروع واقعي وقابل للتطبيق وأن إسرائيل ستقوم بوضعه على جدول أعمال لجنة المياه ولجنة التعاون الاقتصادي والتنمية رغم مقاطعة سوريا المفاوضات المتعددة الطرف. وأبدى **ولي عهد الأردن** إعجابه بالمشروع رغم ورود بعض الهنات فيه[١٦].

ويبدو أن فكرة فصل القوات السورية والإسرائيلية مائياً فوق هضبة الجولان أو صيغة «الفائز ـ الفائز» بدأت تتبلور بشكل جدي. ففي **مؤتمر عن «تحدّيات السلام»** عقد في **معهد ويلتون بارك**، التابع لوزارة الخارجية البريطانية، في ٩ ـ ١٩٩٥/١/١٣، وتميز بحضور عربي وإسرائيلي ودولي كثيف، طرحت فكرتان مهمتان تصبان في مجرى «**قناة السلام**»، الأولى طالبت بإنشاء بحيرة في الجولان

تتغذى من بعض الروافد والينابيع هناك، وتكون حاجزاً في وجه القوات العسكرية، والثانية اقترحت، نظراً لقرب الجولان من ساحل البحر، ضخ مياه البحر إلى هضبة الجولان وإقامة محطات لتحلية هذه المياه وتوزيعها على الدول المجاورة.

إن إسرائيل أصبحت تشعر بأنها مضطرة، عاجلاً أو آجلاً، إلى الانسحاب من الجولان. لكنها مصممة قبل انسحابها، على تأمين أمرين: الحصول على أكبر كمية ممكنة من المياه المتوافرة في مرتفعات الجولان، وشلّ قدرة سوريا على استخدام هذه المرتفعات كمنطلق للعمليات العسكرية ضدها. ومشروع **«قناة السلام»** يحقق الأمرين معاً ويضيف إليهما مكاسب أخرى: إنه يوفر لإسرائيل حصة في مياه الجولان المنحدرة في اتجاه الأراضي المحتلة، وحصة من المياه الوافدة من تركيا والمخزونة في القناة. وهو يقيم حاجزاً مائياً في أعالي المرتفعات يمنع الاختراق ويمنح إسرائيل حق البقاء في قسم من الجولان. وهو ينشىء رابطة من المصالح الاقتصادية المتداخلة المتشابكة بين إسرائيل وجيرانها يصعب في المستقبل تفكيكها أو الاستغناء عنها.

ومع ذلك، فالمشروع يحتاج إلى وقت وظروف سياسية مستقرة. ولكن الوقت عندنا يتمرد على الزمن ويستعصي على دقة الالتزام، والاستقرار أصبح عملة نادرة. أما الظروف السياسية في بلادنا فعوامل ظرفية ومزاجية تتحكم في المصائر. ولهذا فإن مصير **«قناة السلام»** و**«أنابيب السلام»** و**«اتفاقات السلام»** سيبقى في مهب الرياح السياسية أو رهن مستقبل مجهول.

ثالثاً: مشروع نقل المياه من تركيا

في ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٦، وبمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة

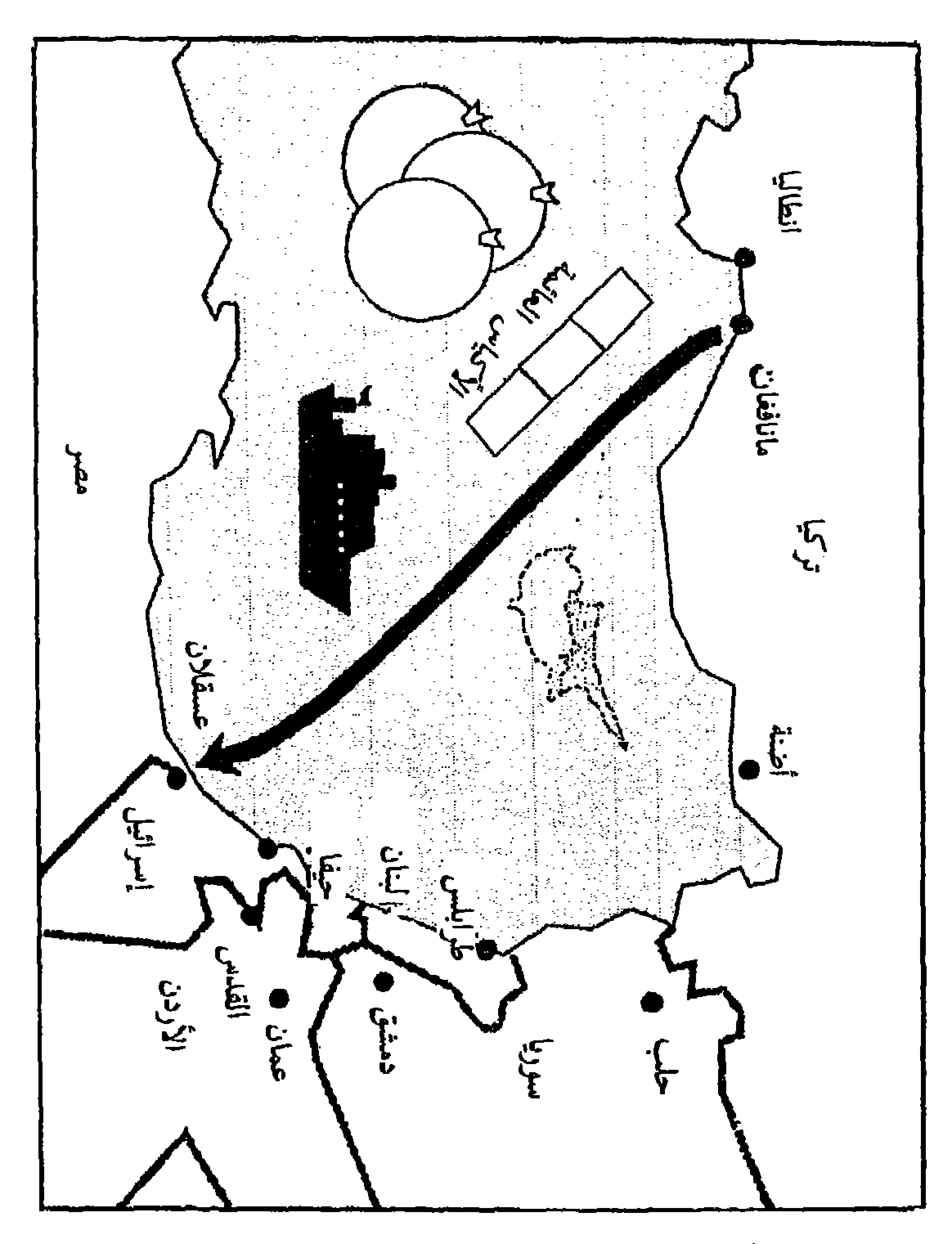
للمستوطنات البشرية، زار الرئيس الإسرائيلي **حاييم وايزمان** تركيا وأجرى محادثات مع الرئيس **سليمان ديميريل**، أكد فيها أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتطرق إلى موضوع استيراد المياه التركية بواسطة الأكياس المائية العائمة (الشكل ٢٦).

ونظراً لأهمية المياه في الحياة الإسرائيلية فإن المسؤولين في إسرائيل يُصرّون على حمل ملف المياه إلى كل اجتماع شرق أوسطي. فقبل الجولة الأخيرة من المفاوضات مع سوريا في ولاية ميريلاند الأميركية صرّح الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية بأن الهدف من هذه المفاوضات هو «مواصلة البحث في الملفات الكبرى، مثل الأمن والمياه والتطبيع...»[١٧].

ويبدو أن الإدارة الأميركية أخذت، في الآونة الأخيرة، ولأغراض انتخابية، تُبدي اهتماماً بالغاً بمشكلة المياه بين سوريا وإسرائيل. فقد ذكرت صحيفة **حُرّيت** التركية أن واشنطن قررت إدراج هذه المشكلة في المفاوضات بين الطرفين للضغط على سوريا وإكراهها على إجراء محادثات مع تركيا وإسرائيل لوقف مساندتها لحزب العمال الكردستاني وتسوية مشكلة المياه القائمة بينها وبين الطرفين الآخرين[١٨].

وهذه التصرفات توحي بأن إسرائيل والولايات المتحدة تنويان الترويج إمّا لمشروع القناة المائية العازلة في الجولان بين سوريا وإسرائيل[١٩]، وإما لمشروع نقل فائض المياه التركية بواسطة أكياس مائية عائمة، أو ناقلات مائية عملاقة، تنطلق من أحد الموانىء التركية على البحر المتوسط وتتجه نحو السواحل الإسرائيلية.

فما هي فكرة **الأكياس المائية العائمة؟** وكيف تبلور مشروع نقل المياه التركية إلى إسرائيل؟



الشكل ٢٦: مشروع نقل مياه نهر مانافغات إلى إسرائيل.

[المصدر: مجلة **شؤون تركية** (بيروت)، العدد ١٣، ص ٤٧، بتصرف].

١ ـ فكرة الأكياس المائية العائمة[٢٠]

إن نقل المياه العذبة بواسطة أكياس بلاستيكية تُصنع من مادة Polyuréthanne ويتمّ جرّها بزوارق قَطْر، عملية معروفة منذ سنوات. فمنذ فترة طويلة يتم بهذه الطريقة تأمين مياه الشفة لبعض الجزر السياحية اليونانية. واستخدام هذه التقنية مرشح للتوسع مستقبلاً، وخصوصاً بعد أن تطورت صناعة الأكياس المائية حتى استطاعت استيعاب كميات ضخمة من المياه.

وبعد حرب الفوكلاند (بين بريطانيا والأرجنتين) وحرب الخليج الأخيرة، ازداد الاهتمام الدولي بهذه الأكياس المائية في شكل ملحوظ، لأنها استطاعت في الحربين توفير المياه للقوات المسلحة.

وحتى وقت قريب، لم تكن سعة الكيس المائي المستخدم تتجاوز ألف متر مكعب. ولكنه من المتوقع أن تنتج **شركة ميدوزا** الكندية Medusa، خلال فترة وجيزة، أكياساً تتسع، في رحلة واحدة، لحوالى ٣,٥ مليون م^{٣}.

وولاية ألاسكا الأميركية تعقد آمالاً على تقدم أعمال هذه الشركة ليصبح في مقدورها تصدير نحو مليار متر مكعب من فائض المياه فيها إلى كل من ولايتيْ كاليفورنيا الجنوبية والمكسيك. ويفترض لتصدير هذه المياه جرّ الأكياس المائية لمسافة تتجاوز ٣٧٠٠ كلم.

وتدرس **مجموعة أكواريوس** البريطانية Aquarius Development Group، بالاشتراك مع **شركة عدن المطاطية** .Aden Rubber Co، أنجع السبل لنقل الأكياس العائمة بحراً من دولة إلى أخرى. ولكنها راحت منذ الآن تعرض خدماتها على عدد من دول الشرق

الأوسط لأن توقعاتها تُشير إلى إمكانات استثمارية كبرى في هذا المجال في منطقة تعاني نقصاً حاداً في المياه.

وذكرت مصادر **أكواريوس** أن المجموعة تسعى لتوقيع عدد من العقود مع المملكة السعودية. فهذه الدولة تنوي نقل فائض المياه المحلاة فيها، بالأكياس المائية العائمة، من محطات تحلية المياه على ساحل البحر الأحمر إلى المدن الأخرى التي تشكو من النقص في المياه وتفتقر إلى معامل التحلية. ويقول البعض إنّها تنوي كذلك تصدير قسم من هذا الفائض إلى المنتجعات المصرية على البحر الأحمر.

وبدأت **أكواريوس** مؤخراً تهتم بفائض المياه التركية بعد أن أعربت تركيا عن نيتها بيع جزء من مياه نهر «مانافغات»، بسعر ٨٠ سنتاً للمتر المكعب. وأعدّت المجموعة دراسات عن كيفية تصدير فائض المياه التركية إلى قطاع غزة الذي شحّت مياهه الجوفية بسبب سحبها العشوائي. كما راحت تذيع أن المياه التركية قادرة على إرواء بقية الأراضي في فلسطين بواسطة الأكياس المائية.

وتدّعي مصادر **أكواريوس** أن فائض المياه التركية، المنقول بهذه الأكياس، سيشكل مصدراً جديداً للمياه في الشرق الأوسط يكون أقل كلفة من تحلية المياه بالتكنولوجيا الحالية المتوافرة. وتؤكد هذه المصادر أن كلفة المتر المكعب، بما فيها أجور النقل، لن تتجاوز ٧٠ سنتاً أميركياً[٢١].

٢ ـ مشروع نقل المياه بالأكياس العائمة

كان الكندي **جيم كران** Jim Cran، مبتكر فكرة هذه الأكياس، أول من اهتم بنقل المياه التركية بهذه الطريقة. وقد حظيت الفكرة على الفور بتأييد وتشجيع دائرة الاستثمار الأجنبي في تركيا، التي

انكبّت على إعداد دراسات الجدوى في آذار/ مارس ١٩٩٠. وقدرت التكاليف الأولية للمشروع حينذاك بحوالى ٢٠٠ مليون دولار تُغطي أثمان زوارق القطر اللازمة وكلفة صناعة الأكياس. وكانت المواصفات الفنية لتلك الأكياس على الشكل الآتي: الطول ٦٠٠ متر، والوزن ٢٠٠ طن، وتستطيع نقل ما بين مليون ومليوني متر مكعب من المياه، بواسطة الجر بحراً، وبسرعة عقدتين في الساعة.

وتلقّفت إسرائيل أنباء المشروع باهتمام بالغ، فقام **جيم كران** بزيارتها وأجرى مباحثات مع الجهات الرسمية المختصة بالمشاريع الهندسية فيها[٢٢]. وتتابعت بعد ذلك المفاوضات بين تركيا وإسرائيل على المستوى الرسمي بغية تأمين حوالى ٢٥٠ مليون م^3 من المياه التركية لإسرائيل بواسطة هذه الأكياس.

وعندما زار الرئيس الإسرائيلي **وايزمان** تركيا في مطلع العام ١٩٩٤ تطرق إلى هذا الموضوع وأبدى حماسة فائقة له. وانقسمت الصحافة التركية آنذاك بين مؤيد ومعارض للمشروع الإسرائيلي. ففي حين حذّرت الصحف ذات الاتجاه الوطني والإسلامي من أطماع إسرائيل في الأرض والمياه التركية، راحت الصحف الموالية للنظام، مثل «**حرّيت**»، تشدّد على ضرورة استغلال هذه الزيارة «التاريخية» لعقد العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل.

وبعد الزيارة أجرى المدير العام لهيئة تخطيط المياه في إسرائيل «**تاهال**»، محادثات مع الرسميين الأتراك بشأن موضوع استيراد إسرائيل للمياه التركية[٢٣]. وتمحورت المحادثات حول بناء ميناء الشحن والتصدير على مصب نهر «مانافغات» على البحر المتوسط،

جنوب أضنه، الذي يشكّل حوضاً طبيعياً هائلاً يحتوي على نحو ٤,٧ مليار م^{٣} سنوياً.

وقامت الهيئة، بناء على طلب مفوضية شؤون المياه في إسرائيل، بإعداد الخطط التفصيلية للمشروع. وتبيّن لها، في ضوء الحسابات التي أُجريت، أن سعر المتر المكعب الواحد من المياه التي ستُنقل بواسطة الأكياس العائمة سيكون بحدود ٢٢ سنتاً أميركياً، وهذا السعر يشمل الاستثمارات اللازمة لصناعة الأكياس وبناء ميناء الشحن في تركيا، باستثناء الاستثمارات المطلوبة لتفريغ المياه ونقلها إلى خزانات ملائمة في إسرائيل.

وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٩٤ عُقدت في تركيا عدة اجتماعات وزارية من أجل تنظيم مناقصة عالمية وتلزيم أعمال التصدير ونقل المياه التركية لشركة أجنبية تكون على علاقات طيبة مع جميع دول الشرق الأوسط، وذلك لتطويق أي توتر قد يصيب في المستقبل العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ويؤدي إلى وقف تصدير المياه إلى إسرائيل[٢٤].

وأبدت شركات أجنبية عديدة اهتماماً بالغاً بهذا الموضوع، وفي مقدمها شركة **باكتل** Bechtel وشركة **أنرون** Enron الأميركيتان، وشركة **يونت** Unit البلجيكية، وشركة **باروبيني** Barubeni اليابانية[٢٥].

ولدى زيارة رئيسة الوزراء التركية، **تانسو تشيلر** (وهي أول زيارة تركية من نوعها منذ قيام إسرائيل)، قالت إن بلادها مستعدة لبحث الطرق التي يمكن من خلالها استخدام الفائض من مياهها لخدمة دول الشرق الأوسط. وناقشت مع المسؤولين الإسرائيليين فكرة نقل حوالى ١٨٠ مليون م^{٣} من المياه سنوياً إلى إسرائيل[٢٦].

وبعد أشهر من هذه الزيارة، أعلنت مصلحة المياه في إسرائيل أن تركيا اقترحت بيع إسرائيل ٦٠ مليون م٣ من المياه سنوياً على أن تُسلم عبر سفن ـ صهاريج مجهّزة خصيصاً لهذه الغاية. وقال المسؤول عن مصلحة المياه في إسرائيل، **جدعون تسور**، إن تركيا عرضت بيع المتر المكعب بـ ١,٢ دولار، بما فيه تكاليف النقل، ولكن إسرائيل أبدت استعداداً لدفع ثلث هذا المبلغ، وطالبت بخفض نفقات النقل[٢٧].

وبعد أشهر، وبمناسبة تعيين سفير إسرائيلي جديد في تركيا، أثير من جديد موضوع نقل المياه. وكان لتصريحات السفير، بعد تقديم أوراق اعتماده، صدى في الأوساط السياسية والاقتصادية في تركيا. لقد قال إن تركيا تملك المياه والأراضي الزراعية الشاسعة، على عكس إسرائيل التي تفتقر إلى المياه وتشكو من صغر الرقعة الزراعية. واستنتج أنه لا بد من عقد اتفاقية اقتصادية بين الدولتين ترمي إلى شراء إسرائيل الفائض من المياه التركية، ودعا إلى إقامة مشاريع زراعية مشتركة في تركيا والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في حقل المكننة الزراعية، وأكد أن البلدين يشكلان وحدة اقتصادية وفنية متكاملة.

وبعد تصريح السفير تردّدت أنباء عن احتمال إعادة إحياء مشروع نهر «مانافغات» وإعادة التفكير في كيفية نقل المياه: بواسطة خط أنابيب بحرية من مصب النهر إلى السواحل الإسرائيلية؟ أم بواسطة ناقلات مائية عملاقة؟ أم بواسطة الأكياس العائمة؟

وعلى الرغم من الحماسة الإسرائيلية لنقل المياه التركية بأية وسيلة كانت، فإن الأوساط السياسية التركية تبدي تخوفاً وحذراً وتردداً. والسبب يعود إلى أمرين: حاجة تركيا إلى كل قطرة من مياهها

لتحقيق مشاريعها التنموية الكبيرة(٢٨)، وخشيتها من ازدياد التوتر بينها وبين الدول العربية، وخصوصاً بعد عقدها اتفاق التدريب العسكري الجوي مع إسرائيل.

رابعاً: مشروع الأبراج الحرارية لتحلية المياه في دول الخليج

الأبراج الحرارية منشآت شاهقة قادرة على إنتاج رياح اصطناعية متواصلة بالاعتماد على اختلاف مستويات الضغوط والتأثيرات في الطبقات الجوية. وبالإمكان استغلال هذه الرياح في تشغيل توربينات لتوليد طاقة كهربائية وتوظيفها في تحلية مياه البحر. والشرط الوحيد لإقامة هذه الأبراج هو وجودها في موقع محاذٍ للبحر يتميز بمناخ شديد الحرارة والجفاف.

والمشروع المطروح يسمى بالعبرية «**أرفوث شراف**» (ومعناها الأبراج الحرارية)(٢٩). وقد تمّ تطويره في معهد (**تخنيون**) من طاقم من العلماء برئاسة البروفسور **دان زاسلافسكي**، المفوض السابق لشؤون المياه والمحاضر في كلية الهندسة الزراعية في المعهد المذكور.

واستناداً إلى حسابات أُجريت في إسرائيل تبيّن أن كلفة التحلية بواسطة الأبراج الحرارية تبلغ حوالى ٢٠ سنتاً أميركياً لكل متر مكعب مقابل دولار ونصف دولار بالوسائل التقليدية.

ولاحظ القيّمون على مشروع الأبراج أن دول الخليج العربي قد التزمت المشاركة في المحادثات المتعددة التي رسم إطارها مؤتمر مدريد، وأن حاجتها إلى المياه تتزايد وتتسع، وأن الوسيلة العملية التي تعتمد عليها في هذا الصدد تقوم على تحلية مياه البحر، وأن تكلفة التحلية ترتفع عاماً بعد عام، وأن توفير المياه لها بسعر

منخفض مطلب مرغوب فيه. ولهذا، وبفعل الضغط الذي تمارسه واشنطن على هذه الدول لتحقيق شيء من التقارب والتعاون بينها وبين إسرائيل، فإن أصحاب المشروع يروّجون في الخليج للفكرة ويعرضون خدماتهم بأسعار مغرية، أملاً في تغلغل إسرائيل في النسيج الداخلي للبيئة الخليجية.

ومع ذلك، فمشروع الأبراج ما زال في أول الطريق ويتطلب تجارب فنية متعددة وتمويلاً ضخماً. ولكن الجهود الحثيثة المبذولة ستجعل من المحتمل قيام انطلاقة إسرائيلية في مجال تحلية مياه البحر بكلفة تقارب كلفة استخراج المياه الجوفية العذبة.

والمؤلم حقاً أن إسرائيل، حينما تضع المخططات التي تخدم أهدافها الاستراتيجية، تعمل على استخلاص العبر من أحداث الماضي والاستفادة من دروس الحاضر واستقراء آفاق المستقبل، على عكس غالبية أنظمتنا العربية التي لم تتمكن حتى الآن من معرفة مصالحها القطرية والقومية والانتقال من متاهات الماضي إلى وقائع الحاضر... ما دام المستقبل لا يعنيها.

والخلاصة أن إسرائيل استخدمت كل الوسائل المتاحة واستفادت من كل الظروف الممكنة لتوفير المياه (وإن اختلاساً) لسكانها، في الوقت الذي اكتفينا نحن فيه بالمشاحنات والمماحكات.

إن إسرائيل تستشرف المستقبل وتضع المخططات التي تخدم مصالحها، على عكس غالبية الدول العربية التي لم تتمكن حتى الآن من معرفة مصالحها. وإذا كانت مسألة المياه هي شريان الحياة ورهان المستقبل القريب فإن إسرائيل هي وحدها، من بين كيانات المنطقة، التي وظّفت كل ما تملك من إمكانات وطاقات لتوفير المياه لأجيالها المقبلة.

الهوامش:

(١) صحيفة **الحياة** في ١٩٩٣/١٢/٢٩.

(٢) قال وزير خارجية إسرائيل، شمعون بيريز، في معرض تعليقه على المؤتمر الدولي للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عُقد في المغرب، في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤: «إن إسرائيل والدول العربية المجاورة يمكنها زيادة التعاون في ثلاثة مجالات: المياه والسياحة والبنية الأساسية»، وإن «أهم قضية ملحة هي قضية المياه». راجع **الحياة** في ١٩٩٤/٩/٢٣.

(٣) صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، في ١٩٩٤/٤/٢٢.

(٤) راجع كتاب د. محمد سلامة النحّال: **قناة البحرين: مشروع نهر الطاقة الإسرائيلي**. منشورات فلسطين المحتلة. بيروت ١٩٨٢.

(٥) راجع كتاب: **قناة البحرين: المتوسط والميت**. إعداد سمير جبور وآخرين. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨١، ص ٢٠٠.

(٦) راجع دراسة د. محمد المجذوب: **مشروع قناة البحرين في ضوء القانون الدولي العام**. منشورات اتحاد الحقوقيين العرب. بغداد ١٩٨٣.

(٧) J. Grunewald, La riposte d'Israel dans la guerre de l'eau in **Tribune Juive**, 14-4-1994, p. 18.

(٨) صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، في ١٩٩٤/٣/٢٩.

(٩) صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، في ١٩٩٤/٣/٢٨.

(١٠) صحيفة **الشرق الأوسط** في ١٩٩٥/٤/٢٨.

(١١) صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، في ١٩٩٥/٣/١٨.

(١٢) راجع ما كتبه مراسل **هآرتس** في الولايات المتحدة في ١٩٩٣/٨/٢٥.

(١٣) يعتبر هذا المكتب من أهم مكاتب المحاماة في الولايات المتحدة، وهو يقوم بسلسلة واسعة من الأنشطة الاقتصادية والأعمال التجارية في مختلف القارات.

(١٤) **هآرتس** في ١٩٩٤/٢/٢٧.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) **هآرتس** في ١٩٩٣/٨/٢٥.

(١٧) **النهار** في ١٩٩٦/٢/٢٨.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) يرمي هذا المشروع إلى جرّ ١,١ مليار م٣ من المياه سنوياً من بحيرة أتاتورك أو نهري

سيحان وجيحان اللذين يصبان في البحر المتوسط قرب الحدود السورية ـ التركية، وتوزيعها بالتساوي بين سوريا والأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية. راجع ما كتبناه في **النهار** في ١٩٩٥/٤/٧.

(٢٠) مبتكر فكرة الأكياس المائية العائمة، المعروفة بالأكياس الهلامية Medusa Bags، هو الكندي كران. وسُميت بالهلامية بسبب وجه الشبه بينها وبين السمك الهلامي Jelly Fish راجع المقالتين:

- Hugh Pope, Water in a bag, in: **Middle East International,** 8-6-1994, p.14.
- John Barham, «Un projet fou, fou, fou d'exportation d'eau», in: **Courrier International,** No. 311, 17-23/10/96, p.26.

(٢١) راجع مقالة:

Brian Scudder and John Wild, A water bag revolution, in **the Middle East,** May 1994, p.13.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٣) صحيفة **دافار** الإسرائيلية في ١٩٩٤/٣/١.

(٢٤) صحيفة **ميلليت** التركية في ١٩٩٤/٨/٢٤.

(٢٥) مجلة **شؤون تركية** (بيروت)، عدد خريف ١٩٩٤، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢٦) **الحياة** في ١٩٩٤/١١/٤، و**معاريف** الإسرائيلية في ١٩٩٤/١١/٣.

(٢٧) راجع الصحف اللبنانية والسورية في ١٩٩٥/٢/٦.

(٢٨) صحيفة **الشرق الأوسط** في ١٩٩٥/٩/٢.

ذكرت مصادر تركية لصحيفة **الشرق الأوسط** (في ١٩٩٦/١١/١٣) أن الأردن أبدى رغبته في شراء مياه نهر مانافغات. لذلك فقد اتفق الجانبان الأردني والتركي على تأليف لجنة مشتركة هدفها متابعة الموضوع لحين قيام تركيا بإنجاز البنى التحتية الخاصة بهذا المشروع.

(٢٩) صحيفة **هآرتس** في ١٩٩٤/٥/١١.

الفصل الرابع

إستشراف آفاق التعاون المائي بين العرب ودول الجوار الجغرافي

هذا الفصل مكرّس لمعالجة آفاق المستقبل خلال فترة زمنية معقولة، ليست بالقصيرة لئلا تكون أسيرة أحداث الحاضر، ولا بالطويلة لئلا تكون أقرب إلى الخيال منها إلى البحث العلمي. ولهذا فضلنا اختيار مدة ٣٥ سنة تمتد من العام ١٩٩٥ إلى ٢٠٣٠.

وهذا الفصل يسعى، كذلك، لاستطلاع إمكانات التعاون المائي بين العرب ودول الجوار الجغرافي (باستثناء إسرائيل)، إذ إن التعاون المائي معها يبقى مسألة اعتماد لا تتوافر فيه عناصر المبادلة بالمثل، كما بيّنا في الفصول السابقة. وسندرس هذه الإمكانات في قسمين عن التعاون العربي التركي والتعاون العربي الأفريقي، وفي مشاريع المياه والطاقة الكهرمائية. والقسمان متكاملان، وهما يسعيان للإجابة عن السؤال البسيط والمعقد في آن: **إلى أين تسير مشكلة المياه في الدول العربية؟**

وهذا السؤال يرتبط بسؤال آخر يتطلب بدوره إجابة عن مستقبل الدول العربية من ثلاث زوايا تمثل ثلاثة سيناريوهات أو مشاهد:

الأول ينطلق من افتراض استمرار واقع التجزئة كما هو قائم اليوم، **والثاني** من محاولة إيجاد تنسيق وظيفي عربي، إقليمي أو عام، **والثالث** من وجود شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية (على الأقل بين الرئيسية منها).

وهكذا نرى أن تعامل الدول العربية مع بعضها البعض هو الأساس لأي تعامل مع دول الجوار الجغرافي. ولذلك حاولنا أن نجمع في هذه المشاهد ما بين نظرات ثلاث: النظرة الآنية الواقعية التي تستند، كأساس للتحليل، إلى تقبل الأمر الواقع، أي تقبل الوضع القائم على التجزئة السياسية في الوطن العربي، ثم النظرة المستقبلية المتفائلة بعض الشيء التي تتصور أن هناك، حتى في ظل الوضع الراهن في الوطن العربي، أساليب كثيرة للتعاون والتنسيق بين الأقطار العربية، من شأنها أن تُحسن العلاقات القائمة بينها وتوفر لها شروطاً أفضل للتعاون مع دول الجوار، وأخيراً النظرة المستقبلية الغارقة في التفاؤل التي ترى أنه، في ظل وحدة أو اتحاد بين تلك الأقطار، أو بين عدد مهم منها، يمكن توظيف الطاقات الكامنة في الوطن العربي لخدمة مصالحها وتحقيق آمالها في التقدم والازدهار والمنعة.

لقد كان **«ميزان المياه»** البعد الأساسي في المشاهد الثلاثة، فاستمرار التجزئة يعني أن يكون هذا الميزان لمصلحة دولة أو أكثر من دول الجوار الجغرافي (تركيا أو أثيوبيا أو إسرائيل) تواجه، مباشرة، قطراً عربياً واحداً، ويكون في مقدورها، إن عاجلاً أو آجلاً، حسم الصراع لمصلحتها بعد استفراد هذا القطر. وما جرى، وما يمكن أن يجري، بين إسرائيل والدول العربية، على هذا الصعيد، خير شاهد على ما نتوقع. ولكن عندما يسود التضامن والتنسيق بين الأقطار

العربية يتغير اتجاه الميزان لصالح العرب داخلياً (بتوثيق عُرى التعاون بينها وارتفاع معدلات الفوائد التي تجنيها) وخارجياً (بوقوفها صفاً واحداً في وجه دول الجوار والدفاع، من موقع القوة، عن حقوقها). وقد اتضح لنا، من خلال صفحات الفصول السابقة، أن ميزان العلاقات المائية كان يميل إلى غير مصلحة الأقطار العربية عندما كان واقع التجزئة سائداً وطاغياً ومهيمناً، وأنه كان يتحرك لمصلحتها عندما كانت تبتعد عن هذا الواقع، أو تتنكر له.

وفي اعتقادنا أن التنسيق الوظيفي الذي يشير إليه المشهد الثاني سيزوّد الوطن العربي، على الرغم من بقاء دوله القطرية على حالها، بعناصر القوة والفاعلية على الصعيد الدولي. وهذا التنسيق، سواء أكان عاماً (يشمل الدول العربية كلها)، أم إقليمياً (يشمل بعضها)، لن يتمكن من إلغاء حالات التهديد باستعمال سلاح المياه من قبل دول الجوار، ولكنه يستطيع أن يُخفف من حدّتها ويقلل من احتمالات حدوثها (في حالة التنسيق الوظيفي الإقليمي)، وأن يدفع دول الجوار إلى إعادة النظر في علاقاتها بالوطن العربي ومحاولة التقرب منه والتعاون معه (في حالة التنسيق الوظيفي العام).

تلك هي بعض الخطوط العريضة للسياسة التي يمكن أن تتبعها الدول العربية للتخفيف من حدّة الخلافات القائمة بينها وبين دول الجوار الجغرافي. ولكن هذه السياسة لا يمكن أن تثمر إلاّ بتجاوز وضع التجزئة السائد في المنطقة العربية، والذي أدّى إلى اختلال موازين القوى في كل شيء، وخصوصاً في الحقوق المائية، بين العرب والقوى المجاورة.

فما هي، الآن، آفاق التعاون العربي ـ التركي، وإمكانات التكامل العربي ـ الأفريقي؟

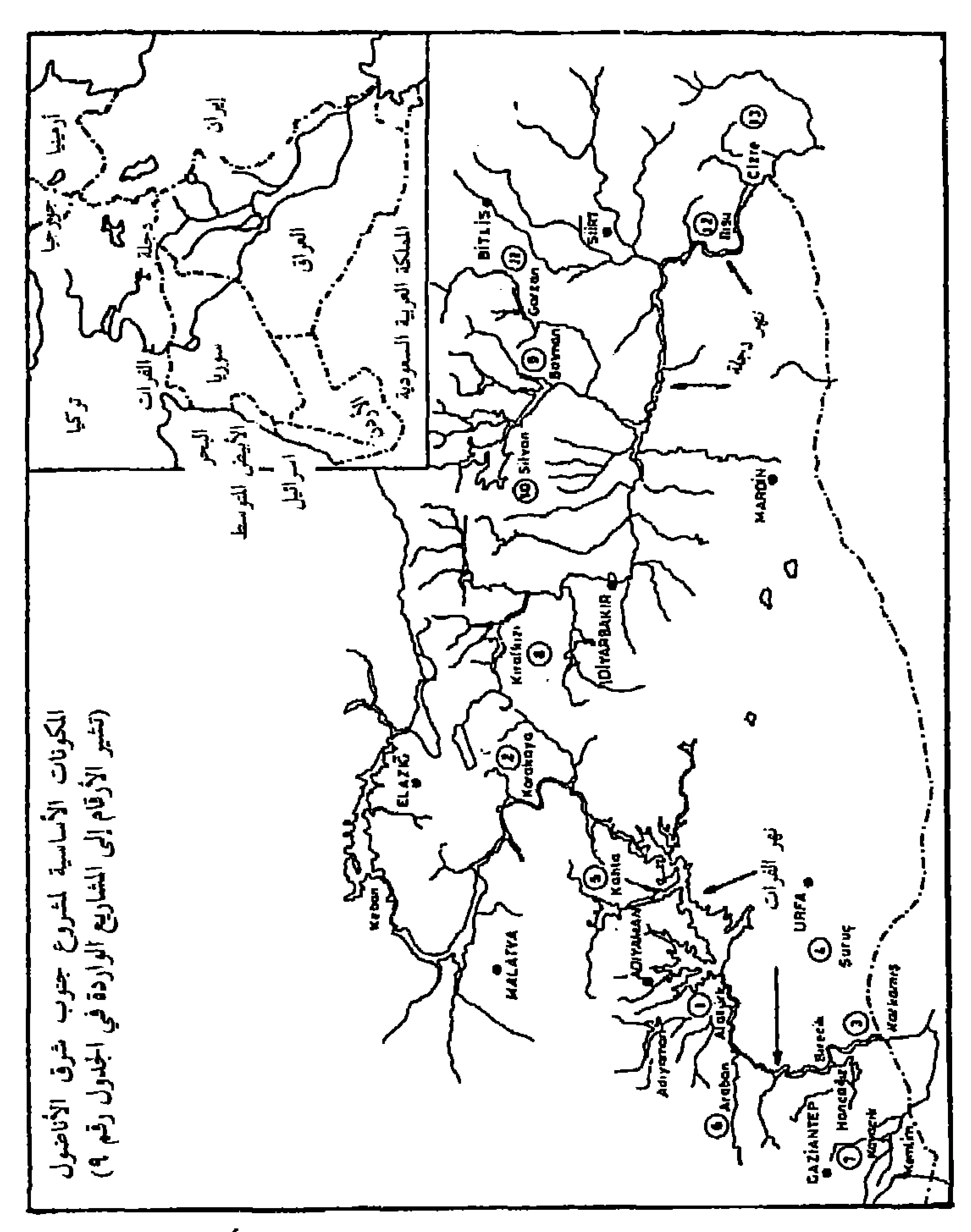
أولاً: التنسيق الإقليمي العربي مع تركيا في مشاريع المياه والطاقة الكهرمائية

«عندما يحاول الأتراك إحصاء مصادر قوتهم في عالم يُلاقي فيه فائضهم من اليد العاملة صدّاً من قبل أوروبا، وتتقلص فيه أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، وتهدد وحدة أراضيهم فيه مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول... عند ذلك تتجه أفكارهم نحو المياه»[1]. فالمياه، حسب تعبير **قمران إينان**، وزير الدولة التركي السابق والمسؤول عن **مشروع جنوب شرق الأناضول (الجاب GAP)** «سيكون لها في المستقبل القريب قيمة أكبر من قيمة النفط، لأن المياه ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط الخمسة عشر»[2].

إن موقع تركيا الجغرافي يوفر لها، على عكس غيرها من دول الجوار العربي في الشرق الأوسط[3]، أمطاراً غزيرة، ومناطقها الجبلية تسمح بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليد **طاقة كهرمائية** ضخمة (هي الطاقة الكهربائية المتولّدة من ضغط المياه الهابطة بفعل الجاذبية من علٍ). و«لتركيا كمية من المياه السطحية تقدّر بحوالى ١٨٥ × $١٠^{٩}$ متر مكعب سنوياً، يذهب قسم كبير منها هدراً في البحر»[4]. وتساهم مياه دجلة والفرات بنحو ٥٣ × $١٠^{٩}$ متر مكعب[5] من هذه الكمية الإجمالية. «وقد قدرت طاقة الإنتاج الكهرمائية الممكنة على النهرين بـ ٧,٧ مليون كيلوواط، مع إنتاج سنوي بحدود ٣٨,٤ × $١٠^{٩}$ كيلوواط/ساعة.... وهذا يمثل تقريباً ٤٦ بالمئة من كل طاقة الإنتاج الممكنة في تركيا»[6].

وبما أن تركيا تعاني من اضطراب في مواردها المالية وإمداداتها الكهربائية[٧] وعدم استقرار في مناطقها الشرقية، فقد وجدت في مشروع جنوب شرق الأناضول (الجاب) ضالتها (الشكل ٢٧ والجدول ٩). وهذا المشروع «هو عبارة عن مشروع إنمائي متعدد الأهداف ومتكامل، ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهرمائية وإمكانات للري واسعة على نهري دجلة والفرات»[٨]. إن تدشين المحطة الكهرمائية لسد أتاتورك في العام الماضي، والبدء بتنفيذ أعمال سد بيراجيك، قد نبها سوريا والعراق، مرة أخرى، إلى خطورة مسألة المياه التي أصبحت عنصراً مهماً من عناصر الحياة فيهما. ويرمي مشروع (الجاب)، في حال اكتماله في السنوات الأولى من بداية القرن الواحد والعشرين، إلى تحويل المنطقة الكردية المتخلفة وغير المستقلة التي تبلغ مساحتها ٧٣,٨٦٣ كيلومتراً مربعاً (أي ٩,٥ بالمئة من مساحة البلاد الاجمالية) إلى خزان الشرق الأوسط في المياه ومعمله المُفترض في إنتاج الطاقة الكهرمائية.

ويُعتبر الجوار العربي أكبر سوق في الشرق الأوسط للطاقة والمياه، لا سيما وأن الحاجة إلى هذه المشاريع قد أصبحت ملحة بعد مؤشرات الإجهاد والنقص الظاهرة، وستكون تركيا المموّن الرئيسي. غير أن هناك شكوكاً لدى تركيا وجيرانها العرب حول المضاعفات الاقتصادية والسياسية للمشروع. وإذا لم يتم تبديد هذه الشكوك وتسوية بعض المسائل العالقة، فإن بعض المحللين يظنّون أنه لا يمكن هذا المشروع أن يكون حافزاً للتعاون العربي - التركي، بل ربما أدى إلى عرقلة كل فكرة حول الاعتماد المتبادل.



الشكل ٢٧: الموقع الجغرافي لمشروع جنوب شرق الأناضول.

الجدول ٩:

المكونات الأساسية لمشروع جنوب شرق الأناضول

NO. Project	Irrigation Area (ha)	Power Generation Capacity (MW)	Production(*) (GWh/year)	Present Province
1. Lower Fırat Project				
1. 1 Atatürk Dam and HPP	–	2.400	8.100	Adiyaman ŞUrfa
1.2 Urfa Tunnel and HPP	–	48	124	Şanliurfa
1.3 Urfa-Harran Irrigation	141.535	-	-	Şanliurfa
1.4 Mardin - Ceylanpınar Irrigation				
1.4.1 First Stage Irrigation	230.130	-	-	Mardin/ŞUrfa
1.4.2 Second Stage Irrigation	104.809	-	-	Mardin/ŞUrfa
1.5 Siverek-Hilvan Pumped Irrigation	160.105	-	-	Şanliurfa
1.6 Bozova Pumped Irrigation	69.702	6	10	Şanliurfa
2. Karakaya Dam and HPP Project	–	1.800	7.354	D.Bakır/ŞUrfa
3. Border Fırat Project				
3.1 Birecik Dam and HPP	-	672	1.797	G Antep/ŞUrfa
3.2 Karkamiş Dam and HPP	-	180	470	G Antep/ŞUrfa
4. Suruç - Bazıkı Project	146.500	44	107	Şanliurfa
5. Adiyaman - Kahta Project				
5.1 Hydroelectric Power Plants (5 Projects)	-	196	509	Adıyaman
5.2 Irrigation Projects (5 Projects)	77.409	-	-	Adıyaman
6. Adıyaman - Göksu - Araban Project	71.598	-	-	A Man/G Antep
7. Gaziantep Project	81.670	-	-	G Antep

NO. Project	Irrigation Area (ha)	Power Generation		Present Province
		Capacity (MW)	Production[*] (GWh/year)	
SUB-TOTAL (1 to 7) FOR FIRAT RIVER BASIN	1.083.458	5.346	18.477	
8. Dicle Kralkızi Project				
8.1 Kralkızı Dam and HPP	-	90	142	Diyarbakır
8.2 Dicle Dam and HPP	-	110	118	Diyarbakır
8.3 Dicle Right Bank Irrigation	52.033	-	-	Diyarbakır
8.4 Dicle Right Bank Pumped Irrigation	74.047	-	-	Diyarbakır
9. Batman Project				
9.1 Batman Dam and HPP	-	185	483	D. Bakır/Siirt
9.2 Batman Right bank Irrigation	18.758	-	-	Diyarbakır
9.3 Batman Left Bank Irrigation	18.986	-	-	Siirt
10. Batman-Silvan Project	213.000	300	1.500	Diyarbakır
11. Garzan Project	60.000	90	315	Bitlis/Siirt
12. Ilısu Dam and HPP	-	1.200	3.028	Mardin/Siirt
13. Cizre Project				
13.1 Cizre Dam and HPP	-	240	940	Mardin
13.2 Silopi Irrigation	32.000	-	-	Mardin
13.3 Nusaybin-Cizre-Idil PumpedIrrigation	89.000	-	-	Mardin
SUB-TOTAL (8 to 13) FOR DICLE RIVER BASIN	557.824	2.215	6.526	
TOTAL (1 to 13) FOR WHOLE GAP	1.641.282	7.561	250.003	

Sourcses: - Southeast Anatolia Project Management Unit, March, 1988 - DSI

(*) At Full Development

١ ـ المظهر الثنائي لمشروع جنوب شرق الأناضول: وفرة أكيدة في المياه وفائض مفترض في الطاقة الكهرمائية

إن مشروع (الجاب) هو مشروع تنموي ضخم على مجاري دجلة والفرات في تركيا. وهو يشتمل على ١٣ مشروعاً رئيسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية، سبعة منها على الفرات، وستة على دجلة[٩]. وسينتج المشروع، عند اكتماله، ٢٧,٤ مليار كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية[١٠]. وسيروي المشروع حوالى ١,٧ مليون هكتار من الأراضي التي هي حالياً إما غير مزروعة، وإما قليلة الإرواء.

وحجم الإنفاق والمتطلبات المالية للمشروع هائلة بكل المعايير، فقد وصل مجموع ما أنفق منذ العام ١٩٨١ إلى ٩ مليارات دولار. ويقدر المسؤولون أنه باكتمال كل سدود المشروع ومحطاته ستصل التكاليف إلى حدود ٣١ مليار دولار[١١] و«يعتقد بعض النقاد أن بلداً في طور النمو كتركيا لن يكون في وسعه تحمله»[١٢]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع (الجاب) يُمثل ٦ إلى ٩ بالمئة من مجموع الميزانية العامة التركية. ولهذا فإن الإنفاق عليه (بحدود ١,٥ مليون دولار يومياً) قد أسهم في بروز التضخم السنوي في تركيا الذي ناهز السبعين في المئة[١٣]. وكانت المشاريع الإقليمية لتصدير المياه وبيع الطاقة الكهربائية من بين الأفكار التي طرحت لتخطي عقبة التكاليف ومشكلة التمويل.

أ ـ مشروع مياه شرق أوسطي

إن التشخيص الحالي لأوضاع المياه في الشرق الأوسط يشير إلى أنه في حال استمرار الأنماط الحالية لاستهلاك المياه، فإن العجز المائي سيبلغ الخط الأحمر، وقد يتعداه قبل نهاية هذا القرن، ويؤدي إلى

منافسة شديدة على مصادر المياه (الجدول ١٠). وبما أنه تتوافر لتركيا ثروة مائية تفيض عن حاجتها فقد فكرت في استثمارها والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، عن طريق البيع أو المقايضة، من أجل تحسين اقتصادها القومي.

الجدول ١٠:
كمية المياه السطحية والجوفية المتجددة في بعض بلدان الشرق الأوسط
[متر مكعب للفرد في السنة]

الدولة(*)	١٩٨٥	٢٠٢٠(**)
البحرين	١١٩	٥٠
مصر	١٢٤٠	٦٠٠
العراق	٦٥٨٠	؟٢٥٧٠
إسرائيل	٣٩٦	٢٥٨
الأردن	٤٨٤	٩١
الكويت	٩٢	٣٦
لبنان	١٨٥٠	١٠٠٠
سلطنة عمان	١٦٣٥	٦٠٥
قطر	١٢٥	٤٦
المملكة العربية السعودية(***)	١٨٠	٥٦
سوريا	٣٣٥٠	١٢١١
تركيا	٤١٠٨	٢٣٤٠

(*) حدد مستوى الفقر المائي بحوالى ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً.

(**) الأرقام المذكورة هي تقديرات محتملة، إلاّ أنها تدل على ما قد يحتاج إليه الفرد من المياه سنوياً بحلول العام ٢٠٢٠.

(***) تقوم المملكة العربية السعودية كسائر الدول الخليجية بتأمين معظم احتياجاتها المائية عن طريق استثمار المياه الجوفية. فالمملكة تستثمر مياهها الجوفية غير المتجددة لتلبية ٧٥٪ من احتياجاتها المائية. وعلى هذه الوتيرة من الاستعمال ستنضب مياهها الجوفية بعد ٥١ سنة من الآن، غير أن المدة قد تكون أقصر إذا تزايد معدل الضخ من الآبار الجوفية.

عجز مائي مرتقب في المنطقة العربية:

يزداد القلق من أن المنطقة العربية أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من أزمة مائية حادة، فحصة الفرد في الشرق الأوسط من المياه كانت، قبل ثلاثين سنة، تصل إلى ثلاثة آلاف متر مكعب سنوياً، أي إلى ثلاثة أضعاف الحد الوسطي المتعارف عليه للاستهلاك الفردي، ونتيجة تسارع التكاثر السكاني، والتوسع الصناعي والزراعي، استطاعت ست دول فقط في العام ١٩٩٠، أن توفّر لكل فرد فيها معدل الألف متر مكعب، ومن المتوقع أن يهبط هذا الرقم إلى ٧٠٠ متر مكعب مع بداية القرن المقبل. ونذكر، على سبيل المثال، أنه من المقدّر أن يصل العجز المائي في مصر، في العام ٢٠٠٠، إلى أكثر من ١٣ مليار متر مكعب، وفي سوريا إلى أكثر من مليار. وتعتمد جميع بلدان الشرق الأوسط، باستثناء دول الجزيرة العربية، على ثلاثة مصادر مائية: النيل، والأردن، ودجلة والفرات. وبما أن دول المنبع، بخلاف دول المصب، تملك مزايا واضحة، اقتصادياً وسياسياً، فإن المنافسة على مصادر المياه قد تُسفر عن خصومات لا تُحمد عقباها. ففي العام ١٩٨٨ تنبأ **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية** في واشنطن «بأن المياه وليس النفط، ستكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٠»[١٤]. وفي مؤتمر **للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** عُقد في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، تنبأ المحلّلون بأن المنطقة ستواجه، في نهاية القرن العشرين، نقصاً سنوياً مقداره مئة مليار متر مكعب. وقد حدت أزمة المياه المرتقبة بدول الخليج إلى تنظيم مؤتمرها الأول عن المياه في دبي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وبحث المؤتمر الذي حضره ٥٠٠ خبير مائي في إيجاد

أنجح السبل لترشيد استهلاك المياه ورفع إنتاجية مصانع تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد مكّن الرخاء الاقتصادي دول مجلس التعاون الخليجي من اللجوء إلى حلول باهظة التكاليف لتعويض نقص المياه. فقد استثمرت هذه الدول مبالغ هائلة في معامل تحلية المياه في السبعينات وأوائل الثمانينات، إلاّ أن الحكومات المتعاقبة راحت تقلل من الإنفاق على هذه المشاريع منذ الثمانينات نتيجة الركود الاقتصادي (الجدول ١١). ومع ذلك فإن لدى بعض دول الخليج خطة لإنشاء معامل تحلية إضافية تُقدر كلفتها بحوالى ١٥٠ مليار

الجدول ١١:
إنتاج مصانع التحلية في الخليج العربي(*)
(منتصف التسعينات)

الدولة	الإنتاج(**) (متر مكعب في اليوم)	السنة المئوية من الإنتاج العالمي
البحرين	٣١١,٦٢٠	٢,٦
الكويت	١,٣٣٤,٦٥٠	١١,١
سلطنة عُمان	١٢٩,٦٥٩	١,١
قطر	٣٠٨,١٣٨	٢,٦
المملكة العربية السعودية	٣,٥٠٣,٠٨٢	٢٩,٢
الإمارات العربية المتحدة	١,٣٠٦,٨٤٦	١٠,٩
مجموع الخليج	**٦,٨٩٣,٩٩٥**	**٥٩,٥٧**
المجموع العالمي	**١١,٥٧٢,٥٧٨**	**١٠٠,٠٠**

(*) تعتمد دول الخليج العربي على مصانع التحلية لتأمين الأغراض المنزلية.

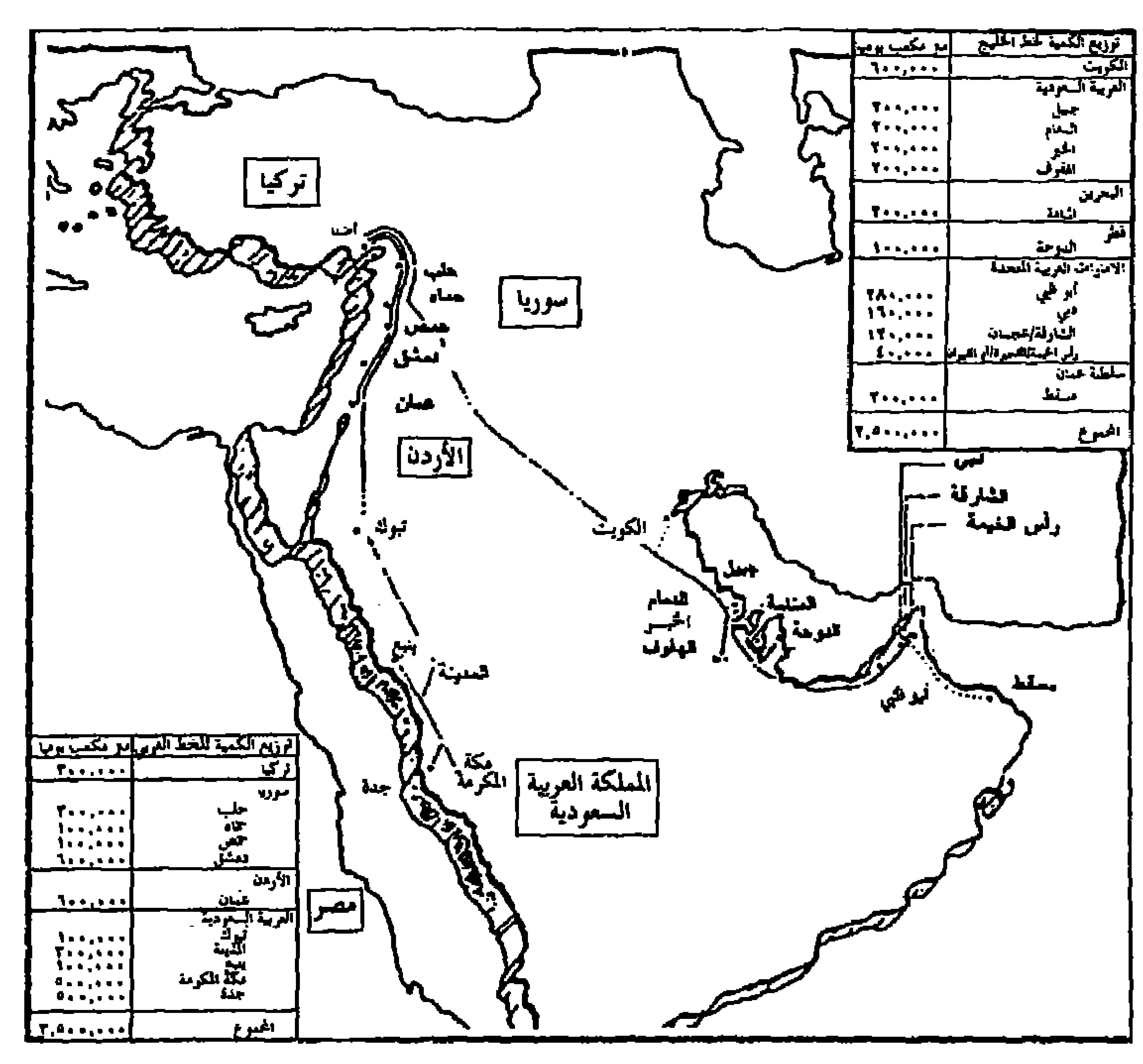
(**) لم يؤخذ بعين الاعتبار إلّا مصانع التحلية التي تنتج أكثر من ١٠٠ متر مكعب من المياه العذبة يومياً.

دولار. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات، فإن دول الخليج لن تتمكن من تأمين الطلب المتعاظم على المياه. ومرد هذا الطلب لا يعود إلى زيادة المستهلكين فحسب، بل أيضاً إلى توجّه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق مقولتي الاكتفاء الغذائي والأمن المائي. لقد حدت المشكلات التقنية والأكلاف الاقتصادية التي ترافق تحلية المياه ببعض الحكومات إلى التطلع إلى حلول بديلة لتعزيز إمداداتها المائية. وتدرس بعض دول مجلس التعاون حالياً اقتراحاً تركياً بضخ المياه العذبة عبر خط أنابيب إلى دول الخليج ودول أخرى في الشرق الأوسط.

مشروع أنابيب السلام المقترح

يرتكز هذا المشروع على جرّ المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب (الشكل ٢٨). وقد جرى التفكير في المشروع، لأول مرة، في أواخر السبعينات عندما باشرت تركيا ببناء مجموعة من السدود على دجلة والفرات. وفي بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ جرى التفكير في مشروع لجر مياه من تركيا إلى العربية السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتمعت في جدة. وارتأى المشروع مدّ خط أنابيب طوله ٣٧٥٠ كلم من الإسكندرون (في تركيا) إلى الموصل وبغداد (في العراق) وإلى الكويت، ومنها إلى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة (في السعودية). وقُدّرت كلفة المشروع آنذاك بـ ٥٦٠ مليون دولار.

وفي هذه الفترة برز مشروع الرئيس التركي الراحل **طورغوت أوزال** حول «**أنابيب السلام**» الذي يتضمن مدّ خَطَّيْ أنابيب إلى دول الشرق الأوسط والخليج وبيعها مياهاً من نهري سيحان



توزيع الكمية لخط الخليج	م مكعب يوميا
الكويت	٦٠٠,٠٠٠
العربية السعودية	
جبيل	٢٠٠,٠٠٠
الدمام	٢٠٠,٠٠٠
الخبر	٢٠٠,٠٠٠
الهفوف	٢٠٠,٠٠٠
البحرين	
المنامة	٢٠٠,٠٠٠
قطر	
الدوحة	١٠٠,٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	
أبو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
دبي	١٦٠,٠٠٠
الشارقة/عجمان	١٢٠,٠٠٠
رأس الخيمة/القيوين/الفجيرة	٤٠,٠٠٠
سلطنة عمان	
مسقط	٢٠٠,٠٠٠
المجموع	٢,٥٠٠,٠٠٠

توزيع الكمية للخط الغربي	م مكعب يوميا
تركيا	٣٠٠,٠٠٠
سوريا	
حلب	٣٠٠,٠٠٠
حماه	١٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠
الأردن	
عمان	٦٠٠,٠٠٠
العربية السعودية	
تبوك	١٠٠,٠٠٠
المدينة	٣٠٠,٠٠٠
ينبع	١٠٠,٠٠٠
مكة المكرمة	٥٠٠,٠٠٠
جدة	٥٠٠,٠٠٠
المجموع	٣,٥٠٠,٠٠٠

الشكل ٢٨: مسارات مشروع «أنابيب السلام».

وجيحان[١٥] اللذين يصبان في البحر الأبيض المتوسط قرب الحدود السورية ـ التركية المشتركة. وقُدرت كلفة المشروع بـ ٢١ مليار دولار. غير أن فكرة «**أنابيب السلام**» ما زالت في نطاق الأماني لأسباب سياسية معلومة وصعوبات اقتصادية مفهومة[١٦]. واقترح الأتراك اسم «**أنابيب السلام**» لأن هذا المشروع قد يوطّد علاقات تركيا بجيرانها العرب، كما قد يُمكن الاستفادة منه لحل الخلافات المعقدة حول الحقوق في المياه التي أدت إلى تعكير صفو العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط. ويعد مشروع الواحد والعشرين مليار دولار من أكبر المشاريع الهندسية قاطبة، فهو يشتمل على مدّ خطين أو مسارين[١٧]:

أ ـ الخط الغربي الذي يمتد جنوباً عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للعربية السعودية.

ب ـ والخط الشرقي الذي يقطع سوريا وينقل المياه إلى شرق السعودية ودول الخليج (العراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة).

وفي رأي **براون وروت** Brown and Root (الشركة الهندسية الأميركية التي قامت بدراسة المشروع في العام ١٩٨٧) فإن «**أنابيب السلام**» تستطيع نقل المياه بكلفة تبلغ ثلث كلفة التحلية. ولكن الحماسة لهذا المشروع أخذت تخبو خلال السنوات الخمس الأخيرة بسبب تراجع الموارد المالية، كما أن بعض تصريحات كبار المسؤولين الأتراك أضفى شيئاً من الشك على الدوافع التركية الخاصة بالمشروع. فقد قال **دجيم دونا**، مستشار رئيس الحكومة التركية آنذاك (طورغوت أوزال): «عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع فإن هذا يدعم إلى حد كبير مركز تركيا السياسي»[١٧].

وفي الوقت الذي يعمل فيه مختلف أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي على إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يعمل الأتراك، بين فينة وأخرى، على إحياء مشروع «**أنابيب السلام**»(١٩). فقد أعيد الحديث عن المشروع من جديد عندما اضطر الرئيس الراحل **أوزال** إلى أن يُبيّن للشعب التركي أن تركيا لا بد من أن تجني فوائد اقتصادية جمة إذا تمسكت بمنهج «التفكير بعظمة» Thinking Big، خصوصاً إذا اعتبرنا أن المشروع يمكن أن يكون حافزاً رئيسياً للاقتصاد التركي ومبرّراً لمشروع مائي ضخم في جنوب الأناضول. وتصميم الأتراك على ترويج مشروع «**أنابيب السلام**» نابع من اعتقادهم أن مثل هذا المشروع لا بد من أن يوفّر لبلدان المنطقة فرصة للتعاون المشترك(٢٠). وكان قد سبق للرئيس الراحل **أوزال** أن بحث المشروع مع الأردنيين والكويتيين والسعوديين، وكذلك مع الأميركيين والإسرائيليين، لحثهم على تمويل «**أنابيب السلام**».

وعلى الرغم من أن واقع الحال السياسي قد يُفشل الخط الشرقي (لعدم رغبة أي كويتي في الاعتماد على العراق في مسألة المياه)، فإن الخط الغربي المعدل قد يمكن تحقيقه بجر المياه إلى الإسرائيليين، وكذلك إلى الأردنيين. ومثل هذا الخط المعدل أو المصغر (بكلفة تقديرية هي ٧ مليارات دولار) يمكن أن يزوّد بالمياه سوريا والأردن والضفة الغربية و/أو إسرائيل. ولكن يبدو «أن الخط ومثيله (الخط المصغّر) قد وُضعا جانباً من قبل إدارة ديميريل»(٢١). إضافة إلى هذا المشروع المائي فقد عقدت تركيا آمالاً كبيرة على استغلال مجرى دجلة والفرات من أجل زيادة إنتاج الكهرباء ومواجهة الطلب المتزايد عليها في تركيا ودول الجوار العربي.

ب ـ خطة إقليمية لربط شبكات توزيع الكهرباء

إن الشق الثاني من مشروع (الجاب) يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية المتراكمة في السدود التركية وتصديرها إلى دول الجوار الجغرافي، خصوصاً وأنه لا بد للبلدان العربية من إنفاق نحو ٢٥ مليار دولار لتأمين زيادة في الطلب على الطاقة تُقدر بما بين ٦ و٧ بالمئة سنوياً، خلال الأعوام القليلة القادمة.

وقد أنشأت الدول النفطية عدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية ضمن سياسة متكاملة لاستغلال النفط في مجال الطاقة لأسباب اقتصادية وبيئية. أما في الدول العربية الأخرى فقد اعترضت مشاريع الطاقة مشكلة عدم توافر مصادر التمويل. ولذلك فكرت حكومات في الشرق الأوسط في وصل شبكات توزيع الكهرباء الوطنية بالشبكات الإقليمية الأخرى. وهذا يتطلب وصل شبكة توزيع الكهرباء في تركيا مع شبكات التوزيع في الأردن وسوريا ومصر[٢٢] والعراق.

مواجهة نقص وشيك في الطاقة: اقتصادات الطاقة الكهربائية في مصر والعراق والأردن وسوريا

إن استهلاك الكهرباء في بلدان الشرق الأوسط يزداد باضطراد (يتضاعف تقريباً كل سبع سنوات). وتمتص إنتاج محطات التوليد الإضافية الزيادة السريعة الناجمة عن متطلبات مستقبلية. ويصل استهلاك الطاقة في مصر وتركيا إلى عشرات آلاف الجيغاواط/ ساعة، وتُقاس القدرة بآلاف الميغاواط. وعلى العكس فإن الاستهلاك السنوي في سوريا والعراق والأردن يقع في حدود عدة آلاف الجيغاواط/ ساعة، وتُقاس القدرة بمئات الميغاواط. وعلى الرغم من أن معدل استهلاك الطاقة ومعدل إنتاجها في مصر

وتركيا متقاربان، فإن اقتصادات الطاقة في البلدين تختلف كثيراً في نواح عدة. فزيادة الاستهلاك في مصر هي فقط نصف مثيلتها في تركيا. إضافة إلى ذلك، فإن مصر لديها الاكتفاء الذاتي الكامل بالنسبة إلى مصادر الطاقة، على عكس تركيا التي تعتمد بشكل كلي على النفط والغاز المستوردين. وبالمقابل فإن تركيا تملك مصادر متنوعة للطاقة غير النفط والفحم، إذ لديها الطاقة المولّدة بالاعتماد على المصادر المائية (وفي نهاية هذا القرن ستكون هذه أكثر تنوعاً بإضافة مصانع الانتاج النووية)[٢٣]. ومن المنتظر أن يرتفع الطلب على الطاقة في تركيا من ٢١,٢١٨ إلى ٣٩,٣٣٨ في العام ٢٠١٠[٢٤]. أما مصر فستتمكن من إنتاج ١٦,٠٠٠ ميغاواط. ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج في العام ٢٠٠٠ ليصبح ٢٢,٠٠٠ ميغاواط. وفيما يلي الخصائص الرئيسية لاقتصادات الطاقة في كل من مصر والأردن وسوريا والعراق:

١ ـ **مصر:** يبلغ معدل الزيادة في استهلاك مصر من الطاقة المولدة حوالى ٧ بالمئة سنوياً. ويؤكد الخبراء أن ارتفاع النشاط الصناعي بعد الانفتاح الاقتصادي الواسع الذي شهدته السنوات الأخيرة، والتزايد السريع لعدد السكان، يمتصّان كل أرقام الزيادة في الطاقة الكهربائية[٢٦]. ويمكن القول إن العجز الكهربائي الذي تعاني منه مصر حالياً يمثل مشكلة كانت تسعى الحكومة المصرية دوماً إلى حلها، وهو ما تدل عليه مشاريع تطوير مصادر توليد الطاقة الكهربائية ضمن الخطط الخمسية المتعاقبة.

٢ ـ **الأردن:** تعترض قطاع الطاقة في الأردن مشكلتان رئيسيتان: الزيادة الكبيرة على الطلب مع بطء في بناء وتجهيز محطات توليد جديدة[٢٧]، والاعتماد بشكل كلي

على النفط المستورد كمصدر وحيد للطاقة. وليس هناك مشاريع كهرمائية يفوق إنتاجها بضع عشرات من الميغاواط يُنتظر إقامتها في الأردن في المستقبل القريب.

٣ ـ **العراق:** أصيب قطاع الطاقة في العراق بأضرار عدة ناجمة إما عن الاضطرابات الداخلية، وإما عن حرب الخليج الأخيرة، وهو بالتالي بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل. إضافة إلى ذلك، فهناك محطات توليد كهربائية عدة دمّرتها القوات المتحالفة أثناء حرب الخليج[٢٨]، كما أدت حالة الحصار المضروب على العراق إلى تعطيل صيانة القطاع المذكور (نقص في قطع الغيار المستوردة).

٤ ـ **سوريا:** شهدت السنوات الثلاث المنصرمة عودة ظاهرة إلى النفط والغاز الطبيعي أو إلى الإثنين معاً[٢٩] لتوليد الطاقة في سوريا، خاصة بعد أن أكدت السنوات الماضية عدم الجدوى من توليد الكهرباء بالاعتماد على المصادر المائية الآتية من تركيا. وقد برز ذلك خلال الصيف الفائت عندما تسبب انخفاض تدفق الفرات في تقليص إنتاج سد الثورة إلى حوالى ١٠ بالمئة فقط من طاقته الإجمالية، مما نتج منه تقنين حصص الكهرباء على المشتركين في سوريا[٣٠].

وفي الشرق الأوسط، حدا فائض الطاقة المفترض[٣١] لدى تركيا ونقصها لدى البلدان الأربعة الأخرى بالحكومات إلى دراسة ربط شبكاتها الوطنية لتوزيع الكهرباء بشبكة إقليمية واحدة.

ربط شبكات توزيع الكهرباء في مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا

يعتمد مشروع الربط على وصل شبكات هذه الدول الخمس معاً.

وفي نطاق هذه المجموعة من الدول هناك كابل قيد العمل بين تركيا والعراق بتوتر ١٣٢ كيلوفولت[٣٢].

وقد تكون ثمة فوائد عديدة لربط شبكة الكهرباء التركية بشبكات سوريا والعراق والأردن و«تزاوجها» مع مصر[٣٣]. والفائدة التقنية في عمليات الربط هذه هي تأمين مصدر بديل للطاقة الكهربائية في حال حصول عطل طارىء يؤدي إلى التوقف في توزيع الطاقة، إضافة إلى تحقيق وفر في الصيانة وتخزين الطاقة الاحتياطية[٣٤].

ولدى العراق وسوريا إمكانات توليد واستهلاك متساوية تقريباً. وهكذا فإن وصل شبكاتهما ستكون له فوائد متساوية للبلدين. وعلى العكس،فإن وصل شبكاتهما مع تركيا ستكون لصالحهما لأن إمكانات توليد الطاقة الكهربائية لديهما هي أقل بكثير منها لدى تركيا[٣٥]. وهنالك فائدة إضافية من جراء الوصل بين تركيا وكل من جارتيها، وذلك ناجم عن نمط الاستهلاك، وكذلك عن عدم تطابق أوقات ذروة الحمولة. وهذه الفروقات لها أهميتها في ما يختص بدورة الاستهلاك السنوية، وكذلك بدورتي الاستهلاك الأسبوعية واليومية.

ويدعم دراسة ربط الشبكات **الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** (AFESD) في الكويت. وحسب دراسة هذا الصندوق فإن الربط سيتم على مرحلتين: ربط مصر والأردن وسوريا وتركيا بحلول العام ١٩٩٧، ثم ربط تركيا وسوريا والعراق بنهاية العام ٢٠٠٢[٣٦]. ويكلف ربط شبكات توزيع الكهرباء في البلدان الخمسة حوالى ١٢٠٠ مليون دولار[٣٧]. ومن المتوقع أن يسهم صندوق مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الصندوق العربي المذكور في تمويل مشاريع الجانب العربي. ومن المحتمل أن تحصل

تركيا على قرض من **البنك الإسلامي للتنمية** (IDB). والتمويل الباقي الذي لا تشمله القروض ستؤمنه البلدان المعنية.

وقد اتفق وزراء الكهرباء في البلدان الخمسة خلال اجتماعهم في دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ على إعطاء الأفضلية لربط مصر والأردن. ولقد تمَّ بالفعل مد كابل بحري عبر البحر الأحمر بين العقبة والسويس بتوتر ٤٠٠ كيلوفولت. ووافق **الصندوق العربي للتنمية** على قرض بقيمة ١١٧,٦ مليون دولار لتمويل الأعمال في الجانب المصري، وقرض آخر بقيمة ٣٦,٢ مليون دولار للأعمال في الجانب الأردني. ومن المنتظر إنهاء العمل بالكابل مع نهاية العام ١٩٩٧[٣٨].

ويقول المشككون بهذا المشروع إن المنافسة السياسية بين هذه الدول ستشكل عقبة في طريق ربط شبكات توزيع الكهرباء ومشروع **«أنابيب السلام»**. ولكن هناك، على العكس، خبراء يرون أن الفوائد الاقتصادية لهذه المشاريع ستتغلب على المنافسات السياسية الحادة وتشكل ضغوطاً لا تُقاوم من أجل تعاون عربي - تركي فعّال.

٢ ـ التعاون الإقليمي القصير المدى: حقيقة أم وهم؟

إن المياه تُطرح عادة كقضية تدعو إلى التعاون العربي - التركي. وتكرر عادة الدراسات والمؤتمرات والمناقشات العامة التحذير من أن حروب الشرق الأوسط القادمة سوف تدور حول المياه. ويفترض هذا القول إن هناك حرباً جديدة يتعذر تجنبها. غير أنه يصعب إدراك أن عدم التوازن في القدرات العسكرية (وغيرها) قد يبلغ حداً يمنح التفوق لمن يملك السيطرة على منسوب المياه أينما كان مصدره. وأكثر ما يكون ذلك منطبقاً الآن على دجلة والفرات

وروافدهما. ولا تزال تركيا تملك الوسائل لفرض مصالحها، كما أن مستقبل السدود السورية والعراقية على دجلة والفرات يبقى رهن الإرادة التركية. ومع وجود نقص في المياه في سوريا والعراق، فإن المسألة تبدو ملحة كثيراً، ولكن ذلك لا يُفترض فيه أن يؤدي إلى قيام تعاون أو خلاف مستمر وقوي كأمر واقع لا محالة فيه.

ومشروع «**أنابيب السلام**» هو مسألة اعتماد لا تتوافر فيها المبادلة بالمثل، إذ إن المشاركين العرب في المشروع سوف يجدون أنفسهم معتمدين على تركيا أكثر من اعتماد تركيا عليهم. وفي درجة أقل، فإن معوقات مماثلة قد تؤثر في المشاركة العربية في **شبكة كهرباء إقليمية**، كما هو مخطط الآن بين مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا، مع العلم أن كل مشارك سيستمر في توليد طاقته الكهربائية، إذ لن يقوم تبادل الطاقة الكهربائية إلاّ بسد العجز الموقت بين الإنتاج والاستهلاك في الدول المشاركة.

أ ـ النزاع حول دجلة والفرات وتأثيراته الضارة

يقول **قمران إينان**، وزير الدولة التركي السابق والمسؤول عن مشروع (الجاب): «إن تركيا سوف تستخدم مياهها الوفيرة من أجل تحقيق السلام في المنطقة... (وهي ترغب) في شرح الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه في التطور الاجتماعي والاقتصادي لدول الجوار»[٣٩]. ويضيف: «إننا نعتبر المياه وسيلة للتعاون ولا نعتبرها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحاً سياسياً». ويعتبر بعض المحللين أن «المياه قد تدفع دفعاً» إلى تعاون عربي ـ تركي، رغم الخلاف حول اقتسام مياه دجلة والفرات، لا سيما وأن مشروع جنوب شرق الأناضول قد يقلل من تدفق المياه نحو سوريا والعراق[٤٠].

ونذكر أن لجنة فنية تكونت في العام ١٩٨٢ بين تركيا والعراق، ثم انضمت إليها سوريا في العام ١٩٨٣، غير أنها لم تتوصل إلى اتفاق نهائي حول «اقتسام عادل» لمياه دجلة والفرات مع أنها عقدت ١٦ اجتماعاً. وسبب الإخفاق يعود إلى الخلاف حول القضية المزمنة المتعلقة بكيفية توزيع المياه واستعمالها. فقد اعتبر كل من العراق وسوريا بأن المشروع التركي يعرّض مستقبل الري ومشاريع الطاقة الكهربائية فيه للخطر. وقالت الدولتان إن التدفق الحالي لمياه الفرات، وهو بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، منخفض جداً. ولهذا فهما تطالبان بحصة أخرى مناسبة. وقد رفضت تركيا باستمرار هذه المطالبة وأكدت أن الفرد في الدولتين يحصل على كمية من المياه تفوق حصة الفرد التركي، وأشارت إلى التسوية الموقتة التي تمت مع سوريا وسمحت بتدفق ٥٠٠ متر مكعب في الثانية جنوباً.

صحيح أن السوريين والعراقيين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات وفقاً للبروتوكول الموقت للعام ١٩٨٧، وحتى التوصل إلى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلاّ أنهم يعتبرون أن الحصة السورية ـ العراقية المناسبة هي بحدود ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ومن هذا المنظور يرى الجانب العربي أنه لا بد من حل مسألة المياه بحسن نية والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث (العراق وسوريا وتركيا)، اعتماداً على القوانين والأعراف الدولية، ومبدأ حسن الجوار والانسجام مع الاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها تركيا مع الدول المجاورة في شأن مجاري المياه الدولية (الجدولان ١٢ و١٣).

الجدول ١٢:
الاتفاقيات الرئيسية حول دجلة والفرات

التاريخ	الأطراف	الموضوع (الخطوط العريضة)
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠	بريطانيا وفرنسا	اتفاقية حول استخدام مياه دجلة والفرات.
٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣	تركيا وبعض الدول الأوروبية (اتفاقية لوزان)	تنص على أن تتشاور تركيا مع سوريا والعراق قبل تنفيذ الأعمال الهيدرولوجية.
٣ أيار/مايو ١٩٣٠	تركيا وفرنسا (اتفاقية حلب)	تنص على حقوق مائية سورية على نهر دجلة.
٢٩ آذار/مارس ١٩٤٦	تركيا والعراق	اتفاقية صداقة وحسن جوار (التعاون حول المياه المشتركة).
٦ تموز/يوليو ١٩٨٧	تركيا وسوريا	بروتوكول حول التعاون الاقتصادي (أعطى سوريا ما يزيد على ٥٠٠م٣ في الثانية من مياه الفرات).
١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠	العراق وسوريا	تقاسم مياه الفرات (تحصل سوريا على ٤٢٪ والعراق على ٥٨٪ من التدفق السنوي).
٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣	تركيا وسوريا	بيان مشترك بين رئيسي الحكومتين (ووعد الرئيس التركي بالتوصل قبل نهاية ١٩٩٣ إلى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات، إلا أن هذا الوعد لم يتحقق بعد).

الجدول ١٣:
أهم الوثائق القانونية الدولية حول مجاري المياه الدولية

معهد القانون الدولي	قرارات سالزبورغ (أيلول/سبتمبر١٩٦١
جمعية القانون الدولي	قواعد هلسنكي (آب/أغسطس ١٩٦٦)
مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه في مار ديل بلاتا (الأرجنتين)	(آذار/مارس ١٩٧٧)
لجنة القانون الدولي العام في الأمم المتحدة	دراسة مشروع قانون حول استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية، (١٩٧١ - أيار/ مايو ١٩٩٧).
الجمعية العامة للأمم المتحدة	اعتماد اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧.

ونشير هنا إلى أن أنقره كانت تلمح دائماً إلى إمكان إعطاء حصة أكبر من مياه دجلة لسوريا والعراق على حساب حصتهما في الفرات، لأن «أي انخفاض موقت في تدفق الفرات في العراق يمكن تعويضه بمياه من دجلة عبر منخفض الثرثار»[٤١]. وفيما تحاول وزارة الخارجية التركية أن تكون أكثر دبلوماسية في تعاملها مع بغداد ودمشق بالنسبة إلى الخلاف المزمن حول المياه، يتبنّى الرئيس التركي الحالي، **سليمان ديميريل**، موقفاً أكثر صراحة قد يؤدي إلى تفاقم المخاوف العربية، فقد صرّح قائلاً: «إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا، فلنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة. إن المياه في تركيا ولا يمكن لدول المجرى الأسفل أن تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا. وفي المقابل، هناك منابع نفط في كثير من الدول العربية، ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالها»[٤٢].

فمن وجهة النظر الرسمية التركية يشكل دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة لسيادة الدولة التركية وحدها[٤٣]. ويؤكد الأتراك[٤٤] بأن

ليس هناك قوانين دولية[٤٥] تجبرهم على «اقتسام» ما يسمونه «مجاري المياه العابرة للحدود». فتركيا تفرق بين مجاري «المياه الدولية» والمجاري التي تمر «عبر الحدود». إن لمجرى المياه الدولي ضفتين متقابلتين تحت سيادة دولتين أو أكثر، وتقتسم المياه عنده عبر خط الوسط. وعلى العكس، فإن مجرى المياه عبر الحدود (الذي يعبر حدوداً سياسية مشتركة) لا بد من أن تستخدم مياهه «بطريقة منصفة ومعقولة ومثلى». وبما أن الموضوع المائي على غاية من الأهمية بالنسبة إلى الأتراك، فهم غير راغبين حالياً في أي «حل نهائي» لاقتسام مياه دجلة والفرات قبل أن يكتمل عقد مشاريع جنوب شرق الأناضول. إذ ذاك يصبحون في وضع أقوى للمساومة[٤٦].

وبالفعل يبدو أن تركيا تعارض بشدة أي اتفاق مائي متعدد الأطراف حول اقتسام مياه دجلة والفرات لأنها لا ترى في هذا أي مكسب سياسي واقتصادي يذكر. وستبقى لتركيا شكوكها «طالما بقي حزب العمال الكردستاني نشطاً»... ويرتبط هذا التردد جزئياً بقضية نهر العاصي. فهذا النهر يجري بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يتحول نحو لواء الإسكندرون المختلف عليه بين تركيا وسوريا، والذي لا تعتبره هذه الأخيرة نهراً دولياً... وبالمقابل فقد حاولت تركيا ربط محادثاتها حول الفرات باتفاق حول العاصي. إلاّ أن سوريا اعترضت على ذلك لأنه يعني اعترافاً واقعياً بسيادة تركيا على الإسكندرون. ويقول المسؤولون السوريون «إن (السيادة) على العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق حول الفرات...»[٤٧].

ويُعتبر الخلاف المائي بين سوريا والعراق وتركيا عائقاً يُسهم في

بطء التعاون العربي ـ التركي حول المياه في الشرق الأوسط. فالخلاف حول مياه دجلة والفرات قد أُخذ بعين الاعتبار، وإلى حد كبير، في مجمل العلاقات المائية في الشرق الأوسط[٤٨]، والحديث الجديد المتجدد عن مشروع «**أنابيب السلام**» من تركيا إلى دول الخليج لا يزال طيّ المشاريع التي لم ترَ النور بعد.

وهكذا تبدو هذه المسألة الخاصة بدجلة والفرات شائكة لا تترك لأي من بلدان المنطقة حرية التصرف بالثروة المائية القيمة دون التفاهم مع جيرانه من دول المجرى الأسفل. وكذلك تبقى التأثيرات الضارة كثيرة دون التوصل إلى حل شامل حول مياه دجلة والفرات، وهي لا تقتصر على البلدان الثلاثة. وعلى الرغم من السلبيات التي يظهرها حديثنا عن التعاون المائي العربي ـ التركي، فإن مشروع ربط شبكات توزيع الكهرباء يمكن أن يُعطي منحى جديداً لهذا التعاون، لا سيما وأن تركيا تعقد آمالاً كبيرة على استغلال مجرى دجلة والفرات من أجل زيادة إنتاج الكهرباء ومواجهة الطلب المتزايد عليها في الداخل والخارج. وقد يكون التعاون في هذا المجال أكثر جاذبية في المستقبل القريب من التعاون المائي، وقد يحقق فوائد جمة لجميع الدول المعنية.

ب ـ هل ينشّط الاشتراك في الطاقة الكهربائية التعاون العربي ـ التركي؟

يبدو أن أفضل خيار للتعاون العربي ـ التركي هو الربط بين شبكات توزيع الكهرباء والبيع المتبادل للطاقة. فكلفة الطاقة الكهربائية المستوردة قد تكون أقل من كلفة توليد الطاقة محلياً إذا كانت حاجة البلد البائع أقل من الإنتاج الأقصى. وتتوافر الفرص لبيع الطاقة عند حدوث أعطال تؤدي إلى انقطاع التيار، أو عندما لا

تتمكن محطات التوليد من تأمين حاجة المستهلكين. وقُدرت الخسارة الناجمة عن أعطال التغذية (انقطاع التيار الكهربائي) في الشرق الأوسط بدولار واحد لكل كيلوواط/ساعة[٤٩]، مقابل كلفة ٧ سنتات لتوليد كل كيلوواط/ ساعة إضافي. وينتج من أعطال الطاقة حاجة كبيرة إلى تحسين هذه الطاقة لدى الطرفين العربي والتركي، إلاّ أنها أكبر في البلدان العربية الأربعة حيث الطلب عليها أكبر وإمكان الوثوق بجهاز التغذية أقل.

إضافة إلى ذلك، فهناك أوقات استثنائية تكون الحاجة إلى الطاقة خلالها في حدها الأقصى، مما يدعو إلى اللجوء إلى تشغيل محطات التوليد الاحتياطية بكلفة باهظة. فكلفة الطاقة التي تولدها هذه المحطات هي غالباً أضعاف الكلفة التي تولدها المحطات العادية الكبيرة. وطالما أن الحاجة القصوى لا تتزامن عند الطرفين، فإن الطرف ذا الحاجة الأقل يستطيع تأمين الحاجة القصوى للطرف الآخر بكلفة أقل من تلك التي تؤمنها محطات التوليد الاحتياطية. وعندما تكون كلفة توليد الطاقة قليلة والطلب أقل من الإنتاج يكون بيع الطاقة الزائدة مربحاً. ويمكن أن تنطبق هذه الحالة على تركيا في الصيف عندما تطلق كميات كبيرة من المياه من سدود دجلة والفرات للري، أو خلال الليل أو عطل نهاية الأسبوع أو أثناء الأعياد، فتكون الحاجة إلى الطاقة الكهربائية أقل. وبما أن الأعياد مختلفة لدى الطرفين فهناك تكامل لا بأس به بينهما. وقد ينطبق ذلك على الاختلاف في الحاجة الموسمية لدى الطرفين أيضاً.

وعلى الرغم من المحاسن والمنافع التي ينطوي عليها مشروع الربط الكهربائي، فالحكمة تفرض عدم التسرع في التفاؤل، لأن كمية الطاقة المقترحة للتبادل لن تزيد على بضعة مليارات من الكيلوواط/

ساعة في العام. ويظهر أن مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين العرب وتركيا محدود حالياً، ذلك أن كل طرف قد عمل في الماضي البعيد والقريب على الدخول في علاقات مع شركاء خارج المنطقة (مع احتمال أن يفضل الطرفان الاستمرار في تطوير هذه العلاقات لأسباب سياسية). ولكن هذا لا يعني أنه ليس بالإمكان إيجاد إمكانات متواضعة للترابط والتبادل تدفع بالتالي الأقطار العربية وتركيا إلى تعاون لا مفر منه. غير أنه ليس من الضروري في البداية أن تكون لمثل هذه المشاريع فوائد هائلة، فالدافع قد يكون السعي المنتج و«الهادف» إلى جعل العرب والأتراك يتعاونون من أجل التعاون فحسب. وهكذا فمن المستبعد أن يتمكن الطرفان في المستقبل القريب المنظور من التغلب على المعوّقات التي تمنع التكامل بدرجة كبيرة وإيجاد المؤسسات التي تؤمن ذلك. وبما أن التكامل الاقتصادي يبدو بعيد المنال حالياً، فإن مشاريع متواضعة للتعاون قد تؤدي إلى فوائد اقتصادية جمة، وكذلك إلى إيجاد شبكة متراصة من العلاقات المتبادلة.

٣ ـ احتمالات المستقبل

إن للتعاون العربي ـ التركي الدائم في الشرق الأوسط أهمية حيوية لدول المنطقة، فالعلاقات الاقتصادية تُعزز فرصاً كبيرة للتعاون عوضاً عن الخلاف والنزاع المستمرين. والعلاقات الاقتصادية المنصفة العادلة تربط الأمم وتوجد ظروفاً تمكن الأخصام السابقين من الاهتمام المشترك بإقامة مستوى من التعاون والحفاظ عليه. وفي هذا المعنى، فإن الروابط الاقتصادية تؤمن أساساً للتعاون يرتقي من خلال العملية السياسية، ومن ثم ينظم التعاون عن طريق تزويد الأمم بالأسباب الموجبة لتلافي النزاع. فأفضل طريق نحو السلام هو طريق الفوائد الاقتصادية المشتركة في منطقة تقل فيها الروابط

المتماسكة(٥٠). فهذه العلاقات هي في طليعة الحلول لتخطي حواجز العداء السابق تدريجياً.

وتتوافر ضمن حدود الشرق الأوسط ثروات هائلة لتطوير وتنمية الازدهار الاقتصادي. وتسهم في هذه الإمكانات الطاقة الكهربائية الوفيرة، والثروات المائية غير المستخدمة، ورؤوس الأموال المتراكمة عبر سنوات عديدة لدى الدول المنتجة للنفط، وأمور أخرى. وبإمكان الطرفين العربي والتركي جني فوائد إضافية من تطوير نقل الطاقة الكهربائية، وكذلك من نقل المياه. وبإمكان مثل هذا التعاون أن يزيد أيضاً من رفاهية الطرفين ويوجد اهتماماً في الاعتماد المتبادل بحيث يمكن تثبيته عندما يحصل. وتكمن عناصر الخلاف في أي نوع من التعامل الاقتصادي في عدم التوزيع المنصف للأرباح والخسائر، أو من جراء ميل ميزان القوى إلى أحد الطرفين. فللصفقات التجارية أرباحها لقاء كلفة معينة. وبما أنه ليس هناك من آلية أوتوماتيكية أو محكمة غير منحازة لتوزيع الكلفة والربح بإنصاف، فالخلافات عرضة للبروز بسبب التوزيع. وهكذا فمن المهم أن تؤمن الصفقات الاقتصادية الأولية التي سيشترك فيها الأطراف (والتي ستقوم بالدور الحاسم في بناء الثقة المتبادلة) حلاً معقولاً للأرباح الاقتصادية والخلافات الرئيسية. إضافة إلى ذلك، فإن الصفقات الاقتصادية توجد استقلالية أكبر أو أقل لأحد الأطراف بالنسبة إلى الآخر. وهذه الاستقلالية يمكن أن تصبح غير متوازنة، وقد تؤدي إلى استغلال فعلي أو رئيسي من قبل الطرف الأقوى، فلدى الخصوم السابقين الذين يتطلعون إلى تثبيت التعاون في ما بينهم حساسية تجاه هذه النقطة، وهم يسعون بالتالي إلى إيجاد التوازن في الاعتماد المتبادل الناجم عن العلاقات الاقتصادية المشتركة.

وباختصار نقول إن تركيا ودول الجوار العربي تستعد لمواجهة أزمة خانقة قريبة تشمل الماء والطاقة الكهربائية. ومن مصلحة الجميع التعاون بإخلاص قبل انفجار الأزمة والانغماس في نتائجها المدمرة. ولذلك اقترح البعض على تركيا، لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية (لا سيما وأن مشروع جنوب شرق الأناضول يتجاوز، في مجال توليد الكهرباء، طاقة مجرى دجلة والفرات المائية)، الاعتماد بشكل كلي على إنتاج الدول العربية من النفط والغاز، أي التقليل من السدود الكهرمائية (أي توليد الطاقة الكهربائية بفعل ضغط المياه ـ المحجوزة خلف السد ـ الهابطة بفعل الجاذبية من علٍ) ومبادلة المياه بالطاقة الكهربائية النفطية أو الغازية من دول الخليج في المدى القصير (والاستفادة من مشروع الربط الكهربائي العربي ـ الأفريقي لاحقاً).

ويقوم هذا الاقتراح على مدّ أسلاك توتر عالٍ من الدول العربية مقابل «أنابيب السلام» من تركيا، بدلاً من مصانع تحلية المياه، الغالية الثمن، وتحقيق أول خطوة على طريق بناء الثقة المتبادلة والاعتماد المتبادل. فتشابك العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وتركيا يمكن أن يؤدي في النهاية إلى انتفاء إمكانات النزاع والصراع بينهما. ولتوضيح الفكرة نقول: **إن المياه من تركيا والكهرباء من الدول العربية مشروع لا يتحقق إلاّ بتوافر رغبة تركية صادقة في حل مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات. فالثقة العربية المستقبلية بتركيا مرهونة بحل هذه الأزمة.**

أ ـ الاهتمام الثابت بالتعاون والاعتماد المتبادل الأمثل

إذا كانت اقتصادات التعاون هي توجيه السياسة الاقتصادية لدعم التعاون، فهذه السياسة يجب أن تُوجّه بموجب مفهومين أساسيين:

الأول هو تطوير الاهتمام الثابت بالتعاون، والثاني هو إيجاد اعتماد متبادل متكافىء لا يقلب مستويات القوة الكلية باتجاه أحد الطرفين. ولكي نوضح كيف أن الاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية الثنائية يمكن أن يصبح الأمثل، نلجأ إلى مفهوم ثمن الانفصال. والثمن هذا هو كلفة توقف العلاقات الاقتصادية التي سبق أن تعهد الأطراف بتنفيذها. فعندما يتفق الطرفان على التعامل مع بعضهما البعض، فإنهما ينشدان الحصول على فوائد. فإذا توقفت العلاقات أو انقطعت، فالفوائد المنتظرة لا تتحقق. وهكذا فإن ثمن الانفصال تمثله الفوائد التي لا تتحقق بسبب توقف أو انقطاع التعامل المقرر.

فإذا كان ثمن الانفصال بالنسبة إلى أحد أطراف العلاقة أقل نسبياً منه إلى الطرف الثاني، فإن هذا الواقع يمكّن الطرف الأول من أن يُنزل ضرراً بالغاً بالطرف الثاني، كما يمكّنه من استخدام قدرته التفاوضية الأكبر للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية منه. فالاعتماد المتبادل الأمثل Optimal Interdependence يمثل، إذن، الحالة التي يكون فيها ثمن الانفصال كبيراً لطرفي العلاقة ومتساوياً تقريباً لكليهما. ولإيضاح هذا التوجه سنقدم مثالين للعلاقات الاقتصادية الرئيسية بين العرب والأتراك: **ربط شبكات توزيع الكهرباء**، ومشروع «**أنابيب السلام**».

بالنسبة إلى **ربط شبكات توزيع الكهرباء العربية والتركية**، فإن طرفي العلاقة يستفيدان من المشروع. فتركيا التي لديها فائض نظري من الطاقة يمكن تصديره، تحصل على سوق دائمة وإيراد ثابت بالعملة الصعبة. والبلدان العربية المجاورة التي لا تملك طاقة تفي بالمتطلبات، تحصل على مصدر مستمر للطاقة. وثمن التنصّل (أي عدم الالتزام بالموعد المقطوع)، إذا حصل، سيكون هامشياً

بالنسبة إلى العرب والأتراك، فالاتفاق الكهربائي لكلا الطرفين ليس على درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية، إذ إنه يمكّن كلاً منهما من أن يلجأ إلى خيارات بكلفة معقولة. فباستطاعة تركيا أن تبيع الطاقة الكهربائية الفائضة لديها إلى جهة أخرى وبأسعار ليست أقل من تلك التي يدفعها العرب. وكذلك لدى العرب خيارات ومصادر أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية بكلفة ليست أكثر مما يدفعون. وهكذا، فإن ثمن الانفصال سيكون هامشياً إذا كان سعر الكيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية المتبادلة هو السعر العالمي المعتمد، وطالما أنه يمكّن الطرفين من التوجه إلى الأسواق البديلة (من منتج ومستهلك).

والمثل الثاني هو مشروع «**أنابيب السلام**» الذي تتعهد تركيا بموجبه بتزويد الدول العربية بكمية من المياه بأسعار يتفق عليها. وبما أن الماء عصب الحياة ولا مجال لتعريضه للمناخات السياسية المتقلبة أو المعوقات الفجائية، فإن المشروع المذكور يبيّن، بما لا يقبل الشك، أن ثمن الانفصال سيكون باهظاً، لأن المستهلك (أي العرب) قد يصبح يوماً ما عرضة للابتزاز من المموّن (أي الأتراك). وقد لا ينكشف هذا الابتزاز، إلاّ أنه قد يبقى تهديداً مبطناً. فالاعتماد المتبادل في هذا المشروع يفترض مسبقاً توافر ما ينبغي على «أنابيب السلام» إنجازه: الثقة المتبادلة.

وفي الواقع فإنه يصعب في المراحل الأولى من التعاون العربي ـ التركي الحصول على نتائج حاسمة للمشاريع التعاونية. فمن المنتظر أن يكون للعرب والأتراك مصالح متباعدة بالنسبة إلى مسألة المياه، وأن تكون لهم مواقف متباينة من مفهوم التعاون ومدلولاته.

وإذا كان بالإمكان التغلب على الموروث التاريخي من الشك وعدم

الثقة، والوصول إلى مستوى متطور من التعاون، فإن المشاريع المائية والكهربائية سيكون لها أبعد الأثر في دعم التعاون وتأصيله، ذلك أن هذه المشاريع توجد درجة معينة من التشابك والتعقيد في الاعتماد المتبادل يمكن أن تؤدي في النهاية إلى انتفاء إمكانات النزاع والخلاف بين العرب والأتراك. فالعواقب السياسية والاقتصادية للانفصال ستكون وخيمة، كما أنه كلما تعددت الأطراف في هذه المشاريع التعاونية أصبح ثمن الانفصال أكثر تكافؤاً بين الشركاء.

ب ـ تطوير التعاون العربي ـ التركي حول المياه الآتية من تركيا والكهرباء الآتية من أفريقيا

خلافاً لكثير من الثروات الطبيعية فإن المياه هي الثروة التي غالباً ما تتقاسمها أقطار عدة. وتقسيم المياه قد يسبب التوتر ويثير النزاعات الخفيّة حتى بين البلدان التي تتناغم سياسياً مع بعضها البعض، كما أن النزاعات المعلنة تزكيها الخلافات حول المياه. واتفاقات تقاسم الثروات المائية في المنطقة ستكون مدماكاً جديداً في بناء التفاهم المشترك وإقامة الثقة المتبادلة. فالمشاريع الدولية لاستخدام الثروات المائية المشتركة وتقاسمها هي من أفضل الوسائل لترسيخ التعاون. ويجب إيلاء التعاون في هذا المجال أفضلية كبيرة لأن هذه المشاريع لا غنى عنها لتأصيل التفاهم المشترك في المنطقة. وبالمقابل، فإن الإخفاق في تحقيقها يُبقي التوتر الحالي على حدّته، بل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع حول المياه مستقبلاً. وهذا قد يضعف أو يعرض للخطر أي تعاون سبق تحقيقه.

والقضية الأولى لمشاريع التعاون العربي ـ التركي حول المياه هي حل مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات. وهذا الأمر يتطلب التعاون

في توزيع هذه الثروة المائية، لأن انعدام الثقة المتبادلة قد يولد توتراً ونزاعاً وإهمال مشروع «**أنابيب السلام**». فجدوى المشروع المشار إليه تتوقف على القيم السياسية والفوائد التي يجنيها أحد الأطراف من تحقيق المشروع أو الابتعاد عنه. والدلالات السياسية للمشروع بارزة للعيان: إن تركيا وسوريا (و/أو العراق) التي عليها أن تتعاون في أي مشروع لجرّ المياه عبر أراضيها إلى أي طرف ثالث، تملك المفتاح لما قد يكون مشروعاً تعاونياً رئيسياً لتطوير المنطقة. فسوريا والعراق شريكان لا غنى عنهما في أي مشروع من مشاريع تبادل المياه بين بلدان المنطقة. إضافة إلى ذلك، فإن الكلفة الاقتصادية لمشروع جرّ المياه إلى الجنوب ليست كبيرة إلى درجة تحول دون التنفيذ، بينما ثمن الانفصال من الناحية الاقتصادية، وبدرجة أكبر من الناحية السياسية، كبير جداً.

إن حاجة تركيا الملحة إلى الطاقة، مع ما يرافقها من وفرة المياه لديها، قد أخّر التفكير الرويّ في تزويد الدول العربية بالمياه من تركيا ومبادلتها بالطاقة الكهربائية الرخيصة التي ستملكها هذه الدول عند إنجاز مشروع الربط الكهربائي العربي ـ الأفريقي. فـ «حل العقبة الرئيسية سيكون بتنمية الثقة المتبادلة بين المنتج والمستهلك مع ضمان المرور الآمن وتعويض البلدان التي تمر وسائل التبادل عبر أراضيها»[٥١].

إن تركيا، وإلى درجة أقل الدول العربية، يمكن أن تكون نظرياً في وضع يمكنها من التنصل من المشروع وعدم الاكتراث به ولا يكبّدها خسارة اقتصادية مرتفعة. إلاّ إن حاجة الدول العربية للمياه ستقف حائلاً أمام حرمان سكان تركيا من الطاقة الكهربائية الحيوية. وبالمقابل، فالتنصّل التركي من المشروع ستكون له عواقب اقتصادية (كوقف إمداد تركيا بالطاقة الكهربائية)، وسياسية

وخيمة، لأن جميع الأطراف المعنية بالتعاون العربي ـ التركي ستتأثر من جراء التنصّل التركي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ثمن الانفصال، إضافة إلى العواقب السياسية للتنصل، وجدنا أنه من المعقول أن نفترض أنه قد تنبثق عن ذلك مصالح عربية ـ تركية متوازنة: فالإمكانات المستقبليّة العربية لتزويد تركيا بالطاقة الكهربائية تقابلها إمكانات اعتماد الدول العربية على المياه الآتية من تركيا. وبعيداً عن المنطق الاقتصادي في هذه الاقتراحات، يبقى أن أحد أسباب التردد العربي أمام فكرة الاعتماد على المياه الآتية من تركيا، هو الارتباط المشتق من ذلك. وبالتالي فإن إيجاد ارتباط مائي بين العرب وغيرهم من دول الجوار الجغرافي، موازٍ أو منافس للمياه الآتية من تركيا، يشكّل عامل توازن إزاء هذه المخاوف.

ثانياً: التنسيق العربي العام مع أفريقيا في مشاريع المياه والطاقة الكهربائية

بدأت تظهر، منذ منتصف عقد التسعينات، تحوّلات عميقة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، وخصوصاً في القارة الأفريقية. وأخذت مسيرة «السلام» بين بعض العرب وإسرائيل تشد الانتباه إلى إمكانات التعاون العربي ـ الأفريقي. ومع أنّ رؤيتنا لآفاق هذا التعاون تميل إلى التفاؤل، فإننا نخشى أن تكون هناك مؤامرة تدبرها أطراف معينة بهدف إبعاد الوطن العربي عن التفاعل مع هذه القارة أو الانفتاح عليها حتى يخلو لها الجو في مجالات الاستثمار الاقتصادي.

وفي اعتقادنا أن مستقبل العلاقات العربية ـ الأفريقية يجب أن يقوم على مبدأ التكامل بين الثروات الطبيعية الأفريقية ورأس المال العربي.

ومن الأفضل أن تلج الاستثمارات العربية مباشرة إلى القارة الأفريقية بدلاً من مجيئها من خلال مؤسسات مالية دولية قد تفشل في تحقيق التعاون العربي ـ الأفريقي المنشود.

وسنحاول في هذا القسم رسم ملامح هذا التعاون وتحديد السمات الأساسية للارتباط الاقتصادي المتوقع بين العرب والأفريقيين، من خلال التشديد بشكل خاص على أوجه التعاون الممكنة في مجالات استغلال المياه الأفريقية الغزيرة والطاقة الكهرمائية الوفيرة الناتجة منها. فالاقتصاد الأفريقي الذي برز إلى الوجود في السبعينات بعد استقلال معظم الدول الأفريقية يتكوّن من مرافق قطرية (وطنية) منفصلة جغرافياً واقتصادياً، ومختلفة من حيث البنية والارتباط. وعلى الرغم من هذه الفوارق الجوهرية فإننا سنتطرق إلى الاقتصاد الأفريقي باعتباره كتلة واحدة.

ونلاحظ منذ السبعينات أن الاقتصاد الأفريقي لم يشهد أي تطور صناعي ملموس. فالمخاطر الاقتصادية التي تعرّض لها الاستثمار في المنطقة حالت، عملياً، دون تبلور أية فرصة لانطلاق هذا الاستثمار. والسبب هو انعدام الاستقرار السياسي. إضافة إلى ذلك فقد شكّلت المخاطر الأمنية والبنية التحتيّة المهملة والقيود الإدارية المتشدّدة عاملاً رادعاً لقيام مبادرات استثمارية، كما شكّل انعدام وجود قطاع مالي وتمويلي عقبة إضافية، لأن الاقتصاد الأفريقي لم يمتلك جهاز سوق بإمكانه تحويل مدخّرات الأفراد، عند توافرها، إلى المستثمرين في القطاعات الإنتاجية.

غير أنه من المحتمل، مع انتشار تيار الانتخابات الديموقراطية الحرة وتعميم سياسة المصالحة الوطنية، أن يبدأ الاقتصاد الأفريقي عملية التحديث والتصنيع. ونظرة عامة إلى القارة الأفريقية تبين لنا أن

هناك دولاً تُبشّر بمستقبل اقتصادي باهر ينتظر من الرساميل العربية المزيد من الإقدام والاستثمار. ومما لا شك فيه أن مصر تُشكّل، بدورها القيادي وثقلها السياسي والاقتصادي، قطباً أساسياً في شمال القارة. بل إنها مع السودان تُمثّل ثقلاً كبيراً في عملية الترابط العربي ـ الأفريقي في شرق القارة في المستقبل القريب.

ويعتبر الأفارقة أن للشراكة مع رجال أعمال مصريين أفضلية بسبب القرب الجغرافي والخبرة المتراكمة. ولهذا فإن القطاع المتخصص في حقل المشاريع الإنشائية يمكن أن يستفيد من هذه الشراكة فيدخل بسهولة السوق المحلية في أفريقيا.

وفي رأينا أنه بإمكان الشراكة العربية ـ الأفريقية في المشاريع أن تتطور بشكل طبيعي، بواسطة فواعل (قوى) السوق، وأن تكون مفيدة ومثمرة للطرفين. ولكن، وعلى الرغم من ذلك البناء النظري، فإن المطلوب لتحقيق هذا التدخل في قوى السوق يكمن في أمرين:

أولاً، التغلب على رواسب الماضي والمبادرة إلى إيجاد حوافز تزيد من وتيرة تسارع هذا التعاون وتقلّص الفترة الزمنية المطلوبة لتطوره ونموّه الطبيعيين.

ثانياً، القيام بما يعرف بـ «خطوات بناء الثقة» التي قد تساعد بحدّ ذاتها على إنجاح المسارين السياسي والاقتصادي.

ويبدو أن العوامل الاقتصادية هي التي ستكون، في المدى المتوسط أو الطويل، القوى الفاعلة في بلورة العلاقات بين مصر والسودان من جهة، وأفريقيا من جهة أخرى، وذلك لأن جميع السكان في هذه الدول يُقيمون في أماكن محاذية جغرافياً لمجرى النيل. وهذه المحاذاة تجعل الارتباط التجاري بين المنتجين والمستهلكين أمراً طبيعياً ومرغوباً فيه.

وبالنسبة إلى اعتماد تجربة «الماضي النيلي»، كمقياس لمستقبل «توازن سلاح المياه» في العلاقات العربية ـ الأفريقية، فلا بد من إبداء ملاحظة أولية. ففي إطار العلاقة المستقبلية لن يكون بالإمكان التلويح باستخدام النيل كأداة ضغط، إذ ستكون السمة الأبرز للاقتصاد الأفريقي ارتباطه الاقتصادي بالاقتصاد العربي بشكل عام، وبالاقتصاد المصري بشكل خاص، وذلك لكون الاقتصاد الأفريقي اقتصاداً بسيطاً أو محدوداً إذا ما قارناه بالاقتصاد العربي. وسيجد هذا الارتباط مجالاً واسعاً له في التوظيفات المالية العربية والمشاريع الهندسية المشتركة في الحقول المائية والكهربائية.

١ ـ مصر بورصة عالمية لتبادل الطاقة بين الوطن العربي وأفريقيا وأوروبا

أعلن الوزير المصري للكهرباء والطاقة، المهندس **ماهر أباظة**، أن هيئة كهرباء مصر ستؤسس مركزاً دولياً للتحكّم في الشبكات الناقلة للطاقة الكهرمائية بين دول أوروبا وأفريقيا عبر الشبكة العربية الموحدة التي يجري تنفيذها حالياً، وذلك للاستفادة من الطاقة الكهربائية المنتجة من سدّ **أنغا** في زائير وتبادلها بين هذه الدول، لا سيما في أوقات الذروة التي تتفاوت من بلد لآخر، مما سيؤدي إلى خفض الاستثمارات اللازمة لإقامة محطات جديدة لإنتاج الطاقة واستعمال المحطات القائمة بكفاءة أكبر[٥٢].

وأوضح الوزير أن المركز الجديد سيكون بورصة عالمية لشراء وبيع الطاقة الكهربائية، وخصوصاً تلك التي تتولّد من المنحدرات المائية في الدول الأفريقية، وفي مقدّمها مشروع زائير العملاق لتوليد ٦٠ ألف ميغاواط من مساقط نهر أنغا (وهي تعادل ٢٥ مرة طاقة طوربينات السدّ العالي). وسيتم نقل الطاقة عبر شبكة عملاقة تمر

بأفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، ثم مصر حيث يتم تصديرها إلى أوروبا بواسطة كابلات بحرية تمتد من تونس إلى إيطاليا، ومن المغرب إلى إسبانيا.

فالمشروع يقضي، إذن، بتصدير الفائض من الطاقة المتولّدة من مساقط أنغا عن طريق شبكة موحدة تبدأ من زائير وتنتهي في مصر التي ستكون حلقة الوصل مع القارة الأوروبية باعتبارها مرتبطة بشبكتي المغرب والمشرق العربيين، المتصلتين بالشبكة الأوروبية، عن طريق تركيا في المشرق العربي، وعن طريق المغرب[٥٣] وتونس في المغرب العربي.

فما هي الشبكة العربية الموحّدة؟ وما هي حقيقة الشبكة العملاقة التي سترابط مصر وزائير كهربائياً؟ وكيف سيتم تصدير الطاقة الكهربائية إلى أوروبا؟

أ ـ الشبكة الكهربائية العربية الموحدة

لقد شهدت الدول العربية في العشرين سنة الأخيرة تطورات هائلة وسريعة في مجال الكهرباء، إذ تحققت قفزة نوعية كبيرة في تطور المنظومات الكهربائية، سواء أكان ذلك من ناحية القدرات المركبة أم من ناحية امتداد شبكات النقل والتوزيع. وحظي قطاع الكهرباء بعناية خاصة من قبل الدول العربية لأنه ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأن الدول أدركت مدى العلاقة الوثيقة القائمة بين معدل نمو قطاع الكهرباء ومعدل نمو الدخل، ومدى أهمية توفير الكهرباء لسكان الريف من أجل رفع قدراتهم الإنتاجية وتضييق الفجوة بينهم وبين سكان المدن.

فالطلب على الكهرباء قد ازداد في معظم الدول العربية خلال

السنوات العشرين الماضية، وبلغت نسبة الزيادة ١٤ في المئة (من حوالى ٢٢ ألف ميغاواط/ ساعة في العام ١٩٧٤ إلى حوالى ٢٦٤ ألف ميغاواط/ ساعة في العام ١٩٩٣)[٥٤]. ولذلك نال قطاع الكهرباء اهتماماً متزايداً فانعكس ذلك على الاستثمارات المرصودة للقطاع في خطط التنمية للدول العربية التي غطّت الفترات الزمنية الممتدة بين الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٠، و١٩٨٠ - ١٩٩٠، و١٩٩٠ ـ ١٩٩٥. وقُدّرت الاستثمارات المخططة لهذا القطاع في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بحوالى ٣٢,٢ مليار دولار، نُفّذ منها حوالى ٨٥٪ أو ما يعادل ٢٧,٤ ملياراً. أما الاستثمارات المخططة لفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ فكانت ١٣٠ مليار دولار يصل ما تمّ تنفيذه منها إلى حوالى ٨٥ ملياراً. وتقدر الاستثمارات في الخطط التي تُغطي فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ بحوالى ١٨٠ مليار دولار.

فزيادة قدرة العراق على توليد الكهرباء بحلول سنة ٢٠٠٠ ستكون بكلفة ١٢ مليار دولار[٥٥]. ومن المتوقع أن تصل زيادة طاقة التوليد الكهربائية في مصر إلى ٥ آلاف ميغاواط بكلفة ٣ مليارات دولار، وفي ليبيا إلى ٢٣٠٠ ميغاواط بكلفة ٢,٨ مليار دولار، وفي سوريا إلى ٢٥٠٠ ميغاواط بكلفة ١,٣ مليار دولار، وفي السعودية إلى ١٥ ألف ميغاواط بكلفة ١٥ مليار دولار. كما أن خمس دول عربية خليجية (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية) تخطط لزيادة طاقتها بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٥٩٠ ميغاواط بكلفة إجمالية تبلغ ٩ مليارات دولار[٥٦].

وقد صرح وزير الكهرباء والماء في الإمارات العربية، السيد **حميد ابن ناصر العويس**، بأنه يتعيّن على دول الخليج إنفاق مبالغ مالية كبيرة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وأنه «في الخمس عشرة سنة

المقبلة سيتم إنفاق ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار على الكهرباء في منطقة الخليج وحدها»[٥٧].

وتُشكّل الطاقة الكهربائية في معظم الدول العربية إحدى الدعائم الأساسية للنمو، كما أنها تُعتبر في الأقطار العربية الخليجية أساساً لاستمرار الحياة. ونظراً لاعتماد الوطن العربي على هذه الطاقة، وبسبب نقلها بسهولة من منطقة إلى أخرى وارتفاع قيمة الفائدة المشتركة التي يمكن أن تجنيها من جراء هذا النقل، فقد نشأت فكرة **الربط الكهربائي بين الدول العربية.** وتتمثل الفائدة التي يقدمها هذا الربط في أمور ثلاثة: استقرار في الشبكات الكهربائية، واستمرار في التغذية، ووفر في الإنتاج. وهذه الفائدة تصيب جميع الأقطار المرتبطة، سواء أكانت أقطاراً تتوافر لديها مصادر الطاقة الطبيعية الرخيصة، أم أقطاراً تستورد هذه الطاقة، أم أقطاراً تمر بها الشبكات الكهربائية.

وقد بدأ الاهتمام بمشروع الربط الكهربائي في الدول العربية منذ المؤتمر الهندسي العاشر الذي عُقد في القدس في العام ١٩٦٦، حيث اتخذ المؤتمر عدة قرارات وأوصى بإعداد معلومات شاملة عن أوضاع المنظومات الكهربائية في الدول العربية وتوزيعها على جميع هذه الدول. وهنا يجب التمييز بين نوعين من مشاريع الربط الكهربائي: المشاريع القائمة بالفعل أو التي لا تزال قيد التنفيذ (وهي ثمانية: أربعة منها بين دول المغرب العربي، وأربعة بين دول المشرق العربي)[٥٨]، والمشاريع التي لا تزال قيد الدراسة أو الاقتراح (كمشروع ربط دول مجلس التعاون الخليجي).

ومن المنافع الفنية والاقتصادية المتوقعة من مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية، في حال تنفيذها، النجاح في تشغيل اقتصادي

أفضل للشبكات العربية المشتركة، وذلك نتيجة إمكانات التبادل التجاري للطاقة اعتماداً على فرق الكلفة، إضافة إلى تخفيض احتياطي التوليد اللازم[٥٩] (احتياطي القدرات المركبة). ثم إن هذا الربط الكهربائي سيقوم بمهمة تقديم خدمة «الإغاثة الفورية» وهذا يعني أنه إذا ما حدث عطل في إحدى شبكات نقل الطاقة أو في محطات توليدها، لأي سبب كان، فقد أصبح بالإمكان إعادة تشغيلها فوراً وتزويدها بالطاقة المطلوبة بمساعدة الشبكة أو المحطة المرتبطة بها.

فالربط الكهربائي سيؤدي، إذن، إلى تحسين نوعية الخدمة الكهربائية المقدمة، والحصول على وفر ناجم عن تأجيل أو إلغاء مشاريع إقامة محطات توليد إضافية، أو إعادة هيكيلية التوليد والوفر المتأتي من إدارة وسائل الإنتاج واختيار أرخص الطرق في الإنتاج، وفقاً لأوقات الذروة وتخفيض كلفة الوقود[٦٠].

لقد جاء في تقرير صدر حديثاً عن **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** أن ربط شبكات الوطن العربي يؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية واستراتيجية عديدة، أهمها الوفر في الكلفة المالية وخفض الاحتياطي في التوليد. وقدّر التقرير الخفض الممكن في الاحتياطي لدى الدول العربية من الكهرباء، في حال تنفيذ مشاريع الربط، بنحو ١٤٣٢٠ ميغاواط، منها ١٣٣٢٠ في المشرق العربي وألف في المغرب العربي. وأوضح التقرير أن كلفة تنفيذ خطوط ربط الوطن العربي تبلغ ستة مليارات دولار، منها ٥,٥ مليارات لشبكات المشرق والباقي لشبكات المغرب، وأن كلفة إقامة محطات توليد جديدة تصل، في حال عدم ربط الشبكات، إلى نحو عشرة مليارات دولار (تسعة في المشرق ومليار في المغرب)[٦١].

وصرّح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، الدكتور **عبد العزيز القويز**، إن مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في مرحلته الأولى (بمشاركة السعودية والكويت وقطر والبحرين) يُحقّق وفراً يصل إلى ٣٣٤١ مليون دولار[٦٢]. ومشروع الربط الخليجي المقترح يُعدّ من أكثر المشاريع العربية قابلية للتنفيذ، إذ تشترك دول المجلس في مجموعة خصائص تساعدها على إقامة شبكة ربط كهربائية ذات قدرة عالية. فمن ناحية أولى تعتمد هذه الدول على الطاقة الحرارية في توليد الكهرباء وتتشابه وحدات الإنتاج فيها من حيث الحجم والنوع، ومن ناحية ثانية يبلغ متوسط الاستهلاك الفردي من الكهرباء، وهو الأعلى في الدول العربية، ستة آلاف كيلوواط في السنة تقريباً. ومن المقترحات المقدمة ربط كل من الكويت والبحرين وقطر والسعودية والإمارات بخط واحد كمرحلة أولى، بطول ألفي كلم، ثم ربط الإمارات بسلطنة عُمان في المرحلة الثانية، بطول ٣٥٠ كلم.

الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي

لقد بدأ التفكير في **مشروع ربط دول الخليج الست** مع قيام مجلس التعاون الخليجي. فبناء على تكليف من أمانة هذا المجلس قامت جامعة البترول والمعادن في الظهران، بالتعاون مع **معهد الكويت للأبحاث العلمية**[٦٣]، بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للربط الكهربائي بين دول الخليج الست. وتمّ وضع التقرير النهائي في شهر آب/ أغسطس ١٩٨٦[٦٤].

ولكن، نتيجة للتغيرات التي طرأت على قدرات التحميل وخطط توليد الكهرباء ونقلها، وكذلك على تكاليف هذه المشروعات،

أجريت، في تواريخ مختلفة بعد ذلك، دراسات ووضعت تقارير عديدة.

ويتكون **مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون** من **ثلاث مراحل**، تُنجز **الأولى** عملية الربط بين كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين، وتُنجز **الثانية** عملية الربط بين سلطنة عُمان والإمارات العربية. أما في المرحلة **الثالثة** فيكون الربط شاملاً بين دول المجلس. وذكر الدكتور **عبد الله القويز** أنه سيتم في المرحلة الأولى ربط كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين بخط توتر عالٍ مقداره ٤٠٠ كيلو فولت وبطول ٩٩٠ كلم، يصل بين محطة الزور في الكويت وغونان في شرق السعودية بطول ٣٧٠ كلم، ثم إلى الجرة في البحرين، وإلى سلوى ثم الدوحة في قطر بطول ٣٠ كلم و٢٥٠ كلم على التوالي، ثم إلى طارف في الإمارات العربية المتحدة بطول ٣٧٠ كلم. وسوف يتم ربط الإمارات وسلطنة عُمان على توتر ٢٧٥ ك.ف. وبطول ٣٥٠ كلم من العين إلى بركة حيث سيتم ربط الإمارات وسلطنة عُمان في المرحلة الثانية من مشروع الربط الكهربائي بعد أن يتم الربط الداخلي لشبكاتها بين مدنها وأقاليمها[٦٥].

وأشار الدكتور **القويز** إلى «أن التكلفة الرأسمالية الإجمالية لإنشاء شبكة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون للمرحلة الأولى (بمشاركة السعودية والكويت والبحرين وقطر) تُقدّر بحوالى ١٩٢٠ مليون دولار بأسعار العام ١٩٩١، وأن المشروع يحقق وفراً يصل إلى نحو ٣٣٤١ مليون دولار. وهذا يمثل الوفر في الاحتياطي فقط». وأوضح «أن هناك منافع أخرى كثيرة سوف تنتج عن تنفيذ المشروع ولم تدخل في حساب الوفر المشار إليه، كالتبادل

الاقتصادي للطاقة بين الدول وتخفيض الاحتياطي الدوار وشراء المنتجات الوطنية اللازمة للربط كالأبراج والمحولات والكابلات، بينما معدات المحطات لتوليد القوى الكهربائية ستُستورد من الخارج». وذكر «أن تقدير حصة كل دولة من التكلفة الرأسمالية وتوزيعها بنسب المنافع لكل دولة بلغت ١١,٤ في المئة للبحرين (أي ٢١٩ مليون دولار)، و١٤,٨ في المئة لقطر (أي ٢٨٤ مليون دولار)، و٣٣,٨ في المئة للكويت (أي ٦٤٩ مليون دولار)، و٤٠ في المئة للسعودية (أي ٧٦٨ مليون دولار)».

وتزيد تقديرات الدكتور **القويز** حول تكلفة المرحلة الأولى للمشروع بنحو نصف مليار دولار عن تقديرات سابقة كانت مصادر خليجية قد أذاعتها من قبل. وهذا يعني أن دراسات التكلفة التي تجريها دول المجلس مع الشركات التي تتولى عملية التنفيذ لم تُستكمل بعد(٦٦). وهذا الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون يُمهّد الطريق أمام عمليات ربط كهربائي أشمل يجري التخطيط لها في المنطقة، فقد قرّرت دول الخليج الست الانضمام إلى مشروع الربط الكهربائي بين دول المشرق الخمس (مصر والأردن وسوريا والعراق وتركيا) كمرحلة لاحقة للمشروع(٦٧).

الربط الكهربائي بين دول المغرب العربي

كان الاتحاد المغاربي، من بين التجمعات أو الكتلات الإقليمية العربية، السبّاق إلى تحقيق التكامل في ميدان الطاقة الكهربائية، فمساعي الربط الكهربائي فيه تعود إلى العام ١٩٥٢، أي عندما تمّ ربط شبكتي الجزائر وتونس(٦٨). أما مشاريع الربط في المشرق العربي فما تزال في مراحلها الأولى. ورأينا كيف أن إمكان قيام

مثل هذه المشاريع التكاملية في مجلس التعاون الخليجي لم يحظ بالاهتمام والدراسة إلاّ منذ فترة وجيزة.

لقد أنشىء **المجلس المغاربي للطاقة الكهربائية**، في العام ١٩٧٥، من قبل الجزائر والمغرب وتونس وليبيا، ثم انضمت إليه موريتانيا في العام ١٩٨٩. وبعد ربط الشبكتين الجزائرية والتونسية تمّ تشغيل الشبكتين الجزائرية والمغربية في العامين ١٩٨٨ و١٩٩٢. ويجري الآن الربط بين الشبكتين التونسية والليبية. وهناك مشروع آخر للربط بين الشبكتين المصرية والليبية[٦٩].

وترتبط الشبكتان الجزائرية والمغربية الآن بخطّيْ ربط على توتر ٢٢٥ ك.ف. وقد بدأ تشغيل الخط الأول الذي يربط بين مركز وجده وغزوات، بطول ٤٧ كلم، في منتصف العام ١٩٨٨. ومنذ ذلك التاريخ بدأ تبادل الطاقة بشكل منتظم. أما الخط الثاني الذي يربط بين مركز وجده وتلمسان، بطول ٦٥ كلم، فقد بُدىء بتشغيله في مطلع العام ١٩٩٢. وقد وصلت إمكانات التبادل بين الشبكتين، في العام ١٩٩٥، إلى حوالى ٢٠٠ ميغاواط، بعد إنجاز مشاريع تقنية في الشبكة المغربية الشرقية والشبكة الجزائرية الغربية. وقيل إن ذلك قد سمح برفع مستوى الإغاثة (أو التغذية) الفورية من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ميغاواط. وتبادل الطاقة بين المغرب والجزائر يُنظّمه الآن بروتوكول أُبرم في العام ١٩٩١ بين المكتب الوطني للكهرباء في المغرب والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.

ويتم حالياً، بتمويل من الصندوق العربي، تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين تونس وليبيا بخطين على توتر ٢٢٥ ك.ف. ومن المتوقع أن يدخل هذا الربط مرحلة التشغيل في العام ١٩٩٧، ويسمح بتبادل كمية من الطاقة يصل حدّها الأقصى إلى ٢٠٠

ميغاواط بشكل دائم، وإلى ٤٠٠ ميغاواط في حالة الإغاثة الفورية.

وهناك مشروع لربط الشبكة الكهربائية بالشبكة الليبية. وتتمثل المرحلة الأولى من المشروع في ربط مدينة السلّوم (في الشمال الغربي لمصر) بمدينة طبرق (في الشمال الشرقي لليبيا)[٧٠]، وذلك بخط توتر ٢٢٠ ك. ف.، وبطول ٢٥٠ كلم، على أن يتم تقوية هذا الخط في مرحلة لاحقة بخط تواتر آخر ٥٠٠ ك.ف. ومن المتوقع أن تصل القوة التي يمكن نقلها في المرحلة الأولى إلى حوالى ١٧٠ ميغاواط. وتُبين الدراسات أن الربط الداخلي لليبيا، أي ربط شبكات طرابلس ـ بنغازي، وطرابلس ـ تونس، وبنغازي ـ مصر، بخطين بقدرة نقل ٢ × ١٢٥ ميغاواط من شأنه أن يُحسّن من أداء الشبكة الليبية، كما أن ربط الشبكة الليبية المتكاملة بكل من الشبكة التونسية أو الشبكة المصرية بخطوط ربط بقدرة نقل ٢ × ١٥٠ ميغاواط، و٢ × ١٢٥ ميغاواط على التوالي، من شأنه أن يُحسّن من أداء الشبكات الثلاث.

ومن المقرر أن ينتهي تنفيذ ربط شبكات كهرباء الدول الخمس (مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في أواخر العام ١٩٩٧، لكي يكون متزامناً مع الربط الكهربائي لدول المشرق العربي الذي يضم مصر والأردن وسوريا والعراق وتركيا. وسيتم ربطها بالشبكة الأوروبية بهدف تبادل الأحمال الكهربائية (electrical loads) والاستفادة من فروقات التوقيت وأوقات الذروة اليومية لتقليل الاستثمارات في مجال إقامة محطات توليد جديدة.

وقد اتفق وزراء الطاقة والكهرباء في دول المغرب العربي وإسبانيا على الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي بينها في العام ١٩٩٧، على أن يعقد اجتماع، قبل ذلك، للوزراء

المعنيين في مصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب وإسبانيا لإعداد الدراسات النهائية لمشروع الربط العربي ـ الأوروبي[٧١].

ب ـ ربط الشبكة الكهربائية العربية الموحدة بأوروبا

اتفقت شركة **شبكة الكهرباء الإسبانية** مع **المكتب الوطني للكهرباء** في المغرب على ربط الشبكات بين البلدين لتسهيل عملية تبادل الطاقة الكهربائية. وسيتم مدّ كابل كهربائي بحري عبر مضيق جبل طارق، ولمسافة ٢٦ كلم. وسيتقاسم الجانبان النفقات المقدرة بنحو ١٢٠ مليون دولار. ومن المرتقب أن تنتهي عملية مدّ الكابل في غضون سنتين. وهذا المشروع هو الأول من نوعه لربط شبكات الكهرباء الأوروبية بالشبكة العربية الموحدة. ويمهّد الاتفاق المغربي ـ الإسباني الجديد طريق التعاون بين عدد كبير من البلدان الأوروبية وبلدان شمال أفريقيا التي ستنضم إلى المشروع مستقبلاً[٧٢].

وربط أوروبا بالشبكة العربية الموحدة مفيد لأوروبا لأن دولها ستواجه، خلال القرن المقبل، مشاكل جمة في تأمين طاقة كهربائية «نظيفة» (أي غير ملوّثة للبيئة)، وفي التصدّي لمعارضة الخبراء المناهضين لعملية توليد الكهرباء بالوقود النووي الذي يؤدي إلى تلويث البيئة.

ج ـ ربط الشبكة الكهربائية العربية الموحدة بأفريقيا

إن القارة الأفريقية التي تضم حوالى ١٢ في المئة من سكان العالم لا تستهلك سوى ٣ في المئة من الحجم الإجمالي لاستهلاك الطاقة في العالم[٧٣]. ويقوم قطاع الطاقة بدور رائد في تنمية الاقتصاد الأفريقي، إذ تستهلك بلدان القارة ٢٥٠ مليون طن معادل للنفط، من بينها ٣٤ في المئة من المواد النفطية، بينما تشكل الموارد

التقليدية ٥٠ في المئة من الاستهلاك (وتصل النسبة في بعض مناطق القارة إلى ٩٠ في المئة من الاستهلاك الإجمالي للطاقة). وقد سجّل استهلاك القارة، منذ أعوام، استقراراً في حدود ٣ في المئة فقط من الاستهلاك العالمي للنفط. وتستهلك القارة ٣٤ في المئة فقط من إنتاجها من النفط، وتُصدّر القسم الأكبر منه خاماً أو مكرراً إلى البلدان الصناعية.

وبالنسبة إلى استهلاك الغاز الطبيعي فإن حجم الإستهلاك السنوي يقدّر بنحو ٢٣ مليون طن معادل للنفط، أي ١,٨ في المئة من حجم الاستهلاك العالمي. وهذا يعني وجود اختلال كبير بين الاحتياطي المتوافر في القارة (٧ في المئة من الاحتياطي العالمي) ونسبة الاستهلاك (١,٨ في المئة).

ولذلك فلا بد من إيجاد حلول عاجلة لمشاكل تزويد القارة بالمحروقات وتطوير وسائل الاستهلاك وتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وضرورة استثمار الطاقة المائية المتوافرة. فالمستثمَر من هذه الإمكانات حالياً لا يتجاوز الخمسة في المئة. أما الـ ٩٥ في المئة المتبقية فتُهدر كل سنة، رغم كونها من نوع الطاقة المتجددة[٧٤].

إن القارة الأفريقية تتميّز بمصادر هائلة من الطاقة الكهرمائية تمثل حوالى ٤٠ في المئة من الطاقة المائية في العالم. وبالإمكان استغلالها فنياً واقتصادياً عبر إنشاء شبكات ربط كهربائية تقوم بتصدير فائض الطاقة الكهرمائية إلى الوطن العربي وأوروبا بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحسين الأوضاع الاقتصادية فيها. وسيسمح العائد الاقتصادي لبيع الطاقة الكهرمائية إلى تلك البلدان بتسديد استثمارات مشروع الربط الكهربائي. ثم إن هذا المشروع

سيعود بالنفع العميم على البيئة العالمية لأنه سيُقلّص اعتماد الدول الأوروبية على محطات الفحم والمحطات النووية، وسيقلص كذلك اعتماد الدول العربية على المزيد من المحطات الحرارية.

إن حلم استخراج الطاقة الكهربائية من مساقط **شلالات ستانلي فيل وليفنغستون وأنغا** على نهر الكونغو في زائير بات في طريقه إلى أن يصبح حقيقة واقعة. **فمشروع أنغا** الكبير سوف يعطي طاقة كهربائية هائلة مقدارها ٥٠ ألف ميغاواط، وسوف تمتد خطوط الكهرباء من زائير حتى مصر عبر دول المشرق العربي، ومنها إلى تركيا فأوروبا الشرقية والغربية، أو نقلها إلى أوروبا الغربية عبر دول المغرب العربي. وفي القاهرة سيكون المركز الرئيسي للتحكم في هذه الطاقة الضخمة وتوزيعها. ولهذا قيل إنه ستنشأ في القاهرة بورصة كهربائية عالمية.

ويُجمع الخبراء على جدوى المشروع اقتصادياً[٧٥]، وعلى قدرته على تحقيق أرباح كبيرة نتيجة تصديره طاقة نظيفة تحتاج إليها الدول العربية والأوروبية على حد سواء. وجاءت الدراسات الأولية تؤكد هذه الجدوى وتعلن أن المشروع سيتكفل بإنتاج ٣٥ ألف ميغاواط من نهر أنغا، وأن تنفيذه سيتم على ثلاث مراحل. فقد قال **وزير الكهرباء المصري** إنه سيتم في المرحلة الأولى توليد ٧ آلاف ميغاواط، وفي الثانية ١١ ألفاً، وإن استغلال جزء من ناتج الطاقة سيكون لصالح الدول الأفريقية المشتركة في المشروع (مصر والسودان وتشاد وأفريقيا الوسطى). أما الباقي فسيُحوّل إلى الشبكة الأوروبية الموحدة عن طريق تركيا شرقاً وتونس والمغرب غرباً[٧٦]. وتقل أرقام الوزير المصري بنحو ١٥ ألف ميغاواط عن أرقام سابقة كانت مصادر أفريقية قد أعلنتها من قبل، مما يدل على أن حجم

الإنتاج لم يحدّد بعد بصورة نهائية لحاجة المشروع إلى مزيد من الدراسة والتمحيص.

وسيقدم **بنك التنمية الأفريقي** أربعة ملايين دولار كمنحة لتمويل دراسات الجدوى التي سيتم الانتهاء منها في العام ١٩٩٧ (علماً أن المصرف قد قدّم في المرحلة السابقة ١,٥ مليون دولار لإعداد أبحاث الجدوى الدولية)، تمهيداً لعرضها على هيئات التمويل الدولية وتأمين الاستثمارات اللازمة والمقدرة بنحو ٢٥ مليار دولار. ومن المنتظر أن يطرح المشروع عالمياً مع بداية العام ٢٠٠١، وأن يستغرق تنفيذه سبع سنوات(٧٧). وقد اعتبر الخبراء الدوليون مشروع الربط الكهربائي الأفريقي ـ العربي ـ الأوروبي واستغلال الطاقات المائية في أفريقيا نقطة تحوّل وانطلاق لتحسين نوعية الحياة على أرض القارة الأفريقية عن طريق توفير طاقة رخيصة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

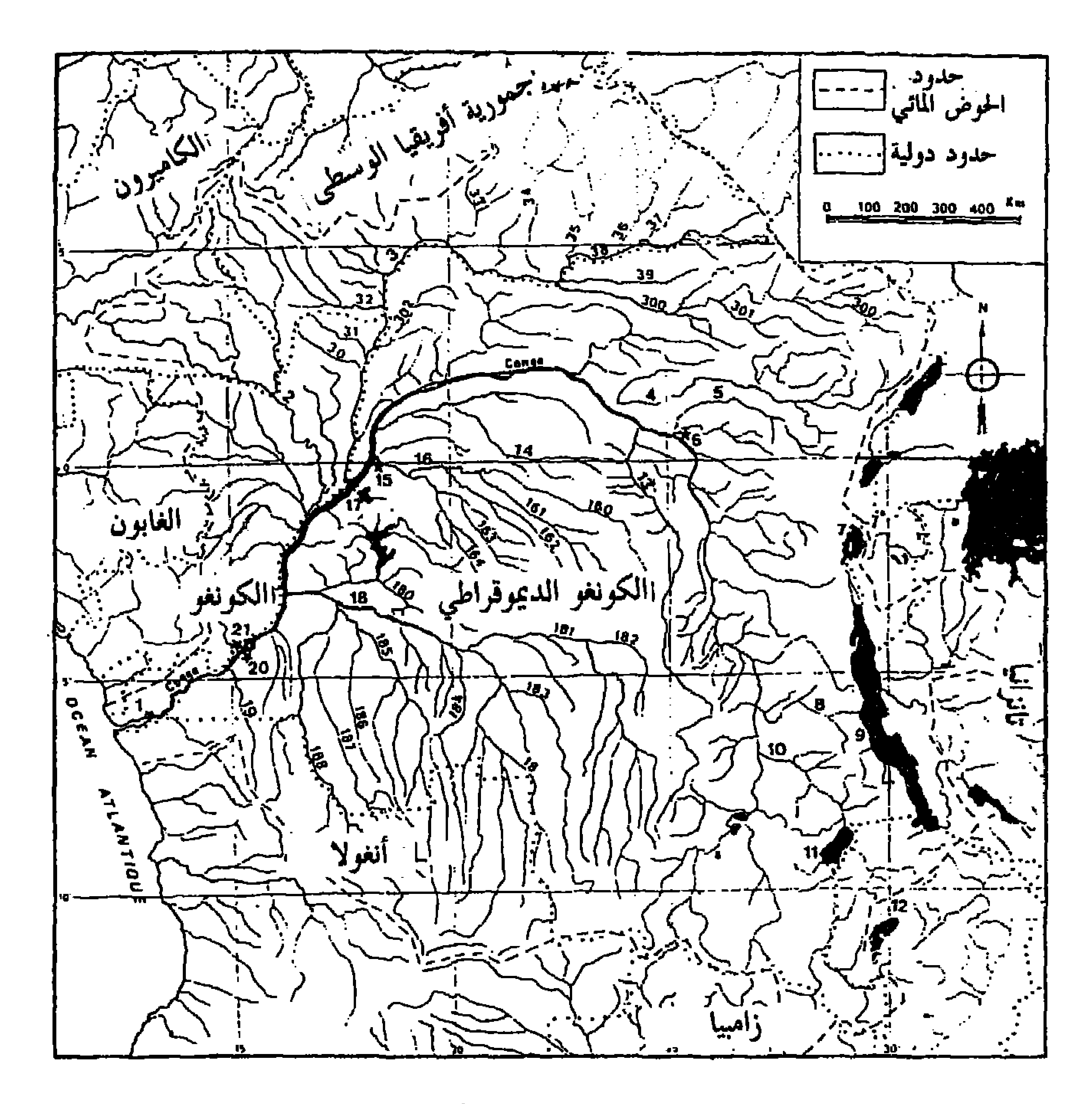
٢ ـ منابع نهر الكونغو تشكل حلاً للأزمة المائية في الشرق الأوسط

لا مناص لحل المسألة المائية في الشرق الأوسط من إشراك عدة دول في «**بديل إقليمي**» يفتح مجالات أرحب أمام فرص التعاون لمواجهة حاجات المنطقة المتصاعدة إلى المياه. فالبدائل التقليدية (كزيادة الحصص من مياه المجاري الدولية، أو الضخّ من المياه الجوفية غير المتجدّدة...) وغير التقليدية (كمصانع التحلية الخليجية) عاجزة عن حل مشكلة العجز المائي المتفاقم في هذه الدول. **والبديل التركي قاصر، في المدى القريب، عن إدخال الطمأنينة إلى قلوب العرب بسبب استمرار الخلاف حول تقاسم مياه دجلة والفرات بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة**

أخرى. وهنا تبرز أهمية اللجوء إلى «بديل إقليمي» يعتمد على فكرة تحويل بعض الفائض المائي من مناطق الجوار الجغرافي، ومن القارة الأفريقية تحديداً.

لقد صرّح المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، السيد **جاك ضيوف**، في حديث إذاعي بُثّ في ٢٧/٧/١٩٩٥، بأن الدول الأفريقية تهدر نحو أربعة آلاف مليار متر مكعب سنوياً، وأن كمية المياه المستعملة حالياً في أفريقيا لا تتجاوز ٢ في المئة من إجمالي كمية المياه المتاحة لها[٧٨]. وهذا ما يجعل هذه الكمية الكبيرة من المياه الأفريقية غير المستعملة قادرة على زيادة رصيد دول الشرق الأوسط من المياه، إذ إن تحويل الفائض من منابع نهر الكونغو وحده كفيل بالمساعدة على حل الأزمة المزمنة لنقص المياه في هذه المنطقة، وكفيل بالتالي بتشكيل «**بديل إقليمي**» مقبول (الشكل ٢٩).

فالكونغو هو أطول أنهار أفريقيا بعد النيل (طوله ٤٧٠٠ كلم تقريباً، وطول النيل ٦٦٩٤ كلم). ورغم ذلك فإنه يحمل من الماء ضعف ما يحمله النيل، فأوج تصريف النيل في الثانية هو بحدود ٩ آلاف م^{٣}. أما أوج تصريف الكونغو فيبلغ ١٩ ألف م^{٣} في الثانية، أي حوالى ٦٨,٤٠٠ مليون م^{٣} في الساعة، يصبّ منها نحو ٨٠ في المئة في المحيط الأطلسي. وهذه المياه الضائعة هي (أو يجب أن تكون) أمل دول منطقة الشرق الأوسط[٧٩]، لأنه بالإمكان تحويل فائض الكونغو (الذي يسير من الشرق إلى الغرب ليصب في الأطلسي) إلى بحر العرب (أحد روافد النيل في السودان) من خلال شق عدد من الأقنية والترع لرفع منسوب المياه في عدد من روافد الكونغو (مثل أوبنغي Oubangui ومبومو M'bomou) حتى



الشكل ٢٩: روافد الكونغو

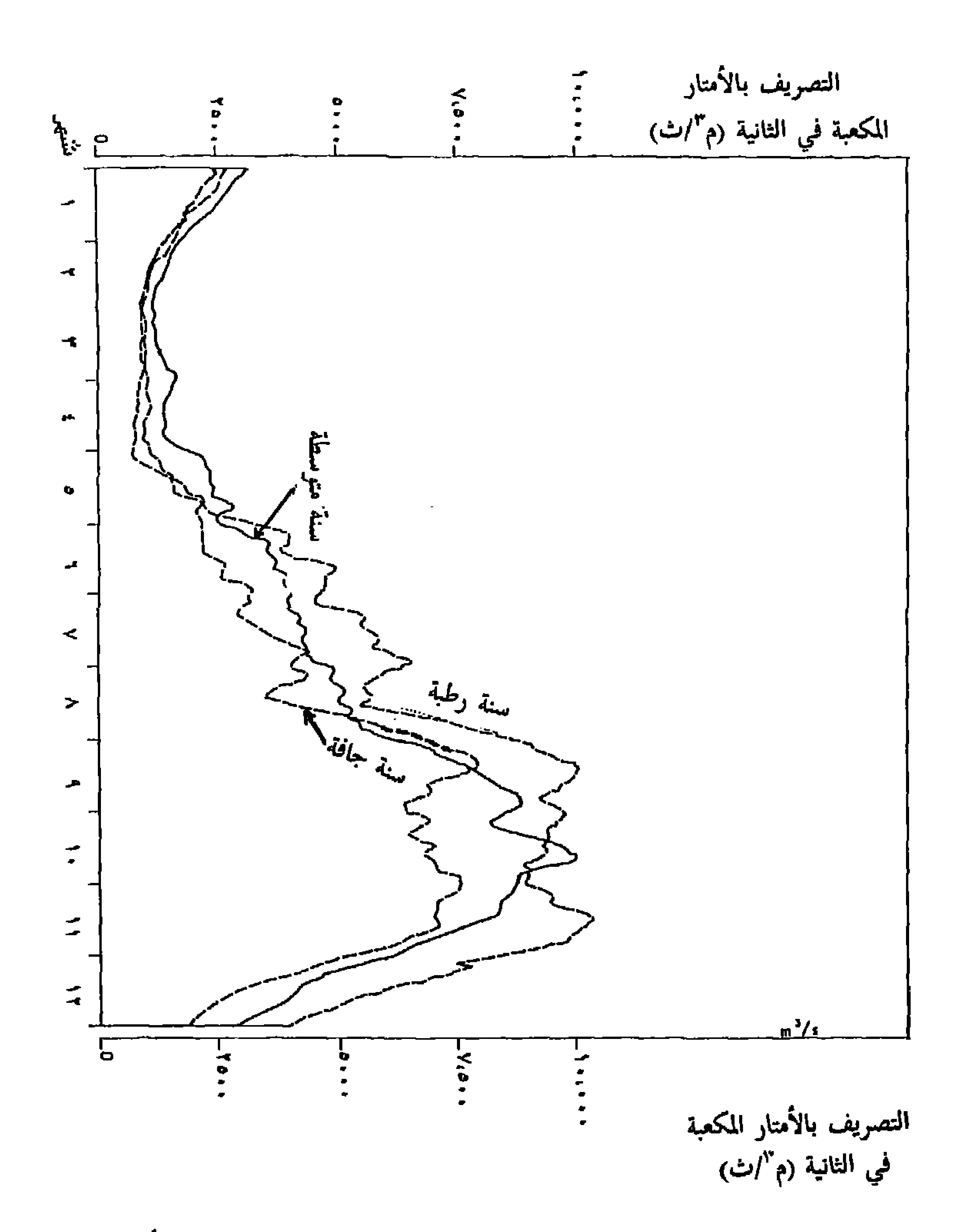
1. Boma - 2. Sangha - 3. Oubangui (30. Motuba - 31. Ibenga - 32. Lobaye - 33. Ouaka - 34. Kotto - 35. M'Bari - 36. Chinko - 37. Ouarra - 38. M'Bomu - 39. Bili - 300. Ouellé - 301. Uéré - 302. Poko - 303. Lua) - 4. Aruwini - 5. Lindi - 6. Kisangani - 7. Lac Kivu - 8. Lukuga - 9. Lac Tanganyika - 10. Luvua - 11. Lac Moëro - 12. Lac Bangweolo - 13. Lomani - 14. Maringa - 15.Mbandaka (Coquilhatville) - 16. Busira (160. Tchuapa - 161. Lometa - 162. Salonga - 163. Luilaka - 164. Lokolo) 17. Lac Tumba - 18. Kasaï (180. Lukemie - 181. Sankuru - 182. Lubefu - 183. Lulua - 184. Loange - 185. Kwilu - 186. Inzia - 187. Wamba - 188. Kwango) - 19. Inkisi - 20. Kinshasa - (Léopoldville) - 21. Brazzaville.

المصدر: **J. Rodier, Régimes hydrologiques de L'Afrique noire à l'ouest du Congo,** Orstom (ed.) Paris, 1964, p. 156.

تصل مياه هذا النهر العملاق إلى جنوب السودان، ومن ثم إلى جنوب الصحراء الغربية في مصر وجنوب ليبيا، لا سيما وأن منابع النيل الأبيض عند بحر العرب تكاد تتلامس مع منابع نهر أوبنغي ورافده مبومو. ولن يتعدى طول القناة التي تصل بين أوبنغي ومبومو من جهة، ومنابع النيل الأبيض من جهة أخرى، مسافة ٥٠ كلم.

وإذا نُفّذ هذا المشروع كان بالإمكان الحصول، سنوياً، من نهر الكونغو على نحو ٥٠ مليار م^{٣} من الماء (الشكل ٣٠ والجدول ١٤) لسد العجز في الميزان المائي في الشرق الأوسط، وكان بإمكان دوله، كذلك، ملء خزاناتها الجوفية بمياه متجددة بدلاً من الاعتماد على مياه مخزونة تعود إلى العصر المطير قبل نحو ١٥ ألف سنة.

قد تبدو فكرة تغيير مسار نهر كبير كالكونغو، يتّجه من الشرق إلى الغرب، وجعله كالنيل، يتّجه من الجنوب إلى الشمال، مستغربة أو شبه مستحيلة للوهلة الأولى. ولكن عندما نعلم أن النيل لم يتّبع دائماً اتجاهه الراهن، أي السير من الجنوب إلى الشمال، نوقن أنه بالإمكان استخدام المجاري المائية السابقة للنيل لإيصال مياه الكونغو إلى مصر، ومن ثم إلى الشرق الأوسط. فقبل ٢٥ مليون سنة تقريباً كانت روافد النيل في وادي قنا وأنهار جنوب غرب مصر تتجه إلى الجنوب الغربي لتشارك في تكوين دلتا النيجر. بل إن النيل ذاته كانت تغذيه أنهار كثيرة تأتي من جبال الصحراء الشرقية المصرية. وأودية هذه الأنهار واضحة عند أدفو، وكوم أمبو، والعلاقي في أسوان. وجميع هذه الأنهار كانت تجري من الشرق إلى الغرب. وهذا يعني أن النيل كان، قبل ٢٥ مليون سنة، يصب في المحيط الأطلسي.



الشكل ٣٠: رسم بياني يبيّن منحنيات المعدلات الشهرية لتصريف نهر الأوبنغي في بانغي خلال السنوات الجافة والرطبة والمعتدلة.

[المصدر: J. Rodier, op. cit., p. 116].

الجدول ١٤:

تصريف نهر الأوبنغي في عدد من المواقع على مجراه

Caractéristiques	Unité	Le Mbomou à Bangasson	L'Ouellé à Yakoma	La Kotto à Kembé	L'Oubangui à Bangui	Le Mbomou au confluent
Superficie du bassin Versant	km2	116.000	150.000	75.200	500.000	
Hauteur de précipitations annuelles	mm	1.500		1.400	1.560	
Module	m3/s	825	(1.500)	394	4282	1.250 à 1.300
Volume moyen annuel	m3	26×10^9	47×10^9	$12{,}5 \times 10^9$	128×10^9	140
Etiage	m3/s	50	(400)	100	910	
D.C. 9	m3/s	180		175	1.550	
D.C. 3	m3/s	1.300		640	6.800	
D.C.C.	m3/s			1.050	9.850	
Crue annuelle	m3/s	2.700		1.100	10.250	
crue Décennale	m3/s			(1.600)	12.000	
Volume annuel premier décile	m3			(16×10^{9})	153×10^9	
Volume annuel dernier décile	m3			$9{,}5 \times 10^9$	109×10^9	
K3				1,68	1,40	
Déficit d'écoulement	mm	1.280		1.230	1.290	

[المصدر: Rodier، المرجع السابق، ص ١١٧].

وهكذا لن تكون هناك حاجة إلى حفر مجرى للنهر «البديل الإقليمي» المقترح (**فائض الكونغو**) الذي سيتّجه شمالاً عبر غرب السودان إلى جنوب الصحراء الغربية، ومن ثم إلى جنوب ليبيا. ونذكر أن هناك العديد من الأنهار الجافة في جنوب الصحراء الغربية. وقد قام عدد من علماء مصر، من بينهم الدكتور **محمد البهي عيسوي** والدكتور **سعد لبيب**، بالتعاون مع علماء أميركيين، بدراسة واكتشاف هذه الآثار القديمة عند منطقة طرفاوي والعوينات التي يصل اتساع بعضها إلى ٢٥ كلم. وعثروا في هذه الأنهار القديمة على حفريات لأسماك نيلية وعظام تماسيح تبعد حوالى ٢٥٠ كلم عن أقرب نقطة للنيل في أبو سمبل.

نستنتج مما تقدم أن مشروع «البديل الإقليمي» كله يتلخص في حفر قناة لا يتجاوز طولها الخمسين كيلومتراً، مع رفع منسوب روافد نهر الكونغو التي تجاور بحر العرب. **ويشكل «البديل الإقليمي» فائضاً مائياً يؤمن ٥٠ مليار م^{3} سنوياً على الأقل.** إضافة إلى ذلك، فإنه يمكن التحكّم في المياه المحوّلة بواسطة الأنهار الجافة في جنوب الصحراء الغربية.

وتنفيذ المشروع سيساعد، ولا شك، على إزالة أسباب التوتر بين دول مجرى النيل وتوفير كميات إضافية من المياه لتلبية حاجات المنطقة في المستقبل. وليس من الصعب، عند ذلك، من **إشراك دول الجزيرة العربية في الإفادة من «البديل الإقليمي»، ذلك بتزويدها بالمياه بواسطة أنبوبين يخرجان من مصر ويتّجهان إلى المدن الساحلية على البحر الأحمر والخليج العربي.**

أما التكاليف التي يتطلبها المشروع فتبقى أقل بكثير من النفقات التي تقتضيها حرب واحدة من أجل المياه في الشرق الأوسط. غير

أن المشروع يبقى رهن الرغبة الأكيدة في التعاون بين الدول الأفريقية والدول العربية، ورهن الثقة المتبادلة بين الشعوب والحكّام فيها، ورهن الحرص على استغلال الطاقة الكهرمائية وتحقيق التطلعات التنموية لدول مجرى الكونغو. والمهم، في المرحلة الأولى، حصول اتفاق بين هذه الدول على إنجاز المشروع، ثم الاتفاق على اقتسام التكاليف مع الدول التي ستنتفع بمياه النهر التي ستُزوّد بالطاقة الكهربائية الرخيصة.

الهوامش:

(١) أنظر:

Hugh Pope, «Water in a Bag», **Middle East International** (8 June 1990), p. 14; Bruce R. Kuniholm, «Turkey and the West», **Foreign Affairs** (Spring 1991), pp. 42,46 and 48, and Morton I. Abramovitz, «Dateline Ankara: Turkey After Ozal», **Foreign Policy,** no. 91 (Summer 1993), p. 166.

(٢) Josh Martin and Mushtak Parker, «Water the Politics of Scarcity», **The Middle East** (August 1991), p. 30, and «MEED Special Report: Water», **MEED** (29 Juanuary 1993), pp. 7-12.

(٣) إن تعبير «الشرق الأوسط» كما هو مستعمل هنا هو، إضافة إلى مفهومه السياسي هيدروغرافي ويشمل البلدان والأراضي في غرب آسيا (شرق الوطن العربي وتركيا).

(٤) John Kolars, «The Hydro-Imperative of Turkey's Search for Energy» **Middle East Journal** (Winter 1986), p. 67.

(٥) Project de l'Anatolie du Sud-Est (GAP) (Publication de la République de Turquie), p. 7.

إن أكثر من ٨٩ بالمئة من تدفق الفرات يأتي من تركيا، كما أن هذه الأخيرة هي أيضاً مصدر ٥٦ بالمئة من تدفق دجلة.

(٦) Kolars, Idb., p. 62.

(٧) **Arab Water World** (November - December 1982), p. 64. and **MEED** (24 October 1980), p. 45.

(٨) GAP (South Anatolia Porject), (Prospectus, Republic of Turkey).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) ١ ميغاواط/ساعة = ١٠٠٠ كيلوواط/ساعة = ١٠^٣ كيلوواط/ ساعة.

١ جيغاواط/ساعة = ١,٠٠٠,٠٠٠ كيلوواط ساعة = ١٠^٦ كيلوواط/ ساعة = ١٠^٣ ميغاواط/ ساعة. بالمقارنة مع الطاقة الكهربائية المنتجة لمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، فإن حاجة مصر ستكون عام ٢٠٠٥ حوالى ١٠٠ مليار كيلوواط/ ساعة (الحياة في ١٩٩٣/٨/١٤).

(١١) بسبب التأخير في إنجاز الأعمال الإنشائية والتضخم فإن الكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع هي في ازدياد مستمر.

(١٢) **The Middle East** (September 1992), p.32.

(١٣) Natasha Beschorner, **Water and Instability in the Middle East** (London: International Institute for Strategic Studies, 1992), p. 32.

(١٤) Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, «Water for the Year 2000», in: Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, eds., **The Politics of Scarcity: Water in the Middle East** (United States: Centre for Strategic and International Studies, 1988), p. 143.

(١٥) إن بعض التقارير تشير إلى أن جرّ المياه سيكون من دجلة والفرات، خصوصاً أن تركيا تعمل على تحويل المياه من مجاري سيحان وجيحان إلى لواء الإسكندرون أنظر:

Beschorner, Ibid., p. 43. and **MEED** (26 March 1993), p. 34.

(١٦) كان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد، الحاكم الوحيد الذي اهتم بالمشروع التركي بصورة جدية. وقد بيّنت دراسة مبدئية أن كلفة ٢١ مليار دولار تستبعد المشروع.

(١٧) Cem Duna, «Turkey's Peace Pipeline», in: Starr and Stoll, eds., **The Politics of Scarcity: Water in the Middle East,** pp. 119-120.

(١٨) Ramzi Musallam, Water: **The Middle East Problem of the 1990's** (London: Gulf centre for Strategic Studies, 1989), p. 13.

(١٩) كان الرئيس الراحل أوزال المروّج الدائم لمشروع «أنابيب السلام» منذ العام ١٩٨٧ وحتى العام ١٩٩١.

(٢٠) Duna, Ibid., pp. 121-122.

(٢١) Beschorner, **Water and Instability in the Middle East,** p. 44.

(٢٢) تعمل مصر حالياً على ربط شبكات الكهرباء مع المشرق كخطوة أولى، ومن ثم مع دول الخليج ودول المغرب العربي.

(٢٣) أشار رئيس الوزراء السابق سليمان ديميريل (الرئيس الحالي) إلى أن مجموعتي توليد نوويتين (كل منهما بإنتاج ١,٠٦٦ ميغاواط) ستبنيان لسد النقص في الإنتاج اعتباراً من العام ١٩٩٦. أنظر: MEED (22 January 1993), p. 22.

(٢٤) هناك خطة حكومية طموحة وجبارة لزيادة الإنتاج الكهربائي مرتين تقريباً (حوالى ٣٥٠,٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة) بحلول ٢٠١٠. وهذه الخطة تتضمن محطة توليد بالفحم بطاقة ٢٠,٢٨٥ ميغاواط ومحطات غاز طبيعي بما مجموعه ١٢،١٥٠ ميغاواط و١١٣ محطة كهرمائية بما مجموعة ١٤,٤٠٠ ميغاواط. المصدر نفسه و**الحياة** في ١/٦/١٩٩٥.

(٢٥) **الحياة** في ١٤/٨/١٩٩٣.

(٢٦) إن سلطات الكهرباء المصرية تخطط لإضافة طوربينين، طاقة كل منهما الإنتاجية ٦٠٠ ميغاواط (مشروع الـ Kureimat). راجع:

MEED (19 February 1993), p. 19.

(٢٧) **MEED** (26 March 1993), p. 25.

(٢٨) **Beschorner, Water and Instability in the Middle East,** p. 36.

(٢٩) إن المؤسسة العامة قد نجحت في سياستها لزيادة الطاقة الكهربائية المنتجة وذلك بتوقيع عقود عدة لمحطات توليد جديدة في النصف الأول من العام ١٩٩٣. راجع:

MEED (26 February 1993), p. 32, and (16 April 1993); **The Middle East** (May 1993), p. 39 .**الحياة**: ٣٠/٦/١٩٩٣ و١٩/٨/١٩٩٣.

(٣٠) David Butter, The Public-Sector Problem in Syria, **MEEd** (4 june 1993), p.2.

(٣١) قال وزير الطاقة التركي إن بلاده، التي تواجه طلباً متزايداً على الطاقة وتحاول تقليل اعتمادها على واردات منتجات الطاقة، لا تزال بحاجة إلى الواردات الخارجية للحصول على حاجاتها. «وإذا أخذنا في الاعتبار استهلاكاً للطاقة بحجم ٣٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة، فإن مواردنا من الماء والفحم لن تكون كافية لمواجهة الطلب. لهذا نتحول إلى الغاز الطبيعي ونتطلع إلى الخارج». (**الحياة** في ٢٤/٧/١٩٩٤).

(٣٢) هناك دراسات إضافية لكابل بـ ٤٠٠ كيلوفولت، إذ إن السلطات المعنية في البلدان الخمسة قررت خطوط توتر بـ ٤٠٠ كيلوفولت.

(٣٣) كان الطلب على الطاقة الكهربائية في كل من مصر وتركيا عام ١٩٩٣ نحو ٦٥٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة ٧٢٠٠٠ مليون كيلوواط/ ساعة على التوالي. أنظر: **الحياة** في ١/٨/١٩٩٣

MEED (22-1-1993) p. 22.

(٣٤) من المقدر أن يكون ٣٠ بالمئة تقريباً من إنتاج الطاقة الكهربائية الحالية في الأردن و٢٠ بالمئة في تركيا و١٠ بالمئة في مصر طاقة احتياطية.

(٣٥) إن إمكانات تبادل الطاقة بين الأردن ومصر هي تقريباً مشابهة لتلك الموجودة بين سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى.

(٣٦) **MEED** (26 February 1993), p. 18 and (25 June 1993), p. 27.

(٣٧) **MEED** (26 February 1993), p. 18.

(٣٨) راجع **الحياة** في ١٩٩٥/٩/٣.

(٣٩) Martin and Parker, **Water, the Politics of Scarcity,** p. 30.

(٤٠) Tarek Majzoub, «**GAP, Turkey and The Syrian-Iraqi Point of View**», (in French), communication présentée à: Evolution des enjeux économiques et rapport de force en Turquie et en Méditerranée Orientale, Istanbul, 27-29/9/1993; William A. Mitchel and John F. Kolars, **The Euphrates River and Southeast Anatolia Development Project** (Southern Illinios University Press, 1991).

(٤١) هناك مشكلة إضافية قد تظهر بالنسبة إلى دجلة، إذ إن لسوريا ٣٧ كيلومتراً تقريباً من الضفة الغربية لهذا المجرى. وقد ألمحت مؤخراً إلى إمكان ضخ المياه من دجلة وتحويلها غرباً إلى الفرات (**صوت الكويت**، ١٩٩٢/١٠/٢٢).

(٤٢) Martin and Parker, **Water, the Politics of Scarcity,** p. 30.

(٤٣) **Milliyet** (Turkish), 7/5/1990, and Anatolia Press Agency, 24/7/1992.

(٤٤) Norman Frankel, «Water and Turkish Foreign Polic, Policy», in **Political Communication and persusation,** vol. 8, no. 4. (1991), pp. 294 and 298.

إن هذا المقال عبارة عن مقابلات عدة تبرز بشكل جلي وجهة النظر التركية بشأن مجرى دجلة والفرات.

(٤٥) حالياً، وبالنسبة إلى التطورات الإقليمية فإن قانون استخدام المجاري المائية لأغراض غير ملاحية يبقى عرضة للمزاج التركي. أنظر: Tarek Majzoub and Hasan Chalabı, «Turkey, the waters of the Euphrates and Public international law», in **water in the Middle East,** Tauris Academic Studies, London 1995, pp. 189-236.

(٤٦) أثناء اجتماع الرئيس التركي سليمان ديميريل مع الرئيس حافظ الأسد في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، جرى البحث بخصوص الحقوق المائية العربية والتركية بالنسبة إلى مجرى دجلة والفرات. وقد وعد ديميريل بحل نهائي بحلول ذلك العام. أنظر:

Le Figaro (French daily newspaper), 22/1/1993, and **MEED** (29 January

1993), p. 31.

(٤٧) أنظر:

Beschorner, **Water and Instability in the Middle East,** p. 31, and Kolars, «**The Hydro-Imperative of Turkey's Search for Energy**», p. 66.

(٤٨) Musallam, Water: **The Middle East Problem of the 1990's,** p. 13.

(٤٩) **الحياة** في ١٩٩٣/٨/١٣.

(٥٠) إن التعاون الاقتصادي بين تركيا والبلدان العربية هو أقل بكثير مما يصبو إليه دعاته المتحمسون. وفي المجالات السبع للتعاون العربي - التركي تظهر ثلاث فقط منها بأنها واعدة نسبياً. فهناك فرص للتجارة والنقل، إنما الفرص قليلة في ما يختص بالسياحة وانتقال اليد العاملة ورؤوس الأموال. والتعاون في توزيع بعض الثروات لا بد منه في ما يختص بالمياه والطاقة الكهربائية.

(٥١) راجع القسم الثاني من هذا الفصل حول التنسيق العربي العام مع أفريقيا في مشاريع المياه والطاقة الكهرمائية.

(٥٢) **الحياة** في ١٩٩٥/٤/١٠.

(٥٣) **المصدر نفسه** في ١٩٩٥/٩/٢٥.

(٥٤) **الأهرام** في ١٩٩٥/٧/٢٦. راجع ما كتبه الدكتور عبد الرزاق الفارس في مؤلفه **هدر الطاقة (التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٦٣ - ٣١٠.

(٥٥) لكن تبقى خطط العراق مجمّدة في انتظار رفع الحظر الاقتصادي الذي فرضته عليه الأمم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية.

(٥٦) **الحياة** في ١٩٩٤/٨/٢٣.

(٥٧) **الشرق الأوسط** في ١٩٩٦/١/١٦.

(٥٨) تتضمن مجموعة مشاريع المشرق العربي مشروعاً للربط بين مصر والأردن عبر كابل بحري طوله ١٣ كلم وعلى عمق ٨٥٠ متراً تحت مياه خليج العقبة. وتكمن أهمية المشروع في أنه سيسمح بربط شبكات الدول العربية في أفريقيا بتلك الموجودة في آسيا والتغلب على عائق مائي (البحر الأحمر). وتبلغ كلفة مشروع الربط بين مصر والأردن نحو ٤٠ مليون دولار (**الحياة** في ١٩٩٥/٩/١٠).

(٥٩) تخفيض احتياط التوليد اللازم هو من أكثر الأمور تكلفة في أي شبكة كهربائية، لأن تكلفة الكيلوواط الواحد المركب تتراوح بين ٧٠٠ وألف دولار أميركي حسب نوع محطة الإنتاج ونوع الوقود المستخدم فيها للتوليد الكهربائي. وهكذا فإن الربط الكهربائي لن يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج الكيلوواط الواحد من الكهرباء بل إلى التقليل من حجم احتياط التوليد اللازم (احتياط القدرات المركبة).

(٦٠) إن أهم سلبيات الربط الكهربائي تكمن في احتمالات انتقال الأعطال الكهربائية من شبكة إلى أخرى متصلة بها. إلاّ أن هناك أكثر من وسيلة لمعالجة مثل هذه المشاكل إن ظهرت.

(٦١) **الحياة** في ١٩٩٦/١١/١٦.

(٦٢) **الشرق الأوسط** في ١٩٩٦/١/٦.

(٦٣) **الأهرام** في ١٩٩٤/٧/٢٧.

(٦٤) الدكتور عبد الرزاق الفارس، المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٦٥) **الشرق الأوسط** في ١٩٩٦/١/٦.

(٦٦) كان من المتوقع أن تصل كلفة ربط مجلس التعاون إلى نحو ١٩٢٥ مليون دولار بأسعار العام ١٩٩١، منها ١٣٨١ مليون دولار لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع و٥٤٤ مليوناً للمرحلة الثانية (**الأهرام** في ١٩٩٤/٧/٢٧).

(٦٧) **الحياة** في ١٩٩٥/١/١٦.

(٦٨) إلاّ أن الدولتين لم تجنيا ثمار تلك المساعي إلاّ بعد عقدين من ذلك التاريخ.

(٦٩) **الأهرام** في ١٩٩٥/٨/٢.

(٧٠) **الحياة** في ١٩٩٥/١١/٢٤.

(٧١) المصدر نفسه في ١٩٩٥/٩/٢٥.

(٧٢) المصدر نفسه في ١٩٩٥/٧/٣١.

(٧٣) المصدر نفسه في ١٩٩٥/٩/١٥.

(٧٤) المصدر نفسه في ١٩٩٥/٥/٢٠.

(٧٥) المصدر نفسه في ١٩٩٥/٧/٢.

(٧٦) المصدر نفسه في ١٩٩٥/١٠/٣٠. يصل سعر إنتاج الكيلوواط من المحطات الكهرمائية التي ستقام على نهر أنغا إلى نحو ٣ سنتات، بينما يصل سعرها من محطات التوليد الحرارية إلى نحو الضعفين.

(٧٧) **الشرق الأوسط** في ١٩٩٥/٧/٤.

(٧٨) **الأهرام** في ١٩٩٥/٧/٢٨.

(٧٩) المصدر نفسه في ١٩٩١/٩/١٤.

الخاتمة

إن الأمن المائي أصبح رديفاً للأمن الغذائي. ونقطة الماء قد تصبح أغلى وأثمن من برميل النفط. **والعلم الذي توصل إلى توفير بدائل للطاقة لم يتمكن حتى الآن من توفير بدائل للماء.** فالمياه أصبحت رهان المستقبل القريب. والأقطار العربية اقتربت من حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية المتوافرة وحجم الطلب المتزايد عليها. ومسألة تأمين الحد الأدنى من المياه لجيلنا نحن غدت قضية استراتيجية تتطلب الإسراع في وضع خطة جماعية أو قومية لدرء العجز ومواجهة التهديد والتصدي للتحدي. ويُمكننا، في هذا الصدد، الإدلاء ببعض المقترحات:

أولاً: اعتماد **المواجهة الجماعية أو القومية**، فالأحداث والتجارب أثبتت أن القطر العربي الواحد، بقدراته وقواه المنفردة، عاجز عن الدفاع عن مصالحه الخاصة. والمواجهة الجماعية أو القومية يجب أن تنطلق من استراتيجية مائية شاملة تقوم على مخطط علمي استشرافي يهدف إلى:

١ ـ ترشيد عمليات استهلاك المياه داخل الأقطار العربية للحد من عوامل الهدر، وتوعية الجماهير العربية بأهمية هذا المورد الحيوي الذي أصبح من العوامل المهمة في استمرار الوجود العربي.

٢ ـ توفير الاعتمادات المالية لإقامة المشروعات أو السدود المائية المشتركة وسد حاجات كل قطر عربي بواسطة مشاريع مائية عربية.

٣ ـ التمييز بين حالة الصراع على المياه مع العدو الصهيوني الذي لا تربطنا به صلات من القربى أو التاريخ أو الحضارة، وبين حالة الخلاف على المياه مع جيراننا الإقليميين الذين نرتبط بهم، رغم الجفاء والتباعد، بتواصل تاريخي وثقافي وديني، ونستطيع، إذا حسنت النيات الإثيوبية والتركية، عقد اتفاقات إقليمية معهم حول التوزيع العادل لمياه الأنهار المشتركة.

ثانياً: العمل على إنشاء **منظمة عربية للمياه** شبيهة بمنظمة «أوبك» للنفط، يكون من مهامها معالجة موضوع المياه، والاهتمام بتوفيره وتوزيعه على الدول العربية، والاستعانة بتكنولوجيا الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بُعد لاكتشاف المياه المخزونة في باطن الأرض.

ثالثاً: إقناع المسؤولين العرب بأن **الصراع على المياه سيبقى في منطقتنا مرتبطاً بمدى قدرتنا على حل المشكلات السياسية**، وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالصراع المائي قد يتحول، في حال استمرار الصراع السياسي، إلى أزمة مزمنة ويُغري أطراف الصراع بالقيام

«بعمليات إرهابية في مجال المياه»، كخطف المياه الجوفية بضخّها بواسطة أنفاق وأنابيب تحت الأرض، أو احتجاز مياه النهر، أو تحويل مساره، أو تلويث مصادر المياه، أو الاعتداء على سد، أو نسف خزّان...

والخلاصة **أن المياه في الشرق الأوسط والوطن العربي أصبحت شريان الحياة ورهان المستقبل القريب**، وأن إسرائيل، من بين كيانات المنطقة، هي وحدها التي استطاعت استشراف المستقبل ووضع المخططات لخدمة مصالحها وتوفير المياه لأجيالها.

وإذا كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي صراع وجود، فالمياه أصبحت روح هذا الوجود، والدفاع عن الروح يتطلب تعاون العرب مع دول الجوار الجغرافي. فمصالح العرب والأتراك والأفارقة تقتضي تنمية التكامل في اقتصادهم، والتغلب على عوامل الضعف والتخاذل والتردد، والاستفادة الجماعية من القوى والثروات المتوافرة لديهم. فلدى تركيا المياه الوفيرة، إلاّ أنها تفتقر إلى الطاقة. ولدى الدول الأفريقية المياه الغزيرة وإمكانات الطاقة الكهربائية الوفيرة. **ولدى العرب والأتراك والأفارقة قضايا وهموم مشتركة يمكنهم التعاون على حلها بعد التسلّح بالإرادة الصادقة والنية الحسنة.**

أهم مختصرات وحدات القياس المستعملة

متر مكعب من المياه = م^{٣} = ١,٠٠٠ ليتر من المياه

مليون متر مكعب من المياه = ١,٠٠٠,٠٠٠ م^{٣} من المياه

مليار متر مكعب من المياه = ١,٠٠٠ مليون م^{٣} من المياه
= ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ م^{٣} من المياه
= كيلومتر مكعب من المياه (كلم^{٣})

US GALLON = غالون أميركي من المياه = ٣,٧ ليتر من المياه

IMPERIAL GALLON = غالون بريطاني من المياه = ٤,٥ ليتر من المياه

ليتر من المياه = ٠,٠٠١م^{٣}

كيلومتر مربع من الارض = كلم^{٢} = ١,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع (م^{٢})

هكتار من الارض = ١٠,٠٠٠ م^{٢} = ٠,٠١ كلم^{٢}

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

أ

ن

هـ

و

ي

المؤلف في سطور

- حائز شهادة الدكتوراه في الحقوق (من فرنسا) وشهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية (من الجامعة الأميركية في بيروت).
- خبير في شؤون المياه الدولية وعضو لجنة المياه العربية.
- مستشار قانوني لدى بعض المنظمات العلمية الدولية
- نشرت له دار النشر الفرنسية L'Harmattan كتاباً بالفرنسية بعنوان:

Les Fleuves du Moyen-Orient (Situation et prospective juridico - politiques), Paris, 1994.

(حصل الكتاب على جائزة المهندس إبراهيم عبد العال في لبنان للعام ١٩٩٥).

- شارك في كتب عدّة عن المياه الدولية منها:

- **المياه وسلام الشرق الأوسط.** معلومات، المركز العربي للمعلومات (بيروت)، ١٩٩٤.
- **مشكلة المياه في الشرق الأوسط.** مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت)، ١٩٩٤.
- Arap-Türk iliskilerinin geleceği (Milletlerarasi Platform-da Çözüm Önerileri). Timaş Yayinlari (Instanbul), 1994.
- **العلاقات العربية التركية:** حوار مستقبلي. مركز دراسات الوحدة

العربية (بيروت)، ١٩٩٥.

- Water in the Middle East: legal, political and commercial implications. Tauris Academic Studies (London), 1995.
- Enjeux et rapports de force en Turquie et en Méditerranée Orientale. L'Harmattan (Paris), 1996.

- **حروب إسرائيل ضد لبنان (نصوص ودراسات)**. مجلس النواب (الجمهورية اللبنانية)، ١٩٩٧.

- شارك في عدة مؤتمرات دولية عالجت قضايا المياه في الشرق الأوسط.
- له عدة أبحاث في المشكلات المائية تتميز بالعمق والرصانة.



لا أحد يشرب

يعالج هذا الكتاب الحافل بالجداول والخرائط والرسوم البيانية، أطماع إسرائيل المائية (مياه جنوب لبنان والجولان ومصر وقطاع غزة والضفة الغربية وروافد الأردن) ومشاريعها المائية الجديدة القديمة (قناة البحرين والقناة المائية العازلة في الجولان والأكياس المائية العائمة من تركيا ومشروع الأبراج الحرارية لتحلية مياه البحر).

ولا يكتفي الكتاب بطرح الاستراتيجية المائية الإسرائيلية، بل يبلور الرد العربي المقترح عليها، بأسلوب ممتع ومفعم بالحجج المنطقيّة والاستشهادات الواقعية.

ويعتبر الكتاب دراسة شاملة وعميقة تصلح لتكون مرجعاً لكل باحث ومهتم بأوضاع المياه في الشرق الأوسط والوطن العربي. فهو لا يتوقف عند سرد النصوص والاستشهاد بالاتفاقيات المائية، بل يغوص في تحليل الوقائع والممارسات ويحاول استخراج العبر منها.



RIAD EL-RAYYES BOOKS